نموذج ترخيص

أنا الطالب : خولة بدر محمد الصلاحات أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها.

المشكلات الاجتماعية في الأحياء الفقيرة: دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان

وذلك لغايات البحث العلمي و/ أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/ أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: خولة بدر محمد الصلاحات

التوقيع:

التاريخ: ٢/١/٢٠١٧

المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة : دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان

إعداد

خولة بدر الصلاحات

المشرف

الأستاذ الدكتورعايد عواد الوريكات

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في علم الإجتماع



كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون أول، 2017م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذة الأطروحة: "المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة: دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان". وأجيزت بتاريخ: 2017/12/21.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عايد عواد الوريكات؛ مشرفًا ورئيسًا أستاذ – علم الإجتماع	....
الأستاذ الدكتور خالد ناصر طميم؛ عضوًا أستاذ – علم الإجتماع	....
الدكتور اسماعيل محمد الزيود؛ عضواً أستاذ مشارك– علم الإجتماع	....
الأستاذ الدكتور فايز عبد القادر المجالي؛ عضوًا خارجيًا أستاذ – علم الإجتماع جامعة مؤتة	....

الإهداء

إلى من كان بليغاً بصمته كبيراً بعطائه عظيماً بتواضعه....والدي رحمه الله...

إلى صاحبة الصدر الحنون والقلب الطيب إليك أمي...... يا أغلى ما في الوجود...

إلى السند الدائم في هذه الحياة... ... إخوتي وأخواتي وعائلاتهم الأعزاء ...

إلى كل من علمني حرفاً إليكم أساتذتي في الجامعة الأردنية...

إليكم جميعاً ثمرة جهدي...

أهدي هذا العمل،،،

خولة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله علية وسلم وعلى آلة وصحبة أجمعين وبعد،

"من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

واعترافاً مني بالفضل وتقديراً للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذه الدراسة إلاّ أن أتوجه عظيم شكري وإمتناني إلى،

مشرفي الأستاذ الدكتور عايد عواد الوريكات على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، وما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد ودعم لإنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذه الدراسة ومناقشتها، وتصويب ما بدا من أخطاء وهفوات.

والشكر موصول بطبيعة الحال، إلى أساتذتي الأفاضل في الجامعة الأردنية، والذين كان لهم فضل الوصول إلى هذه المرحلة.

عرفاني الأكيد وامتناني إلى من كانوا عوناً لي دائماً زملائي بالعمل بمؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،،

خولة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحـــــــق

المشكلات الإجتماعية في الاحياء الفقيرة : دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان

إعداد

خولة بدر الصلاحات

المشرف

الأستاذ الدكتورعايد عواد الوريكات

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الإجتماعية، التي تواجه الأسرفي الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، كما هدفت الدراسة التعرف على الأليات التي تتبعها الأسر الفقيرة لمواجهة المشكلات التي تعاني منها، بالإضافة إلى معرفة الخدمات الأساسية المتوفرة في مجتمع الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الإجتماعي بالعينة، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر التي تقيم في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان (سفح النزهة، ووادي الحدادة، والجوفة، وشرق الوحدات) والبالغ عددها (13675) أسرة وذلك حسب سجلات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري لعامي (2014-2015) تم إختيار العينة العشوائية المنتظمة حيث بلغ حجم العينة (547) أسرة ممن إستفادت من مشاريع التحسين التي قامت بها المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري، وقد تم إستخدام الإستبيان كأداة لجمع المعلومات ولتحليل البيانات تم إستخدام الأحصاء الوصفي والتحليلي.

توصلت الدراسة الى أن المشكلات الإقتصادية هي الأبرز التي تواجه مجتمع الدراسة، فقد جاءت في المرتبة الأولى، والمتمثلة بالبطالة والفقر وتفشي الفساد، وتدني الأجور، وغلاء المعيشة وإرتفاع الأسعار، وعدم ثبات الدخل. وتزايد المديونية الخارجية .

أما المشكلات الإجتماعية فقد جاءت في المرتبة الثانية إنتشارالسرقات والمخدرات وإرتكاب الجرائم وتفاقم ظاهرة الفقر وظاهرة التهميش والاغتراب الإجتماعي والثقافي.

أما المشكلات الأسرية والزواجية فقد جاءت في المرتبة الثالثة، وشملت معظم التغيرات التي طرأت على الحياة الحديثة على مختلف الأصعدة، بالإضافة الى التغيرات الإجتماعية والثقافية حيث تضمنت تأخر سن الزواج لدى الابناء، والزواج المبكر، منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي.أما المشكلات الصحية والبيئية فقد جاءت في المرتبة الرابعة والمتمثلة بغياب النظافة وانتشار الأوساخ والأمراض،وغياب الخدمات وإنتشار الأوبئة والأمراض المزمنة في الأسرة.

وبناءً على نتائج الدراسة تم صياغة عدداً من التوصيات أهمها :

- ضرورة إستمرار التدخلات الحكومية ببرامج الحماية الإجتماعية لدعم الفقراء وعدم فصل المناطق العشوائية عن جوانب التنمية الإجتماعية والاقتصادية.وزيادة البحوث والدراسات المتعلقة بالأحياء الفقيرة والتوسع بتجربة بناء المدن السكنية المتكاملة.
- وضرورة إجراء دراسة تقييمية لمشاريع التحسين التي قامت بها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مناطق السكن العشوائي، ضرورة وضع السياسات التي تعمل على إيجاد برامج تحسين وتطوير مناطق السكن القديمة والجديدة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة.

2-1 مشكلة الدراسة.

3-1 أهمية الدراسة.

4-1 أهداف الدراسة.

5-1 أسئلة الدراسة.

6-1 الدراسات السابقة وذات الصلة.

7-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمـــــــــة:

شغلت المشكلات الإجتماعية Social Problems إهتمام المفكرين في شتى مجالات العلوم منذ القدم وحتى وقتنا الحالي، وأصبحت من الظواهــر الإجتماعية التي وجه إليها المتخصصون في علم الاجتماع إهتمامهم وبحوثهم، ولعل الحقيقة التاريخية الثابتة لعجلة الحياة، عدم وجود أي مجتمع يخلو من المشكلات، وان وجد فهو مجتمع خيالي أو مثالي.(تركية،2015) زاد الاهتمام أكثر بهذا المجال في النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك لتعدد أنواع المشكلات وإنتشارها، وتزايد تأثيرتها المباشرة وغير المباشرة على الأسر والأفراد.

يعد المسكن من أهم الأولويات التي تشغل بال الانسان إن لم تكن أهمها وكحاجة ضرورية للبقاء، فكما هو معروف فإن أول عمل قام بة الانسان هو البحث عن مأوى يقيه برد الشتاء وحر الصيف، ويوفر إحتياجاته الاساسية.(الأحصاءات العامة،2017).وفي وقتنا الحالي أصبح الحصول على مسكن مناسب يلبي إحتياجات الأسرة، وتتوفر فية المرافق والخدمات العامة، صعب المنال، ومصدر قلق بالنسبة للعديد من الأسر الأردنية نظراً لمحدودية الدخل لشريحة كبيرة من السكان، وللظروف الاقتصادية المتقلبة،والارتفاع المتسارع في تكاليف البناء، وأسعار الأراضي علاوة على الضغط الهائل على الخدمات العامة من كهرباء، وماء، واتصالات، وإدارة النفايات الصلبة.(دائرة الأحصاءات،2017)

إن الحصول على المسكن الملائم هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان كالمأكل والملبس، ومن أهم جوانب هذا الحق الحيازة الآمنة، والتي تتحقق من خلال الضمان القانوني في توفير المسكن في كافة أشكاله؛ ملك، أو ايجار يرافق عملية التمكين في الحيازة الآمنة والحصول على السكن الملائم، و خدمات البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة.

وجاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 25 فقرة (1) ما يلي:" لكل فرد الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن، والعناية الطبية، والخدمات الإجتماعية الضرورية ". فيما نصت المادة 11 فقرة (1) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية على:" حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، وتتخذ الدول التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية السياسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر".(دائرة الأحصاءات،2017).

وقد أولت لجنة الحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية إهتماماً كبيراً بهذه المادة، بخاصة من زاوية علاقتها بحق الانسان في السكن الملائم. وكما أشارت التقارير الدولية (حالة العالم الأوضاع السكنية،2015)، إلى أن نحو 600 مليون نسمة من سكان الحضر و1000 مليون من سكان الريف يعيشون في منتصف التسعينات، في مساكن تزيد فيها معدلات التزاحم، لدرجة تكاد تكون غير آدمية في كل، من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وتفتقد مساكنهم للصرف الصحي، ومياه الشرب النظيفة، وجمع القمامة مما يضاعف من المخاطر البيئية والصحية.

وتتباين الدول فيما يتعلق بمستوى ونوعية الخدمات المتوفرة لمواطنيها كالدخدمات والمساكن مثل إتصاله بشبكة المياه والصرف الصحي، الذي يقلل المخاطر البيئية والصحية، ويؤمن مستوى معيشي أفضل مقارنة بالسكن الرديء، الذي لا يتوفر له الحد الأدنى من المرافق والخدمات الأساسية ،مما يزيد إحتمال إصابته بالأمراض الرئوية، والحروق، وإرتفاع معدلات التزاحم بالمسكن (المهدي،2016)

خلال العقود الماضية أولت الدولة الأردنية قطاع الإسكان، إهتماماً كبيراً كونه يمس الأسر في جميع مناطق المملكة، حيث تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية في تشكيل النسيج الإجتماعي، ولذلك قامت الحكومات المتعاقبة بوضع القوانين والأنظمة، وتعمل على توفير المسكن الكريم، والأمن والذي يراعي فيه معايير السلامة العامة، ومقاومة الظروف المناخية حسب المواصفات العالمية للمساكن، وقد كان تأسيس المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في عام 1966، أول تدخل حكومي في قطاع الاسكان.

وتعد ملكية المنازل الملائمة في الأردن منخفضة، وفقاً للمعايير الدولية،حيث إرتفعت أسعار الأراضي في أجزاء كثيرة من المملكة، وأرتفعت معها تكلفة شراء العقارت، وجاء الأرتفاع نتيجة التوقعات بأستمرار؛ أرتفاع أسعار العقارات، وصاحبت ذلك موجات الهجرة التي تعرض لها الأردن، على مدى السنوات العشر الماضية، حيث يلاحظ أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية ليست في متناول غالبية الأسر الأردنية، لذلك هناك فائض في المساكن ذات المواصفات العالية ونقص في المعروض في المساكن الخاصة بالأسر المتدنية والمتوسطة الدخل. رغم حاجة السوق الواضحة لهذا المستوى. في حين شهدت محافظات المملكة، مثل المفرق، وإربد إرتفاعات في مستويات الأجور،بسبب موجات اللجوء السوري، وتركزها في تلك المحافظات. وأصبحت المنازل التي تقطنها الأسر المتعددة، والمنازل المكتظة الأن الأكثر شيوعاً، حيث أن(25%) من منازل الأسر تضم غرفة واحدة للنوم، و (44%) منها تضم غرفتين للنوم ، ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.4%، من الأسر في المناطق الحضرية، وتتكون من الأسر الريفية من (6) أفراد فما فوق في المنزل الواحد. وتؤكد الدراسات والأبحاث العلمية على أن عدم كفاية المساكن وإكتظاظها

تفضي إلى أسوء النتائج بسبب تدني النظافة، وتراجع النتائج العلمية، بخاصة في المناطق الفقيرة. (وزارة التخطيط،2015)

ومن المعروف أن البيئة السكنية، التي يعيش فيها الأفراد،هي أحد أهم محددات المشكلات الإجتماعية، سواء المشكلات الإقتصادية، والأسرية، والصحية، والبيئية، وهذة تنعكس بالطبع على سلوكيات الأفراد؛ وأنماط معيشتهم في تلك البيئات، وخاصة في مناطق السكن والتجمعات الحضرية في المدن، التي تحاول الحكومات من خلالها التغلب على مشكلات الكثافة السكانية، والنمو والفقر الحضري، التي تتزايد فيها يوما بعد يوم. ويتسم سكان الأحياء الحضرية الفقيرة، بخصائص إجتماعية،واقتصادية، وديموغرافية، تميزهم عن بقية سكان الأحياء الغنية، والمتوسطة الدخل.(الحسن،1981). والفقر االحضري هنا ليس نقصاً في الدخل فحسب، بل هو تهميش لطبقة كبيرة في المجتمع وحرمانها؛من الحد الأدنى من الحاجات الضرورية، التي تضمن لها المشـاركة، فـي الحيـاة الاقتصـادية والإجتماعية، والسياسية، والثقافية.

وتشير معطيات الواقع المعيشي لتلك التجمعات السكانية في الأحياء الحضرية، إنتشار المشكلات الإجتماعية؛ والفقر الحضري، كأخطر تحدي يواجه كثير من الأسر في تلك التجمعات، مما ينعكس بدورة، على الأسر الفقيرة، والعيش في مساكن غير لائقة، حيث تنتشر فيها الأوبئة والأمراض، ومظاهر التفكك الإجتماعي، والعنف الأسري، كالإدمان، والتسول، والجريمة والإنحراف (المهدي،2016).

فيما تعدد وتتنوع المشكلات الإجتماعية، فثمة هناك مشكلات إقتصادية، والتي تتمثل في مشكلة الفقر والبطالة، وإرتفاع تكاليف المعيشة، وإنخفاض الأجور والمرتبات في الوقت ذاته، وهناك المشكلات الصحية، وتبدو هذه المشكلات في الأمراض المستوطنة، وإنتشار الأوبئة، وأمراض سوء التغذية، حيث العامل الصحي يؤثر في مشكلة السكان، والقدرة على الإنتاج، كما يحدد متوسط الأعمال في المجتمع، وهناك مشكلة الحروب وما تتمخض عنها من أثار، وهناك أيضاً مشكلات التنشئة الإجتماعية، ومشكلة التعليم، والتي تبدو في أوضح صورة في مشكلة الأمية.

وبناءً على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة لكي تلقي الضوء على المشكلات الإجتماعية في الاحياء الفقيرة.

2-1 مشكلة الدراسـة:

تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة أبرز المشكلات الإجتماعية؛ في الأحياء الفقيرة، الواقعة في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية؛ كالمشكلات الاقتصادية، والإسرية والزواجية، والبيئية، والصحية للأسرة؛ إذ تعد هذة الأحياء المقصودة بالدراسة من المواقع التي إستفادت من مشاريع التحسين والتطوير التي قامت بها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، حيث دفع النمو الحضري المتسارع الذي شهده الأردن بسبب الهجرات المتتالية الداخلية، والخارجية وعملية النزوح، نحو المدن الكبرى، والإقامة على أطرافها، بالإضافة للزيادة السكانية والتي أدت إلى ظهور وإنتشار الأحياء الفقيرة في أطراف المدن.

وتتحدد مشكلة الدراسة بشكل أكثر دقة بالإجابة على التساؤل التالي:

ما المشكلات الإجتماعية التي تواجهها الأسر في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان؟

3-1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذة الدراسة من تناولها لموضوع الدراسة، والمتمثل بالمشكلات الإجتماعية للأسر في الأحياء الفقيرة، حيث تعد من أهم المشكلات، التي يجب النظر إليها بعين بصيرة، فهي لم تلق الإهتمام الكافي من جانب الحكومات في بعض الدول العربية، فتلك المشكلات ليست مستقلة بحد ذاتها وإنما ترتبط بمشكلات أخرى لا تقل أهمية عنها وهي المشكلات الاقتصادية، والأسرية، والزواجية، والصحية وغيرها.

كما تأتي أهميتها لندرة الدراسات الحديثة التي عالجت المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة، في المجتمع الأردني للأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بشكل عام، في مدينة عمان بشكل خاص، علاوة على إهتمام الهيئات الدولية بها في العصر الحديث، لذا إرتأت الدراسة التوجه نحو هذا الموضوع. كذلك لم تلق هذه المشكلات إهتماماً من قبل الباحثين في تناولها ومحاولة إقتراح الحلول لمواجهتها.

1-3-1 الأهمية النظرية للدراسة:

تعد هذة الدراسة من الدراسات الأولى - بحدود علم الباحثة- التي تناولت المشكلات الإجتماعية الأحياء الفقيرة، ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة تناول تلك المشكلات وأسبابها

وأبعادها ومحاولة وضع بعض التوصيات لمواجهتها والحد منها في المجتمع، في حين أن للدراسة أهمية من الناحية التطبيقية وهذة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. تهتم الدراسة بمشكلات الأسرة في الأحياء الفقيرة بالأردن ومحاولة منها الوقوف على أسباب تلك المشكلات أملاً في معرفتها وفهمها وتفسيرها والتحكم فيها.
2. تعد نتائج هذه الدراسة ذات فائدة علمية في ميادين علم الاجتماع والخدمة الإجتماعية والعلوم الإجتماعية عامة ومن له علاقة في هذا المجال.
3. تقدم الدراسة للقائمين على خدمة المجتمعات الحضرية الفقيرة صورة تفصيلية عن مشكلات هذه الأحياء ونتائجها تعتبر غاية في الأهمية ويمكنها مساعدتهم في التغلب على تلك المشكلات والحد منها كما تساهم في تسهيل مهمة رسم السياسات الإجتماعية ووضع الخطط التنموية الهادفة تصويب وتطوير وضع الأسر والمجتمعات المحلية والتجمعات السكانية المكتظة.
4. يمكن أن تسهم الدراسة في إثراء المعرفة في مجال الخدمة الإجتماعية بما تقدمة من بيانات وإحصائيات حول المشكلات الإجتماعية موضوع الدراسة.

4-1 أهداف الدراســـــة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى المشكلات الإجتماعية التي تواجهه الأسرة في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.
2. التعرف إلى المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.
3. التعرف إلى المشكلات الاسرية والزواجية التي تواجهه الأسرة في الحي السكني في مدينة عمان.
4. التعرف إلى المشكلات الصحية والبيئية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.
5. التعرف إلى الآليات التي تتبعها الأسر الفقيرة لمواجهة المشكلات الإجتماعية، والاسرية والزواجية، والاقتصادية، والصحية والبيئية في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.
6. الكشف عن الخدمات الأساسية المتوفرة في مجتمع الدراسة.
7. التعرف إلى علاقة المتغيرات في الدراسة(المستوى التعليمي، والدخل الشهري، ومهنة رب الاسرة، ومكان السكن) بالمشكلات الإجتماعية والاسرية والصحية والبيئية التي تعاني منها الأسرة في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.

5-1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

1. ما المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟
2. ما المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟
3. ما المشكلات الأسرية والزواجية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟
4. ما المشكلات الصحية والبيئية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟
5. ما الآليات التي تتبعها الأسر الفقيرة لمواجهة المشكلات (الإجتماعية، والاسرية، والاقتصادية، والصحية والبيئية) في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟
6. ما الخدمات الاساسية المتوفرة في مجتمع الدراسة ؟
7. هل هناك فروق دالة احصائياً تبعاً لخصائص أفراد العينة، والمشكلات التي تعاني منها الاسر في مدينة عمان؟

6-1 الدراسات السابقة وذات الصلـــــة:

من خلال مراجعة الدراسات السابقة وذات الصلة، تبين إن الأطروحات الجوهرية لتلك الدراسات أنها لم تركزعلى موضوع الدراسة الحالية، فهناك دراسات تناولت مسؤولية الدولة بظهور المشكلات الاجتماعية ووسائل التدخل كدراسة المهدي (2016). وهناك دراسة تناولت مشكلة الفقر في الأردن وعلاقتها بأرتكاب الجريمة كدراسة الشديفات (2015).فيما تناولت دراسة العضايلة (2014) المشكلات النفسية للمرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية، وهناك دراسة تناولت الرضا عن التجمع السكني والمساكن بجنوب الأردن وخصائص الفقراء كدراسة الحنيطي (2007) في حين تناولت دراسة الحلاق والطعامنة، والشيخ، والخزاعلة (2008) فيما تناولت دراسة الحربي (2007) خصائص مجمعات إسكان الفقراء، ودراسة المصري (2003) تأثيرالإكتظاظ السكني على المشكلات الاسرية في مدينة نابلس، في حين تناولت دراسة الصلاحات (2011) تجاه الأسر نحو سكنهم مشروع الملك عبد الله الثاني اسكان الاسر العفيفة.

أما الدراسات الأجنبية كدراسة (أونوغوبو، وأكبان، وأوشو(2014) فقد تناولت **أثر** متغير الدخل الشهري، والمشاركة الاقتصادية للمرأة في تلبية إحتياجات المسكن، في حين جاءت دراسة جلامبوس ومكماستر(2012) حول عمل المرأة في المنازل وتلبية عملها على المقدرة الشرائية للإسر بالحصول على الوحدة السكنية في الأحياء الفقيرة، في حين حاولت دراسة كلا من الهابيتات (1999) تقييم تجربة إنتقال سكان الأحياء الفقيرة إلى الإسكان الجديد. وحاولت دراسة سواتي وستيرت (2010) معرفة مدى فاعلية برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية بتمكين المجتمعات

الفقيرة تلقائياً، في حين هناك دراسات تناولت تأثير التدخل الإجتماعي في الأحياء العامة كدراسة بوتر(1993).

ومن هنا فان جميع الدراسات التي ذكرت رغم أهميتها لكنها لم تتناول الموضوع المنوي دراستة بالأسلوب الذي تعتزم الدراسة إتباعه بدراسة شاملة، وتالياً نستعرض أهم هذه الدراسات وفق الآتي:

1-6-1 الدراسات السابقة وذات الصلة:

دراسة المهدي (2016) الموسومة بـ " الدولة والمشكلات الإجتماعية حدود المسؤولية ووسائل التدخل" هدفت الدراسة التعرف على أسباب ظهور المشكلات الإجتماعية في الدول، كما هدفت إلى بيان مسؤولية الدولة في ظهور المشكلات الاجتماعية في المجتمعات؛ بإعتبارها الأداة المركزية التي تنسق وظائف الأجزاء المختلفة للكل الإجتماعي، بالإضافة لمعرفة دور الدولة لمواجهة المشكلات الإجتماعية، وما هي الأطراف الأخرى التي تتقاسم معها المسؤولية؟ للإجابة على هذا السؤال تم تحليل المشكلات الإجتماعية من حيث "طبيعتها وأنواعها وأسبابهاوشروط وجودها" ومعايير تصنيفها، وتم تبني النظرية الوظيفية (نموذج المجتمع الفعال عند اتزيوني) لتحديد حدود مسؤولية الدولة. خلصت نتائج الدراسة إلى أن ظهور المشكلات الإجتماعية في مجتمع ما يعني وجود خلل في وظائف المكونات المختلفة للدولة؛ وإن الدولة هي المسؤولة عن ظهور المشكلات الإجتماعية، بسبب إنكارها أوعدم إحترامها للحقوق الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية لمواطنيها؛ وهذا بالتالي يؤدي إلى تفكك المجتمع وعدم إستقرارة، وإن فشل الفرد في التمثل لمعايير وقيم مجتمعه ناتج عن فشل الدولة في إدارة المجتمع وتنظيمه من خلال عجز مؤسساتها المختلفة عن القيام بوظيفتها الطبيعية؛ وأشارت الدراسة انة لمواجهة المشكلات الإجتماعية أمام الدولة، خياران؛ أما الإنكار والسكوت النسبي ،أو التدخل المباشر، من خلال حماية الحقوق الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية لمواطنيها، والوفاء بها وإحترامها عن طريق العمل التشريعي، والمؤسساتي، والإجتماعي.

أما دراسة الشديفات (2015) والموسومة **بـ "مشكلة الفقر وعلاقتها في ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن"**،من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. تكونت عينة الدراسة من(240) مبحوثاً من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، بلغ عدد مجتمع الدراسة (1600) محكوم فيما بلغت نسبة الإناث(16.2%) و(93.8%)من الذكور، وتم إستخدام البرنامج الإحصائي spss، أشارت نتائج الدراسة بأن الفقر سبب رئيسي ومباشرعلى إرتكاب الجريمة، وخلصت الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين الفقر والجريمة، أوصت الدراسة بإيلاء الفقراء وأسرهم الرعاية والاهتمام وتعليمهم مهنياً وعملياً،

وزيادة الفرص المتاحة والتمكين. وتوفير سبل العيش الكريم لهم وتوفير فرص العمل لهم، وكذلك التوزيع العادل للمشاريع التنموية على الريف وأطراف المدن المكتظة بالسكان، وزيادة البرامج.

وجاءت دراسة الكفاوين (2015) بعنوان **"المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسراً فقيرة"**، وهي دراسة ميدانية على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في عمان، هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المشكلات التي تواجه النساء الفقيرات اللواتي يترأسن أسراً فقيرة، أجريت الدراسة على عينة قصدية مكونة من (140) إمرأة فقيرة من اللواتي يتلقين مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية. تم إستخدام المنهج النوعي،وتم جمع البيانات من خلال تحليل المضمون، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أن النساء اللواتي يترأسن أسراً فقيرة يعانين من المشكلات الاقتصادية والإجتماعية والنفسية، وجاءت أهم المشكلات التي عبرت عنها النساء مشكلة الفقر، وأن معظم النساء تعرضن لأحد أنواع العنف أثناء حياتهن الزوجية، منها العنف الأسري، بكافة أشكاله والطلاق،وغياب الزوج بأشكاله المختلفة من (السجن، والهجر).وما ينجم عن غياب الأزواج من آثار مباشرة على المرأة وأبناءها، فالجميع يدفع الثمن .

وأما دراسة العضايلة (2014) والتي جاءت بعنوان **"المشكلات الإجتماعية- النفسية للمرأة الفقيرة في الهوامش الحضرية"**، هدفت الدراسة الى بيان المشكلات الإجتماعية والنفسية للمرأة الفقيرة بمكانتها الإجتماعية وتوقعاتها المستقبلية وأساليب تنشئتها لابنائها، تكونت عينة الدراسة من (136) إمرأة فقيرة من المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية، تم اختيارها بطريقة عشوائية، تم استخدام الاحصاء الوصفي وتحليل التباين المتعدد، توصلت الدراسة الى أن المرأة الفقيرة تعاني من مشكلات إجتماعية، ونفسية تتعلق بمكانتها الإجتماعية كشعورها بالدونية والنظرة المتعالية من الاخرين، انسحابها من المواقف التي تتطلب وجودها،وان هناك تحديات لدى المرأة الفقيرة تجاة توقعاتها المستقبلية تقف حاجزاً أمام تحقيق ما تريدة، إضافة إلى النظرة المستقبلية المتشائمة، وقلقها عند الاقتراض من أقامة مشروع، كما تعاني من مشكلات في تربية أبنائها وتنشئتهم التنشئة السليمة، وتأمين متطلباتهم المادية والمعنوية والنفسية، وإعتمادها على أبنائها الذكور في حياتها اليومية، وعدم قدرتها على تخطي الصعوبات الحياة كالرجل.وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الإجتماعية، والمستوى التعليمي، والعمر والمشكلات المتعلقة، بالتوقعات المستقبلية للمرأة الفقيرة.

في حين أن دراسة الزامل، وحجازي، والشرقاوي، والمشعل (2013)والمعنونة بـ **"الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل"**، حاولت الدراسة التعرف إلى علاقة البرامج التنموية والتفاعل الأسري، وقدرة الأسرة على حل المشكلات وبين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري، ونوعية الحياة لدى الأسرالسعودية محدودة

الدخل. وأشتمل مجتمع الدراسة على الأسر المستفيدة من مشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري بلغ عددها (461) أسرة، بلغ حجم عينة الدراسة (193) أسرة،إعتمدت الدراسة على منهج المسح الإجتماعي بأسلوب العينة وتم تطبيق أداة الدراسة المتمثلة في الاستمارة.توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.001) بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري ونوعية الحياة لدى الأسر محدودة الدخل.

وكشفت دراسة الهبارنة (2012) والمعنونة بـ**"آليات الفقراء في التكيف مع فقرهم"،** حاولت الدراسة التعرف على الطرق التي يستخدمها الفقراء في تلبية إحتياجاتهم الأساسية، والآليات التي يتبعونها للحد من فقرهم.تم إختيارعينة قصدية، وبلغ حجم عينة الدراسة (170)أسرة فقيرة مقيمة في إسكان المكرمة الملكية للأسر العفيفة في (عمان، والزرقاء، وجرش، وإربد) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعي لدى الأسر الفقيرة المقيمة في اسكان المكرمة الملكية تجاة فقرهم بالإضافة إلى معرفتهم للأسباب التي أدت إلى فقرهم ومنها قلة الدخل، وغلاء المعيشة، وإرتفاع الأسعار والبطالة، والقضاء والقدر، وفقدان العمل. كما تباينت آرائهم حول خلاصهم من حالة الفقرأن أبناءهم سوف يبقون فقراء، لان آباهم كانو فقراء. توصلت الدراسة أن الأليات التي يتبعها الفقراء للتخفيف من فقرهم شراء الطعام من الأسواق الشعبية، تقليل عدد الوجبات للأبناء شراء الملابس والأثاث المستعمل من الاماكن الشعبية، إتباع الشراء بنظام التقسيط بالاضافة لمراجعة مراكز وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية، وتعليم الأبناء في المدارس الحكومية، كما تتبع الاسرة نظام العزلة عن الناس، وعدم مشاركتهم المناسبات الإجتماعية، كشفت الدراسة أن الفقراء لا يفضلون الاشتراك في جمعيات مالية مع الاقارب والاصحاب، ولا يفضلون تشغيل أبناءهم، لكنهم يفضلون مهنة التسول، وطلب المساعدة من أهالي الخير، وإستخدام آلية الإقتراض على الراتب في حال أحد أفراد الاسرة كان يعمل موظفاً.

وجاءت دراسة رجاح (2012) المعنونة بـ **"نوع السكن وعلاقته بالضغوط الأسرية في الجزائر"،** حاولت الدراسة التعرف على علاقة نوع السكن بالضغوط الأسرية التي تتعرض لها الأسر الجزائرية، من حيث نوع السكن في البيئة الجزائرية. بلغ حجم عينة الدراسة (220) ربة بيت، تم اختيارها بطريقة الحصص من مجموع العائلات القاطنة بولاية الجزائر، أستخدمت الدراسة الإستبيان كأداة لجمع البيانات، وتم تطبيق مقياس الضغوط الأسرية في البيئة الجزائرية، توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع السكن والضغوط الأسرية للعائلة الجزائرية، وتتفاوت الضغوط بين العائلات وأنة كلما كان المسكن غيرلائق زادت الضغوط، في حين كانت العائلات التي تقيم في الأحياء القصديرية تتعرض لضغوط أقل، بينما العائلات المقيمة في المساكن التقليدية يعانون من صعوبات اكثر وذلك نتيجة اكتظاظ المساكن، وعدم توفر

المرافق الضرورية فيها. وتوصلت الدراسة إلى أن توفر المسكن بشكل لائق يعمل على تقليل الضغوط الأسرية والحياتية التي تتعرض لها العوائل في الجزائر.

وأما الدراسة التي أجرتها دائرة الاحصاءات العامة (2011) والموسومة بـ **" مؤشرات نوعية الحياة في الأردن**، والتي تم إجرائها إستناداً إلى مسح نفقات الأسرة لعام2010"، حاولت الدراسة التعرف على المؤشرات الحيوية لنوعية الحياة في كافة محافظات المملكة من خلال عدة مؤشرات منها، الفقر، ومستوى الإنفاق السنوي للأسرة، وخدمات الإسكان، والبيئة المحيطة بالمنزل، بالإضافة لمؤشر الصحة. تم إستخدام منهجية معالجة الفقر عبر ثلاثة مستويات وهي: أقل من حياة كريمة،ومستوى حياة متوسطة، ومستوى حياة فوق المتوسط، وفيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بمتوسط الإنفاق السنوي للأسرة فأن نسبة كبيرة من الأسر في محافظة عمان تعيش مستوى حياة أفضل من المتوسط، ضمن فئة الأسر عالية الإنفاق، وهذا يكشف أن هذة الأسر لديها أكثر من مصدر واحد للدخل. **أما مؤشرات قطاع الإسكان**، أوضحت النتائج أن قطاع الاسكان يتمتع بأهمية كبيرة،ويحظى بالإهتمام الحكومي من خلال سن القوانين والتسهيلات التي تقدمها الحكومة بين فترة، وأخرى لتوفير المسكن اللائق والآمن لمواطنيها، ومن حيث المواصفات وكودات البناء،يتم وضع معايير السلامة في الاعتبار عند عملية البناء،أشارت نتائج الدراسة لقطاع الإسكان أن غالبية الأسر في المملكة تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة، وباقي الاسر ليس لديها تدفئة وتعتمد على الطرق التقليدية، القديمة، مثل الحطب أو الفحم كمصدر رئيسي للتدفئة.وفيما يتعلق بمؤشر الخدمات والبيئة المحيطة بالمنزل ، كشفت النتائج أن نسبة الأسر التي تعيش مستوى حياة دون الحياة الكريمة حوالي (12٪) وتتركز في محافظتي المفرق، والكرك وعجلون، أما الأسر تعيش مستوى حياة دون الحياة الكريمة والتي تتمتع بتوفر الخدمات بالقرب منها فهي تقع في محافظات العقبة، وعمان، والزرقاء،الأمر الذي يعكس تركيز الحكومة على هذه المحافظات الثلاث. وأشارت الدراسة إلى أن ما نسبة (40٪)من الأسر لم يتم ربطها بشبكة الصرف الصحي، وهي أسر تعيش بمستوى حياة أقل من الحياة الكريمة (4٪) من الأسر التي تعيش بمستوى حياة أقل من الحياة الكريمة تعاني من انقطاع المياه شهرياً وهذه الأسر تقيم في محافظتي جرش وعجلون،في حين أعربت نسبة كبيرة من الأسر في البلد عدم الرضا عن نوعية المياه الواردة من خلال شبكة المياه العامة. وأن حوالي نسبة (24٪)من الأسر تضطر إلى اللجوء، إلى مصادر أخرى مثل، شراء المياه بواسطة الصهاريج، ومياه الينابيع للتعويض عن نقص المياه في الشبكة العامة. وفيما يتعلق بالمؤشر الصحي، أوضحت الدراسة نتائج الدراسة إلى أن(17٪) من الأسر في مختلف مناطق المملكة، دون مستوى الحياة الكريمة، وكانت في(محافظة عمان،

والبلقاء والزرقاء) أوضحت النتائج أن جميع الأسر تعيش مستوى حياة متوسط وهي الأسر التي تستفيد من توفر الخدمات الصحية بسبب أنتشار المراكز الصحية في جميع أنحاء المملكة.

وأما دراسة سمحة عام (2011) والتي جاءت تحت عنوان" **أثر التحضر في التركيب السكاني للمدن الأردنية وتوقعات المستقبل "** وأعتمدت الدراسة في بياناتها على الارقام الرسمية الصادرة من دائرة الاحصاءات العامة. حيث جاء العنوان ليجسد الهدف الأساسي من الدراسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: إن النمو السكاني للمدن الأردنية كان سريعا خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة، مما خلق ضغطا على الخدمات وتسبب هذا النمو في تضائل فرص العمل وارتفاع نسب البطالة. أوصت الدراسة إلى ضرورة توافر وحدات سكنية تحديدا في العاصمة عمان، وإلى ضرورة ايلاء الاهتمام الحكومي بقطاع الإسكان والشباب.

أما دراسة الصلاحات(2011) والتي جاءت بعنوان **" إتجاهات الأسر الفقيرة نحو خصائص سكنهم الجديد" مشروع الملك عبد الله الثاني لإسكان العفيفة "**هدفت الدراسة التعرف على تجاة الاسر نحو سكنهم الجديد "مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسر العفيفة". والتعرف على مظاهر الإندماج، والعلاقات الإجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والتعرف على المشكلات التي تواجه الأسر في المشروع، تم إستخدام منهج المسح الاجتماعي للأسر الفقيرة؛ التي إستفادت من المبادرة الملكية مشروع الملك عبدالله الثاني لاسكان الأسر العفيفة، في إقليم الوسط والبالغ عددها (328) أسرة توزعت على محافظات (عمان، والزرقاء، والبلقاء، ومأدبا)وتم الإستعانة بقوائم وكشوفات من وزارة التنمية الاجتماعية، والديوان الملكي،ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام الاستبانة أداة للدراسة بالإضافة للأساليب الاحصائية المناسبة. أشارت نتائج الدراسة وجود تجاه إيجابي لدى الاسر المستفيدة نحو السكن بمشروع الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر العفيفة وشكل نقلة نوعية بالحياة، ومن حيث توافر مقومات البناء، والبنية التحتية في الإسكان، والخدمات العامة المقدمة لهم، لكن تباينت الإتجاهات لديهم حول نوعية بعض الخدمات وتوافرها، بحيث لم تكن ملبية لحاجات الاسر. خلصت الدراسة إلى أن إنتقال الاسر الى السكن الجديد شكل نقلة نوعية في أسلوب حياتها، وجعلها تشعر بالاستقرار والأمان. كما بينت االنتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإتجاهات نحو مظاهر الإندماج، والعلاقات الاجتماعية تعزى لمتغير موقع الإسكان، الذي كان له أثر كبير في كثير من أبعاد الدراسة وانها تسير نحو الافضل.وأشارت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمتغير أثر الموقع بين محافظة عمان من جهة، وكلاً من محافظة الزرقاء والبلقاء ومأدبا من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الاسر المقيمة بإسكان محافظة مأدبا التي يبدو أنها إيجابية وأفضل عن نوعية الخدمات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات الأسر نحو المستوى التعليمي، وعمل رب

الأسرة الحالي، والعمر، ومعدل الدخل الشهري. وأن التصميم الداخلي للمسكن تتوافر فية عنصر المرونة لاجراء تعديلات في المستقبل.

وأما دراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي (2010) والموسومة بعنوان**" الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر مقارنة بالأسر غير الفقيرة في الأردن"**، والتي هدفت إلى التعرف على الخصائص الإجتماعية، والاقتصادية للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر، (لم يذكر بالدراسة حجم عينة الدراسة) وتوصلت نتائج الدراسة أن الأسرة الفقيرة تتميز بارتفاع حجمها، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة (7.89) فرد. أشارت النتائج أن نسبة أرباب الأسر من الإناث في الأسر الفقيرة بلغت (14.7%) مقابل (10.5%) في الأسر غير الفقيرة. وان المستوى التعليمي لأرباب الأسر الفقيرة أدني من المستوى التعليمي، لأرباب الأسر غير الفقيرة.وأن متوسط الأعمار لدى أرباب الأسر الفقيرة أعلى منة لدى أرباب الأسر غير الفقيرة، أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض نسبة العاملين في الأسر الفقيرة (41.9%) مقارنة مع الأسر غير الفقيرة (64. %)، وإرتفاع نسبة العاطلين عن العمل (7.4%) وأن هناك مشاركة إقتصادية للنساء، كما بينت النتائج أن سبب الحرمان في الأردن، يعود إلى تدني الدخل، والبطالة، وتدني مستوى التعليم، ووجود عوائق للوصول إلى الخدمات الضرورية، وتدني المستوى الصحي والتلوث.

وحاولت دراسة أبو فراش (2010) والتي جاءت بعنوان**" الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية الفقيرة التي ترأسها امرأة"**، التعرف على الخصائص الديموغرافية،والظروف الاقتصادية، والإجتماعية، للأسر التي ترأسها إمرأة، بالاضافة الى تحديد طبيعة المشكلات، إعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والنوعي. وتم إجراء المقابلات الفردية ومجموعات نقاش مركزة. وأجريت الدراسة على عينة بلغ عددها (1200) أسرة عشوائية على مستوى اقليم (الشمال، والوسط، والجنوب) وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها أن من أهم أسباب الفقر لدى النساء، الطلاق وشكل النسبة (48 %)، بينما جاء السبب الثاني غياب الزوج خارج البلاد حيث بلغ (11.5 %)، تلاها مشاكل تتعلق بنظرة المجتمع السلبية. تجاه المطلقات وأبنائهن. وأن الأسر تعاني من ضغوط إقتصادية، ومشكلات تتعلق بالأبناء، وأن هناك قلق على مستقبل أبناء المطلقات خصوصا الفتيات.

وأما دراسة الشبكة الدولية الموئل للمستوطنات البشرية(2009) والتي جاءت بعنوان **"تقييم السياسات الحضرية الشاملة المرتبطة بالمدن"**، هدفت الدراسة التعرف على مدى توفر الأبعاد الأربعة للمدينة الشمولية كما هدفت إلى معرفة مدى توفر أبعاد المساواة للحصول على ضمان حق العيش في المدينة، لفهم للعلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب الإدماج والتهميش

والتدخلات السياسية، تضمنت الدراسة (27) مدينة في مدن العالم النامي ومنها (7) مدن في أفريقيا، و(10) في أسيا، و(10) في أمريكيا اللاتينية، شارك بتقييم الدراسة مجموعة من خبراء المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية وخبراء من البلديات، من خلال إستبيان تضمن أربعة أبعاد المدن الشمولية بما فيها القدرات المؤسسية والتنظيمية المحلية. توصلت الدراسة إلى ضعف في السياسات الإجتماعية العامة وإغفالها أشكال التفاوت العمراني في المناطق الحضرية المكتظة عدم قدرة المدن على تحقيق متطلبات التنمية الإقليمية، وتوظيف الاستراتيجيات السليمة والرامية إلى التخفيف من حدة التفاوت العمراني، أعدت الدراسة على ضرورة اللقاء الضوء على المسببات التي تساهم في تغير السياسات، بينت الدراسة إلى هناك ضعف الجهود والتنسيق ما بين السياسات المستدامة واللازمة للحد من الفجوة العمرانية والتي تتحول إلى مصيدة للفقر في كثير من الأحياء.

وجاءت الدراسة التي أعدها المعهد العربي لإنماء المدن (2009) بعنوان **"تحليل العلاقة بين التحضر وتحدي الأحياء الفقيرة، آفاق المدينة العربية في دول اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا"**، حاولت الدراسة التعرف على علاقة التحضر بالأحياء الفقيرة، في دول غربي آسيا ومنها الاردن، خلصت الدراسة إلى أن نحو (60%) من العشوائيات في المجتمع العربي، وتوجد على أطراف المدن، وأن (30 %) من العشوائيات توجد خارج النطاق العمراني، وأن (8%) فقط من العشوائيات توجد وسط العاصمة. كما كشفت الدراسة أن(70%) من الأحياء الفقيرة شيدت بطريقة فردية وأن (2%) منها شيدت بطريقة جماعية. وأن نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية، لا تزيد عن(70%) أوضحت الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية،تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية، وتنتشر فيها البطالة الفقر والجريمة والمخدرات، حيث تشكل الأحياء والمساكن الفقيرة في المجتمع معوقاً للتنمية وبؤرة للمشكلات الإجتماعية والصحية والأمنية.

وكشفت دراسة الشلاقي عام (2009) والمعنونة بـ **"الخصائص الإجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لسكان الأحياء الفقيرة بالرياض"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الإجتماعية والاقتصادية، والديموغرافية لسكان الأحياء الفقيرة. وتوصلت الدراسة إلى انتشار الأمية بين أرباب الأسر في الأحياء الفقيرة بالرياض إذ بلغ (35.1%)، وأن نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في تلك الأحياء بلغت (19.7%)، وأن هناك بعض السيدات تقوم بأعمال مهنية وحياكة في الأحياء وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مشكلات سكان الأحياء الفقيرة بالرياض، هي انقطاع الماء، وعدم توفرها بنسبة بلغت (67.3%)، ورداءة السكن بنسبة(67.3%)، والتلوث البيئي بنسبة (46.2%)، وضعف الكهرباء بنسبة(38%). وأظهرت الدراسة أن (53.4%) من المبحوثين يعيشون في بيوت شعبية بفناء، و(28.8%) في بيوت شعبية دون فناء، وأن نسبة

(9.6%) يعيشون في بيوت من الصفيح، وأن (7.7%) منهم يعيشون في شقة أو دار أو فيلا. أوصت الدراسة العمل على زيادة الوعي لدى سكان الأحياء الفقيرة، من خلال عقد البرامج التثقيفية داخل الأحياء، وتنفيذ برامج لتعزيز الثقة بالذات، وتطوير القدرات، ودروس محو الأمية، وإعطاء الأولوية في منح الأراضي السكنية لسكان الأحياء الفقيرة، وإعطائهم الأولوية في الحصول على القروض السكنية، من صندوق التنمية العقارية، واستئجار منازل في أحياء أخرى، والعمل على دمجهم في مجتمعات الأحياء الجديدة؛ لكسر دائرة الفقر التي يعيشونها، وبناء علاقات إجتماعية جديدة.

في حين جاءت دراسة الحلاق، والطعامنة، والشيخ، والخزاعلة (2008) بعنوان**" ظاهرة الفقر في محافظة إربد الواقع وإمكانية الحل"**، هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للفقراء في محافظة إربد، تكونت عينة الدراسة من الفقراء المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية، في محافظة أربد، بلغت عينة الدراسة (3000) منتفع في محافظة إربد، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الميداني. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تدني نسبة أرباب الأسر الفقيرة من حملة الدرجة الجامعية، وأن نسبة من أفراد عينة الدراسة لا يعملون وبنسبة (77,7 %)، وان نسبة (86,8 %) لا يرغبون بفتح مشروع خاص لتحسين أوضاعهم. وتبين أن (98,4 %) من أفراد العينة أن الدعم الذي يتقاضونه من صندوق المعونة الوطنية، غير كافي لسد احتياجاتهم، وتحتاج إلى مصادر أخرى دائمة من الدعم لتتمكن من العيش الكريم. وان (93 %) من أفراد الدراسة أكدوا أن السبيل الوحيد لتخليصهم من الفقر هو زيادة المبلغ المخصص لهم من صندوق المعونة الوطنية، بالإضافة إلى تخفيض الأسعار، وأن للقطاع الخاص ولجان الزكاة، ودور الجمعيات الخيرية، دور في التخفيف من مشكلة الفقر لديهم.

وأما دراسة الحنيطي (2007) والموسومة **بـ "العلاقة بين مستوى الفقر والرضا عن التجمع السكني والمساكن في ريف إقليم جنوب الأردن"**، حاولت الدراسة التعرف على خصائص المساكن المرتبطة بأحوال الأسرة الفقيرة، وتحليل اتجاهاتهم نحو الرضا عن التجمع السكني، بالاضافة للتعرف إلى اتجاه الأسر الفقيرة نحو العمل في المشاريع الاقتصادية المدرة للدخل. أختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية والمنتظمة، بلغ حجم العينة (250) أسر منتفعة من صندوق المعونة الوطنية بالاغوار الجنوبية، مقسمة على (112)رب أسرة من الإناث و(138)من أرباب الأسرالذكور اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات، اشارت النتائج إلى أن الأسر الفقيرة تميل في الغالب إلى السكن داخل مساكن غير دائمة وان أفرادها يزاولون أعمال إقتصادية، مدرة للدخل في نفس التجمعات لتحسين أوضاعهم

المعيشية مقارنة مع غيرها من الأسر الأخرى. وأظهرت النتائج أن الاستقرار من صفات الأسر الغير فقيرة، والترحال من ميزات الأسر الفقيرة، وإن معظم السكان غير المتوطنين في مساكن دائمة يعزفون عن مشاريع الإسكان التنموي.

وفي دراسة إستطلاعية قام بها الحربي (2007) والمعنونة بـ **"مجمعات إسكان الفقراء بين الاندماج والعزلة"**في مدينة الرياض: وهي دراسة أجريت عبر صحيفة عكاظ الإلكترونية. هدفت الدراسة لإستمزاج اراء الناس حول الواقع الإجتماعي في التجمعات السكنية للفقراء، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير سكن للفقراء داخل نطاق الأحياء القائمة في المدن الطريقة الأفضل الذي سيمكنهم من الاندماج في المجتمع دون أن تطاردهم وصمة الفقر، أو يشار إليهم بأنهم فقراء، وتبين أن (76 %) إن التجمعات السكنية الحالية للفقراء تسهل إدارتها، وتسهل إعادة تأهيل ساكنيها إجتماعيا وثقافيًا. كما بينت النتائج أن نسبة (92 %) من المبحوثين يرون أن وصمة الفقر ستظل تطارد هذه التجمعات السكنية، وستظل توصف بإسكان الفقراء مهما ازدهرت الحالة الاقتصادية لساكنيها، ويرى(60 %) منهم أن حصر الإسكان التنموي للفقراء في مجمعات معزولة، قد ينجم عنه آثار إجتماعية، ونفسية، سلبية مستقبلا، إذ يؤكد (54 %) أن هذه التجمعات السكنية قد تؤدي إلى عزل الفقراء إجتماعيا، ولن تتمكن من دمجهم مع سكان المدن ضمن الإطار الإجتماعي والاقتصادي الحديث الذي يختلف كل يًا عن نمط الحياة الإجتماعية، والاقتصادية في المناطق النائية التي قدموا منها، أما بالنسبة للكلفة الاقتصادية المقارنة بين بناء هذه التجمعات السكنية، وبين توفير مساكن متفرقة للفقراء ضمن الأحياء القائمة، فإن (54 %) يرون أن فكرة الدمج المباشر ضمن الأحياء القائمة ستكون اقل تكلفة إقتصادية من بناء مجمعات جديدة مستقلة خارج النطاق العمراني القائم لهذه الخدمات والمشاريع، وأن الدمج المباشر ضمن الأحياء القائمة لن تكون له آثار سلبية، إجتماعية ونفسية.

أما دراسة الأمم المتحدة (2007) المعنونة بـ **"حالة سكان العالم إطلاق إمكانات النمو الحضري".** حاولت الدراسة التعرف على المشكلات الاقتصادية، والصحية لسكان العالم المتمثلة في زيادة الفقر نتيجة زيادة سكان الحضر.أوضحت نتائج الدراسة ان النمو السكاني المقبل سيحدث في معظم المدن في العالم وخصوصاً في البلدان النامية تحديات إجتماعية وإقتصادية كبيرة جداً ومن بينها الفقر، والافتقار إلى المياه النقية، والصرف الصحي، والعشوائيات الآخذة في الانتشار، وأن المشكلات الموجودة، حالياً ستكون ضئيلة مقارنة بالتحديات المقبلة جراء النمو الحضري في المستقبل وأشارت الدراسة إلى أن نمو المدن يؤدي إلى تركيز الفقر فيها. وأشارت نتائج الدراسة أن تغير المناخ سيؤثر بشكل كبير على البلدان والمدن الفقيرة، وعلى الأفراد الفقراء، وأن تبادل الميزات ونقل التكنولوجيا أفضل أمل للحد من تأثير تغير المناخ. ألا ان نتائج الدراسة لم تبين

كيفية تنفيذ الحكومات لخطط الحد من الفقر في ضوء محدودية الميزانيات في البلدان النامية. أوصت الدراسة على ضرورة الاستثمار في الشباب من حيث التعليم والصحة وتمكينهم بالمهارات، ليتمكنوا من الحصول على فرصة عمل وسكن مناسب بالإضافة لتنظيم الأسرة الطوعي، وتمكين المرأة، وهذا يحد من الفقر. بالإضافة لضرورة توفير الأراضي للفقراء وحيازة الملكية المضمونة وتوفير المواصلات والمياه والصرف الصحي والكهرباء بما يمكّن الفقراء من الحصول على المسكن الملائم وهذا ينعكس إيجابياً على الحد من الفقر.

وكشفت دراسة دائرة الإحصاءات العامة في الأردن (2006) والموسومة بـ " **الاتجاهات الإجتماعية للأسرة الفقيرة".وهي دراسة مسحية لنفقات ودخل الاسرة للفترة (2000-2005)"**،حاولت الدراسة التعرف إلى خصائص الاسر الفقيرة من حيث الاكتظاظ لدى الاسر الفقيرة، ونسب الجريمة، والتأمين الصحي لدى الأسر الفقيرة، أشارت نتائج الدراسة، إلى تركز الفقر في الأسر، التي يتدنى فيها المستوى التعليمي للأفراد، وان هناك علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي، وحجم الأسرة من جهة والفقر من جهة أخرى. كما أشارت الدراسة إلى أن معدل الاكتظاظ بالغرفة (2.4) فرداً لغرفة الواحدة، بينت نتائج الدراسة أن معدل الفقر يزداد تدريجيا بزيادة حجم الأسرة (33.5%)، وتتناقص هذه النسبة تدريجيا بتناقص عدد الأفراد في الأسرة لتصل (1.1%) من الأسرة التي يكون حجمها 1-2 فرداً.

وأما دراسة الخرابشة (2005) والتي جاءت بعنون **"محددات سوق الإسكان في الأردن** للفترة (**1990 – 2003) مدينة السلط حاله دراسية"،** هدفت الدراسة التعرف على الوضع الحالي للمساكن من حيث مستواها العام، ومدى تلبيتها لظروف السكان، وإحتياجاتهم، والوصول إلى السبل الكفيلة لمعالجة مشكلة الإسكان للفئات ذات الدخول المنخفضة والمحدودة، بالإضافة إلى تشخيص الاختلال في سوق الإسكان في الأردن بشكل عام في مدينة السلط بشكل خاص، توصلت الدراسة إن قطاع الإسكان من القطاعات المهمة على مستوى الاقتصاد الكلي، وأن هناك قصوراً في الإنتاج السكني لشريحة الفقراء، وبينت النتائج إنخفاض حصة الأسر ذات الدخول المتدنية، والفقيرة من الإقراض السكني، وبالتالي من الوحدات السكنية المعروضة، وتبين أن الدخل الأسري، والزيادة في أعداد السكان، وعقود الزواج، هي التي تفسر الطلب المتزايد على الإسكان في الأردن، بينما كانت العوامل الأكثر تحديداً لعرض الإسكان متمثلة في إجمالي التحويلات الخارجية أسعار الإيجارات، وبالتالي اتساع الفجوة بين الأعداد المطلوبة والمعروضة من الوحدات السكنية؛ بغية التوصل إلى السبل الكفيلة لإحداث التنمية على مستوى الأردن بشكل عام، وفي منطقة الدراسة بشكل خاص، في سبيل الوصول إلى حالة من والتوازن في أسواق الإسكان، تحول دون الوصول إلى التنمية المطلوبة.

وجاءت دراسة المصري (2003) والمعنونة بـ **"الإكتظاظ السكاني وأثرة في المشكلات الإجتماعية والأسرية في مدينة نابلس**،هدفت هذة الدراسة إلى بيان تأثير الإكتظاظ السكاني على المشكلات الإجتماعية والأسرية داخل الاسرة، والبيئة المحيطة ونوعيتها ما بين المخيمات الفلسطينية ممثل في مخيم بعلين وبين البلدة القديمة في مدينة نابلس، حيث كانت منطقة القريون، ومنطقة رفيديا ممثل عن المنطقة الحديثة.(مع العلم أنه لم يتم ذكر حجم العينة في هذة الدراسة) بينت نتائج الدراسة أن متوسط حجم الاسرة في مناطق الدراسة بلغ (5.2) فرداً، أما نسبة الإعالة كانت بنسبة (75%) وهي اقل من نسبة الاعالة في فلسطين، في حين بلغت نسبة الأمية بين السكان من سن (10) سنوات فأكثر بلغت (7.9%)، وبينت الدراسة أن نسبة كبار السن بلغ (9.5%) وبلغ متوسط مساحة المسكن في مناطق الدراسة (100م^2) وهي اقل من متوسط مساحة المسكن في مدينة نابلس، وبلغ متوسط عدد الغرف (2.8) غرفة. أشارت نتائج الدراسة ان نسبة العزاب بلغت(65.1%) منهم حيث بلغت نسبة الذكور (69.6%) وهي أعلى من نسبة الاناث والتي بلغت (051.6%)، أشارت نتائج الدراسة أن العمل في قطاع الخدمات أستوحذ على أكبر نسبة بين المهن التي يمارسها السكان تلاها مهنة البناء،كما بلغ متوسط الدخل لرب الاسرة 275 دينار، وحازت منطقة رفيديا أعلى متوسط دخل وبلغ 332 دينار،أما منطقة القريون حازت على ادنى متوسط للدخل، أشارت الدراسة إلى العوامل التي تؤثر على مستوى دخل الأسر منها:المستوى التعليمي، طبيعة النشاط الاقتصادي، نوع المهنة التي يمارسها السكان، وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً واضحاً للإكتظاظ السكاني على المشكلات الإجتماعية والأسرية والجيرة.

وأما دراسة كوثاري (2002) والتي جاءت بعنوان **"المرأة والسكن اللائق"، وفقاً لقرار منسق لجنة حقوق الإنسان في الامم المتحدة"**، حاولت الدراسة التعرف على مدى مساواة المرأة في حصولها على ملكية الأرض، ومساواتها في حقوق التملك، والسكن اللائق، تكونت عينة الدراسة من خلال مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم النامي، تم توزيع إستبيان من قبل منسق حق السكن في الامم المتحدة لمنظمة لجنة حقوق الإنسان في الامم المتحدة، (لم توضح الدراسة حجم العينة هنا) وتم توزيع إستبيان على مؤسسات المجتمع المدني في المنظمة لدى الأمم المتحدة، بينت الدراسة ان فئة النساء أكثر الفئات تأثراً بالأزمات وأشدها عرضة للمخاطر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وهي من أشد الحالات فقراً في معظم البلدان، وأكثر حاجة إلى المساعدة الإسكانية. حيث تواجه المرأة الفقيرة صعوبة لدى تقدمها بطلب للحصول على مأوى، نظرا لعدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية، وعدم وجود شريك في حياتها، توصلت الدراسة الى ضرورة إيلاء إهتمام خاص للنساء فهن الأكثر عرضة للمخاطر في اشد الأحياء فقرًاً في المناطق

الحضرية عبر العالم، وهن الأكثر تعرضاً للتشرد، والتأثرً بالأوضاع السكنية والمعيشة غير اللائقة، خاصة المترملات والمنفصلات عن أزواجهن والعازبات .

أما الدراسة التي قام بها معهد التخطيط القومي عام (2000) بعنوان **"الأسرة المعيشية والإنفاق الإجتماعي الواقع والتطلعات في مصر"**، وهي دراسة مسحية، بلغ حجم العينة (2567) أسرة معيشية اختيرت بحيث تكون ممثلة للأنماط المعيشية بالطريقة العشوائية الطبقية. وكان من أبرز نتائجها: انخفاض متوسط انفاق الأسر الفقيرة على الصحة والعلاج، ومعاناتها من عدم توافر المياه المأمونة، والصرف الصحي، مما جعلها مكانا لانتشار الأمراض، وكان من أبرز التحديات التي تواجه الأسر الفقيرة مشكلة الحصول على مسكن مناسب، من حيث سعة المساحة، وعدد الغرف التي يحتويها ومناسبته وعدد أفراد الأسرة، وأن هذه المشكلة لم تعد مشكلة الطبقة الفقيرة فحسب، بل طالت أسر الطبقة المتوسطة بشكل كبير.

في حين أوضحت دراسة شتيوي (1997) والموسومة تحت عنوان **"مراجعة نقدية لسياسات تقليص الفقر حالة الأردن"**، هدفت الدراسة إلى مراجعة وضع الفقر في الأردن، وتقييم السياسات المتبعة للحد منه من خلال ثلاثة مستويات هي: مستوى المؤسسات: من خلال مراجعة نقدية لشبكة الحماية الإجتماعية، ومستوى السياسات: من خلال مراجعة محور الفقر في الخطة، ومستوى البرامج: من خلال مراجعة برامج التأهيل المهني، والأنشطة المدرة للدخل وبرامج الأسر المنتجة؛ للحد من الفقر وتقديم مقترحات للسياسات القائمة والمتبعة. اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على استعراض الدراسات السابقة وتحليل نتائجها، والتي بينت معالم ظاهرة الفقر في الأردن ولخطوط الفقر في الأردن، وشبكة الحماية الإجتماعية.ومن أهم نتائج هذة الدراسة، إن نسبة الفقر في الأردن ارتفعت منذ عام (1987) وأن خمس السكان تحت خط الفقر، وهم الفقراء الذين يتركزون في المناطق الحضرية وهم من الفئات غير المتعلمة، والأسر كبيرة الحجم، والعاملين وبخاصة في القطاع الخاص، أما بالنسبة للسياسات المتبعة للحد من الفقر في الأردن فتبين أنها سياسات رعاية وليست سياسات تنموية، وعلى الرغم من أهمية شبكة الحماية الإجتماعية في الأردن إلا أنها تعاني عدة مشكلات، من أهمها المركزية في الإدارة، واتخاذ القرار وعدم توافر قاعدة معلومات على مستوى المؤسسات، إضافة إلى عدم التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الفقر وعدم تنسيق الدعم والمساعدات الخارجية، وأن أغلب البرامج العاملة في مجال الحد من الفقر لا تستهدف الفقراء بشكل عام، وإنما تستهدف فئات معينة من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ما يعكس محدودية هذه البرامج.

وأما دراسة الحسن(1990) والمعنونة بـ **"محددات ملكية المساكن في الأردن"**، حاولت الدراسة التعرف إلى المتغيرات المحددة للطلب على امتلاك المسكن، وبيان علاقة ذلك ببعض

المتغيرات الاقتصادية، والإجتماعية، والديموغرافية، واستندت الدراسة إلى بيانات "مسح الصحة والتغذية والقوى البشرية لعام 1987، واستخدمت لمعالجة البيانات معادلة المربعات الصغرى الخطية، وبأسلوب الترتيب باستخراج معامل الارتباط، والعلاقات بين المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المتغيرات المستقلة في تفسير نمط ملكية المساكن في الأردن هي: (المستوى التعليمي لرب الأسرة، ومهنة رب الأسرة، وعدد أفراد الأسرة، ودخل رب الأسرة، ومجموع الإنفاق للأسرة، وعمر رب الأسرة، وقيمة الإيجار الشهري)، كما أن هناك علاقة طردية بين الطلب المستقبلي على ملكية المساكن مع كل من: (عدد أفراد الأسرة، وعمر رب الأسرة، والتعليم، والمهنة، والدخل، والإنفاق، وقيمة الأجرة الشهرية).

2-6-1 الدراسات الأجنبيـــــــــة:

أجرت أونوغوبو، وأكبان، وأوشو (Ononugbo,and Akpan,and Osho, 2014) دراسة بعنوان" **تحليل وتقييم احتياجات المسكن للعائلات الفقيرة في مناطق اونغونوا- نيجيريا"،** بإستخدام نموذج السكن الإحصائي. هدفت الدراسة للكشف عن أثر الدخل الشهري، والمشاركة الاقتصادية للمرأة، ومستوى التعليم، والجنس، وحجم الأسرة، وارتفاع كلفة البناء، وأثرها في إرتفاع إيجارات السكن مما يساهم في توجه السكان في مناطق إونغونوا إلى السكن في المناطق العشوائية التي ينتج عنها أثار سلبية كبيرة على القاطنين. تم الحصول على البيانات الإحصائية من الوثائق الرسمية في نيجيريا. أشارت نتائج الدراسة أن الأسر الفقيرة تلجأ للسكن في المناطق العشوائية في المدن النيجيرية، بسبب انخفاض الرواتب الشهرية التي يحصلون عليها، وانخفاض مستوى التعليم لرب الأسر، وارتفاع عدد أفراد الأسرة، وان النساء تعمل بمنزلها لتحسين أوضاع أسرتها، بالإضافة للسياسات الحكومية الصارمة المتعلقة بالحصول على السكن تعمل بعدم تلبية الحاجة السكنية لهم، كما أشارت النتائج أن لجوء هذه الفئة من الأسر للسكن في المناطق العشوائية في المدن يؤثر سلبا على زيادة مستوى التلوث، وان هذه المناطق العشوائية لا تحتوي على خدمات البنية التحتية، وليس فيها مصادر مياه جارية، كما تفتقر لأماكن إلقاء النفايات وخدمات المجاري.

وأما دراسة جالامبوس،ومكماستر (Galambos and McMaster, 2012) والمعنونة بـ **"مقياس الفقر والإسكان"**،هدفت الدراسة إلى إثبات أهمية قياس المعتقدات والاتجاهات نحو الفقر، والأحياء الفقيرة، وعمل النساء من المنازل، بالنسبة لكل من الباحثين، والعاملين في المجال الإجتماعي، والمهتمين بإختبار دور المعتقدات في تطوير السياسات ودعم أفراد هذه المجتمعات لتحسين ظروفهم الاقتصادية، والبرامج المتعلقة في هذا المجال، وقد استخدمت الدراسة مقياس الفقر والإسكان الذي يقيس هذا المفهوم، ويقيَم خصائصه النفسية، وأظهرت النتائج أن الثقة الأولية

كانت ضمن مستوى جيد، وأظهرت اختبارات المحتوى والاتساق نجاح الأداة المستخدمة لقياس المعتقدات، والاتجاهات نحو الفقر، والإسكان ودوره في عمل النساء في الأحياء الشعبية، وأظهرت النتائج أن مقياس الفقر والإسكان يمكنه أن يربط بين عاملي الفقر والمشاركة الاقتصادية لتحسين أوضاع هذه الأسر في الأحياء الفقيرة.

وجاءت دراسة سواتي،وستيرت (Sawati and،Sturt ،2010) **"تقييم وتحليل فاعلية برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية في تمكين المجتمعات الفقيرة في الهند"**،هدفت الدراسة إلى تقييم وتحليل فاعلية برامج التنمية الاقتصادية، والإجتماعية في تمكين المجتمعات الفقيرة، من خلال برامج توليد الدخل وتمكين المرأة الفقيرة اقتصادياً وتناولت الدراسة تحليل منظمتين: إحداهما حكومية، والأخرى غير حكومية، وبالتحديد المنظمات التي تقدم قروضا لفئة أفقر الفقراء غير ملاك الأراضي، مع ما يشمل تدريب وإعداد تلك الفئة المستهدفة لبداية مشروع صغير. أستخدمت الدراسة، أسلوب التقييم الريفي السريع؛ لتكوين صورة واضحة عن أوضاع المجتمع المحلي، وتم اختيار عينة عشوائية منظمة، بطريقة اختيار كل ثالث اسم من المستفيدات من النساء حتى وصل العدد إلى (70) مستفيدة، و(30) من المنظمات غير الحكومية، و(40) من المنظمات الحكومية، واستخدام مؤشرات إجتماعية واقتصادية؛ ذلك لتحديد تأثير البرنامج على المرأة. أشارت الدراسة: أن المنظمات غير الحكومية أثبتت إيجابية ونجاحاَ أكثر في الوصول إلى الجماعات المستهدفة، كما أن نتائجها أكثر إيجابية من المنظمات الحكومية، وأشارت الدراسة إلى أن البرامج المنفذة من المنظمات غير الحكومية أسهمت أكثر من الحكومية في خروج المرأة لممارسة عمل خارج نطاق منزلها، وزيادة قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل منزلها، (الزمر،2010).

وكشفت دراسة قامت بها منظمة الهابيتات (1999)، والمعنونة بـ **"تقييم الانتقال من مسكن إلى إسكان في مدينة مكسيكو سيتي في المكسيك"**، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى رضا السكان عن الإسكان الجديد في مدينة مكسيكو سيتي في المكسيك"، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المساكن الجديدة كانت تبعد عن الخدمات، ومرافق التسلية للأطفال. أشارت النتائج إلى أن الحي تكون من (12000) وحدة سكنية، ولم توفر المساكن احتياجات العوائل بمسكن مناسب من ناحية الحجم مقارنة بعدد أفراد العائلة، حيث رأى (50%) منهم أنهم بحاجة إلى غرفة إضافية، وطالب (20%) منهم بأن يكون المطبخ منفصلا عن غرفة الجلوس، فيما طالب (30%) بفناء أكبر. أوصت الدراسة إلى تأسيس خدمات لهذه المساكن الجديدة، وتوفير المواصلات التي تربط هذه الأحياء بالخدمات والمركز الرئيسي في المدينة. كما أوصت الدراسة برضا السكان الجدد عن المساكن تبين أن هذه المنازل تتناسب مع عاداتهم، وطريقة عيشهم كما أن مساحة المنزل الجديد

زادت بمعدل (50%) على مساحة منازلهم القديمة، توفير مقاييس السلامة خاصة فيما يتعلق بالكهرباء، إذ تشكل خطراً على الأطفال.

3-6-1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقـــــــــة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة تبين أن البعض منها تناول موضوع المشكلات التي تعاني منها المرأة الفقيرة كدراسة (الكفاوين، 2015) و(العضايلة، 2014)، ومنها من تناول الدولة ومسؤولية ظهور المشكلات الاجتماعية كدراسة (المهدي، 2016)، وهناك من تناول مشكلة الفقر وعلاقتة بأرتكاب الجريمة كدراسة (الشديفات، 2015).

في حين أشارت بعض الدراسات لمدى رضى الأسر الفقيرة نحو سكنها بمشروع الملك عبد الله الثاني لاسكان الاسر العفيفية كدراسة (الصلاحات، 2011) لأهمية رضا السكان عن التجمع السكني والمساكن كدراسة الحنيطي (2007) ودراسة نوعية الحياة كدراسة (الزامل والمشعل، 2013)،ودراسة الاحصاءات(2011). ولكنها إبتعدت عن دراسة موضوع المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة بوضعها في القالب الأسري، حيث ركزت على الأغلب على عامل أو عاملين، وأن بعض الدراسات السابقة تحدثت عن السياسات الإسكانية للفقراء بشكل عام، ومنها ما درس العلاقة بين متغيرين، وتناولت مشكلة واحدة تعاني منها الأسرة، وفي حين إفتقرت إلى الإهتمام الشامل بجميع المشكلات الاقتصادية والإجتماعية والأسرية والصحية والبيئية، في الأحياء الفقيرة، حيث أن نجاح أي دراسة ينبغي ان يكون مبنياً على دراسة وتحليل كافة المشكلات والعوامل الاقتصادية والإجتماعية والأسرية والصحية والبيئية وتداخلها معاً وبما يتلائم مع مفاهيم التنمية المستدامة.

إنّ ما يميز الدراسة الحالية أنها درست موضوع مشكلات الأسرة الإجتماعية والإقتصادية والأسرية والمحيط الأيكولوحي وبين سلوكيات أفراد الأسرة في الأحياء الفقيرة من خلال معرفة تأثيرها على الأسرة وعلى الأبناء، داخل المدن الحضرية.

كما تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنّها مزجت من خلال طرح أسئلة الأستبانة بين العديد من الفئات العمرية في الحياة الأسرية والمدرسية والجامعية.في حين أن بعض الدراسات السابقة إستهدفت فئة معينة من السكان كدراسة أبو فراش (2010) ودراسة الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي(2010)، لكنها إبتعدت عن دراسة المشكلات الإجتماعية في الأحياء التي إستفادت من مشروع التحسين الذي قامت بة مؤسسة الاسكان.

في حين أشارت دراسة سمحة(2011) لتأثير التحضرعلى الأسرفي المدن الحضرية الاردنية وعلاقة التحضر بتحدي الأحياء الفقيرة،وأكدت دراسة المصري(2010) تأثير الإكتظاظ السكني على الضغوط الأسرية وخصائص الأسر الفقيرة في مجمعات الاسكان الشعبي، كدراسة الحلاق والطعامنة والشيخ، والخزاعلة (2007) ودراسة الحربي(2007).

وأن بعض الدراسات بينت قصور السياسات الإسكانية في تلبية الحاجة السكنية في المدن العربية،كدراسة (المعهد العربي لإنماء المدن،2009)ودراسة (الخرابشة، 2005) وهناك دراسة الهبارنة (2012) والتي أشارت لآليات الفقراء للتخفيف من فقرهم بتفضيل الشراء بنظام التقسط،والإقتراض على الراتب؛ تفضيل مهنة التسول، وتعليم الأبناء في المدارس الحكومية.

في حين أشارت الدراسات الأجنبية أهمية عمل المرأة من المنازل، وتلبيتها الإحتياجات السكنية للأسرة، وإلى فاعلية المشاريع الإنتاجية الصغيرة في تحسين واقع الاسر الفقيرة. وضرورة إيجاد مؤسسات تدعم المشاريع المدرة للدخل في المجتمعات العشوائية كدراسة (سواتي وستيرت، 2010) ودراسة أونوغو، وأكبان، وأوشو (2014) ودراسة جالامبوس ومكماستر (2012) التي بينت اهمية مشاركة النساء لتحسين أوضاع الأسر في الأحياء الفقيرة.

في حين جاءت الدراسة الحالية للكشف عن الأسباب الكامنة وراء المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة في ضوء بعض المتغيرات الإجتماعية في أحياء سفح النزهة، وشرق الوحدات، ووادي الحدادة، ومنطقة الجوفة في مدينة عمان.

كما تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، أنها من أولى الدراسات الأردنية التي تناولت موضوع الدراسة بمنهجية علم الاجتماع، إضافة إلى أنها دراسة إجتماعية بجميع أبعادها التنموية، تركز على البعدين الإجتماعي والتنموي معاً، من حيث التعرف على أبرز المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة في محافظة عمان.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها من الدراسات الأولى المختصة بأحوال الأسر ومساكنهم والمحيط الأيكولوجي وعلاقة ذلك بظهور المشكلات الإجتماعية في مدينة عمان، بالإضافة للتعرف إلى الخصائص الإجتماعية الاقتصادية والديموغرافية للأسر ذوي الدخول المتدنية في الأحياء الفقيرة. وهي دراسة كشفية شاملة لمجمل ما تعانيه الأسرة الأردنية في التجمعات السكنية.

إن موضوع هذه الدراسة سيكون مختلفاً عن الدراسات السابقة حيث ستقتصر على دراسة الأسر المقيمة بالأحياء الفقيرة وضمن مشاريع تم تحسينها قبل 30 عام في مدينة عمان، من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان.

وبناءً على ما سبق، فإن الدراسة الحالية، تميزت عن الدراسات السابقة بأنها تناولت الموضوع من وجهة نظر إجتماعية وتم تطبيقها على عينة أفرادها ممن يقيمون بالأحياء الفقيرة في مدينة عمان عام 1948، لذلك فهي تعد من الدراسات القليلة التي تبحث بالمشكلات الإجتماعية الاقتصادية والاسرية والزواجية والصحية والبيئية حسب -علم الباحثة- التي تناولت الموضوع المدروس من كافة جوانبة الإجتماعية، والاقتصادية، والاسرية، والزوجية، والصحية، والبيئية. إذ إنّ هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في ذلك.

الفصل الثاني

الإطار النظـــــــري

الفصل الثاني

الإطار النظري

1-2 مقدمة

تعتبر دراسة المشكلات الإجتماعية واحدة من الاهتمامات المحورية في علم الاجتماع، وقد استحوذت دراستها على جهود عدد كبير من المؤسسين خلال السنوات الماضية، كالجريمة والإنحراف،والفقر، والبطالة والهجرة، والتفكك الإجتماعي، والعنف المجتمعي، وغيرها العديد من القضايا المتشابكة التي كانت بمثابة أهداف للسياسة الإجتماعية على مستوى الدولة والمجتمع ككل. (المهدي، 2016)

أن دراسة الأسرة والمشكلات المختلفة التي تعاني منها كالمشكلات الإجتماعية من أكثر الموضوعات التي نالت اهتمام أغلب الباحثين في علم الاجتماع، وقد عبر كثيرون منهم عن المكانة الهامة الذي تشغله الأسرة في المجتمع واهمية معالجة المشكلات التي تعاني منها(بيومي وناصر،2002،ص22).

ولعل أهم ما تكشف عنه المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر في الاحياء الفقيرة- موضوع الدراسة، بأنها ذات أبعاد وجوانب متنوعة للفقر المتعدد الابعاد، حيث تأخذ طابعاً حقوقياً وإجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وايديولوجياً، وهي ظاهرة متشابكة ومعقدة ترتبط بسلسلة من الحلقات المتصلة من الظواهر والمسائل والاهتمامات المتنوعة بدءاً بمستوى دخل الفرد وانتهاءاً بمسائل السياسة العامة والتشريعات،والحماية الإجتماعية، ومروراً بعدد غير محدود من القضايا التي ترتبط بالحق بالسكن المناسب، والتنشئة الإجتماعية، والتعليم والأمن، والصحة العامة والنظافة، والخدمات والتزاحم، والضوضاء وغيرها، مما يقتضي التركيز على دراستة في هذة الظاهرة وتحليلها وتضافر جهود الجميع من مختلف التخصصات للتعاون في فهمها، وتقديم الحلول المناسبة لها(جلبي، 2005).

ويعتبر الحق في السكن الملائم،هو أحد الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظراً لارتباطه الوثيق بحقوق الفئات المهمشة منهم الفقراء والنساء، والأطفال، والمعوقين والتي تُلزم الدُول بتوفيره لمواطنيها ليس فقط لسد إحتياج أساسي لدى البشر في إيجاد المأوى. حيث أن وجود سكن ملائم للمواطنين بخاصة الفقراء منهم، فهو يجنب البلاد الكثير من المشكلات كالتشرّد، وانتشار العشوائيات؛ نتيجة سوء تخطيط المدن والضغط على بناها التحتية، والتي تؤدي بالتالي لمعاناة الاسرة من المشكلات الإجتماعية كوسائل يحاول بها من لا يملكون المأوى توفيره.

ويساهم قطاع الحماية الإجتماعية في الدول، في حمايه الاسرة من المشكلات الإجتماعية والاقتصادية، ويشتمل الحق في السكن الملائم على عدة عناصر أساسية تشكل بمجموعها الضمانات الأساسية التي توفرها الدولة وهي: الضمان القانوني للاستمرار في إشغال المسكن،أو حيازة المسكن، وتوفير الخدمات والمواد والمرافق الأساسية، والقدرة على تحمل التكاليف، وصلاحية المسكن، وإتاحة إمكانية الحصول على السكن في موقع مناسب في مكان خالي من المشكلات الإجتماعية المختلفة.(هاجر، 2016).

2-2 المشكلات الإجتماعية:

إختلفت آراء علماء الاجتماع حول مفهومٍ مُحدد للمشكلة الإجتماعية، نتيجة لتنوُّع المشكلات الإجتماعية وخصائصها وسماتها ومجالاتها؛ ولهذا لانجدَ في معظم كُتب علم الاجتماع تعريفًا واحدًا يمكنُنا الاعتماد عليه بل كثيرًا ما يلجأ المؤلِّفون إلى وَضْع عدد من التعاريف؛ يمكن إعتمادها لعله يشمل أبعاد المشكلة الإجتماعية،(خليل،2012، ص 20).

والمشكلة الإجتماعية هي ظاهرة إجتماعية أبدية، وإن اختلفت درجة حدتها، فلا يوجد مجتمع يخلو من المشكلات، ولا توجد فترة في الحياة تخلو من الأزمات والتفكك، فتختلف المشكلات من أسرة إلى أخرى، بحسب المجتمعات التي تعيش فيها وبما تحتويه هذه المجتمعات من اعتقادات وأفكار وثقافات وعادات وقيم (الخالدي وعطا،2009).

1-2-2 مفهوم المشكلة الإجتماعية

يشير مفهوم المشكلة لغوياً: من شَكَلَ الأمر يشكُل شَكلاً، والتبس الأمر، في حين يشير المفهوم اصطلاحاً: إلى التوتر والقلق الإجتماعي، حيث تمثل خللاً في النظام الإجتماعي الموجود فتثير قلق المجتمع وتهدد وجوده، وهي موقف يتطلب معالجة، وينجم عن أحوال المجتمع والبيئة الإجتماعية،وقد يحتاج لحل المشكلات لتجميع الجهود الإجتماعية المختلفة لمواجهتها من قبل غالبية الفئات الإجتماعية والناس عموماً لاعتقادهم بأهمية فعل شيء تجاه هذه المشكلات.

كما يشير مفهوم المشكلة: إلى خلل في البناء أو إنحراف داخل إطار المجتمع، ومعوق وشيئ ضار بنائياً، ووظيفياً يعمل على إعاقة إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وتشير المشكلات الإجتماعية عموماً إلى وجود احتياجات غير مشبعة، لدى قطاعات عريضة من السكان ويعود عدم القدرة في إشباعها إلى عجز وقصور في النظم الإجتماعية، ولأسباب متعددة. (تركية، 2015، ص15) وتعتبر المشكلات الإجتماعية، ومنها الأسرية شكل مرضي يصيب الأداء الإجتماعي، قد ينتج عنه أثر سيئ على الفرد كعضو في الأسرة، أو الأسرة ككل في المجتمع **(منصور،1987).**

وعلى الرغم من إتفاق معظم علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الإجتماعية، إلا أنهم يختلفون حول تحديد مفهوم قاطع، وواضح للمشكلة الإجتماعية كمفهوم سوسيولوجي. وهناك من حدد المشكلة الإجتماعية، من خلال مستوياتها المختلفة، وفريق أخر ينظر إلى المشكلة الإجتماعية في ضوء الشروط الواجب، توافرها فيما يمكن أن نطلق عليه مشكلة إجتماعية. لذا فإن هذا الاختلاف في مفهوم المشكلة الإجتماعية لا يعني تناقضاً حول تحديد المفهوم، بقدر ما يعكس جوانب مختلفة فيه والذي يتضمن بعدين أساسين هما: البعد الذاتي: وهذا يركز على قياس الضرر الإجتماعي الناتج عن وجود المشكلة. والبعد الموضوعي: وهذا يهتم بكيفية وقوع الضرر (الجوهري والسمري،2011،ص25).

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في تعريف المشكلة الإجتماعية منها:

1- إن المشاكل الإجتماعية عادة ما يتم تحديدها بعد أن يشعر أفراد المجتمع بها، وبالتالي فإن تحديدها أمر ذو توجيه مسبق في المجتمع وليس قبلياً (الجوهري والسمري،2011).
2- تذهب الجماعات ذات المصالح في تفسيرها للمشكلة الاجتماعية أنها تعد نتاجاً لمجموعة من السمات الشخصية للأفراد أكثرمن مكونها نتاجاً للبناء الإجتماعي في المجتمع.
3- عادة ما يتم تحديد نطاق المشكلة الإجتماعية من خلال النطاق القومي أو المحلي دون محاولة إدراك أو تحليل هذه المشكلة من خلال النطاق العالمي.
4- إن جماعات الصفوة في المجتمع – والتي تتميز بالقوة – هي غالباً ما تحدد مفهوم المشكلة الإجتماعية وليست الأغلبية. ويقسم(Mills,1970) المشكلات الإجتماعية إلى نمطين أساسين: المشاكل الخاصة، والقضايا العامة، مع تحول تدريجي من المشكلة الخاصة إلى القضية العامة.كما أن هناك ظروفاً في المجتمع هي المسؤولة عن خلق المشكلات للأفراد والجماعات، ولكن تبقى هذه المشكلات، أمراً خاصاً ليس لها صفة العمومية بين جميع أفراد المجتمع، أو الغالبية العظمى منهم على الأقل.

وبالتالي تقتصر معاناة هذه المشاكل على نطاق هؤلاء الأفراد أو الجماعات. وبصفة عامة فإن نطاق المشاكل الخاصة عادةً ما يقع في حيز العلاقات المباشرة بين الفرد والآخرين. ولكن بالتدريج فإن جماعات معينة من الناس تدرك أن ظروفاً أو أحوالاً خاصة على أنها مشكلات إجتماعية، وأنه لا بد من عمل شيء إزاء هذه المشكلات والتحرك لمواجهتها بمعنى تتحول المشكلة من مشكلة خاصة إلى قضية عامة تمثل أزمة أو مشكلة للنظام في المجتمع (الجوهري والسمري، 2011). وتكمن صعوبة تحديد وتعريف المشكلة الإجتماعية، عند محاولة التمييز بين المشكلات ذات الصبغة الشخصية، وبين تلك السمة الإجتماعية. ففي واقع الأمر ليست كل المشكلات الشخصية مشكلات إجتماعية، على حين أن كل المشكلات الإجتماعية هي في جوهرها مشكلة شخصية لفرد ما، فعلى سبيل المثال فإن مشكلة الطلاق كمشكلة إجتماعية تمثل- في واقع الأمر- مشكلة شخصية

أيضاً للمطلقين. ويشير جلبي(2005) إلى وجود العديد من المداخل لدراسة المشكلات الإجتماعية، حيث بدأ علم الإجتماع في التركيز على مشكلات التحضر في المجتمع، وفي هذه الأثناء وقبله، لم يكن لمفهوم المشكلات الإجتماعية وجوداً، وإنما كان هناك مفهوم أخر يجمع في إطاره المشكلات، وهو مفهوم الباثولوجيا الإجتماعية، ومن ثم تبعه ظهور مفهوم التفكك الإجتماعي، وذلك قبل أن يستقر مفهوم المشكلات الإجتماعية بين مجموعة المفاهيم التي يستعين بها علماء الإجتماع.

ويمكن إعطاء الملامح التالية لهذه المفاهيم وهي:

1- **الباثولوجيا الإجتماعية:** دخل مصطلح الباثولوجيا الإجتماعية إلى علم الإجتماع كجزء من منظور سوسيولوجي أكبر، حيث يسلم تصور الباثولوجيا الإجتماعية بالمدخل التطوري الذي اشترك في قبوله الجيل الأول من علماء الاجتماع. وهو منظور يستلهم الداروينية في علم الحياة، في إجراء مماثلة بين الكائن العضوي وإذا كان لابد من وضع تصور للمجتمع يساعد على تحليله، كما هو الحال بالنسبة للكائن العضوي فإنه يجب تشبيه بالكائن العضوي من حيث تمييزه، بحالة طبيعية من الصحة، والظروف المعتادة، وإن أي إنحراف عن هذه الحالة يعتبر باثولوجياً أو حالة شاذة (للكائن العضوي الإجتماعي) وهكذا فإن الباثولوجيا الإجتماعية تصف الحالة غير الصحية للكائن العضوي الإجتماعي، ومرض المجتمع بسبب الابتعاد عن ما يعد طبيعياً ومعتاداً للمجتمع، وينظر علماء الاجتماع إلى واقع المعيشي بين الفقراء المهاجرين في المدن التي تنمو على نحو سريع، والطريقة التي يفصل بها التحضر والهجرة، والحراك الإجتماعي؛ للناس عن الجماعي التقليدية مثل الأسرة والقرية. ويهتمون،كذلك بدراسة المناطق المتخلفة والفقر والجريمة والإنحراف والطلاق والأسر المتصدعة والصراع العرقي، حيث يطلق على مجموعة الظواهر هذه مصطلح الباثولوجيا الإجتماعية.

2- **التفكك الإجتماعي:** لا يعتبر التحول من مفهوم الباثولوجيا إلى مفهوم التفكك الإجتماعي عن أي تغير جوهري في المشكلات الإجتماعية التي يجري تحليلها. فما كان يعد بمثابة شواهد على الباثولوجيا الإجتماعية،من قبل يعتبر اليوم مؤشرات على التفكك الإجتماعي وهكذا فإن الطلاق والهجر، ينظر إليهما أيضا على أنهما مؤشرات على تفكك الأسرة.

المشكلات الاجتماعية والتفكك الاجتماعي: لقدد حرر التصور الذي قدمه كلاً من (فولر وما برز، 1925) حول المشكلات الاجتماعية لاصدار أحكام قيمية حول ما اذا كان هناك تففك اجتماعي أم لا؟ وبدل من ذلك حددت المشكلات الاجتماعية التي يعتبرها اعضاء المجتمع تهديد له.

ولكي تكون هناك مشكلة اجتماعية ينبغي أن يتوفر شرطان:

أولاً: ضرورة وجود ظرف موضوعي، الجريمة، الفقر، التوتر العرقي بالحجم أو المقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه من خلال ملاحظين اجتماعيين.

ثانياً: ينبغي ان يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض اعضاء المجتمع بان هذا الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وهنا تلعب القيم دورها بتحديد الظرف الموضوعي ليصبح مشكلة اجتماعية (جلبي، 2005).

وهنا تعتبر المشكلة الاجتماعي خـــارج نطاق الفرد وبيئته المــباشرة، من حيث الأسباب، والعلاج ويمكن أن نميز بين العلاقة بين الظاهرة الإجتماعية والمشكلة الإجتماعية، بالتسليم بأن الثقافة ومكوناتها الجزئية هي التي تساهم بالدرجة الأولى في تحديد درجة إنحراف السلوك أو التفاعل الإجتماعي عن الظواهر الطبيعية الصحية التي صنعتها، فالسلوك الإجتماعي المتكرر الملزم للفرد أو الجماعة نسميه(الظاهرة الإجتماعية) وفي هذا الحال يوجد فرد وجماعة بشرية نسميها (البيئة الإجتماعية) والتي بدورها تسبب تفاعلا إجتماعياً وظواهر إجتماعية.

ومن هنا فإن المشكلة الإجتماعية،هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وهي نتاج ظروف بيئية إجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود، والوسائل لمواجهتها، وحماية المجتمع من آثارها الضارة، حيث أنها ترتبط بإنحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه. (تركية،2015،ص44) وهناك ثلاثة شروط يمكن إعتبارها مشكلة إجتماعية، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أولاً: شروط وجود المشكلة الإجتماعية:

1. **المشكلة الإجتماعية ذات جذور إجتماعية:** تنبع المشكلات الإجتماعية من خلل وإضطراب أو الأحوال السيئة التي يتولد عنها وجود مشكلات.
2. . **مدى تأثير وأهمية المشكلة الإجتماعية**: لا بد أن يتأثر بالمشكلة الإجتماعية عدد كبير من الأفراد، أو أن يعاني منها أفراد ذو أهمية في المجتمع. ومن هنا فكلما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة، كلما اتسمت المشكلة، بالطابع الإجتماعي وكلما كانت المكانه الإجتماعية، وقوة التأثير أكبر، كلما كان إعتبارها مشكلات إجتماعية.
3. **المشكلة الإجتماعية ذات حلول إجتماعية:** حيث يتصور البعض أن أي مشكلة يواجهها المجتمع ذات حلول إجتماعية بالضرورة.ولكن عكس ذلك، فليس بالضرورة أن كل المشكلات ذات حلول إجتماعية، حينما يعجز المجتمع عن القيام بأي فعل إجتماعي يمكن أن يمارس ليمنع حدوث هذه المشكلة، فإنها لا تعد بالتالي مشكلة إجتماعية (الجوهري والسمري، 2011).

ويضيف تركية (2015) شروطاً أخرى لتحديد المشكلات الإجتماعية منها :-

1. يشترط في المشكلة الإجتماعية، حتى تكون مشكلة، أن تؤثر على عدد كبير من الناس، وفئات إجتماعية واسعة من المجتمع، وأن لا تكون محصورة في مجال إجتماعي ضيق.
2. أن السلوك يشكل توتراً في المجتمع، ويشكل ظاهرة سلبية، وغير مرغوب فيها بين شرائح إجتماعية واسعة مثل: (المخدرات، تناول الكحول، عمالة الأطفال، الطلاق.) وفقاً لقيم وتقاليد المجتمع السائدة.
3. تدفع المشكلات الإجتماعية إلى فعل إجتماعي، يهدف إلى أن يكون لدى الأفراد شعورعام بضرورة فعل شيء، أوالقيام بعمل ما حيال الخلل الحاصل، وشعور أفراد المجتمع أن هناك تهديداً للمجتمع، وتهديد الأمن الإجتماعي.
4. إن الفعل الصادر عن الفئات الإجتماعية، أو المجتمع عامة ، بمعنى أنة فعلاً جماعياً ينبثق من الأنساق الإجتماعية،من خلال الفعل الجماعي الإجتماعي، الذي يواجه المشكلات الإجتماعية، والتصدي لها ووضع الحلول المناسبة لها، والتي تتفق مع النظم الإجتماعية الضابطة للمجتمع.
5. إن المشكلات الإجتماعية، هي في أصلها إجتماعية، تدل على حالة غير مرغوب فيها، وإجتماعية، في حلولها، فشرط أن يشعر العديد من الأفراد بضرورة فعل شيء ما من خلال، الفعل الجماعي الإجتماعي.

ثانياً: مراحل المعرفة بالمشكلات الإجتماعية:

من المعروف أن الإنسان إجتماعي بطبعه، بمعنى أنه بطبيعة تكوينه محتاج للحياة في جماعة أومجتمع يتعاون فيه مع غيره على إشباع حاجاته وحاجاتهم، ولكن الحياة في جماعة تتطلب الدخول في عدد كبير من التفاعلات الإجتماعية التي لابد من تنظيمها، مما يؤدي إلى ظهور عدد من النظم الإجتماعية، كالنظام الأسري والاقتصادي والتعليمي، والتي يضم كل منها عددا من المؤسسات، التي يتم في إطارها إشباع الحاجات الإنسانية،(الحسن،1981).

وأن هذة النظم الإجتماعية، تتضمن مجموعة من المكانات الإجتماعية التي يحتلها الأفراد بحسب موضعهم في ذلك النظام (مثل مكانة الأب، الأبن، الزوجة في النظام الأسري، أومكانة التلميذ، والمعلم في النظام التعليمي).

ثم إن المجتمع يرتب توقعات للأدوار، التي ينبغي على شاغل كل مكانة أن يقوم بها، فإذا تصرف شاغلوالمكانات واقعيا على الوجه المتوقع منهم فيما يتصل بأداء أدوارهم، فيقال عندئذ أنهم متوافقون إجتماعيا،أما إذا عجز الأفراد عن القيام بمتطلبات شغلهم لمكاناتهم الإجتماعية (الأب الذي يقصر في رعاية أبنائه،العامل يكرر الغياب عن العمل) هنا يقال أنهم غير متوافقين إجتماعيا، وعادة ما يصحب ذلك إضطراب في العلاقات الإجتماعية بينهم وبين من ترتبط مكاناتهم الإجتماعية بهم مثل: (النزاع بين الزوج والزوجة، مشاجرات التلميذ مع زملائه أومعلميه).

من هنا يبدأ الحديث عن وقوع الفرد في المشكلات الفردية أو الشخصية أو المشكلات النفسية أو المشكلات الإجتماعية. أي المشكلات التي تتفاعل فيها شخصية الفرد بجوانبها البدنية والنفسية مع قوى البيئة الإجتماعية.ولكن بعض المواقف والصعوبات، والمشكلات الشخصية قد تستمر وتستعصي على تلك المحاولات، والجهود الذاتية للحل،وهنا لابد من تدخل مؤسسات المجتمع والإسهام في حلها.(خليل،2005)، لذا يبالغ معظم الأفراد معرفتهم بالمشكلات الإجتماعية إلا أن هذه المعرفة غير منتظمة، وعلى الأغلب هي غير صحيحة(تركية،2015).

مراحل تحول المشكلة الى مشكلة إجتماعية وهي:

1. تحديد السلوك السوي المقبول إجتماعياً المستند إلى القيم والعادات والثقافة السائدة في المجتمع.
2. تحديد السلوك غيرالسوي والمنحرف قليلاً عما يقبله المجتمع وفق النظم الإجتماعية الضابطة للسلوك في المجتمع.
3. تحديد السلوك المنحرف تماماً، والذي لا يقبله المجتمع، ويسبب له القلق والتوتر ويكون خللاً لا يقبله المجتمع، ولا يوافق عليه بل ويحاربه أنهُ (المشكلة الإجتماعية).
4. السلوك المنحرف الأول يؤدي إلى توليد وظهور مشكلات أخرى نتيجة لهذا السلوك المنحرف.
5. المشكلة الإجتماعية تتجلى آثارها السلبية على مستوى الفرد أولاً ومن ثم ظهور الآثار السلبية عليه ثم على المجتمع كنتيجة للمشكلة الإجتماعية.
6. ظهور مشكلات إجتماعية جديدة لم تكن في الحسبان نتيجة لظهور مشكلات مولدة للمشكلات الإجتماعية، وتترتب عنها آثار سلبية على الفرد، والمجتمع أيضاً مثال ذلك، فأن الفقر يولد البطالة، والبطالة تولد الإنحراف، والإنحراف يولد الجريمة، والجريمة تهدد المجتمع.
7. المشكلات الإجتماعية، تتطلب معالجة الضرر الناتج عنها، ومحاولة إيجاد الحلول لها للقضاء على مسببات المشكلة وتنمية المجتمع.(المطري،2016) وهناك أخطاء شائعة لدى الأفراد، وبالنظر إلى المشكلات الإجتماعية، حيث يظن البعض أن هناك اتفاقاً عاما بين الأفراد حول المشكلة الإجتماعية، في حين أن المشكلات الإجتماعية، لا ينظر إليها بنفس الدرجة الإجتماعية من قبل جميع الأفراد، فما يعتبره البعض أنه مشكلة لا يراهُ الآخرون كذلك، وما يمثل مشكلة عند البعض، لا يكون مشكلة عند البعض الآخر، وقد ترى مشكلة في بعض المجتمعات، ولا تمثل مشكلة في المجتمعات الأخرى. فمثلاً مشكلة ارتفاع الزيادة السكانية في المجتمع ما ينظرون إليها على أنها مشكلة ملحة وعاجلة ولا بد من الإسراع في الحلول خوفاً من الآثار التي يتركها هذا النمو السريع

للسكان، في حين نرى بلداً مثل السويد يشجع على الزيادة السكانية، بل ويعطي حوافز مالية وإجتماعية لمن ينجب ويستجيب لرأي الحكومة،أيضاً مشكلة (الفقر) مسألة ملحة للفئات الإجتماعية ذات الدخل المحدود بينما يرى البرجوازيون وأصحاب الدخل المرتفع بأن الفقراء عالة على المجتمع. (تركية،2015).

كما تتدخل الذاتية في التعامل مع المشكلات الإجتماعية، حيث يرغب الناس في حل المشكلة ولكن هناك من لا يريد حل هذه المشكلة لأن حلها يهدد مصالحه الشخصية، مثل (الغلاء) مشكلة إجتماعية تلحق الضرر بفئات إجتماعية كبيرة، ويستفيد عدد قليل من المجتمع من خلالها ،ولا يرغبون في سعي الحكومات إلى التقييد على تحرير الأسعار لأن أرباحهم ستقل.

ثالثاً: مستويات المشكلات الإجتماعية:

يشير مانيس **(Maunis، 1980)** في تعريفه للمشكلة الإجتماعية الى أنها: حالة إجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي، وهذا المدخل العلمي الموضوعي لا ينجو من مخاطر الذاتية، حيث يرى أن أفضل ما يمكن الاعتماد عليه لتقليل المخاطر الذاتية هو الوعي، والقليل من الذاتية في تعريف المشكلة الإجتماعية، هناك ثلاث مستويات للمشكلة الإجتماعية، (المهدي، 2016) وهي:

- مشاكل من الدرجة الأولى: فهي تلك المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الإجتماعية المحيطة بها، وهي أيضاً ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع، ومن الأمثلة مشاكل الدرجة الأولى الحرب، التمييز العنصري، والفقر.
- مشاكل الدرجة الثانية: وتتمثل في الظروف والنتائج الضارة التي تنتج بصفة أساسية من المشاكل الإجتماعية المؤثرة، والتي يتولد عنها بدورها مشاكل إضافية أخرى.
- مشاكل الدرجة الثالثة: فهي تلك الظروف الضارة و التي تعد – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – نتاجاً للمشاكل الإجتماعية الأساسية من الدرجة الأولى (الجوهري والسمري، 2011).

رابعاً: مواقف الأفراد من المشكلات الإجتماعية:

تستثير المشكلات الإجتماعية العديد من المواقف من قبل الأفراد تجاهها، وتتنوع هذه ويتخذ الأفراد مواقف متباينة ومتنوعة حسب درجة القرب أو البعد عن المشكلة سواء إجتماعياً وعلمياً وجغرافياً ومن هذه المواقف:

1. عدم الاهتمام: فبعض الأفراد لا يكترثون لوجود المشكلات الإجتماعية،ولا يلتفتون إليها ولا يشعرون بوجودها فيتجاهلونها.
2. الاستسلام القدري: فالبعض يدرك المشكلات ويعيها ويحس بوجودها، ولكن لا يتخذ تجاهها فعلاً لمواجهتها أو العمل على حلها، فيستسلم لها ويعتبرها قدراً لا مفر منه.

3. الشك والاستهزاء والتهكم: حيث تعمل بعض الفئات الإجتماعية والأفراد على تحويل الموقف من المشكلات الإجتماعية إلى سخرية ونقد وتهكم.
4. النظرة الدينية (عقوبة الآخرة): ينظر إلى المشكلات الإجتماعية على أنها خلل في الأخلاق الدينية وكل من يتسبب بها سيلقى جزاءه المناسب في الآخرة، لذلك لا يفعل شيئاً حيالها.
5. المشاعر الوجدانية: يتخذ البعض من المشكلات الإجتماعية موقفاً عاطفي يفرط في هذا الموقف بل ويتأثر لدرجة تظهر على ملامحه،من انفعال وحماس واحساس داخلي بالمسؤولية الإجتماعية وتعاطف (تركية، 2015).

2-2-2: أسباب المشكلات الإجتماعية:

هناك العديد من العوامل والأسباب التي تسبب ظهور المشكلات (خليل، 2009)من هذة العوامل:

1- **الهجرة:** حيث تعمل الهجرات سواء الداخلية أو الخارجية،على تحويل الأفراد من مكان إلى آخر، والاقامة بة وهم يحملون معهم قِيَمهم وعاداتهم، وظروفهم الصَّعبة التي قد تضطرهم إلى عدم التَّوافُق، كما وتعمل الحروب تؤدِّي الحروب الة هجرة الافراد من مواطنهم الاصلية، وبالتالي التعرض للمشكلات المختلفة في كافة المجالات، وغيرها منَ المشكلات الإجتماعية.

2- **التصنيع والتقدم الحضري في المدن:** أثر التصنيع في الإنسان والبيئة، ومن ثم ولَّد أنماطًا جديدةً منَ العلاقات المبنيَّة على العمل بحدِّ ذاته،وهذا ينكر ثقافة المجتمعات ومكانة الأفراد قبل التصنيع، مما يخلُق المشكلات.

3- **التغيير الإجتماعي:** يؤدي التغيير الإجتماعي إلى حدوت المشكلات المختلفة في المجتمعات المختلفة حيث إنَّ تداخُل الأجيال وتعاقُبها يجعل التغيير مستمرًّا، فينشأ عن ذلك سلوكيَّات متناقِضة، كما أن عجز النُّظُم الإجتماعية عن استيعاب التغيُّرات الجديدة،هذا الأمر يُحدِث نوعًا منَ الافتراق بين الأفراد، والنُّظُم الإجتماعية، مما يُؤَدِّي إلى حدوث المشكلات الإجتماعية.

4- **عجز المؤسسات الإجتماعية عن تنفيذ المسؤوليات:**وهذا يُقَلِّل منَ إقتناع الأفراد، بأنظمتها وبالتالي خَلْق نوع منَ المشكلات الإجتماعية.

5- التَّناقُض بين متطلبات المجتمع وأدوارالأفراد: تحتدم المتطلبات والتَّوَقعات الإجتماعية للمجتمع، مع قدرات شريحة عمرية معينة،وهذا من شأنه ما يَتَسَبَّب في ظُهُور المشكلة الإجتماعية.

6-**صعوبة تكيُّف الفرد في مُوَاجَهة متطلبات التغييرات الإجتماعية**:تعود الكثير من المشكلات الإجتماعية إلى التفاوت في عدم النكيف وسرعة التغيرات الإجتماعية. (خليل،2008)

7-**فشل الثقافة الحضرية في مواجهة تطلعات الفرد وأهدافه المجتمعية**، يؤدي لصعوبة فهم المشكلة الإجتماعية داخل التنظيم المؤسسي.

8-**الأسباب الإجتماعية:** وهذة تظهر بسبب الإعتماد الأساسي على أساليب الرقابة الإجتماعية الرسمية الخارجية، وغياب وضعف الفاعلية للضبط الإجتماعي الأسري في المجتمع، فنحتاج إلى القوانين والشرطة والتشريعات والمؤسسات العقابية على الفرد والمجتمع (تركية، 2015).

9-**التغير الإجتماعي**: يساهم التغير الإجتماعي والتحول الذي طرأ على الأسرة، من سيادة الأسرة النووية، في إحداث المشكلات المختلفة، وتاثير ذلك على آداء الاسرة، لأدوارها، خاصة في ظل تداخل التحضر والمستجدات الحديثة، حيث أثرت على تركيبة الأسرة، وتوزيع الأدوار داخلها، وتقسيم المسئوليات، وأحدث التغير وتأثيرة بإحداث المشكلات داخل النسق الأسري، وإيجاد نوع من الصراع، بين أدوار كل من الزوج والزوجة والأبناء، مما يجعل العلاقة الأسرية عرضة للتوتر والصراع بين التوقعات والأدوار.(التويجري،2000). وهناك عدد من الدوائر المؤثرة في المشكلات الإجتماعية منها الأسرة، والتنشئة الإجتماعية،والحالة الاقتصادية، والبيئة السكنية، وتعليم الأبوين، والأصدقاء، والبيئة المدرسية.

3-2-2 أنواع المشكلات الإجتماعية:

للمشكلات الإجتماعية العديد من الأنواع والتصنيفات **ويمكن إجمال هذه الأنواع بما يلي:**

– **مشكلات الحياة اليومية**: وهي المشكلات التي يعاني منها أفراد المجتمع بشكل لا شك فيه، مثل: مشكلات السكن، والغذاء، والتعليم، والصحة، والرعاية الإجتماعية، والعمل، والرفاه، ووقت الفراغ للشباب، وهذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه.

– **المشكلات الاقتصادية:** وهي المشكلات التي تتعلق بالنواحي المادية والاقتصادية مثل: انخفاض متوسط دخل الفرد، انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، والاعتماد على الاستهلاك، وغياب الانتاج، وضعف المدخرات، وتدني الاستثمار وغيرها. وقد تضطر الأسرة الفقيرة وبسبب انخفاض المستوى الاقتصادي إلى تشغيل الأطفال في سن مبكرة (الميزر،1439 هـ).

– **المشكلات الإجتماعية:** وهي المشكلات التي تظهر في المجتمع باعتبارها أوضاع غير مرغوب فيها، ويتفق الجميع إلى بذل الجهود لمواجهتها وحلها، ومن هذه المشكلات ما تعانيه

الاسرة من التفكك في العلاقات الإجتماعية، وعدم وجود وسائل ترفيهية لشغل اوقات الفراغ، معاناة الاسرة من، مشكلة النزاعات الاسرية، والطلاق، والعنف الاسري، والتحرش الجنسي والتفاوت وعدم المساواة، والزيادة السكانية وغيرها،وهناك مشكلة عدم إحترام الملكيه، والإختلاس، وإستخدام العنف، وعدم إحترام القانون والنظام، والجريمه المنظمة.

– **المشكلات المجتمعية:** وهي المشكلات التي تتعلق وتتصل ببناء المجتمع، مثل المنظمات والمؤسسات وتتصل بوظائف المجتمع الإجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتربوية، والتنشئة وغيرها؛ والتي لها إنعكاس مباشر على أمن الأسرة والمجتمع؛ وتشمل المشكلات المجتمعية، مشكلة إنحراف الاحداث، ومشكلة البطالة، والارهاب، والتطرف وغيرها.

– **المشكلات الأسرية: و**تظهر هذة المشكلات، في بعض الأسر، بسبب الفقر، وتعطل رب الاسرة عن العمل، والتدخل في حياة الأسرة من جانب الأقارب، وتعدد الزوجات وما يتصل به من مشكلات اخرى تؤدي إلى التوتر في محيط الأسرة، **و**الطلاق، والتفكك الاسري، والزواج المبكر، مشكلة عدم الانجاب، وهناك مشكلات تترتب على عمل المرأة، وترك تربية الأطفال للخدم خاصة إذا كانت المرأة عاملة بحيث يترك الوالدان أمر تربية الأبناء للخدم سواء كانت المرأة عاملة أو غير عاملة.(رشوان،2003،ص88) وهناك مشكلات التنشئة الاجتماعية، وما يترتب عليها من مشكلات في أسلوب تربية الأبناء في الأسرة.

4-2-2 خصائص المشكلات الإجتماعية:

للمشكلات الإجتماعية جملة من الخصائص تمتاز بها منها الأتي:

1. تمتاز المشكلة الإجتماعية، بأنها مدركة أو محسوسة، وكلما زاد إدراك الناس للمشكلة كلما أدى ذلك إلى زيادة وضوحها.
2. لا تتوقف المشكلة الإجتماعية، عند حد الرفض الفكري، وإنما تشكل نوعاً من التحفيز لتحريك الفعل المضاد، واتخاذ المواقف لمواجهتها وإزالة آثارها السلبية (بوعناقة، 2001، ص 58)
3. تمتاز المشكلة الإجتماعية؛ بعدم الثبات على وتيرة واحدة، من حيث قدرتها على التأثير، ومثال ذلك: الآباء يختلفون عن الأبناء من حيث المعايير التي يراها الآباء بأنها مشكلة في حين أن الأبناء يرونها عكس ذلك.
4. تمتاز المشكلة الإجتماعية؛ بخاصية النسبية، وذلك لاختلاف المجتمعات الإنسانية وأفرادها وجماعاتها في تحديد مفهومها. ومثال ذلك: ظاهرة الثأر في المجتمعات العربية هذه لها بعداً ثقافياً، أما في المجتمعات الغربية فتشكل جريمة إجتماعية.

5. تخضع المشكلة الإجتماعية، في حجمها وتنوعها وتأثيرها، للظروف التي يخضع لها المجتمع، فكلما زاد حجم الكثافة السكانية، في مجتمع ما زاد تعقيده بنائياً وكلما أدى ذلك إلى زيادة في المشكلات الإجتماعية، وتنوعاً في أسبابها ومصادرها وزيادة في أشكالها وأنواعها.
6. تظهر المشكلة الإجتماعية، في بيئة تعكس الإضطراب الإجتماعي والشخصي، وتكون نتيجة لتمزق نسيج العلاقات الإجتماعية، أو نتاج سلسلة تصدعات تحصل داخل المجتمع.
7. تمتاز المشكلة الإجتماعية، بالحتمية في وجودها فهي دائمة، ومستمرة مع إستمرارية الحياة الإجتماعية، ولذلك فهي تظهر في كافة المجتمعات الإنسانية الكبيرة أو الصغيرة، المتقدمة أو المتخلفة.
8. تمتاز المشكلة الإجتماعية، بأنها تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في الحياة الإجتماعية، أو في المؤسسات الإجتماعية (الميزر، 1439 هـ).

3-2 النظريات الإجتماعية المفسرة للمشكلات الإجتماعية:

تعددت النظريات والمقاربات النظرية، التي حللت وناقشت المشكلات الإجتماعية وفسرتها وتعتبر النظريات الإجتماعية، من الأطر العلمية المرشدة، التي تقوم بتحديد معالم أي ظاهرة يراد دراستها، وعليه فإنّ أي دراسة في العلوم الإجتماعية، لا بدّ لها من إطار نظري يتم تحديده، من خلال النظريات التي تتوافق، تنسجم وتتماشى مع السياق الإجتماعي، والثقافي والإقتصادي التي تظهر فيه. فعلى سبيل المثال فإنّ دراسة وتحليل أي مشكلة من مشاكل النوع الاجتماعي في سياقها الإجتماعي، وهو إلا تعرض لمشاكل البناء الإجتماعي بجميع أنساقه. الخطيب، 2015). وهنا يُقصد بالظاهرة الإجتماعية (Social Phenomenon) "كل ضرب من السلوك سواء أكان ثابتاً أم غير ثابت، يعمّ في المجتمع بأسره، لها وجود خاص ومستقل عن الصور التي تتشكل بها في الحالات الفردية".

مما سبق يتضح لنا بأنّ الظاهرة الإجتماعية ما هي إلا سلوك يطرأ على عادات المجتمع يتخذها شخص أو أشخاص يُشكلون منحنى سلوكي معين خاص بهم، حيث تصبح تلك السلوكيات ظاهرة إجتماعية منتشرة في بيئة معينة ضمن المجتمع الواحد. (الخطيب، 2015) لذا لا بد في هذا البحث من دراسة الاطر النظرية التي تؤدي بنا للوصول الى المعالجة الاحصائية للمشكلات الإجتماعية المختلفة.

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية:

ظهرت هذة النظرية على يد العالم تالكوت بارسونز، وتُعرف هذة النظرية بالاتجاه البنائي الوظيفي في العلوم الإنسانية والإجتماعية. تقوم هذة النظرية حول فكرة تكامل الأجزاء، وترتكز على أنّ الأسرة عبارة عن (بناء) نسق يحقق وظيفة مجتمعية. وتعتبرالنظرية البنائية الوظيفية ظاهرة المشكلات الإجتماعية، ظاهرة إجتماعية تعكس وجود خلل ما (الخطيب،2015).

وتنظر النظرية إلى الأسرة، بإعتبارها نسق فرعي للنسق الإجتماعي الكلي، تتفاعل مع عناصره للمحافظة على البناء الإجتماعي وتحقيق توازنه، وأنّ الأسرة(النسق) تقوم بوظائف هامة لأفرادها ولمجتمعها، تتمثل في إشباع حاجات الأفراد الإجتماعية، والنفسية، والاقتصادية إضافة للحماية، والأمن، وإكسابهم المكانة، التي تُعتبر وظيفة محورية وأساسية، تربط الأسرة بالمجتمع وتمكنهم في المستقبل من بناء المجتمع وتطوره. وتركز النظرية على العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة وبين النسق الصغير، والانساق الإجتماعية الكبرى (المجتمع)، من خلال الأدوار التي تؤديها في عملية التنشئة الإجتماعية، للأعضاء الجدد في المجتمع (الشرايعة، 2006).

ومن خلال النظرية السابقة فإنّ قيام الأسرة وأعضائها بوظائفهم المُوكلة لهم داخل نسقهم ضمن الوحدات الصغرى الموجودة داخل الوحدة الكبرى المُتمثلة بالنسق الكبير الذي يُسمى المجتمع يؤدي بالتالي إلى استقرار الأسرة واستمرارها، الأمر الذي يقلل من المشاكل داخلها وهذا يعني قدرتها على تنشئة أبنائها تنشئة سوية، وسليمة بعيدة عن كل السلوكيات المنحرفة.(الخطيب،2015). ويرى علماء هذه النظرية أن البناء الإجتماعي، عبارة عن مجموعة من (الانساق) النظم المترابطة ترابطا وظيفيا، وكل نسق من الانساق هذا البناء، يؤدي وظيفة أساسية تساعد على استمرار البناء.وفي حالة تعثر هذه الانساق عن أداء وظائفها يظهر الخلل، وتحدث المشكلات الإجتماعية، وما ينتج عنها من التوتر والإحباط والعدوان، والجريمة والإنحراف، والتفكك الاسري وغيرها من المشكلات الإجتماعية.

وقد حدد بارسونز وظائف النسق وهي:

أولاً "التكيف": ويشير المفهوم هنا أن الأسرة لا بد من أن تتكيف وتنصهر مع البيئة الطبيعية والإجتماعية المحيطة بها،ولا بد أن يعمل الفاعلين في الاسرة بتأمين إحتياجات الأسرة المادية.

ثانيا "تحقيق الهدف":لابد وأن يكون للأسرة أهداف محددة، تسعى الى تحقيقها من خلال تلبية احتياجات افرادها، وأن تحقيق الهدف مسؤوليتها والدولة معاً، وإذا طبقنا ذلك على المشكلات والتي تعاني منها الاسر، ومنها على سبيل المثال مشكلة،عدم توفر المقدرة المالية الحصول على مسكن ملائم في بيئة ملائمة، وأن ذلك من مسؤولية الحكومة، فالحكومة هي ذلك

الجزء من المجتمع الكبير الذي يساعد الأنساق على تحقيق أهدافها وذلك يتم من خلال تقديم التسهيلات التشريعية والمالية لحل مشكلات الافراد وتأمين احتياجاتهم، وذلك يكون من خلال توسيع مظلة عدد المستفيدين من الافراد الفاعلين للاستفادة من مشاريع الاسكان.

ثالثا" التكامل": هنا لا بد من وجود تماسك وتكامل بين أجزاء النسق،إذ يجب أن يكون هناك تعاون وتكامل بين الأسرة، وجميع الأنساق الإجتماعية الأخرى كنسق المجتمع المدني، والسياسي والاقتصادي والتعليمي والديني.

رابعا": المحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر": يتركز هذا المطلب على الأفراد الفاعلين داخل الأسر،وتوقعاتهم وقيمهم، فقد يعاني بعض الأفراد داخل الأسرة من ضغوط نفسية وصراع في المحيط الخارجي، فالأسرة ستكون هي المسئولة والقادرة على إحداث التكيف عن تحقيق التوازن لدى الفرد والتخفيف من الضغوط النفسية التي يعاني منها الأفراد جراء الضغزطات والمشكلات التي يتعرض لها (الخطيب،2002).

ويرى بعض علماء هذه النظرية أن هناك ضغطاً وتوتراً يمارس من قبل جميع الأنظمة الاقتصادية، والسياسية، والدينية، ضد الفرد في الدول النامية. بأشكال مختلفة من حيف عدم تلبية إحتياجاتة من الحصول على سكن ملائم ،من خلال زيادة الضرائب، بحيث يصعب علية تلبية اضعاف مقدرته للمسكن الملائم ويبقى على حالة ويزيد من فقره (جابر، 1997) لذلك أعتقد أن من أهم وظائف الأسرة (النسق) تخفيف التوتر، وتحقيق التفاعل، والانسجام بين أفرادها، وإذا ما عجزت الأسرة عن إشباع هذه الاحتياجات، تحدث المشكلات الذي قد يؤدي الى العنف داخل الآسرة والنسق كاملاً. وعند تطبيق هذه النظرية على المشكلات الإجتماعية، نرى أن بعض الافراد يلجأون الى ممارسة العنف وافتعال المشكلات للوصول الى أهداف وغايات معينة،وعندما لا يجد هناك رادع له فإنه يرى أن العنف وافتعال المشاكل،هوأسهل الطرق لتحقيق غاياته وأهدافه،ولكنه إذا ما أدرك الفرد أنذلك الخلل والتوتر واستخدامه للعنف فان هذا قد يؤدي الى سجنه أو عقابه وبالتالي سيؤدي ذلك الى خسارته لمكانته، أو أسرته، فإنه سيفكر عدة مرات قبل اللجوء الى ذلك التصرف.

ثانياً: نظرية التفكك الإجتماعي:

من أشهر علماء هذة النظرية العالمان شو ومكي (Shaw & McKay, 1979) تقوم هذة النظرية، على مبدأ وجود علاقة وثيقة بين البيئة الإجتماعية والإنحراف، افترض كلاً من شو ومكي على من أن هناك علاقة بين البيئة الإجتماعية والإنحراف، وأن العلاقات الإجتماعية الجيدة والصداقات بين الناس في المناطق الفقيرة، تعمل كضوابط إجتماعية ضد الجريمة والإنحراف، وبالتالي يسود التنظيم الإجتماعي، أما إذا فقد الناس الشعور بالولاء للمنطقة. فإن التفكك

الإجتماعي هوالذي سوف يسود وبالتالي تظهر المشاكل الإجتماعية، كالجريمة والإنحراف، وحدد كلاً من شو ومكي، خصائص المناطق المنحرفة، بالتناقص السكاني، وترأس المرأة للأسرة (بدون الذكور). بالاضافة لإرتفاع نسبة الاسر المعتمدة على المعونات. وانخفاض معدل المالكين لبيوتهم، ومعدلات أجور المساكن، وإرتفاع معدلات الإصابة بالامراض، والإضطرابات العقلية. بالإضافة لارتفاع معدلات المجرمين البالغين. ويشير الوريكات (2013) الى نتيجة كلاً من شو ومكي حول التفكك الإجتماعي يتمحور في ثلاثة متغيرات وهي: الفقر، والحراك الإجتماعي، المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أو القادمين إليها، لذا فان مساهمات شو ومكي، حول تأثير عمليات التفكك الإجتماعي على الأحداث فإن هذة تقود إلى ما يمكن تسميتة بالتحول الثقافي.

ثالثاَ: نظرية التحول الثقافي:

تقوم نظرية التحول الثقافي، على مبدأ أن الأحداث الذين يقطنون في مناطق يسودها التفكك الإجتماعي، لديهم فرصة أكبر للتعرض إلى قيم ثقافية، يتمثلها الأحداث المنحرفين، وبالتالي فإن الصفات الرئيسية لهذه المناطق، من تقاليد ثقافية منحرفة، تنتقل من جيل إلى آخر.(الوريكات،2013) كما تستند هذه النظرية على أساس أن المجتمع يتألف من طبقات إجتماعية متباينة، مختلفة من حيث الأنماط الحياتية والثقافات الفرعية. وهذة الثقافات تختلف في الملامح الثقافية. ونظراً لسيطرة القيم الثقافية للطبقة الوسطى، نتيجة(الاختلاف القيمي) نجد أن هنالك صراعاً طبقياً مع الثقافة المسيطرة من قبل أبناء الطبقات الفقيرة. حيث تقود قيم أبناء الطبقات الفقيرة إلى الإنحراف الإجتماعي وذلك من خلال معايير الطبقة الوسطى إلا أن هذا السلوك مقبول من قبل الطبقات الفقيرة.

كما أن الثقافات الفرعية الدنيا، لديها مجموعة من الاهتمامات الرئيسية المؤثرة؛ في السلوك بشكل غير إجتماعي، ومن هذه الإهتمامات (المشاكل والرجولة، والمذاكات والإثارة، والقدرية). وأن معظم أبناء الطبقات الفقيرة الذين نشأوا في بيوت تفتقر إلى وجود الرجل وتأثير ذلك على عدم تعلم سلوك الرجال وأدوارهم الإجتماعية بفرض مشاكل أخرى بغياب الرجل. وإن معظم الجرائم في الطبقة الفقيرة هي جزء من محاولتهم تحقيق أهدافهم ذات القيمة بالنسبة لثقافتهم. ويرى العالمان شو ومكي أن لنظرية التحول الثقافي أثراً واضحاً في نظريات علم الجريمة، وخاصة لدى نظرية الضبط الإجتماعي، ونظرية ترابط الاختلاف للعالم أودون سذرلاند.

رابعاً: نظرية الإضطراب الإجتماعي:

تعد هذة النظرية من النظريات الهامة في علم الاجتماع الحضري، حيث حاولت النظرية الربط بين النمو السكاني والحضري، من حيث إزدهار السياحة من جهة، وزيادة معدلات الجريمة من جهة أخرى، وتعتبر نظرية الإضطراب الإجتماعي الزيادة السكانية، شرط سابق لإرتفاع معدلات الجريمة، فالمناطق الحضرية والتجمعات التجارية، والخدمية والسياحية، وتجذب العديد من الناس سواءً للإستقرار والسكن أو للتسوق أو التنزه، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى خلق التصادم، والمواقف، والأحداث والفرص لأشخاص لديهم الرغبة بالإنحراف،

وتؤكد النظرية أن المجتمعات المحلية، التي تشهد نمواً سكانياً إقتصادياً متسارعاً، سوف تشهد العديد من المشكلات الإجتماعية، وأن هذة المشكلات ما هي إلا مؤشرات على التفكك الإجتماعي، وذلك نتيجة الآثار الناتجة عن عملية التحضر، وما يرافقها من ضغط على الموارد، كالتعليم، والصحة، والسكن، والعمل،وما ينجم عنه من آثار سلبية كثيرة، كالإضطراب الإجتماعي (الوريكات،2013) وأنة في ظل غياب الرقابة البشرية، والإلكترونية، وسهولة إختفاء الشخص، وعدم التجانس السكاني، هذا من شأنة أن يؤدي إلى زيادة الجرائم في بعض المناطق دون غيرها على سبيل المثال، نجد أن التركيز السكاني في المدن الرئيسية في العالم الثالث، سبباً في كثير من المشكلات، وعلية وضمن فرضيات هذه النظرية يمكن لنا أن نتوقع مستقبلاً في زيادة معدلات الجريمة في مدن العالم.

خامساً: النظرية الأيكولوجية:

تعرف هذة النظرية" بنظرية الأماكن المنحرفة"، وبدأت هذه النظرية في القرن التاسع عشر، على أن العالمان مايهو (1851) وستارك(1987) وتستند هذة النظرية على ربط الأماكن أو ما يسمى بالمنظور الأيكولوجي بالجريمة. حاول العالم ستارك إثبات أن الأسرالفقيرة تختفي ليحل محلها أحداث صغار من مختلف المستويات الطبقية، أوضح العالم ستارك، سمات المناطق السكنية الحضرية المهيأة للإنحراف في المدن منها: الكثافة، والفقر، والاستخدام المتعدد، والخراب وسرعة الزوال (الوريكات،2013) طول ستارك بتطوير نظرية الاماكن المنحرفة، معتمداً على النظرية على مستويات الشك الأخلاقي، الذي يؤدي للإنحراف، حيث أنة كلما زادت الكثافة السكانية في الأحياء الفقيرة، كلما ارتفعت مستويات الشك الأخلاقي وقد أعتمد ستارك على أهمية المظهر والذي جاء به غوفمان (1963) حيث يقول نحن كأفراد نحاول دائماً أن نعطي انطباعاً جيداً عن أنفسنا أمام الاخرين. ولا حاجة أن يعرف الأخر عن نقاط الضعف، ولكن هذا الدور من الصعب تطبيقه في الأحياء الفقيرة، فالناس يعرفون بعضهم جيداً ولا تستطيع أن تخفي ما هو مرغوب. وهذه الصورة قد لا تكون موجودة في الأحياء الراقية أو الأقل كثافة سكانياً. أيضاً عندما

تكون البيوت مزدحمة، تقل قدرة الأفراد على الاحتفاظ بأسرارهم وأفعالهم غير المرغوبة من بعضهم البعض، وبالتالي يزداد الشك الأخلاقي. ايضاً إن البيت المكتظ بالافراد تكثر فيه الصراعات العائلية وهناك علاقة سببية بين الصراع العائلي والازدحام وبالتالي الإنحراف وأن قصر إقامة السكان في الاحياء الفقيرة يضعف فرصة تكوين الجمعيات التطوعية، وهذامن شأنه أن يضعف كلاً من الضبط الإجتماعي الرسمي،وغيرالرسمي (الوريكات،2013). وبالتالي ينعكس على جهود الأهالي في مواجهة مشاكل الأحداث، وإن إرتفاع أعداد المغادرين والقادمين الساكنين في الاماكن المزدحمة، يؤدي إلى انخفاض المراقبة المجتمعية، مما يجعل من الصعوبة بمكان معرفة من يقطن في البناية المجاورة مثلاً،وهذا عكس الأحياء المتسمة بالاستقرار السكاني حيث يمكن ملاحظة ومعرفة الغرباء ببساطة:**كما تقوم هذه النظرية على عدد من السمات منها:**

– أن الحراك الإجتماعي يكون مرتفع في الأحياء الفقيرة، وأن جود مشكلة كالفقر والازدحام، والاستخدام المتعدد للأحياء يتميز بقصر معدلات الإقامة، فهناك الداخلون والخارجون، من هذة الاماكن المزدحمة باستمرار، أي أن حركة الإحلال والإبدال مرتفعة جدا في مثل هذة الاماكن، ونحن نعلم أن هنالك زيادة مستمرة في أعداد الفقراء وتكاثرهم مع الزيادة بما يسمى بالأحياء الفقيرة. وإن قصر الإقامة للعائلات في الأحياء الفقيرة يضعف من إقامة العلاقات الحميمية بين الناس، وهذا ينعكس على الثقة فيما بينهم أو حتى طلب المساعدة أو حتى طلب مراقبة بيوت بعضهم البعض، فالثقة غير موجودة، فهنالك قادمين وخارجين باستمرار. (الوريكات،2013)

– كلما زادت الكثافة في الأحياء الفقيرة، كلما زادت الإرتباطات بين الأكثر، والأقل وتكون عرضة للإنحراف، وهذا يعني أن هنالك تفاعلات إجبارية بين الأفراد، في هذه الأحياء حيث أن الصفات الفردية تصبح أقل تأثيراً على أنماط التفاعل ومثال على ذلك يمكن ملاحظة أن الأطفال الصغار الأسوياء وغير الأسوياء، يشتركوا في اللعب في ملعب واحد وهذا يجعل عملية التفاعل إجبارية مقارنة مثلاً بالأحياء الراقية والضواحي حيث يضطر الآباء والأمهات إلى أخذ أبنائهم إلى ملاعب قد تكون بعيدة وبعضهم قد لا يقوم بذلك حفاظاً على أبنائه.

– أيضاً إن كثافة الأحياء السكانية تعني الازدحام بالبيوت وإزدحام والمساكن وهذا يؤدي إلى ميل الناس إلى التجمع خارج البيوت، وهنا تزداد الفرص ومحاولات، الإنحراف والجريمة. وهذا ما أكد علية كوف (1979) أن هنالك علاقة سببية بين ازدحام المنازل والإنحراف، وأن

الازدحام في المساكن يدفع بقاطنيها، وبالذات الصغار إلى التجمع في الشوارع أو في المقاهي أو على أبواب المحلات التجارية، وهذه الأماكن، قد تساعد على الإنحراف في حين أنه عندما تكون المساكن مزدحمة تقل مستويات المراقبة على الأطفال. حيث أن البيوت المليئة بالأطفال لا بد وأن يذهبوا إلى الشارع وهذا قد يكون بموافقة وتشجيع الوالدين. ويتفق مع طروحات كلاً من توبي وتوبي (1961) وتراشر(1927) للمتوالية السببية للإنحراف في دراستهم عن العصابات في مدينة شيكاغو، إن تراجع مستويات الإشراف على الأطفال يؤدي إلى تدني مستوى التحصيل الدراسي وتدني الالتزام وبالتالي الإنحراف. (الوريكات،2013).

- أن التعامل غير الجدي من قبل الشرطة مع شكاوي الأحياء الموصومة بالفقر يؤدي إلى زيادة الجريمة والإنحراف، بحيث تعاني الأحياء الموصومة بالإنحراف والجريمة من عدم تواجد الشرطة فيها، وأن الجهاز الشرطي، يؤمن أن الرذيلة لا بد وأن تكون موجودة في بعض المناطق، وإذا ما اشتكى أحد قاطنيها فلن تؤخذ الشكوى بجدية، يؤدي إلى مزيد من الشك الأخلاقي بين سكان تلك الأحياء الموصومة بالفساد الأخلاقي، فعندما يرى الناس، أن القانون لا يُحترم وإذا ما تقدموا للشكوى، فلن يحصلوا على حقوقهم، يزداد لديهم الشك بأخلاقيات القانون في المجتمع، ويقل احترام الناس للقوانين، ورموزها. كما أن رجال الأمن لن يجدوا من يشهد على المتهم، وغالباً نجد السكان هذة الأحياء لا يشتكون على عكس الأحياء الغنية، والتي تشهد وجوداً مرئياً للشرطة، وبل وإهتمام كبير، إذا ما حصلت جريمة، وذلك نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية التي تمارس على رجال الأمن لمعرفة الفاعل، والذي قد يكون جاء من تلك الأحياء الموصومة بالإنحراف. وهذا يتفق مع نظرية الردع، والتي ترى أن الردع الذي يقوم على مثلث السرعة والقسوة والتأكيد، سوف يكون، رادعاً للناس من إرتكاب الجرائم، لكن إذا اختل هذا المثلث سوف تزداد الجريمة.(الوريكات،2013). وأن عدم التعامل الجدي من قبل الأجهزة المعنية مع جرائم تلك الأحياء سوف يجذب إليها أولئك المنخرطين، في أشكال الإنحراف المختلفة،أن هذه الأحياء الموصومة بالجريمة والإنحراف والفساد سوف تصبح مقصداً ومنطقة جاذبة لكل أنواع الإنحراف، فالبحث ليس عن ضحايا بل عن طالبي مثل هذه الخدمات كالمخدرات والبغاء والمسروقات الرخيصة، وهكذا تصبح هذه المناطق مخبأ للرذيلة والجريمة معاً وعندما تصبح هذه الأحياء مكاناً للمنحرفين، بمعنى أن سبب سكنهم هو للانخراط في الجريمة وأفعالهم مرئية، بحيث تستطيع أن تراهم يروجون لبيع المخدرات في الشوارع، وعلى مرآى من الناس سوف تكون النتيجة هو زيادة معدلات الجرائم بحيث أن تكون الرذيلة أو الجريمة مرئية حتى يعرف الغرباء عنها. بمعنى أنة كلما كانت الجريمة والرذيلة مرئية، سوف تبدو الأنشطة المنحرفة شأناً مربحاً للآخرين، ومثال بسيط على ذلك عندما يلاحظ الناس أن شخصاً ما معروف لديهم بتاجر الحبوب

المخدرة وبدون أية عقوبة، سوف يصبح مثالاً ونموذجاً يحتذى به من قبل الآخرين،وهذا يعني غياب الردع،(الوريكات،2013).

ومما سبق نستنتج من خلال طروحات نظرية الأماكن المنحرفة حول الأحياء السكنية في المدن الحضرية، فإن السكن في الاحياء السكنية الفقيرة، ليس بالضرورة أن يؤدي إلى الإنحراف والجريمة، وأن الروابط الإجتماعية بين الناس في الاحياء الفقيرة والذين يعانون ضغوطاً إجتماعية ونفسية، قد يخلق لديهم الدافعية بالالتزام بالمعايير الأخلاقية، حتى في الأماكن المنحرفة، في حين أنة قد يكون هنالك إنحراف وعدم التزام في الأحياء التي يسكنها الأثرياء، ولم تحاول هذه النظرية تفسير، لماذا تتركز الجريمة في أماكن دون غيرها؟ لكن تنبئت النظرية أن السلوك المنحرف للفقراء يختلف باختلاف الايكولوجيا. أيضاً أن الإنحراف عند الفقراء سواء؛ يقل في المناطق التي تكون فيها الكثافة السكانية منخفضة، مع تنوع في الدخول الشهرية للأسر، وعندما تكون المساكن غير مزدحمة، وتصبح محل اهتمام من قبل الشرطة خاصة في مجال الوقاية ومكافحة الجريمة قبل وقوعها، أيضاً عندما تكون المنطقة السكنية ليست ذات استخدامات متعددة (تجارية وسكنية). وعندما لا تكون الاحياء مأهولة من قبل الفاسدين أخلاقياً.

سادساً: نظرية البناء الثقافي:

قدمت نظرية البناء الثقافي، تفسيراً للمشكلات الإجتماعية في المجتمع، وذلك من خلال فهم الاحكام حيث أشار (الوريكات،2013) في كتابه وجاءت نظريته لتفسير، كيف، ولماذا الافراد يتشكل لديهم الاحكام حول خطر ما يشعرون بانه سوف يكون لهم تاثير على الفرد والاسرة والمجتمع، حيث فسرت نظرية البناء الثقافي أن هذه الأحكام لا تتشكل بمعزل عن السياق الإجتماعي. فالأفراد يعبرون عن المشكلات، التي يعانون منها وهم جزء من الحوار حول الحقوق الإجتماعية المتطورة والعدالة، لأولئك الذين يحتمل أن يلحق بهم ضرر أو يفقدون راحة البال جراء هذه المشكلة، أو قد يلحق بهم أذى كبيرا وخسارة، ويبدأون بإلقاء اللوم وتحمل المسؤولية للبعض الآخر. ومن اجل فهم بعض المشكلات، لا بد من وضع إطار يشرح كيف يتم بناء كل من المخاطر وكيف يتم اختيارها. (تركية، 2015).

يقول منظرو البناء الثقافي، أنه لا يمكن اختزال المخاطر أو المشكلات التي يتعرض لها الفرد بشأن السلامة، وأثبتت النظرية كيف أنها جزء لا يتجزأ من القضايا المتصلة بالسلطة والعدالة، والشرعية، فالنظرية الثقافية هنا توفر بعض الإرشادات المعيارية التي تؤكد على أهمية العمليات التي يتم اتخاذ القرارات بشأن المخاطر والمشكلات الإجتماعية منها حول القضايا الموضوعية لتقدير المخاطر.

4-2 المشكلات الإجتماعية في المدن الحضرية:

إهتمت العلوم الإجتماعية بتخصصاتها المختلفة بقضايا التحضر، كما إهتمت بمشكلات المدن الحضرية المتعلقة بقضايا الهجرة، والحراك الإجتماعي، وغيرها من القضايا الإجتماعية وتأثيرها على المشكلات الإجتماعية وذلك لارتباطها الوثيق بالتغيرالإجتماعي.

إستخدم العالم أوسكار لويس،عبارتين يصف فيهما مشكلات في المدن، أن الظروف بالغة السوء في المراكزالحضرية، فهناك المساكن المتزدحمة في شوارع تبعث على الملل، (صراع الفردوس، وصراع الجحيم)، والمكتظة بأعداد هائلة من الكائنات البشرية، التي تتحمل الازدحام الشديد. إلى جانب الكثير من المشكلات الإجتماعية الأخرى في المدن، وإن موضوع الازدحام الشديد، ومشكلة الفقر في المراكز الحضرية، ليست مرعبة في حقيقتها بقدر ما يترتب عليها من نتائج، كالجريمة والانحلال والانحطاط الخلقي، والسلوك غير الإجتماعي، والإنحراف الذي يستشرى في ظل الحياة الحضرية (الخطيب،2002)

ويمكن تفسير مشكلات التحضر من خلال تأثيراتها العميقة على المشاعر النفسية للأفراد، حيث تنتشرمشاعر الوحدة والضياع،وهذه المشاعر لم يكن إنسان الريف يعرفها، جعلت أصحاب مدخل علم النفس الإجتماعي، يهتمون بدراسة هذه التأثيرات، وما ينتج عنها من مشكلات نفسية، شاعت بين الأفراد الذين يعيشون في المناطق الفقيرة، مثل مشكلة الإنحراف، وتعاطي الخمور، والإدمان على المخدرات.ويرى العالمان جورج زيمل ولويس ويرث (1960) بأن حياة المدنية، تؤدي إلى نتائج سلبية ينعكس أثرها على كثير من الأفراد، منها مكانة الأسرة، وعلى مكانة الكبار بها أوعلى نطاق الجيرة والأصدقاء، وعكست هذه الآراء تخوفاً عميقاً من حياة المدينة، وتفضيلاً للقيم التقليدية، التي تفضل نوعية الحياة الريفية، حيث التضامن الأقوى والتماسك الأسري، وخبرة ومعرفة كل صديق بصديقه، كل هذه الأمور تفتقدها حياة المدينة، وقدم كلاً من العالمان زيمل وويرث، إقتراح يقوم على تقسيم المدينة، إلى وحدات صغيرة حتى يتمكن الأفراد، من المعيشة في مجتمعات محلية صغيرة ، يشعرون فيها بالانتماء أو العضوية؛ ويتمكنون فيها من تدعيم علاقات الجوار. ففي رأيهما أن حياة الأرياف بما فيها من قيم هي أفضل حالا من حياة المدن، وأن التفاعل الذي يكون وجهاً لوجه في المجتمعات المحلية في المدن لا فيه سعادة للإنسان. وبالتالي يؤدي الى المشكلات المختلفة(الحسن،2009).

ومن أبرز مشكلات المدينة في العصر الحديث:

1- **مشكلة نشوء المناطق الفقيرة في المدن الحضرية،** وهي ما يمكن تسميتها بالأحياء الفقيرة في أطراف المدينة، وبالتالي هذا يؤدي إلى فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة والصالحة للإنتاج، نتيجة طغيان حركة البناء في هوامش

المدن، وتنتج معظم هذه المشكلات من ضعف آداء السلطات المحلية وقصور السياسات.ومع ذلك فان لكل مدينة مشكلاتها الخاصة بها، أيضا تعاني المدن الكبرى من وجود المناطق المتدهورة، وهي مناطق تكون شكل مستوطنات غير مخططة في ضواحي المدن، لها وظيفة؛هي إيواء القادمين الجدد الذين لا يمتلكون إلا موارد ضئيلة وليس لهم مكان.في بعض البلدان النامية، ترتبط المناطق المتدهورة بالتعدي علي الملكية، والبناء غير المرخص، حيث يتم غزو مناطق ومساحات من الارض الفضاء، وشغلها بالمساكن العشوائية. وقد تقوم على أرض مغتصبة لا سند لملكيتها، مما يجعلها غير قادرة على مطالبة بمد الخدمات المدينة السياسية كالمياه والصرف الصحي، وإن كانت الكهرباء المرفق الوحيد الموجود فيها بصورة أكثر إنتشارا وذلك لسهولة مد أسلاكها من ضاحية إلى أخرى. وتعتبر مدينة القاهرة مثالا مميزاً لهذه الظاهرة (الجوهري والسمري، 2011) حيث يتركز العديد من الوافدين من الريف على أطرافها وهوامشها، يقيمون في تجمعات سكانية كبيرة، وهذا يصبغ المدينة بطابع الحياة الريفية، مع إنخفاض مستوى النظافة العامة، وسوء إستخدام الطرق والأرصفة، وإنخفاض مستوى الخدمات والمرافق العامة، ويؤدي إزدياد أعداد الوافدين إلى لجوء البعض إلى سكنى المقابرالعامة، على أطراف القاهرة حيث تقدر أعدادهم بأكثر من مليون نسمة.

2- مشكلة النقل ونقص المرافق والخدمات العامة: تعتبر هذه المشكلة من أخطر المشكلات التي تواجه المدن عامة، وخاصة في الدول الفقيرة. فتزويد مدينة كبيرة بالمياه الكافية لاحتياجاتها يتطلب إحضارها من مسافات بعيدة بتكاليف مرتفعة جدا، وإنشاء شبكة كافية لتصريف مياه المجاري، يعني نقل كميات كبيرة منها إلى أماكن بعيدة مكشوفة خالية ويتطلب رأسمال كبير وأعمال هندسية ضخمة، وأيدي عاملة مدربة، يصعب على السلطات المحلية، توفيرها في أغلب الأحيان. كما تتطلب خدمات النقل العام إنشاء الطرق العامة، بوسائل تكنولوجية حديثة لتنفيذها بحيث تتم حركة السفر، والإنتقال داخل المدينة، وإقليمها معا بصورة تسهل المرور بين مركز المدينة وأطرافها. وهذه الخدمات مسؤولية تقوم بها الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة وسلطاتها المحلية في المدن، لأن القطاع الخاص لا يستطيع إلا بالكاد المساهمة في توفيرها، ولا يرغب في توفيرها أصلا، بل أنه من جهة أخرى، يشكل ضغطا على الدولة ،من أجل توفيرها؛ وبسبب كبر حجم المدن؛ تصبح تكاليف الخدمات المدينة الأساسية أكبر من طاقة الأجهزة الحكومية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تهرب القطاع

الخاص من دفع الضرائب العامة التي يمكن أن تساهم في سد جزء من الاموال اللازمة لتنفيذ هذه الخدمات.أما المياة، فتعاني معظم الدول من نقص المياة وتختلف نسبة المتمتعين بالمياه النقية من مدينة لإخرى.إن مشكلة النقل هي من المشاكل المستعصية في مدن العالم، وبالاخص العالم النامي،وأن الحكومات لو انفقت كل الميزانية المخصصة للمدن، فأن النمو السكاني يعوق ذلك.

3- **مشكلة توفير السكن:** تعتبر مشكلة السكن من أبرز المشاكل التي تعاني منها مدن العالم، وقد بذلت بعض الدول جهوداً كبيرة من أجل توفير المساكن، واستبدال ضواحي الأكواخ بمساكن ملائمة من الناحيتين الهندسية والصحية، ولكن هذه المحاولات، باءت جميعها بالفشل.

أيضاً يعتبر انتشار الأراضي الفضاء المتسعة المساحة غير المستغلة والتي تستخدم في أغراض المضاربة العقارية لتحقيق أرباح عالية من المشكلات الهامة، في معظم المدن، وتترك هذه الأراضي على شكل فضاء، تتحول بالتدريج إلى مكب للنفايات.

4- **مشكلة النمو العمراني غير المخطط:** وتعد هذه المشكلة من المعالم البارزة ،في معظم المدن الكبرى في العام النامي.(المطري،1989) وتنجم هذه المشكلة،من تجاه معظم المدن؛ للاتساع دون أية محاولة جادة للتخطيط، بمفهومة الحديث من جانب المسئولين فيها، وإن كان هذا لا يعني الانعدام التام للتخطيط العام. ومن أبرز مظاهر هذه المشكلة، عدم التحكم في عروض الشوارع، وأطوالها، وإرتفاع المباني، وتصريف الفضلات والنفايات. **و**هنا تظهر حاجة المدن الكبرى للتنظيم والتخطيط، بدرجة أكبر منها في المدن الصغرى، بسبب النمو السريع للمدن الكبرى الذي، يؤدي خلال السنوات القليلة إلى جعل النمو العشوائي مشكلة خطيرة، لا يمكن السيطرة عليها في المراكز التجارية والصناعية الواسعة. وبسبب غياب التخطيط الحديث في الغالبية العظمى من المدن، وتتداخل الإستخدامات المختلفة الصناعية والسكنية والتجارية في بعضها، وتميل القطاعات السكنية الحديثة، إلى الوقوع على هوامش المدن الكبرى، وإلى جانب ظهورها في الاماكن الرئيسية بالمدينة، بل إن الإستخدامات المختلفة، تظهر في نفس المبنى في المدن الكبرى مثلما هو الحال في مدينة بيروت التي يستخدم الدور الأسفل من مبانيها كمستودعات أو مكاتب بينما يستخدم الدور الثاني الأعلى كشقق متوسطة المستوى.

5- **مشكلة البطالة ونقص الإنتاجية:** وهذة مشكلة إجتماعية تنتشر في كل المدن في العالم حيث تميل معدلات البطالة عموما في الدول النامية أن تكون الأعلى في المناطق

الحضرية عنها في المناطق الريفية. وينتج ذلك عدم قدرة المدن في هذه البلدان علي إمتصاص كل تيارات الهجرة الدافقة من الريف والناجم من قلة فرص العمل به، إضافة إلى الفقر(خمش،2016) وتعد مشكلة نقص الإنتاجية من التحديات التي تواجة مدن العالم الثالث، وهي تعكس إنخفاض إنتاجية القطاع الرسمي في هذه البلدان، ويحدث ذلك حين يعمل العمال وقتًا أقل من وقت العمل المعروف، حيث الاجور الزهيدة، ومن هذه الاجورلا يستطيع الافراد تغطية احتياجاتهم الأساسية ومنها السكنية، وبالتالي لا يستطيع أصحاب الدخول المحدودة الحصول علي المساكن اللائقة، حتى في حدها الأدنى، فيلجأوا إلى مناطق السكن الصفيح. وقدرت الامم المتحدة أن حوالي بليون شخص حول العالم يقطنون مساكن غير صالحة للمعيشة، بمعنى آخر أن سدس سكان العالم يعانون من هذه المشكلة.

6- **تلوث الهواء والمشكلات البيئية:** تعتبر هذة من أبرز أنواع التلوث، وضوحا في المدن الكبرى، وأخطرها الملوثات في المدينة؛ مادة الكربون، والكبريت، والرصاص، حيث الآلآف من السكان، يصابون بالأمراض المختلفة،والأمراض الجلدية، والجهاز التنفسي،والتلوث جراء النفايات المنزلية، والصرف الصحي، وفضلات المصانع هذة تؤدي إلى تفشي الأمراض المختلفة.

7- **مشكلة انتشار الجريمة:** يؤدي التركيب الإقتصادي في المدينة الى خلق بؤرة فقيرة تشكل المكان الخصب لتفشي الجريمة والإنحراف (الوريكات،2013)،وبالتالي فأن المناطق الفقيرة إقتصادياً، والمهملة إجتماعياً، تمثل المكان المناسب للإنحراف، وتشير الدارسات أن المدينة الصناعية تسود فيها جرائم العنف، والسطو المسلح، وحالات الإغتصاب أكثر من غيرها من المناطق بالإضافة للمشكلات الأخرى ، مثل الادمان ، والمخدرات، والامراض العصبية.

8- **مشكلة الفقر والبطالة:** تعتبر مشكلة الفقر والبطالة، من أهم الأسباب وأخطر المشكلات الإجتماعية، والاقتصادية،التي تواجه إقتصاديات دول العالم، حيث ترتبط هذة المشكلة بالنمو الحضري، والتي تعد من أهم أسبابها الهجرة الى المدينة، والامية، والهيكلة الاقتصادية، وتؤدي بالتالي إلى الجريمة والإنحراف وهي مشكلة تنتج لأسباب إقتصادية وإجتماعية،وسياسية حيث تتمركز ظاهرة الفقر في مناطق محددة في المدينة، يطلق عليها المناطق المتخلفة (خمش،2016).

5-2 الاحياء الفقيرة وعلاقتها بالمشكلات الإجتماعية

يعتبر نمو الأحياء الفقيرة من أخطر المشكلات الحضرية، التي تواجه بلدان العالم النامي وتظهرهذه المشكلات، نتيجة لعدم إستيعاب المدن أبناءها الفقراء ومن ثم نشوء المناطق العشوائية.

حيث تنشىء هذه الأحياء الفقيرة في المدن، نتيجة هجرة أعداد كبيرة من المواطنين، من الريف الى المدينة، حيث فرص العمل متوفرة ، والملاحظ أن نمو الاحياء الفقيرة يترافق مع مشكلة الفقر والبطالة، ويضاعف ذلك من حدة مشاكل الفقر في المناطق الريفية والحضرية على السواء، ولا تستطيع تأمين العمل لكل تلك الأعداد الكبيرة المتدفقة إليها.

ظهرت الأحياء الفقيرة وإنتشرت في أحياء المدن الحضرية، في مراحلها الأولى كمخيمات للاجئين، ومن ثم أصحبت لذوي الدخل المنخفض، (رشوان، 2003). وأن نمو هذه المساكن ترافق مع إتساع نطاق الفقر والحرمان، فجزء كبير من السكان، يعيشون على حساب دخولهم حيث يحصلون عليها بالصدفة؛ مثل المتسولين والباعة المتجولين،وهنا ظاهرة التسول واضحة في المدن نتيجة العوز المادي وتكثر هذة الظاهرة عند الأطفال أو الأحداث نتيجة إهمال الأهل للأبناء وحاجتهم إلى المال فيقضون نهارهم على الطرقات إما بالاستجداء في بيع حاجيات خفيفة، وهذا يمكن أن نطلق عليه اسم الفقر الحضري، الذي يرتبط بفقر المساكن تلك التي تعكس خصائص التخلف وضيق المكان وافتقارها إلى الخدمات.

1-5-2 مفهوم الأحياء الفقيرة:

يعكس مفهوم الأحياء الفقيرة مفاهيم مختلفة، ويختلف تعريفها من مكان لآخر، ومن بلد لآخر،ذلك حسب ظروف كل مجتمع، ومستويات المعيشة، والقيم والثقافة الإجتماعية السائدة. ويعتبر السكن في الأحياء الفقيرة، في أدنى مراتب الاسكان، ويقوم على أساس إجتهادات شخصية في التخطيط والتنظيم، والتصميم، والبناء،ويتم بناءه عادة من المواد غير الثابته، مثل الخشب أو الصفيح أو الطين، والكرتون. وينتشر هذا النوع من السكن في العالم كله،ولكن يظهر بصورة أكبر في دول العالم الثالث، حيث يأخذ شكل تجمعات متلاصقة، ومتراصة بجانب بعضها البعض.

تُعرف الأحياء الفقيرة باللغة الانجليزية بمصطلح "Slum"، وفي اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، بمعنى السكن اللاشرعي أو اللارسمي، أما في أمريكيا فتسمى"Hood, Ghettos"، كما تعرف بإسم الجوكندو Gecekondu في تركيا وهي تعبرعن أوضاع المساكن غير النظامية. بينما في أنجلترا تعرف باسم مستوطنات وضع اليد المغتصبة. وفي الدول العربية مثل مصر يطلق عليها "العشوائيات، وفي المغرب العربي تعرف بأسم أحياء القصدير، وهو السكن غير الائق، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي بمعنى البناء القصديري، وفي العراق تعرف بالحواسم، بينما في اليمن تعرف بأسم

البيوت العشوائية (عمر،2015).في حين تعرفة منظمة الأمم المتحدة: "عبارة عن مخرجات سكنية تقع على هامش المدينة، يتم بناءها بدون ترخيص رسمي، سكانها أغلبيتهم فقراء، وأحياؤهم تفتقر إلى الخدمات والهياكل القاعدية من جهة، وانعدام عقد الملكية العقارية ".كما يطلق عليها إسم المناطق العشوائية وهي المنطقة السكنية غير المنظمة التي بُنيت في الغالب دون ترخيص، وقد تفتقر لإبسط مقومات الحياة الكريمة. وبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أن السكن العشوائي يقوم بتخطيطه، وتشيده الأهالي بأنفسهم على الأراضي؛ سواء كانت أراضي زراعية أوصحراوية، وغالبا ما تكون هذه الاراضي على أطراف المدينة،وغيرمخططة، وغير خاضعة للتنظيم،ولايسمح لهم بالبناء عليها (إبراهيم،2004).

ونستنتج مما سبق أن الاحياء الفقيرة: عبارة عن نمو تجمعات سكنية تم انشاءها بجهود ذاتية تتكون من مباني لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات، التى تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة؛مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد في المدن، وهي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران وغالباً هو ذلك السكن الذي يأوي غالبا السكان الفقراء.

2-5-2 أسباب ظهور الأحياء الفقيرة وأنواعها:

نشأت المناطق الفقيرة في المدن نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من الريفيين إلى المناطق الحضرية، وذلك لعوامل الجذب الموجودة فيها، وخاصةً أن هذه المناطق تعتبر مراكز القوة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية فهي مقر الاستثمارات والقوة العاملة، كذلك توفير فرص العمل وبما أن الهجرة تسير بمعدلات عالية في الدول النامية عادةً، فإن ذلك يضاعف من حدة مشاكل الفقر في المناطق الريفية والحضرية على السواء وتصبح هذه الدول غير قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين والباحثين عن فرص عمل أفضل في المدينة، ولا تستطيع تأمين العمل لكل تلك الأعداد الكبيرة المتدفقة إليها، مما يؤدي في أحيان كثيرة إلى اتساع نطاق الفقر ونشوء الأحياء الفقيرةالعشوائية.

من هذا المنطلق يميل بعض الباحثين، إلى القول بان نشأة الأحياء الفقيرة؛ يرتبط عادة بالفقر والاستيلاء؛ ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية، وهذا بدورة يؤدي إلى خلق مواقف سلبية وحتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء (المطري،1989).وتتعدد وتتنوع الأسباب والمشكلات، التي تؤدي إلى إستمرار الفقراء في الأحياء الفقيرة في المدن،على نفس المستوى الاقتصادي، والإجتماعي، والصحي السيئ،وتتسم حياة ساكنيها في الغالب بتدني المستوى الاقتصادي، وغياب الأب أو الأم، أو كليهما لطلب الرزق أو غيره. إضافة إلى بعض المشكلات الإجتماعية التي قد يواجهونها، جراء وقوع رب الأسرة، أو أحد أفراد العائلة بالإدمان أو إمتهان التسول أو الوقوع بأحد الجرائم المختلفة، وأن استمرار هذه الظروف تؤدي إلى إستيطان الفقر في

حياتهم ، وتوارثه جيلاً بعد جيل، ويصبح الفقراء؛ يدورون في حلقة مفرغة لا خلاص منها يطلق عليها، ثقافة الفقر(العضايلة،2006).

ويمكن إجمال الاسباب فيما يلي:-

- نمو السكان وزيادة احتياجاتهم بفعل الهجرات الداخلية أو الريفية.
- الزيادة الطبيعية للمواليد.
- تطور مفاهيم السكن لدى الأسرة ضمن العائلة الواحدة(الاسرة النواة) وتفضيل الاسرة الحديثة الانفصال عن الاسرة الممتدة بالسكن.

في حين أن التطور في في تركيبة السكان وإهتماماتهم، لم يقابله تطورفي النمو الاقتصادي للدولة، مما جعلها عاجزة عن توفير الاحتياجات السكنية لهم، وبالتالي أدى ذلك إلى بروز ظاهرة السكن العشوائي، كتعويض عن برامج الإسكان. وكذلك زيادة حدة الهجرة نحو المدن بحثاً عن فرص العمل وكسب العيش في بؤر الأحياء العشوائية.

وتقسم الاحياء الفقيرة على أساس موقعها من المدينة إلى قسمين رئيسيين هما:

1. الأحياء الفقيرة العشوائية داخل المدن: وهي مناطق مكونة من مباني غير ملائمة للسكن، ولا يمكن إدخال إصلاحات عليها، وغالبا ما تتواجد في الأحياء القديمة للمدينة.وسكانها فقراء أو ذو مستوى مادي محدود. وغالبا ما تكون مكتظة بالسكان وعليها أوامر إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة ومؤسساتها المتخصصة، من خلال مشاريع التحسين والتطوير الحضري ومنها على سبيل المثال في مدينة عمان، حي سفح النزهة والحدادة.

2- الأحياء العشوائية خارج المدن: والتي تقع على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الحضرية أو ما يصطلح علية بحدود التنظيم وغالبا ما تكون فوق أراضي ملك الدولة كالأراضي الزراعية الهامشية أو الحرجية أو على أطراف المناطق الصناعية. تنقسم بدورها إلى نوعين:

- **أحياء مؤقتة**: والتي غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.
- **أحياء دائمة:** وهذة غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطور لتتكامل مع أجزاء المدينة الحضرية.

نستخلص فيما سبق أن ظهورالأحياء الفقيرة، جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل كالهجرة، حيث لعبت هجرة اللاجئين في مراحلها المختلفة، في تطور هذه الظاهرة وعلى فترات زمنية، كما تعد الهجرة الى المدينة بمختلف أنواعها ومسبباتها سبباً في تمدد المدن وتضخمها وخلق مشكلاتها. وتعد عاملاً مهما في الزيادة الطبيعية للسكان ومن ثم الاستقرار والشعور بالأمن.

3-5-2 خصائص الأحياء الفقيرة

يتسم سكان الأحياء الفقيرة بخصائص إجتماعية، وإقتصادية، وديموغرافية، تميزهم عن بقية سكان الأحياء الغنية، وهذه الخصائص هي نتاج حالة الفقر والعوز التي يعيشون فيها، حيث أفرزت هذه الحالة تلك الخصائص التي تلازمهم في حياتهم، ففي الغالب يكون الفقرعائقاً كبيراً أمام أبناء الفقراء لإكمال دراستهم وتعليمهم وحراكهم الإجتماعي.

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى إستمرار الفقراء في الاحياء الفقيرة على نفس المستوى الإقتصادي والإجتماعي والصحي السيئ في فقرهم، فعلى سبيل المثال، المساكن غير الصحية تنتشر فيها الأوبئة والأمراض، كما تتسم حياة ساكنيها في الغالب بتدني المستوى الاقتصادي. وإن في بعض المشكلات الإجتماعية التي قد يواجهونها الاسر الفقيرة جراء تعرض افراد الأسرة لحالات من التفكك والإضطراب من خلال تعرض أحد أفراد الاسرة للإنحراف، وإرتكاب الجرائم المختلفة، وعلية فإن الإستمرار في هذه الظروف تؤدي إلى إستيطان الفقر في حياتهم، ويصبح الفقراء يدورون في حلقة مفرغة لا خلاص منها (العضايلة،2006).

أشار العالم " أوسكار لويس" ان للفقر حلقة يدور بها الفقراء (تسمى الحلقة المفرغة) حيث يبدأ بانخفاض المستوى التعليمي للفرد، ومع عدم توفر الخبرة المهنية، فإن هذا يدفع صاحبة إلى إمتهان مهن، لا تتطلب الخبرة وبأجر زهيد، وقد تؤدي هذه الحالة إلى تذبذب في العمل، وحدوث البطالة، وبالتالي الفقر وبسبب حالة الفقر هذة فإن مساكن الفقراء ستكون متدنية في المعيار السكني والمستوى العمراني، وبالتالي انتشار الأمراض البدنية والنفسية والإجتماعية، كما تتسبب هذه المشكلات في الغالب إلى ضعف القيم الأخلاقية، وتؤدي إلى تدني الطموح الدراسي والتسرب المدرسي، ومما لا شك فيه أن الأب الفقير يورث ثقافة الفقر لأبنائه مما يدفعهم في الغالب إلى قبول العمل في أعمال متواضعة وبأجور زهيدة أو التسرب من الدراسة وامتهان حياة الشارع بكل أشكالها وصورها.(العضايلة،2006) أيضاً تعتبر الأحياء الفقيرة من أكثر التجمعات الحضرية، تدهوراً للبيئة العامة بسبب ارتفاع معدلات الاكتظاظ فيها، وعدم توافر الحد الأدنى من متطلبات السكن الملائم ، من حيث الافتقار للساحات العامة، ومواقف السيارات والحدائق العامة، والمراكز التجارية، حيث تتوسع هذة المباني في الأحياء الفقيرة؛ أفقيا ًوعمودياً وبأسلوب غير منظم، حيث الاعتداءات والتجاوزات على سعة الشوارع والطرق والأرصفة العامة في بعض الحالات (أبو الهيجاء،2001).

وإذا طبقنا حال المناطق الفقيرة في مدينة عمان فإن أهم ما يلاحظ على مدينة عمان، وفي الاحياء الشعبية تحديداً، إنتشار الأحياء الفقيرة العشوائية (مجتمع الدراسة) التي أصبحت تشكل اليوم قاسماً مشتركاً لمدن عمان، وذلك بفعل النمو الحضري السريع، وعدم تماشى العرض من

الوحدات السكنية مع النمو المصحوب بضغط شديد، والطلب المتزايد على رقعة الأرض السكنية، وهذة تشكل بدوها عبئاً كبيراً متعددة الأبعاد في مجالات متعددة منها، الايكولوجية، والسوسيولوجية، والاقتصادية، والتشريعية، مؤثراً بذلك على الحياة الحضرية للمدينة، من حيث التعمير، والسكن، والضبط الإجتماعي، والهامشية، والبطالة هذه المشكلات من شانها تحويل مدينة عمان من بيئة للإشعاع الحضاري إلى بيئة للتدهور الإجتماعي. وفيما يتعلق بمناطق السكن العشوائي، وهي مجتمع دراستنا الحالية فهي من أكثر التجمعات الحضرية تدهورا للبيئة العامة، بسبب تدني مستوى خدمات البنية التحتية فيها، فمعظم الأحياء تفتقر بصورة عامة إلى الحد الادنى؛ من شبكات الطرق، والممرات المناسبة للحركة والتنقل من ناحية، كما أن وقوع عدد كبير منها على منحدرات خطرة من ناحية أخرى، الأمر الذي يساهم في زيادة الاخطار التي يواجهها قاطني هذه الاحياء، وأصبحت مصدر تهديد لحياتهم وممتلكاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فان هذه التجمعات تضم شريحة كبيرة من الأسر الفقيرة، مما يتطلب تدخلا مباشراً من قبل أجهزة الحكومة المختصة.

وفي هذا السياق يجب الا تخفى النتائج الإيجابية، إلى أهمية الأحياء الفقيرة بالمدن؛ في تلبية الحاجة السكنية للافراد من ذوي الدخول المتدنية، ولمالها من قدرة تتمتع بهاعلى توفير مواقع سكنية رخيصة ومشيدة ذاتيا. كما أن انتشار ظاهرة الأحياء الفقيرة داخل المدن أو خارجها يترتب عليه مجموعة من الآثار في العديد من المجالات العمرانية، والبيئية، والإجتماعية والثقافية.

2-5- 4التنشئة الإجتماعية في الأحياء الفقيرة :

أضحت مهمة الاسرة اليوم في التنشئة الإجتماعية لأبناءها بالإحياء الفقيرة أصعب من أي وقت، وذلك نظراً لتنوع المؤسسات المؤثرة والمشاركة بعملية التنشئة الإجتماعية، حيث باتت في الآونة الأخيرة تتعرض إلى ضغوط مؤثرة في وظيفتها، ومن بين هذه المؤثرات ضغوط الحياة الحضرية ذات الصلة بكل من الأسرة، والتربية، والضبط الإجتماعي، وهذة ناتجة عن التحولات الإجتماعية التي أدت إليها عملية التحضر الذي بدوره أنتج لنا ما سمي بالأحياء الفقيرة العشوائية التي باتت السمة البارزة للمدن، وتحتوي الأسرة على العديد من العلاقات، سواء الرابطة بين الزوج وزوجته أو بين الآباء والأبناء أوعلاقة الأسرة بعد ذلك بالمجتمع الخارجي ككل.

يتخلل الحياة الأسرية في الأحياء الفقيرة العديد من المشكلات التي تؤدي إلى إضطراب العلاقات بين الأسرة وأفرادها في البيئة المحيطة، وما ينتج عنها من مشكلات سواء إجتماعية،أو أسرية مما يهدد إستقرارها وإستمراريتها، حيث ينعكس ذلك على الجو الإجتماعي والأسري والصحة النفسية لكل أفراد الأسرة،قد يشكل لديهم اتجاهات غير سوية نحو أدوارهم ومسؤلياتهم في المستقبل (محمد، واللوزي،2009).وتلعب التنشئة الإجتماعية دوراً هاماً ومؤثراً في ربط

الفرد بالجماعة وربط الجماعة بالمجتمع، إذ يولد الأطفال في الأسرة، وينتمي الطلاب إلى المؤسسات التعليمية، وينتمي الأفراد إلى جماعات وهيئات متعددة الأنشطة داخل مجتمعاتهم، ومن ثم يكون الفرد والمجتمع وجهان لعملة واحدة على النحوالذي ذهب إليه عالم الاجتماع الأمريكي(تشارلز كولي).وعند قيام الاسرة بالتنشئة الإجتماعية لأفرادها فهي تكسب أفرادها مهارات التفاعل الإجتماعي بمراحلة المختلفة سلوكاً ومعاييروإتجاهات مناسبة لأدوار إجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الإجتماعي معها، وتكسبه الطابع الإجتماعي،وتيسر له الاندماج في الحياة الإجتماعية.(العواودة،2013)

وإننا عندما نتعرض لدراسة المشكلات الإجتماعية وتأثيرها على أفراد الأسرة في الاحياء الفقيرة، فأننا لا نستطيع تجاهل قضية التنشئة الإجتماعية وتأثير البيئة الأيكولوجية بها،وإنة بالنظر إلى القيمة الإجتماعية للتنشئة الإجتماعية،ومكان تنشئتها حيث الأسرة والمنزل والفضاء الخارجي، فهم شركاء بتنشئة الفرد بالشكل الصحيح. حيث لا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية المحورية للأسرة، كنسق رئيسي من أنساق الأسرة،وكنظام إجتماعي قائم يتفاعل مع جميع الأنظمة الأخرى المحيطة بالأفراد في المجتمع.

والأسرة وهي الممثلة الأولى للثقافة في مجموع التشكيلات الإجتماعية، ومهما كان شكلها لا نستطيع أن نعزلها عن الأفراد والجماعات الأخرى، كالأسرة والمدرسة، والمسجد والرفاق، والحي السكني وغيرها، إلا أن أهمها الأسرة بلا شك كونها المجتمع الإنساني الأول، الذي يعيش فيه الفرد، والذي تنفرد في تشكيل شخصية الافراد لسنوات عديدة من حياتهم تعتبر حاسمة في بناء شخصيته لأنها تحيا وتتفاعل معهم في الحي السكني. ومن هنا فإن الأهمية التي تحتلها الأسرة في البناء الإجتماعي(Social Structure)كونها الخلية الأولى الحاضنة لسائر الهيئات الأخرى في المجتمع، وأساس الحياة الإجتماعية وتأثيرها الكبير على نمو شخصية الأبناء،وصفاتهم الإجتماعية (القريشي، 2011، ص 169-172). ونظراً لهذه الأهمية التي تحتلها الأسرة في المجتمع فقد حظيت بإهتمام مختلف العلوم الإجتماعية ومنها علم الإجتماع للوصول إلى أطر نظرية تساعد في فهم وتحليل وتفسير الأوضاع المختلفة التي تمكنها من أداء وظائفها المتعددة. فالأسرة هي الرابط بين مختلف مكونات النسق الإجتماعي فالفاعلين الإجتماعين، يرتبطون مع بعضهم من خلال جملة من الأدوار توجهها قيم ثقافية تم إنتاجها عبر آليات التنشئة الإجتماعية، حيث تتحدد طبيعة العلاقة القائمة بين المستويين الإجتماعي والثقافي المشكلان للنسق الإجتماعي، إن إنتشارالمشكلات الإجتماعية داخل الأحياء الفقيرة؛ كالجريمة والإنحراف،والتفكك الأسري، والقصور الواضح في المرافق والخدمات كالتعليم والصحة والترويح والترفيه والكثافة الباثولوجية الإجتماعية، فإن كل هذه الأمور تنعكس سلبا على دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية لأفرادها في الأحياء الفقيرة. وإن

كان ساكني الاحياء الفقيرة يمثلون خليطا غيرمتجانس يتسمون ببعض الخصائص التي لا تتواجد في مجتمعات أخرى، وبإستمرارها وتواجدها فهي تشكل تشوه وتربيف للمدينة (الخولي،2011) وبالتالي إتسامها بالعديد من الثقافات الأمر الذي قد ينتج عنه ظهور العديد من أساليب التنشئة الإجتماعية التي تتبعها الأسرة في تنشئة أفرادها في الأحياء الفقيرة (العواودة،2006).

والتنشئة الإجتماعية عملية إنسانية وإجتماعية، يشبّ فيها الطفل ويتربّى من خلال اندماجه الإجتماعي مع الجماعة أو المجتمع الذي ينتمي إليه"(العواودة، 2006) يكتسب الفرد طبيعته الإنسانية التي لا تولد معه، وينمو من خلال المواقف ومشاركته تجارب الحياة مع الآخرين، وتحويل الفرد إلى عضو فاعل قادرعلى القيام بأدواره الإجتماعية، التي تتم من خلال الكثير من الجماعات،والمؤسسات الأخرى في المحيط الأيكولوجي (الأسرة، والمدرسة، والحي السكني، والجامعة،ودور العبادة، والرفاق، ووسائل الإعلام) التي تُعتبر جميعها وسائط حتمية ومفروضة لعملية التنشئة الإجتماعية، فعلى الرغم من إختلاف تلك المؤسسات في أدوارها، إلاّ أنّها تشترك جميعها في تشكيل قيم الأفراد ومعتقداتهم وسلوكياتهم، بحيث ينحو نحو الأنماط المرغوب فيها من الناحية الدينية والأخلاقية والإجتماعية والابتعاد عن الأنماط غير المرغوب فيها كالإنحرافات والعنف. بمعنى أخر فإنّ التنشئة الإجتماعية هي التي تُمكن الفرد من التكيف مع البيئة الطبيعية والإجتماعية المحيطة به إلى جانب تفاعله مع الآخرين وبناء العلاقات معهم (الزيود، 2012) وللتنشئة الإجتماعية أهمية كبيرة في حياة لإنسان من خلال السيطرة على سلوكه، خاصة ونحن نعرف أن الحياة الإنسانية تتميز بالديناميكية، إنّ التنشئة الإجتماعية لها دور كبير في تشكيل شخصية الأبناء، ولكن ليس وحدها من يقوم بذلك، فهناك وسائط أخرى تساعد في ذلك متمثلة عدة أنساق لها علاقة في طبيعة مستوى الأسرة الثقافي، والإجتماعي والاقتصادي،إضافة إلى أساليبها في التربية (حرمان، إهمال، ضرب، إقناع، تفرقة بين الأبناء) والتي لها أثر على إنحراف الأبناء وممارستهم السلوك الجرمي (الزيود، 2012).

برزت اليوم العديد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين السكان والسكن والإسكان وبين الأسرة والمسكن،فدراسة العمران معناه ملاحظة سلوكيات الأطفال وصورة العائلة بالبيت وخارجه، ومعناه أيضا دراسة مخطط المسكن ثم تحليل وتفسير العلاقات الأسرية والتعرف على كيفية حياتها المرتبطة بالإطار المادي، وما ينجر عن ذلك من تشكيلات في البنى الإجتماعية والفكرية المرتبطة بالنمو السليم للتنشئة الإجتماعية، وهذا يعني أن الطفل والشاب ليس له معنى إلا بتناوله في الإطار المبنى في علاقاته مع التشكيلات الإجتماعية الأخرى لأنه جزء رئيسي فيها.

وفي الأحياء الفقيرة فأن الأساليب المتبعة في عملية التنشئة الإجتماعية، وإستمرارها من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية، والتي تتعامل مع شخصيات الأفراد هي متغيرة باستمرار،

ورغم هذا التغير في الشخصيات إلا أن تنشئة الذكور والإناث تتم في المجتمع بحيث يكون لكل منهما أدواره الخاصة به، ويتم تأكيد هذه الأدوار من خلال عمليات التفاعل التي تتم داخل المجتمع يهتم المنظور كذلك بتوضيح كيفية هذه التنشئة، والاهتمام بالعالم الخارجي بما فيه من أشخاص ومعان وأفكار عند تفسير موجهات التنشئة الإجتماعية أو نمو الطفل،أو تطور وسمات الشخصية حتى مرحلة متأخرة من الحياة.

ومن أساليب التنشئة الإجتماعية في الاحياء الفقيرة،أيضاً إثابة الأبناء من خلال الرضا المعنوي عن الأفعال التي يؤتى بها الأبناء وعلى العكس من ذلك لبعض الأسر التي تلجا إلى أشكال العديدة من العقاب منها الجزر والتهديد وصولا إلى الضرب المعنف وهذه كلها لديها أثار على بعض مظاهر الإنحراف والجريمة داخل الأسرة، كما أن الحرمان المتعدد يلعب دوراً مهما في إنحراف الأطفال وذلك جراء ما يعانيه الأطفال من حرمانهم من المصروف واللباس وحرمانهم من معظم الاحتياجات الأساسية ويرجع إلى تدنى المستوىالإقتصادي(الوريكات،2013)

أما مظاهر الإنحراف داخل الأحياء الفقيرة، له دوراً في تغير السلوك من خلال ما يسمى بجماعة الرفاق، أو ماتم تسميتها لدى علماء الاجتماع نظرية المصاحبة، أو- المخالطة الفارقة- وهذه النظرية تشير أن الأفراد إنما يصبحون منحرفين بسبب مخالطة الآخرين من هنا يكون الإنحراف أو الجريمة في نظر ادوين سذرلاند وليد، أنماط الحياة المشكلة التي يعيش في إطارها الشخص،والفرد هنا غير متكيف مع المجتمع الكبير وذلك يعود إلى التناشز بين الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها وبين واقع حياته،ان البيئة المحيطة به والتي ينتمي إليها ليست من صنع المجتمع الكبير أنها نتاج مغير انه الجماعة التي ينجذب إليها الفرد الفاشل في التكيف مع معايير المجتمع وهى مدرسة التي تصنع منه مجرما(تركية،2015).

- **وفيما يتعلق بفقر الأطفال المتعدد في المناطق العشوائية:** أدى التوسع في المدن الحضرية إلى تزايد الاحياء العشوائية الفقيرة، وهذا بطبيعية الحال صاحبة زيادة بأعداد الاسر والاطفال المقيمين في المناطق الفقيرة، حيث المعاناة، والحرمان والعوزالمتعدد الابعاد والاشكال بين الاطفال،وذلك لعدم حصولهم على الغذاء الكافي،والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والمأوى والتعليم،والرعاية الصحية في المناطق الحضرية، حيث تصل في بعض الاحيان في المناطق الريفية ما بين (50-60) بالمائة كما هو الحال في بلد مثل مصرالذي يشهد إرتفاعاً كبيراً في مثل هذة الحالات (عبد الحميد،2011) ينطبق هذا النوع من الفقرعلى الاطفال الذين ينحدرون من أسر فقيرة أوالايتام الذين يعيشون على موارد الدولة، من المعونات، وهذة يمكن وصفها بالحالات المعدومة.

ومما سبق يمكن استنتاج أهمية دورالاسرة بعملية التنشئة الإجتماعية في الاحياء الفقيرة، في الحد من قيام الأبناء بالجرائم المختلفة والمتعددة، من خلال اكتسابهم العادات والتقاليد والقيم واكتسابهم الشخصية السوية، فهناك العديد من المجتمعات والمناطق السكنية التي تحيط بالأبناء خلال تنشئتهم تُعتبرمناخاً لتنامي الجرائم والإنحرافات بمختلف أشكالها الأمر الذي يؤثر على الأبناء وتنشئتهم، وينعكس عليهم كنتيجة لبعض الأساليب الخاطئة في التنشئة الإجتماعية للأبناء إضافة إلى تنامي السلوكيات اللاسوية، وتختلف تلك السلوكيات عن سلوكيات الأفراد الطبيعين، مما يجعلهم أفراد غير متوافقين من الناحية الإجتماعية والإنفعالية" (صالح، 2014، ص: 26).

6-2 إستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية بالمشاركة في الأردن:

أعتبر الأردن من الدول الرائدة، بين دول المشرق في مجال تطوير الأحياء الفقيرة في المدن، من حيث كونه أول دولة عربية طبقت، الأيديولوجية التطويرية، والتي تضمنت إشراك سكان المناطق العشوائية في كافة خطوات تجديد مناطقهم السكنية وتطويرها،وإتاحة الفرصة لهم لتملك مساكنهم بفضل قروض طويلة الأجل، تكفلها الدولة.(عبابسة،2015).

في عام1980، شكّلت مناطق السكن العشوائية التي يقطنها اللاجئون الفلسطينيون،ربع مساحة عمان، مشكلة وطنية تجاوزت مقدرات الإدارة الحضرية في الأردن، مثّل الوضع غير الآمن للاجئين الفلسطينيين القاطنين في المناطق غير الرسمية في عمان، في قلب الأحياء القديمة منها. وبهدف تنفيذ مشروع تجديد حضري للأحياء غير الرسمية في عمان الشرقية انشئت في عام1980 دائرة التطويرالحضري، حيث أعتمد الأردن سياسات ريادية متميزة، في التجديد الحضري، وطبقت دائرة التطوير الحضري المفاهيم الجديدة للتجديد الحضري، بدعم من البنك الدولي " تمويل تمليك العقار"، حيث اشترت دائرة التطوير الحضري، العقارات، ثم باعتها للقاطنين فيها، ومن ثم "استعادة بذلك التكلفة" من أجل تمكين المشروع من الإستمرار، والبناء الذاتي، حيث تعلم السكان القيام بأنفسهم بأعمال البناء، وقاموا بها فعلا، وتوفير فرص العمل، حيث التزِم بتوظيف نصف العاملين من بين السكان المحليين المعنيين، و"اشراك المجتمع المحلي" لتسهيل عملية التطوير وتكييفه لحاجات السكان الحقيقية، ومن ثم (التوسع التدريجي في البناء)بحيث يتطور المنزل من وحدة مركزية مزوّدة بالمرافق الصحية(حنفية ماء ومرحاض ومغسلة)، ومن ثم تبنت مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري، للإسكان تطوير مناطق السكن العشوائيفي كلاً من عمان والرصيفة والزرقاء خلال الفترة (1980 – 2008). ولكن منذ اتفاقية وادي عربة(1994)عدلت الحكومة الأردنية من خلال مؤسسة الإسكان والتطويرالحضري، من أساليب تدخلها في المخيمات ومناطق السكن العشوائي، لتحصرإهتمامها في تقديم الخدمات، وهذا إنجاز حسب للاردن،(عبابسة،2015).

ومن جديد حقق الأردن، تقدما على الدول الأخرى المضيفة للاجئين ، مثل لبنان وسوريا، من حيث كونه الدولة الأولى، التي تدمج جميع المخيمات التابعة للأنروا، في سياساتها الجديدة للتطوير الحضري. وعلى الرغم من أن المخيمات لا تشكل مناطق عشوائية غير رسمية من وجهة النظر القانونية أو الإدارية، فإنها من منظور مظهري تماثل المناطق غير الرسمية المحيطة بها: إنشاء ذاتي لطوابق جديدة، كثافة عالية للمباني، نقص البنية التحتية.

ولكن بعد مرور ثلاثين عاما على التجديد والتطوير الحضري ما زالت مدن عمان تعاني من تباينات حادة بين الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان حيث ترتفع مستويات الفقر والبطالة، وبين الأحياء الواقعة في عمان الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، حيث نسبة العمالة أعلى، ومستوى التعليم أفضل، والمباني والبنى التحتية أفضل وأكثر تطوراً.

7-2 نماذج من المشكلات الإجتماعية

يمكن أن نطلق على المشكلات الإجتماعية والاسرية، التي تعاني منها الأسر الأردنية حالة من الاختلال الداخلي والخارجي، والتي تترتب عليها حاجة غير مشبعة عند الفرد، أو مجموعة من الأفراد كعضو في الأسرة، مما يترتب عليه نمط سلوكي، يتنافى مع الأهداف المجتمعية.

ومن هنا فإن سلامة الأسرة تعني سلامة المجتمع بأكمله، وبالتالي وإن تعرضها لأي خلل يعمل على فقدانها لوظيفتها الأساسية ومعاناتها من المشكلات الإجتماعية المختلفة.

من المشكلات التي تواجه أسرنا اليوم مشكلة العنوسة، والطلاق، والفقر، والبطالة، والعنف الأسري والتحرش الجنسي، **وتصنف المشكلات الاسرية (الحسن،1981) إلى:**

أولاً: مشكلة العنوسة

تعد مشكلة العنوسة في المجتمع الأردني، من المشكلات التي أخذت تبرز في السنوات الماضية، ما يترتب على هذة المشكلة من آثار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع، سواء من حيث أبعادها الإجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية.(جمعية العفاف،2014).

وترتبط مشكلة العنوسة عادة بمفهوم أخر يطلق علية عند بعض الباحثين (تأخر السن عند الزواج) وأحيانا قد تصل إلى تجاوز قطار الزواج للعديد من شرائح المجتمع، وبالذات فئة النساء غير المتزوجات، وتعتبر النساء من أكثر الفئات تأثرا بالعنوسة، لإرتباطها الوثيق بالإنجاب والنظرة الإجتماعية، حيث يقع سن الإنجاب للمراة بين الاعمار15-49 سنة، وهذا تعني حرمانها من حق من حقوق، وهو الزواج.

أولاً: الأسباب الاقتصادية الكامنة وراء مشكلة العنوسة:

مشكلة العنوسة في المجتمع، مشكلة متعددة الأبعاد سواء من حيث زيادة الكلفة الاقتصادية، أو إنخفاض الإنتاج. فهناك الأسباب الاقتصادية الكامنة لهذه المشكلة، مثل البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة.

1. التصاعد المستمر في تكاليف المعيشة: كان لارتفاع تكاليف المعيشة دور هام في الحد من الإقبال على الزواج، سواء إرتفاع أسعار المواد الغذائية والملابس والأحذية، والسكن، والنفقات المنزلية. وإن ارتفاع تكاليف المعيشة أدى إلى تآكل دخل معظم شرائح العاملين داخل المملكة، وبالذات أولئك العاملين بأجر والذين تزيد نسبتهم عن 87% من إجمالي قوة العمل الأردنية في سوق العمل المحلية.

2. التعليم: ساهم إرتفاع المستوى التعليمي للسكان في الأردن، في تأخر السن عند الزواج وبالذات للإناث، وبالتالي فإن إرتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم، أدى إلى تفضيل التعليم على الزواج وبالذات للإناث؛ لان الزواج قد يحد من إلتحاقها بالتعليم في غالب الأحيان. ولعل المؤشرات التعليمية تعكس ذلك، من جهة أخرى، يعتقد أن الشباب المتعلمين تعليما عاليا يعزفون عن الزواج بفتيات من نفس المستوى التعليمي، وتفضيلهم الإرتباط بفتيات من مستويات تعليمية أقل، أو العكس ذلك، وهو إحجام الفتيات المتعلمات من الزواج،من شباب ذات مستوى تعليمي اقل.

3. **المظاهر الإجتماعية**: وأهم هذة المظاهر،المغالاة في طلب المهور العالية، وإعتبارها رمزا للمكانة الإجتماعية للفتاة وعائلتها، إضافة إلى المبالغة والمباهة في المظاهر الإجتماعية المرافقة لحفلات الخطوبة والزفاف في الصالات والفنادق وغير ذلك من المظاهر الإجتماعية ذات الكلفة الاقتصادية المرتفعة والتي تعد أحد معوقات الإقدام على الزواج.

ثانياً : الأبعاد الاقتصادية مشكلة العنوسة:-

1-**تناقص عدد السكان**: يؤدي إرتفاع حجم العنوسة إلى تقليل معدلات الإنجاب، وبالتالي تناقص في عدد السكان على المدى البعيد. ولما كانت الأسرة هي وحدة البناء في المجتمعات السليمة،فان إنخفاض أعداد الأسر نتيجة إنخفاض أعداد المتزوجون سيؤدي إلى إضمحلال المجتمع وتناقصه، وربما الاندثار، ولعل البعد الاقتصادي في هذا الجانب متشعب، فتناقص السكان يؤدي إلى تناقص حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح المنتجين نتيجة لذلك واضطرارهم للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم، ويؤدي كذلك إلى انخفاض أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذي يعني ازدياد الطلب على عنصر العمل الذي يصاحبه ارتفاع حاد في الأجور،مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي المساهمة في رفع الأسعار(بدرانة،2014).

2-**زيادة التكاليف:** ينجم عادة عن العنوسة مشكلات، وإنحرافات سلوكية تصيب أفراد المجتمع منها، إزدياد الفساد، والأمراض النفسية، وإنتشار الأمراض الجنسية، وما مرض(الإيدز) فقد المناعة المكتسبة،واحدً من أخطرها، وذلك يعني إرتفاع تكاليف المعالجة،مما يحمل مؤسسات الدولة نفقات إضافية لدعم المؤسسات الصحية والإجتماعية والقضائية والتي تنشغل بافرازات هذه الظاهرة. أيضاً هناك إنخفاض الإنتاج: نظرا للمعاناة النفسية التي يمر بها غير المتزوجين، ونظراً لإنشغالهم بهذا الأمر،فان ذلك يقلل من قدرة هؤلاء عل القيام بالعمل والإنتاج المتميز والسليم، وهو ما يمكن أن يقع ضمن مفهوم الهدر في الموارد البشرية.

3-**الإنجاب في أعمار متأخرة:** قد يصاحب العنوسة وتأخر السن عند الزواج، بأن يكون هناك زواج من أعمار كبيرة تزيد عن العمر30 سنة، وللزواج في مثل هذه الأعمار اثر في عملية الإنجاب، حيث تزداد إحتمالية ولادة إعاقات، كما أن نسبة الحمل تكون قد أخذت بالتناقص مما يعني أستخدام وسائل أخرى للحمل مثل أطفال الأنابيب، وهذا له أبعاد إقتصادية مثل إرتفاع الكلفة.

ثالثاً: مقترحات للحد من مشكلة العنوسة:

1- تقديم الدعم لجمعية العفاف الخيرية في تحقيق أهدافها تيسير سبل الزواج في المجتمع الأردني.
2- تعميم فكرة حفلات الزفاف الجماعية على مختلف مناطق المملكة، باعتبارها إحدى الوسائل العملية للتقليل من تكاليف الزواج.
3- ضرورة تجاوز الاسر الاردنية للعديد من المظاهر الإجتماعية الزائفة المصاحبة لعادات ومراسم الخطبة والزواج.

ثانياً: مشكلة التحرّش الجنسي:

التحرّش الجنسي ظاهرة قديمة حديثة، وتختلف حدتها وسعة إنتشارها من مجتمع إلى آخر، وتتباين بالتالي أسبابها، ودوافعها من مجتمع لأخر، إلا أننا نجدها شائعة وتتخذ أشكالاً مختلفة. والتحرّش الجنسي غالباً ما يستهدف الرجال بها النساء، ففي الماضي كان يُنظر للتحرّش الجنسي على أنّه مجرد مغازلة بريئة، أمّا في الوقت الحالي أصبح يُنظر إلى التحرّش أياً كانت النوايا البريئة لمرتكبيها أمر يحط من قدر الضحية ويلحق بها الأذى والضرر.

وينظرإلى التحرّش الجنسى على أنّه أحد أخطر المشكلات الإجتماعية الحالية، وبطبيعة الحال كما ذكر نجد أنّ المرأة هي الفئة الأكثر تعرضًا للتحرّش الجنسي، فيما يوجد فئات أخرى قد تكون ضحية للتحرّش مثل المراهقين والأطفال والأقليات، إلاّ أن الشائع أنّ المرأة هي الأكثر تعرضًا والتحرش: هو مسلك وتصرف مُجرَّم ومحرم قانوناً سواء في أماكن العمل أو المؤسسات الأخرى(الخطيب،2015).

وتتألف واقعة التحرّش الجنسي، من مجموعة أفعال غير مقبولة ومرفوضة، فالتحرّش الجنسي يمكن أن يشتمل على اللمس، إبداء الملاحظات، النظر، سرد النكت، إستخدام لغة بمقاصد جنسية، التلميح إلى الحياة الخاصة للشخص، إشارات تُشير إلى الغمز بعبارات جنسية مخفية وإبداء ملاحظات عن ثوب أو قوام أو نظرات متعمقة ومتواصلة في شخص أو في جزء من جسده.كما يُعريف التحرّش الجنسي بأنه سلوك غير مرغوب فيه وغير مقبول يتضمن مجموعة من الأفعال والانتهاكات التي تبدأ بسيطة إلى أن تصل إلى مضايقات حادة تتضمن تليمحات لفظية وصولاً إلى نشاطات جنسية تصدر من المتحرِّش تجاه المُتحرّش بها قد تصل في كثير من الأحيان إلى الاغتصاب. (الخطيب، 2015)

ترتبط تلك الظاهرة في مجتمعاتنا برواسب إجتماعية وسيكولوجية وثقافية، موجودة في مؤسسات التنشئة الإجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجامعة، دور العبادة، وسائل الإعلام والرفاق) كما وترتبط بطبيعة الإنسان وغرائزه الفطري، فهو ظاهرة عنف ضد المرأة (الخطيب،2015). وأن تلك القضية مرتبطة بطبيعة مجتمعاتنا العربية المبنية على ثقافة التستر وعدم التحدث خوفاً من الفضيحة (موسى، 2009). ولكن مع تفاقم المشكلة وزيادتها وتعدد صورها، وجدت المرأة أن السبيل أمامها هو التحدث حول هذه المشكلة، إذ أصبحت مشكلة حقيقية تعانى منها المرأة في المجتمع بشكل يومى سواء أكان ذلك في الأماكن العامة مثل (الأسواق، الشوارع والمواصلات العامة) أو الأماكن الخاصة (كالمؤسسات التعليمية، أماكن العمل، النوادى الرياضية والجامعات)، والتى تحتاج إلى جهود متعددة لمواجهتها.(الخطيب،2015)

إن من أهم الأسباب التي تعود لوجود تلك الظاهرة الفوضى بقنوات الإعلام، وما يُبث على شاشات التلفاز من أفلام إباحية الناشئين من الجنسين، مما يستدعي أن يكون هناك إهتمام وإرشاد لهؤلاء الناشئين في المؤسسات الإجتماعية كافة (الأسرة، المدرسة، الجامعة، دور العبادة، وسائل الإعلام والرفاق) (الشيخ،2015).

وفق دراسات فأن التحرش بأنواعه المختلفة من ممارسة فعلية إلى نظرة إلى كلمة "منتشر" في الأردن بنسة تصل إلى 90%، خصوصاً في أماكن العمل، إلاّ أن هذة الأرقام، لا تُشير إلى النسبة الحقيقية لحالات التحرّش؛ ضد النساء والفتيات في المجتمع الاردني؛ لأنّ هناك العديد من تلك الحالات خارج المؤسسات، ولأنّ أشكال التحرّش الجنسي غالباً ما تمر دون الإبلاغ عنها نتيجة ارتباطها بالإحساس بالوصمة الإجتماعية (العار).

وتشير التفسيرات البيولوجية للسلوك الجُرمي حول العوامل الفسيولوجية الموروثة وذات العلاقة باكتساب تلك السلوكيات غير الإجتماعية (بمعنى أنّ الجريمة ناتجة عن الوراثة) لاعلاقة للتنشئة الإجتماعية بذلك. من أبرز رواد التفسيرات البيولوجية لمبروزو، الذي يرى أن المجرمين

ما هم إلا نتيجة لشكل أجسامهم بالتالي تخلفوا عن الناس الأسوياء، من هنا يمكن القول بأن التكوين البيولوجي مرتبط بالوراثة سواء أكان ذلك بشكل مباشر كأن يولد الشخص في عائلة مجرمة أم بشكل غير مباشر من خلال ارتباطه بعائلة لديها تاريخ طويل بمرض الجنون (الوريكات، 2014). إنّ التفسير البيولوجي لسلوك التحرّش الجنسي يبيّن أن المُتحرش تبدأ أفكاره وعواطفه تدور في داخله تجاه المرأة، فتتكون ردة الفعل الإنفعالية التي تتمثل في (التوتر الذي يُسبب ردود فعل نوعية على مستوى الأعصاب)، ثمّ تحدث الحالة النفسية وهي (التحرّش)، حيث يتم التفريغ من خلال الكلام أو النظرة الفاحصة أو الحركة أولمس المرأة لتحقيق أهداف المتحرّش الشخصية (البوابيجي، 2007). **كما** تحتل التفسيرات النفسية في تفسير السلوك الإنساني مكانة متميزة في العلوم الإجتماعية تحديداً في علم الجريمة، إذ تشترك التفسيرات النفسية بمجموعة من الافتراضات تتمحور حول أن الفرد وحدة التحليل الأولية، وأن الشخصية هي الجزء الرئيسي للدافعية في الشخص (الوريكات، 2013).

– **وتبين نظرية المخالطة مع المثيل**(1939): من أهم روادها عالم الإجتماع الأمريكي (أدوين سيذرلاند،)، ترى النظرية أنّ كل شخص ينطبع بالطابع الثقافي الذي يحيط به، ما لم تكن هناك ثقافات أخرى تتصارع مع الثقافات المحيطة به، هذا يعني أن الفارق بين سلوكيات الأفراد يعتمد بالأساس على نوعية الأشخاص الذين يختلطون ويتعاملون معه، إن ما سبق يمكن تأكيده من خلال مفاهيم تلك النظرية في أنّ السلوك الإنحرافي ليس موروثاً، كما يعتقد رواد المدرسة البيولوجية وإنة مُتعلم من خلال التنشئة، عن طريق الإختلاط والاتصال المباشر مع الآخرين، فالمخالطة هنا لا تتحدد على أساس العوامل الفردية إنما تتحدد على أساس نوعية القيم السائدة في المجتمع. (الطيار، 2012) أيضاً هناك **نظرية الأماكن المنحرفة :** التي يتم من خلالها ربط الأماكن بالجريمة أو ما يُسمى بالمنظور الأيكولوجي،للعالم مايهو (Mayhew)، حيث بين من خلال دراسة تمت على أحد الأحياء الفقيرة في سياتل، إستمرار وتيرة الإنحراف في هذا الحي حتى بعد ترك سكانه له، هذا ما يدفع إلى القول بوجود شيء ما يتميز به المكان ذا علاقة بالجريمة، هنا لا بد من التركيز على الأماكن والجماعات بدلاً من التركيز على الأفراد وخصائصهم (الوريكات، 2013). **ومن الصفات النفسية والسلوكية للشخص المُتحرّش :**

- ضعف الدين: وتتمثل في الابتعاد عن الصلاة والعبادة كما قال المولى جل وعلا في سورة العنكبوت "إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر" (آية 45).

– ضعف الأخلاق: تتمثل في مشاهدة الأفلام الإباحية مع رفاق السوء، ومشاهدة الصور غير الأخلاقية، والخلوة المحرمة وفعل المعاصي.طغيان الشهوة على العقل والفكر وترك الحياء.

- **أسباب وعوامل التحرّش الجنسي:** (الخطيب، 2015)تكمن هذه الأسباب الشخصية في: ضعف الثقة بالذات والإدمان على الكحول والمخدرات.وعدم الإحساس بمشاعر الآخرين إلى جانب الشعور المتزايد بالإحباط وعدم القدرة على مواجهة المشاكل، وطبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة، وزيادة الثقة بالذات لدرجة قد تكون على حساب الآخرين بممارسة مثل تلك الجريمة، وجود تاريخ سابق لارتكاب السلوك الإجرامي، والإضطراب النفسي والانفعالي.

وفيما يتعلق بالأسباب التي تعود إلى الأسرة والرفاق (السيد، 2005) فإن:

– التفكك الأسري، والدلال والعقاب الزائد.والإدمان،عدم متابعة الأهل لأبنائهم في شؤونهم. وتدني المستوى الاقتصادي والبطالة داخل الأسرة.

– التفرقة بين الذكور والإناث،والرغبة في السيطرة على الآخرين والشعور برفض الآخرين للفرد والسهر لأوقات متأخرة في أماكن متنوعة. في حين أنّ أهم العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف الجنسي حسب (فرج، 2005) تتمثل في عوامل مانعة للعلاقة الجنسية الطبيعية مع الجنس الآخر نتيجة، الكبت والحظر العائلي لجميع السلوكيات المتعلقة بالجنس إلى جانب منع الثقافة الجنسية، التي من المكن أن تتم من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية، المتعددة (الأسرة، المدرسة، الجامعة، دور العبادة، وسائل الإعلام، الصحبة)، إضافة إلى مشاهدة الطفل لأمه أثناء ممارستها الجنس مع والده يؤدي به الإحساس، بما يُسمى بجماع المحارم الذي ينتج عنه الكبت الجنسي، ونقص الثقة بالنفس بما يتعلق بالقدرات الجنسية والذكورية. (الخطيب، 2015)

وأما وجهة نظر (سالم وعلي وسالم، 2015) هناك عوامل خارجية تعود إلى:

– **الازدحام**: فكلما كثر الإحتكاك والتعامل بين الناس زادت بينهم الرغبة في ممارسة المشاكل. و**اختلاط الجنسين**: إن اختلاط المرأة مع الرجل في أماكن العمل والتعليم أدى إلى تعرضها للتحرّش الجنسي وهذا التحرّش من الممكن أن يكون كلامياً، بدنياً وجنسياً.

– **الإعلام**: يعد من أكثر العوامل المشجعة على التحرّش الجنسي ما يبثه واستخدام جسم المرأة لترويج السلع والأفلام والأغاني.

وهناك عوامل داخلية تعود إلى:

– **عوامل مرتبطة بالمسيء:** يكون فى الغالب شخصاً قد أسيء إليه جسدياً، عاطفياً وجنسياً أو قد عانى من الإهمال وهو طفل أو مدمن على المسكرات أو المخدرات مما يجعله يتصرف بطريقة غير واعية حيث يقوم بإيذاء الآخرين دون إدراكه، كما وأن الكبت الجنسي، وقلة وإنعدام التربية والثقافة الجنسية سبب رئيسي في المشكلة.

– **عوامل مرتبطة بالمُساء إليها:** المرأة بالوضع الطبيعي تحب أن يقال عنها إنّها جميلة وأن يمدح شكلها؛ لذلك نجدها من شديدات العناية بمظهرها.

- **عوامل مرتبطة بالعائلة:** إن الإعتداء والتحرّش الجنسي قبل أن يكون مسؤولية الجاني فهو مسؤولية الأسرة، من خلال إهمالها لطفلها، وعدم إفهامه معنى المحافظة على خصوصية جسده وملابسه، وعدم الثقة فيمن حوله ثقة تامة ثم بعد ذلك تبدأ مسؤولية أكبر خاصة بالأهل تتمحور في عدم السماح للفتاة بالتعبير عن مشكلتها.وتشيردراسة (سكرية،2008) حول الإساءة للإطفال في لبنان، حيث أظهرت الدراسة إلى أنّ الأطفال هم الأكثر،عرضة للإساءة الجنسية، وهم الذين ينتمون إلى عائلات مفككة أو يعيشون في بيوت صغيرة أقل من غرفتين).

أشكال التحرّش الجنسي:

مثّل النظرة الفاحصة ولمس جسد الأنثى. (عبادة وأبو دوح، 2007) التصفير والملاحقة والتتبع.والمعاكسات الكلامية،والتليفونية.والتلفظ بألفاظ ذات طابع جنسي. وإصدار تعليقات جنسية حول ملابس الجسم. وعرض الصور والأفلام،ورسائل البريد الإلكتروني والملصقات والهدايا. وتخطّي الحدود والمساحة الجسدية للآخر، كالاقتراب منه أكثر من اللازم.

في حين يصنف التحرّش الجنسي من حيث مكان حدوثه إلى:

- **التحرّش الجنسي داخل الأسرة:** وهذا ينتشر فيه زنى المحارم ، يحدث من أحد المحارم كالأب أو الأخ الأكبر، الأم، الأخت الكبرى أو من أحد الأقارب، وغالباً ما يكون المُعتدي له علاقة قربى أو معروف للضحية. (محمد، 2010).

- **التحرّش الجنسي خارج الأسرة:** ينتشر في الجامعة، الشارع، المواصلات، الأسواق، الشواطئ، السينما، أماكن العمل المزدحمة، المغلقة والمعزولة، السجون، النوادي، العيادات والمستشفيات، هنا المُعتدي المدير، الزميل، الأستاذ، التلميذ، الصديق.

آثار التحرّش الجنســـــــي: (الخطيب،2015) من أهمها الآتي:

- إضطرابات النوم والكوابيس، الشعور بالدونية والاحتقار التي تصل في بعض الأحيان للانتقام والإنتحار.والخوف والهلع لدى الضحية بسبب تهديدات الجاني لها بالفضيحة، وفقدان الثقة بالنفس وبالآخرين من قبل المُتحرّش بها.
- وهناك التغيرات النفسية التي تتمثل في (الاكتئاب، والقلق، والوحدة، والإضطراب النفسي، والانسحاب من الحياة) والخوف من الرجال عموماً والخوف من العلاقة العاطفية والجنسية مع الزوج. بالإضافة إلى تحقير الذات .

- التراجع في الدراسة والابتعاد عن الأصدقاء.وظهور المشكلات المختلفة. وفقدان الثقة بالآخرين وفقدان القدرة على التركيز والتشويش، والشعور بالعجز. الخجل، الوحدة، الاكتئاب، الشعور بالقرف والإهانة.
- عدم تقبل الفتاة لجسمها.وتفكير الضحية بالإعتداء على الآخرين كما تعرضت هي.

العوامل الإجتماعية والأسرية المؤدية إلى التحرّش الجنســـي:

تساهم أساليب التنشئة التي تعتمدها بعض المجتمعات العربية وحتى الغربية بتأمين أرضية خصبة للتحرّش الجنسي خصوصاً حين يتعلق الأمر بنظرة الذكر أو الأنثى لأنفسهم وللآخرين، كما أنّ تنشئة الذكور على مبدأ الذكورية المطلقة، مقابل فتيات هدفهن الأسمى في الحياة هو الاعتماد على الرجل، وإمتاعه وتلبية حاجته، لن يؤدي بالطبع إلى علاقة طبيعية على أسس المساواة والاحترام. كما أنّ التفكك والخلافات الأسرية غالباً ما تساهم في تعزيز نزعة السيطرة والاستقواء على الآخر في إطار تطوير تقنية دفاعية يحمي من خلالها الطفل نفسه التي تتطور وتتحول إلى تنمُّر دائم على كل من يحيط به الأمر الذي يؤدي إلى اتباع الطفل سلوكيات منحرفة (الخطيب،2015). إنّ عدم اهتمام الأهل بتطوير قدرات أبنائهم ضمن نطاق المجتمع الذي يعيشون فيه يجعلهم يمارسون سلوكيات منحرفة منها التحرّش الجنسي، خصوصاً في حال تعرض الطفل للتحرّش الجنسي في مرحلة من مراحل حياته، فالمتحرّش به يتحول لاحقاً إلى متحرش. وهذا يقودنا إلى أمر بالغ الأهمية يتم تجاهله بشكل كبير في عالمنا العربي الا وهو التربية الجنسية (غياب الثقافة الجنسية). فالآباء والأمهات يتجنبون الحديث عن الجنس مع أبنائهم وبناتهم، وكل ما يتعلق بالثقافة الجنسية، وبالتالي فإن اكتساب المعرفة الجنسية للأبناء تتم من خلال أساليب غير صحية تترك آثارها السلبية على مفهوم العلاقة الجنسية، الأمر الذي يجعلنا نقف أمام أجيال تمتلك صورة مشوهة عن الجنس وعن النساء ولديها مفاهيم مغلوطة تؤدي بشكل مباشر الى استسهال التحرّش الجنسي)، كما أنّ عدم اكتراث الأباء في مشاركة الأبناء معا في المبيت سبب من الأسباب التي تساعد على التحرّش الجنسي (محمد، 2010). إضافة لما سبق فإن علاقات الأسرة الموسع الذي يسمح لكثير من الرجال الدخول إلى أماكن تواجد الفتيات سواء أكانوا من الأقارب أم لم يكونوا يجعلهن أكثر عرضة للإساءة الجنسية من معارفهن وأقاربهن، وأخيراً فإنّ استغلال الآباء للسلطة الأبوية من أجل الإعتداء على بعض أفراد الأسرة وخاصة الفتيات يُسهل من عملية التحرش بهنّ وأما من وجهة نظر (إسماعيل، 2007) **فإن الأسر التي يُعاني أحد أفرادها من التحرش والإعتداء الجنسي تتميز بأنها أسر.**

- تعرض فيها الوالدين للتحرّش والاعتداء (وجود تاريخ سابق للتحرّش والاعتداء).

– تُعاني من الفقر والبطالة. ومن عدم الاستقرارالأسري، والحجب الانفعالي الذي يعني بأن الوالدين يقوموا بوظيفتهم التربوية بشكل جيد إلاّ أنهم يفتقدون إظهار المشاعر الإنفعالية لأطفالهم.

العوامل الاقتصادية التي تؤدي إلى التحرّش الجنســــــي وهذة تتمثل في:

– **ضيق واتساع المنزل:** إن إتساع المنزل، يُسهل عملية التحرّش (مبيت كل فرد في غرفة لوحده يُسهل من عملية الإعتداء عليه)، في حين أنّ ضيق المنزل يعني مبيت كل الأفراد (ذكورًا وإناثًا) معاً الأمر الذي يشجع ويسهل عملية التحرّش الجنسي. (الخرسة، 2012).

– البطالة وعدم الإستقرار المادي للشباب،

– ارتفاع مستوى المعيشة (زيادة الغنى والترف).

– ارتفاع تكاليف السكن أمام المُقبلين على الزواج.

– تأخر سن الزواج للشباب بسبب ارتفاع تكاليف الزواج في مجتمع يُحرم العلاقات الجنسية من دون زواج، مما يجعلهم يُفرغون كبتهم الجنسي من خلال العلاقات غير الشرعية.

– زيادة معدلات الفقر وإنخفاض مستوى المعيشة (محمد، 2010). وهناك عدد من العوامل التي تتعلق بالفتاة نفسها التي يعتبرها الكثير بأنها سبب من أسباب التحرّش بها من وجهة نظر (الديب، 2011) تتمثل في ارتدائها الملابس الضيقة ووضعها للمكياج بطريقة مثيرة. بالإضافة لتنشئتها الإجتماعية الخاطئة وتهاون الأهل في تربيتها.

☒ **الاستغلال الجنسي عبر شبكات التواصل الإجتماعي:**

هنا يقصد بالاستغلال الجنسي عبر شبكات التواصل الإجتماعي، هو "إجبار واستغلال المرأة للقيام بسلوك حقيقي أو افتراضي عبر تصويرها لأغراض جنسية عبر شبكات التواصل الإجتماعي من قبل أشخاص، يتصفون باللطف والاتزان، التي من مظاهرها إغراء المرأة، بعبارات وصور عاطفية فاضحة إضافة إلى تبادل المعلومات الجنسية والصور والأفلام **.ومن أجل حماية أبنائنا وبناتنا من التحرّش الجنسي عبر شبكات التواصل الإجنماعي لا بد للأهل القيام بالآتي:**

– توعية الفتيات بعدم نشر المعلومات والصور الشخصية بها وبعائلتها،على مواقع التواصل الإجتماعي.ضرورة بناء علاقات ثقة قوية ما بين الأهل والفتاة. (محمد، 2010).

– في حال تعرض الفتاة لمشكلة يجب على الأهل عدم التعامل معها بردة فعل قد تضاعف المشكلة،على الأهل نشر الوعي لحماية الفتاة عبر شبكات التواصل الإجتماعي.(الخطيب،2015).

☒ **أسباب امتناع ضحايا التحرّش الجنسي عن تقديم شكوى رسمية ضد الجاني:**

إن امتناع الضحية وحتى أهلها عن تقديم شكوى رسمية ضد الجاني في المحاكم في المجتمعات العربية يعود للعديد من الأسباب، لعل من أهمها الآتي:

– حساسية الموضوع، فضحايا التحرّش الجنسي لديهن خوف من النقاش في الموضوع مع الآخرين الذي قد يسبب الفضيحة والعار، خاصة وأن المجتمع الأردني مجتمع تقليدي أبوي يرفض إخراج تلك القضية إلى الملأ، من هنا تتردد الضحية في الإبلاغ .

– بعض ضحايا التحرّش الجنسي تخاف من فقدان مصدر رزقها خاصة في ظل حاجتها المادية للعمل. مع شعور الضحية بعدم وجود عقاب رادع للجاني(القواسمي، 2012).

– صعوبة إثبات المُتحرش بها لواقعة التحرّش، فالأدلة لا يمكن إثباتها خاصة وأن التحرّش لا يحدث إلا في أماكن مغلقة.

– عدم توفير الحماية للضحية في حال إبلاغها عن تعرضها للتحرّش الجنسي سبب ترددها

– التهديد من الجاني سبب كافٍ لصمت وسكوت الضحية

ثالثاً: مشكلة العنف ضد الزوجة:

يعتبر العنف من الظواهر الإجتماعية القديمة الحديثة رغم تبدل الأحوال والأزمنة، ومن الناحية السوسيولوجية يعدّ العنف "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. **والعنف كمفهوم:**هو نوع من السلوك الجسدي أو اللفظي أو النفسي، بقصد إيذاء أو مضايقة الصحبة، يتكرر بمرور الوقت، وبالتالي فالعنف هو كل تصرف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالآخرين سواء كان جسديا أو نفسيا وإنّ كل ما تعانيه المرأة من عنف. منذ فجر التاريخ حتى الآن يرجع جزء كبير منه إلى تركيب بناء الأسرة. مما جعل المرأة تعمل على توريث ما اكتسبته من حرمان وقمع لشخصيتها وكينونتها إلى الأجيال اللاحقة.(العواودة،2002)

ويوضح حليم بركات(2009) في كتابه الموسوم"المجتمع العربي المعاصر" أنّ بنية العائلة العربية بنية أبوية بطريكية يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر.الأب هو الذي يتولى دور المنتج المعيل والمالك السيد، ويكون بقية أفراد العائلة عيالا، فيشغل مركز السلطة والمسؤولية، إنّ تدني مكانة المرأة الناجمة عن العادات الإجتماعية والصور النمطية الخاطئة والممارسات السلوكية غير الصحيحة قد جعل ممارسة القوة داخل العائلة مناطة بالذكور وخاصة الزوج أو الأب أو الأخ الأكبر، فقد استخدمت أشكال متنوعة من العنف داخل العائلة لقمع الزوجة وإجبارها وهذا ممكن الحدوث بين الطبقات الإجتماعية كافة والمستويات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فهو ليس حصرا على جماعة

أو فئة عمرية أو مستوى تقليدي معين. فمكانة المرأة الدونية في سلم الحياة الإجتماعية قد يزيد من تكريس النظر إلى المرأة بوصفها صيغة ثقافية سيكولوجية مقهورة، والنظر إلى الذكر بوصفه صيغة ثقافية ذات امتيازات تفضيلية تميل إلى التسلط وإخضاع الآخر.

والعنف ضد الزوجة: هو أفعال عنيفة تُمارس بشكل مقصود تجاه الزوجة من قِبل زوجها، ويكون ناتجًا عن استعماله المتعمد للقوة بحيث يؤدي إلى إيذاء الزوجة جسديا أو نفسيا أو لفظيا.ايضاً.

والعنف ضد المرأة في المجتمع الأردني هو: أي سلوك عدائي موجه نحو المرأة بقصد إلحاق الأذى أو الضرر الجسدي أو الإجتماعي أو النفسي، والذي ينتج عن تفاضل القوة بين الزوجين مما يفرز مكانة عليا يحتلها الزوج ومكانة دنيا تحتلها المرأة، بذلك يصبح الزوج هو صاحب الحق والسلطة والسيطرة خاصة بعد امتلاكه لمجموعة من المصادر التي يستمد بوجودها الحق في فرض إرادته على الآخرين وفي إخضاعهم وتتمثل تلك المصادر في مجموعة دخله المادي وترتيبه الإجتماعي في المجتمع ومكانته المهنية والعلمية. إضافة إلى امتلاكه القدرة الكافية على التواصل مع الآخرين وإمكانية اتخاذه للقرارات الأسرية الهامة، وليس هذا فحسب بل إن انحياز المعايير والتواءها لصالح الرجل بمرور الزمن واكتسابها الشرعية من قبل المجتمع، وترسخ حالة الخضوع التي تعيشها المرأة في الأسرة، وتعدّ مكملة لتفاضل القوة وأحقية التمايز بين الزوج والزوجة، ومن هنا ينتج مفهوم العنف، فإذا حاولت المرأة الخروج عن منظومة المعايير الملتوية، فإن أي فعل خارج عن إرادة الزوج يعرّضها لا محالة للإهانة وربما للضرب.

☒ اشكال العنف

- **العنف اللفظي:** يعدّ العنف اللفظي مِن أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية للزوجة، رغم أنه لا يترك آثارا ملموسة، وهو أكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة ويكون على شكل شتم الزوج لزوجته وإحراجها أمام الآخرين، ونعتها بألفاظ بدائية، وإهمالها والسخرية منها. (العواودة،2002)

- **العنف الجسدي:** يعني استخدام القوة الجسدية ضد المرأة، وهو شكل شائع ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك آثارًا على جسد المرأة المُعنفة كالسكين مثلا، ويكون على شكل الضرب أو الركل أو الصفع أو العض أو الدفع وغيرها. ومن أكثر أشكال العنف شيوعا في مجتمعنا،حيث أنها تمارَس في مختلف الطبقات وبغض النظر عن المستوى الاقتصادي والتعليمي.

- **العنف الجنسي:** أما بالنسبة للعنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة، فهو يحتمل عدة أشكال تُفرَض على الزوجة دون رغبتها بذلك، كإجبارها على المعاشرة الجنسية دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لها، كما يتمثل في أيّ فعل يشمل الإغتصاب والتحرش.

- **العنف الإجتماعي:** ويتمثل العنف الإجتماعي في حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الإجتماعية والشخصية وانصياعها لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية، وحرمانها من ممارسة أدوارها في المجتمع، بالإضافة إلى تدخّل الزوج في اختيار أصدقاء زوجته وعلاقتها بالجيران، كما يعمل على حرمانها من إبداء الرأي وعدم الأخذ برأيها في قرارات الأسرة.
- **العنف الصحي:** ويقصد به حرمان الزوجة من الظروف الصحية المناسبة لها، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، ومن أشكاله عدم سماح الزوج لزوجته بزيارة الطبيب أثناء الحمل وبعده، ومنعها من تحديد عدد مرات الحمل، وعدم السماح لها باستخدام وسائل منع الحمل وإجبارها على الحمل المتتالي وضربها وهي حامل.(العواودة،**2002)**
- **العنف الإقتصادي**: يكثر هذا النوع من العنف في الأسرة المتدنية المستوى الاقتصادي والإجتماعي، فالأزواج غير العاملين والعاملون في المهن الحرة أكثر ممارسة له.أما في حالة عمل الزوجة يلجأ الزوج لأشكال أخرى من العنف المادي حرمانها من راتبها أو يتحكم هو بطريقة صرفه. هذا وقد تختلف الأسباب المؤدية لذلك منها يعود إلى فقر الزوج وضيق حالته المادية، وتسلطه ورغبته في السيطرة على الآخر من ومنها راجع إلى عوامل ثقافية.

ثقافة تبرير العنف والسكوت عنه: حيث ما زالت النساء في المجتمع الأردني محافظات صامتات على أسرار بيوتهن مؤمنات بأن كل ما يحدث في بيوتهن لا يجوز البوح به حتى للأهل والأصدقاء، وتبقى الزوجة تتحمل الأذى والظلم وهي صامتة، حفاظا على سمعة زوجها وكرامته، كما أنّ الممارسات الإجتماعية التي تدعم فكرة سيطرة الرجل بطريقة حقيقية ورمزية مثل توفير الموارد الاقتصادية للرجل أكثر من المرأة، باعتباره رب الأسرة والمسؤول عنها (الخطيب،2002). وهذا يضفي الشرعية على ممارسة القوة في الأسرة واستعراض الزوج لرجولته، لقد حظي سلوك العنف ضد الزوجة بشرعية جاءت من النظام الإجتماعي الذي ساهم في تنشئة الأفراد داخل الأسرة، وفي المجتمع العام الذي يعزز أحقية سيطرة الذكور على الإناث بكافة المستويات، وقد ساعدت الثقافة السائدة على تدعيم هذه الفكرة الخاطئة التي أدّت بالعنف الموجه ضد الزوجة إلى طريق مظلم كانت ضحيته المرأة. فالتمييز الجنسي يبدو واضحا بإعطاء الذكر حرية اللعب والعمل والتعليم والخروج لتنمية هواياته، في حين تحرم الفتاة من ممارسة هذه الحريات، وهذا يخلق تنشئة دونية للمرأة، ويساعد في تمجيد فوقية الرجل مما يلعب دوراً هاما في إفراز العنف من خلال المعاملة التمييزية ضمن الأسرة لصالح الذكور، بالإضافة إلى صراع الأدوار الإجتماعية، والنموذج الأبوي المتسلط.

إذًا فالعنف مرتبط ببعض عوامل التنشئة الإجتماعية التي تضفي عليه شرعية، مثل معايشة الأبناء للخلافات الزوجية، وإهانة الزوج للزوجة، وضربه لها، وإساءة معاملتها، وهنا يكمن

الخطر إذ يعاد إنتاج العنف داخل الأسرة بصورة لا تنتهي، فمن المؤكد أن هناك بعض الثقافات التي تتقبل العنف وتجد له مبرراته، فتؤثر الثقافة في العنف من خلال التنظيم الإجتماعي الذي يعطي الرجال سلطة مطلقة على الأسرة والأطفال وتشجع المرأة على تحمل العنف وعلى تأدية الدور كأم وزوجة في سبيل الحفاظ على الأسرة.

أما بالنسبة للنسق الثقافي المشوّه الخاص بعلاقة الزوج بالزوجة فهو يكرس الاستغلال ويتمثل في نسق سلطوي اختياري وهذا ما يمنح الزوج قيمة كبيرة في السيطرة على الخاضعين،

ومن هنا فالثقافة تمثل الدور الأبرز في تكريس عملية العنف ضد الزوجة بصورة مستمرة بحسب طبيعة ثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التي تعطي الأفضلية في المكان والسلطة للرجل تكون ممارسة الزوج للعنف الأسري فيها أكثر، خاصة إذا كانت المرأة تحمل ثقافة داعمة لسيطرة الرجل.

فالثقافة تجعل الرجل الأفضل وتمنحه الحق في ممارسة السلطة وفرض الرأي. وتزداد هذه الممارسات في حال كان مستوى تعليم المرأة مثلا يفوق مستوى تعليم الرجل، ودخل الأسرة .

الحلول المقترحة للحد من مشكلة العنف ضد الزوجة:

1. العمل على تعزيز ثقافة الحوار، وإحترام الآخر داخل الأسرة، من خلال برامج توجه للأسرة وللمقبلين على الزواج.
2. وتعليم البنات والبنين على مهارات حل النزاعات بالطرق السلمية.
3. نشر الوعي حول ظاهرة العنف الأسري ونقلها من الشأن العائلي إلى الشأن العام من خلال حملات توعية شاملة لكل من النساء والرجال.

رابعاً: مشكلة الطلاق:

يعتبر الإسلام الطلاق" أبغض الحلال عند الله" لأنه يتسبب في تفكك الأسرة، وما ينجز عن ذلك من مشكلات تقف حجر عثرة في التساند والتماسك الإجتماعي للمجتمع، ولكن مشروعيته تنبع من كون الحياة أصبحت مستحيلة بين الزوجين.

لذا فالطلاق هو إنفصام رابطة الزواج، عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استناداً إلى أسس دينية سائدة،(رشوان،2003) فإذا استمرت بطريقة أو بأخرى تعمقت المشكلات، وأزدادت حدتها وكان لها تأثيراتها السلبية على أفراد الأسرة. وتشير أغلب الدراسات أن أكثر حالات الطلاق تتم بين زوجات أنجبن طفلا واحداً، وتقع أعمار هذه الفئة من(20-25)عاماً، وتزداد معدلات الطلاق بين المتزوجين الذين لم يسفر زواجهم عن إنجاب أطفال، مما يدفع الطرف غير العقيم إلى طلب الطلاق لكي يتسنى له إشباع غريزة الأبوة الأمومة. وقد يتفق

الطرفان على استمرار حياتهما الزوجية رغم عدم انجاب الأطفال، إلا أن تدخل طرف أو آخر من الأقارب والحاجة إلى ضرورة وجود ابن للزوجين قد تعجل بطلاقهما.(جبارة،1986)

وتشير دراسة قامت بها(دائرة قاضي القضاة، 2015) أن حوالي(4523) حالة طلاق قد وقعت منها(41) بالمائة قبل الدخول، بحسب إحصاءات دائرة قاضي القضاة.

أسباب الطلاق

1. تدخل أسرة أحد الزوجين أو كليهما وخاصةً في شؤون الأسرة.
2. عدم التوافق بين الزوجين يؤدي إلى ازدياد درجة الخلافات.(الخالدي والعلمي، 2009)
3. الحب والأندفاع العاطفي غير المحكوم بالعقل الذي يسبق الزواج حيث يصطدم الزوجان بالحياة المعقدة يصعب عليهم التكيف.
4. الزواج المبكر: وهذا يكون بعمر (15 -19) لكلا الزوجين، وهذا يعني عدم امتلاك الخبرة والنضج الفكري والإجتماعي فيعجزان عن حل مشكلات الحياة التي تواجهما، فالنساء اللواتي تزوجن مبكراً يكن أكثر عرضة للطلاق من غيرهن، وأن نسبة الطلاق بين النساء العاملات أعلى من نسبتها بين النساء غير العاملات، فعمل المرأة وخبرتها خارج المنزل والأسرة يجعلها أكثر استعداداً للجدل والمناقشة حول الحقوق الزوجية، وبالتالي فإن المنازعات تكون أكثر حدة.(رشوان،2003)
5. أسباب تتمثل بالخيانة الزوجية، والكراهية بين الزوجين، والزواج بإمرأة أخرى، وعقم الزوج أو الزوجة، ومرض أحد الزوجين المزمن، وسوء المعاملة من أحد الطرفين، وإهمال أحد الزوجين لواجباته تجاه الآخر، وإدمان الزوج للمخدرات أو الخمر.
6. مجموعة عوامل إجتماعية تتمثل في اختلاف المستوى الإجتماعي والاقتصادي والثقافي.

هناك بوادر للطلاق تقع تحت مسمى أوجه عملية الاغتراب الزواجي (خليل،2009) وهي كما يلي:

1. ظهور إضطرابات وتوتر منفعل في العلاقات الجنسية بين الزوجين الأمر الذي يدفعهم إلى التمثيل والتصنع في الإستجابة والإدعاء المتكلف بالتعاطف والتفاعل
2. التلميح لأول مرة بالطلاق الذي يعني أن أحد الطرفين بات سلبياً والثاني اتخذ موقف محدداً في سلبية الأول.وظهور نقاشات حادة وطويلة يتخللها شجار يصلهما إلى اتخاذ قرار متسرع حول الطلاق.
3. حصول انفصام حاد بينهما، بحيث كل طرف يتمسك بأقواله وأفعاله وقراراته ولايتقبل أقوال وقرارات وأفعال الطرف الثاني. وتتفاقم الأزمة فتصل إلى مرحلة أشد قسوة وألم

بحيث يتقربا من حالة الطلاق الحقيقي الذي غالباً ما تعقبه فترة انفصال طويلة الأمد تستدعي اجراءات قانونية للبت في إنهاء رباطهما.

4. مرحلة الصراع الذهني ومحاولة إعادة بناء علاقة جديدة بين المنازعين، إلا أنهما يفشلا في ذلك لأنهما دخلا في عوالم إجتماعية متنافرة لا تربطهما روابط نفسية أو إجتماعية بل يواجهها تقطع في الرباط العاطفي والعلائقي.

الآثار السلبية للطلاق:

1. **نتائج الطلاق على الصحة النفسية والجسدية:** تشير أغلب الدراسات على أن المتزوجين يشعرون بالهنا والسعادة أكثر من المطلقين من الرجال والنساء وكذلك هم أقل عرضة للأمراض العقلية والنفسية من المطلقين والمطلقات وهذا ماأكدت عليه دراسة دوركايم عن الإنتحار الذي ينهي الحياة هم فئة غير متزوجين سواء المطلقين والأرامل والعزاب من كلا الجنسين على حد سواء(ذيبان، 2009)
2. **إنحراف الأحداث:** تأتي هذه المشكلة في المراتب الأولى من بين النتائج الإجتماعية للطلاق.
3. **وضع المطلقة:** تفقد المطلقة كثيراً من مكانتها في المجتمع، مما يعطلها عن الزواج خاصةً لو كان لديها أولاد، وقد لا تجد من يعولها مما يضطرها للسلوك الشائن**.** وتعاني المرأة في المجتمع الأردني من نظرة إجتماعية غير مقبولة لها حيت يعتبرها المجتمع المسؤولة عن فشل الزواج، حيث توصم المرأة بالمطلقة، وتلجأ كثير من السيدات المطلقات بالقول عن أنفسهن بالأرملة تلاشياً للوصمة الإجتماعية للمرأة المطلقة في مجتمعنا الأردني. (كتاني،2006)
4. **وضع المطلق**: يتأثر المطلق بالوضع الجديد عاطفياً وقد يصاب بأمراض نفسية وعصبية خاصة في حال وجود أطفال معه، أو في حالة مبادرة الزوجة بطلب، ونادراً مايبقى المطلق بدون زواج إلا في حالة أن تكون صدمته بالطلاق كبيرة يفضل بسببها عدم الزواج مرة ثانية' وإن حرمان الأولاد من وجود الأب والأم، فكلاهما مهمان في عملية التنشئة الإجتماعية السليمة لهم. (الكندري، 2005).
5. **الخسائر المادية**: التي تنعكس على كل من الزوج والزوجة والأبناء، بعد انهيار الأسرة.
6. **فقدان الثقة بالجنس الأخر**: مما يترتب عليه الدخول في صدمة بعد الطلاق من كلا الجنسين وعدم الرغبة في الدخول في زواج آخر.بالإضافة لتفكك الروابط والعلاقات بين الأسر وخاصةً بين الأسرتين المتصاهرتين مما يؤدي إلى حدوث مشكلات ومنازعات بينهما. و**حرمان الأولاد من وجود الأب والأم،** فكلاهما مهمان في عملية

التنشئة الإجتماعية السليمة لهم.و**تفكك الروابط والعلاقات بين الأسر:** وخاصةً بين الأسرتين المتصاهرتين مما يؤدي إلى حدوث مشكلات ومنازعات بينهما.

علاج مشكلة الطلاق:

يترك الطلاق آثاراً على الفرد والأسرة والمجتمع، ويمكن علاجه في ضوء الاعتبارات التالية:

1. إنشاء مكاتب صحية للراغبين بالزواج قبل عقدهن وبذلك تختفي حالات الطلاق الناتجة عن المرض والعقم والشذوذ الجنسي. (الخشاب، 1981)
2. فرض رسوم باهظة على الطلاق الذي يطلبه الرجل لأسباب غير وجيهة تظهر فيها الرغبة فقط في الخلاص من الزواج دون أسباب.
3. رفع سن الزواج للجنسين إذ أثبتت كثير من الدراسات أن كثير من حالات الطلاق ترجع إلى صغر سن الزوجين وعدم إدراكهما لطبيعة الحياة الزوجية ومسؤلياتها.وتعلم أساليب الحوار الصحيحة وأساليب ضبط النفس التي تقلل من تكرار المشكلات الإجتماعية (الخالدي، والعلمي،2009).

خامسا: مشكلة البطالة

تعد البطالة من أهم المشكلات التي تعاني منها غالبية المجتمعات المعاصرة، على اختلاف انظمتها الإجتماعية والاقتصادية، حيث تظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة، والنامية ومنها البلدان العربية، على حد سواء، على الرغم من الفوارق في التطور بين هذه الدول على المستويين الاقتصادي والإجتماعي. والبطالة بأشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبا في تاثيراتها السلبية، الاقتصادية والإجتماعية في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فان مشكلة البطالة تختلف من حيث خصائصها والاسباب المؤدية اليها لكل مجتمع لوحده.

والبطالة على إختلاف أنواعها أحد مظاهر عدم الاستخدام الفعال للموارد البشرية، وهدراً لطاقات جزء من ذوي النشاط الاقتصادي، القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى، وتحدث نتيجة ظروف اقتصادية تحول دون توفير أعداد كافية من فرص العمل الجديدة لتشغيل المتعطلين الذين سبق أو لم يسبق لهم العمل.

وينتج عن تفشي البطالة وإنتشارها مشكلات إقتصادية وإجتماعية خطيرة، تنعكس أثارها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.(الصفدي،1993) وتمثل هذه المشكلة نقطة ضغط سياسي نظراً لما يترتب عليها من مشاكل إجتماعية واقتصادية وسلوكية، هذا بالإضافة لما لها من اثر في هدر الاستثمارات الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

ولا ينفرد الأردن وحده بالمعاناة من آثار هذه المشكلة، بل تواجه دول المنطقة دون إستثناء مشكلة حادة في التشغيل، وتعاني من فائض كبير في عرض العمل، ولا يبدو أن المعاناة من هذه

المشكلة ستقتصر على المدى القصير والمتوسط فقط. لقد تأثر الأردن ومنذ مطلع الخمسينات بعدد من العوامل الدولية والعربية والمحلية، انعكست أثارها على النواحي الديموغرافية والاقتصادية والإجتماعية للسكان. وكان هذا التأثر أكثر فعالية على قطاع العمالة فقد تميز سوق العمل الأردني بعدة مظاهر منها:

إن الأردن لعب دور المرسل والمستقبل للقوى العاملة، كما أن هناك تفاوتا بين الأنشطة الاقتصادية والمهن والمستويات التعليمية للسكان، بالإضافة إلى عدم التوازن بين سكان الحضر والريف وبين المحافظات، وثمة ضعف في المواءمة بين الاحتياجات التنموية ومخرجات النظام التعليمي في الوقت الذي يزداد في الطلب عل التعليم لما بعد الثانوي.

ويلاحظ كذلك وجود تيارات متداخلة من الهجرة الداخلية والخارجية: هجرة العاملة الأردنية إلى الخارج وعودة عشرات الآلاف منهم نتيجة أزمة الخليج الأخيرة، إضافة إلى تيارات العمالة العربية والأجنبية الوافدة إلى الأردن. ويتدنى معدل المشاركة الاقتصادية الخام وخاصة بين الإناث إذ إن نسبة مشاركة السكان في قوة العمل لا يزيد من 25% من إجمالي السكان، ويعزى ذلك إلى التكوين العمري الشاب في الأردن، حيث أن حوالي خمسي السكان تبلغ أعمارهم اقل من 15 سنة، كما نسبة الالتحاق بمختلف مراحل التعليم في الأردن عالية.

ونتيجة للتطورات التي حدثت في سوق العمل الأردني، وبخاصة الزيادة الملموسة في عدد المتعطلين عن العمل، فقد تطلب ذلك التفكير والتخطيط لسياسات عمل جديدة تناسب الأوضاع في الأردن. ويتطلب ذلك دراسة العوامل المؤثرة في مشكلة البطالة بهدف وضع الحلول المناسبة للمعالجة، حيث يعتقد معظم الاقتصاديين المحليين إن البطالة هي المشكلة الاقتصادية الثانية في سلم الأولويات بالإضافة إلى مشكلة الفقر. وقد برزت مشكلة البطالة في الأردن وزاد الاهتمام بها على المستويين الرسمي والشعبي بعد سنة 1985.

وتجدر الإشارة إلى أن رغم إصدار دائرة الإحصاءات العامة معدلات البطالة بشكل دوري إلا أن هناك نقصاً يتعلق في توافر بيانات دقيقة حقيقية، وكافية عن حجم العمالة الفعلي، كما أن الأرقام المتوافرة لدى المخططين الاقتصاديين، هي عبارة عن تقديرات تتفاوت من دراسة لأخرى، ومن مصدر لأخر. ويعود السبب في ذلك أحيانا إلى الاختلاف في التعريف أو الاختلاف في مصدر البيانات أو فترة الإسناد الزمني.(الشخاترة،2000)

وتشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة للربع الأول من عام 2017 أن معدل البطالة (18.2%) من إجمالي القوى العاملة الأردنية، وأن نسبة 75% من إجمالي الأردنيين الباحثين عن عمل كانت أعمارهم اقل من 30 سنة(الأردن بالأرقام،2016)

أسباب البطالة في الاردن:-

يشهد الأردن منذ سنة 1985معدلات بطالة عالية تتجه للزيادة بإطراد بتأثير الظروف الاقتصادية و الإجتماعية والديموغرافية المحلية والخارجية، ويرجع السبب الرئيس في بروز مشكلة البطالة. **في الأردن إلى: يمكن إرجاع أسباب البطالة فيه إلى مجموعتين من العوامل:**

أ – العوامل الداخلية: هناك مجموعة من الأسباب تندرج تحت بند العوامل الداخلية ساهمت بشكل كلي أو جزئي في زيادة حجم البطالة وتفاقمها، وعلى النحو التالي:

1. حصول تراجع في معدلات نمو الاقتصاد الأردني إلى مستويات دون معدلات نمو السكان، ونمو قوة العمل، وبالتالي حصول تراجع في قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل. حيث بدأت معدلات النمو الاقتصادية بالتراجع منذ أواسط الثمانينات

2. الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الأردن في الفترة من (1988-1989) والتي أدت إلى تبني سياسة انكماشية ومكافحة التضخم الأمر الذي ترتب عليه تخفيض الطلب الكلي وزيادة البطالة.

3. معدلات النمو العالية للسكان التي أدت إلى دخول أفواج كبيرة من قوة العمل إلى سوق العمل دون إمكانية تأمين فرص عمل مقابله، ومن المعروف في الدول النامية بأن حوالي 90% من الزيادة الحاصلة في القوى العاملة تعود للزيادة في عدد السكان.

4. ضعف مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، إذ ما يزال النظام التعليمي الوطني يخرج أعداد متزايدة من الطلبة في تخصصات لا يوجد عليها طلب كاف في السوق المحلية(الزمر،2011)

5. فشل النظام التعليمي والتدريبي، وخاصة العالي منه، في غرس مهارات المبادرة والابتكار وتعميق التوجهات الإبداعية لدى الخريجين، وتنمية الميل لديهم نحو العمل المنتج والمبادرة الفردية لإقامة مشروعات خاصة بهم، بدل انتظارهم دون عمل لحين الحصول على وظيفة.

7. التراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف، حيث أدت الأزمة الاقتصادية التي مر الأردن منذ أواسط الثمانينات إلى تبني الدولة نهج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية ذلك العقد والتوجه نحو القطاع الخاص للمشاركة في مسيرة التنمية بشكل فعال، ولم تعد الحكومة أو القطاع العام التابع لتوجهاتها قادرين على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين مثلما كان الحال عليه في الماضي القريب.

8. شيوع جوانب سلوكية تتصف بعدم قبول بعض الباحثين عن عمل لفرص العمل المتاحة، (ثقافة العيب) غير انه من الضروري أن لا تؤاخذ هذه العبارة على إطلاقها بعيدا عن ظروف العمل السائدة

9. الاعتماد – ضمن التكنولوجيا الحديثة – على تكثيف رأس المال بدلا من تكثيف قوة العمل.

10. الازمة السورية: وما أعقبها من إلتزام الاردن، أمام المجتمع الدولي بتشغيل السوريين في بعض الوظائف ،لإدماجهم بالمجتمع ،هذا أدى بدورة إلى منافسة العامل السوري للمواطن الارني في سوق العمل.

ب – العوامل الخارجية:- يمكن إيرادها ضمن سببين رئيسيين هما:

1-انخفاض الطلب على العمالة الأردنية في منطقة الخليج العربي، فقد أدى انخفاض إيرادات الدول النفطية العربية منذ أوائل الثمانينات نتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تباطؤ حركة الاستثمار فيها، وبالتالي إلى تقليص فرص العمل أمام العمالة الأردنية في تلك البلدان، وتمثل ذلك بتراجع معدلات هجرة الاردنيين إليها أو بعودة أعداد كبيرة من الأردنيين من تلك البلدان.

2-عودة أعداد كبيرة من القوى العاملة من منطقة الخليج العربي، فقد أدت الأحداث السياسية التي ألمت بالمنطقة،إلى عودة الكثير من الأردنيين العاملين في الكويت والسعودية وغيرهما من دول المنطقة. وتشير التقديرات إلى عودة حوالي 300 ألف مغترب من بينهم ما لا يقل عن (70) ألف عامل تم استيعابهم في سوق العمل الأردني سنة 1990. وقد أثر ذلك- في ظل محدودية فرص العمل،على توظيف الآخرين، ولا سيما الخريجين الجدد الذين ما كان بوسعهم التنافس مع العائدين الذين يتميزون بخبرات كبيرة في معظم المجالات.

3-الركود الاقتصادي الذي اثر على المنطقة العربية منذ بداية عقد اثمانيات بسبب انخفاض اسعار النفط وما ادى اليه من تخفيض المساعدات العربية للاردن. الخصاونة،1992)

4-ارتفاع المديونية الخارجية وتناقص حجم المساعدات العربية والاجنبية التي كانت تقدم للاردن شكل اثر على معدل النمو الاقتصادي للاردن ونجم عنه تراجع الطلب الداخلي على القوى العاملة في الاردن. (ندوة المجلس الأعلى، 2000) لقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في رفع معدلات البطالة في الأردن، وزادت حدة المشكلة بعد حرب الخليج الثانية التي هزت اقتصاديات دول المنطقة ونتج عنها الاستغناء عن عدد من العمال المهاجرين.

مفهوم البطالة إصلاحا: يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم إستعدادهم له وقيامهم البحث عنه بأجر او لحسابهم الخاص وقد بلغو من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج.

وان مصطلح البطالة: تشوبه مشاكل إجتماعية واقتصادية عديدة ذات اثر فعال في إحداث هذه المشكلة الكبرى والتي تعكس تشوهات في كل من جانبي العرض والطلب على القوة العاملة، كما تمثل أيضا نقطة ضغط سياسي نظرا لما يترتب عليها من إضطرابات إجتماعية واقتصادية سلوكية. ولاتنفرد أي دولة لوحدها سواء نامية او متقدمة، في المعاناة من اثار هذه المشكلة وهنا لابد من إيضاح ان ليس كل من يعمل عاطلا. وبالوقت نفسه ليس بالضرورة ان يكون كل من يعمل، هو خارج نطاق التعطل او البطالة، **وعموما هناك شروط اساسية ثلاثة يجب ان تجتمع عند فرد ما ليدخل دائرة العاطلين عن العمل وهذه الشروط هي:**

1- ان يكون الفرد دون عمل سواء لحسابه الخاص او باجر.

2- ان يكون الفرد قادراً على العمل، وراغبا فيه، وان يكون ضمن سن القدرة على العمل

3- ان يكون الفرد باحثاً عن عمل ولكن دون جدوى.

يمكن تعريف العاطلين عن العمل بانهم (الاشخاص الذين يملكون القدرة على العمل ويقعون ضمن(عمر،1994). ويجمع الاقتصاديون والخبراء وبحسب ما اوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف المتعطل بانه: (كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد لكن دون جدوى)(رمزي،1997).

وبالرغم من التعريف السابق للعاطل عن العمل فان العاطلين لايشكلون فئة متجانسة بل فئات عدة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة، وطول فترتها، ومدى المعاناة منها. وهناك اسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم العاطلين، فقد يحسب معدل البطالة على اساس النسبة الى الجنس،أو على اساس الريف والحضر، أو على أساس الفئات العمرية.

وهناك أسس كثيرة أخرى يمكن الاستناد عليها عند تقسيم العاطلين وحساب معدلات البطالة وإن حساب معدل البطالة على اساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الاجمالي للبطالة،(الشديفات،2007)

والبطالة باشكالها المتعددة ذات دلالة متماثلة تقريبا في تاثيراتها السلبية، الاقتصادية والإجتماعية في المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فان مشكلة البطالة تختلف من حيث خصائصها والاسباب المؤدية اليها لكل مجتمع لوحده.

فاسبابها في المجتمعات الصناعية عائدة الى التطور التقني الهائل الذي ادى الى الاستغناء عن الايدي العاملة البشرية بشكل كبير. اما اسبابها في الدول العربية والنامية فهي مرتبطة بتخلف وسائل الانتاج وضعف القطاعات الإنتاجية وعدم قدرتها على استيعاب الايدي العاملة والمتزايدة مع تزايد نمو السكان السريع، وعدم توفر راس المال للازم لاستغلال الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع. وعلى الرغم من وجود البطالة في الدول الصناعية المتقدمة فان وقعها

اخف وطاة من الدول النامية، وذلك لوجود الضمان الإجتماعي للعاطلين عن العمل، ومحاولة خلق فرص عمل استثمارية تهدف الى توظيف جزء من القوى العاملة وامتصاصها بشكل اساسي وهي محاولات لتخفيف وقعها على المستويين الإجتماعي والفردي، والدليل على ذلك ارتفاع معدلات الجريمة والإنحراف بين صفوف العاطلين عن العمل في امريكا مثلا.

اما في البلدان العربية والنامية، فالبطالة ذات تاثير مضاعف واشد وطاة حيث لا ضمان إجتماعي ولا فرص عمل استثمارية، فانها تاخذ ابعادا اكثر خطورة مما هي عليه في البلدان المتقدمة وذلك لعدم وجود نظام اقتصادي متطور قادر على الموازنة بين الزيادة السكانية السريعة وبين نمو قوة العمل، سواء من حيث فرص العمل او الرعاية الإجتماعية، وهذا يساهم بشكل او باخر من زيادة عسف البطالة وخطورتها على المجتمع بشكل عام وعلى الفرد بشكل خاص، بحيث قد يندفع العديد من العاطلين عن العمل تحت الحاح الحاجة الى اشكال مختلفة من النشاط غير المشروع او السلوك المنحرف الذي لايقره القانون او المعايير الإجتماعية السائدة.

أشكال البطالة: للبطالة عدة أشكال منها:

1. **البطالة المقنعة:** وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بمعنى وجود عمالة زائدة او فائضة غير منتجة في بيئة العمل، بحيث لو سحبت من من اماكن عملها فان حجم الإنتاج لا ينخفض، ويسود هذا النوع في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي في البلدان النامية (الدقس،2013(

2. **البطالة الموسميّة:** هي البطالةُ التي تحدثُ بسبب اعتمادِ بعضِ أنواع الأعمال على مواسمَ مُحدّدةٍ للتّشغيل، فيَنتعشُ قطاعُ العُمّال في فترةٍ زمنيّةٍ مُعيّنةٍ، ومن ثم يُعاني من ركودٍ في فترةٍ أُخرى، ومن الأمثلة على هذا النّوع الأعمال الزراعيّة كمَعاصر الزّيتون، وهذة تتعلق بمتغير مستوى الطلب.

3. **البطالة السافرة:** وهي تلك الحالة التي يعاني منها جزء كبير من قوة العمل وهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فية، والباحثين عنة بمستوى الأجر السائد دون جدوى، والبطالة السافرة قد تكون مؤقتة أو دائمة. والبطالة الدائمة تعرف أنها عدم توفر العمل رغم إستعداد الشخص لقبولة بغض النظر عن مستوى الاجر وشروط العمل، ويعتبر هذا النوع من البطالة من أخطر أنواع البطالة.

وتنقسم البطالة الدائمة، من حيث أسبابها إلى ثلاثة انواع(الدقس، 2013):

1- **البطالة الدورية:** ويحدث هذا النوع نتيجة الأزمات الأقتصادية او نتيجة هبوط الإنتاج أي عدم كفاية الطلب. وهي التعطل الناتج عن التغيرات في النشاط الاقتصادي، في المجتمعات الراسمالية وهذة تتكرر كل عدة سنوات.(الشديفات،2015) وهذا النوع من البطالة،

برأي حال حصولها في البلدان العربية النامية، فإنها تحدث بشكل مغاير عن البلدان المتقدمة، سواءاً قي طول المدة او البيئة الإقتصادية، كما ان البلدان العربية النامية ترتبط اسواقها أسواق الدول المتقدمة فهي تابعة لها من الإمكانيات المادية والتقنية أو التسويقية.

2-**البطالة الاحتكاكيّة:** وتنتج هذة البطالة عن عدم تلاقي العرض والطلب لقوة العمل وذلك يعود لنقص المعلومات لدى كل من صاحب العمل والباحثين عنة، وتنشأ أيضاً هذة البطالةُ عن انتقالِ الأفراد بين الوظائف والمِهَن، سواءً داخل الدّولة نفسها أو خارجها، ممّا يُؤدّي إلى تحوّلِ المُوظّفين والعُمّال، إلى عاطلين عن العمل خلال فترةِ انتقالهم أو بحثهم عن وظائفَ جديدةٍ.

والبطالة الاحتكاكية يمكن أن تصيب كافة القطاعات الأقتصادية بمختلف مستوياتها.(الشديفات،2007)

3-**البطالة الهيكليّة:** هي النّوعُ مِنَ البطالةِ النّاتجة عن الاعتمادِ على الوسائل الحديثة في تنفيذِ الأعمال، بسبب التقدم الفني، والتقني، والتكنولوجي، والتي تستغني كُليّاً أو جُزئياً عن العُمال والموظفين وتستبدلهم بالأدوات والأجهزة الإلكترونيّة والحاسوبيّة؛ ممّا يُؤدّي إلى تفاقمِ انتشارِ البطالة في قطاع الأعمال الصناعيّة والإنتاجية. مثال ذلك ما حدث في البلدان العربية عندما أهملت القطاع الزراعي وركزت على القطاع الخدمي والإداري.

إن عالمنا الحاضر والذي يتشم بالتقدم التكنولوجي والعلمي، يجعلنا نقف حائرين امام هذا النوع من البطالة والتي يتزايد خطرها وانتشارها بشكل ملحوظ خاصة بعد إختراع الريبوت الآلي، ليحل مكان الإنسان بالعمل، أن هذة البطالة جعل تأثيرها زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وأقصائهم أن عن أعمالهم السابقة، بسبب التغيرات التقنية العلمية. إن علاج هذا النوع من البطالة في الدول العربية يعد امراً مستحيلاً لإن التغير الإقتصادي والتقدم التكنولوجي يتم بدون تخطيط مسبق وبشكل سريع.

- **حلول لتخفيف من مشكلة البطالة في الأردن:**

- تغيير النّظرة السّائدة إلى المهنِ(ثقافة العيب): وهذة تُساهمُ في التّقليلِ من نسبة البطالة بشكلٍ ملحوظ؛ إذ لا يرغبُ العديد من الشّباب العمل في المهن والصّناعات اليدويّة، ممّا يُؤدّي إلى تراكم هذه المهن، لذلك يجبُ تشجيع الشّباب على هذه الأنواع من المهن عن طريق عقد دوراتٍ وندواتٍ تعريفيّة تُساعدهم في التعرّفِ عليها بشكلٍ أفضل.
- تمويل المشروعات الصّغيرة: والتي تُساعدُ على توفيرِ مجموعةٍ من الوظائف للعديدِ من الشّباب، وخصوصاً الخرّيجين الجامعيّين الجُدد الذين يمتلكون مَهاراتٍ أكاديميّة قد تتوافقُ مع المُتطلّبات الوظيفيّة الخاصّة في هذه المشروعات الحديثة.
- أيضاً تُعزّزُ من فكرة العمل التَطوعيّ الذي قد يتمُّ تحويله مع الوقت إلى عملٍ رسميّ.

- وضع قيود على استخدام العمالة الوافدة الذي يُساعدُ على توفير الوظائف المُتاحة لتصبح بيد أفراد المجتمع من المُواطنين القادرين على العمل.

سادساً: مشكلة الفقر في الأردن

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد الإقتصادية، والإجتماعية وربما السياسية، حيث يرتبط بمشكلة الفقر العديد من المشكلات منها سواء على المستوى الدولة كمشكلة الفقر والبطالة، أوالمستوى الشخصي المتعلق بالأفراد أنفسهم كمشكلة العنوسة، والطلاق، والتحرش الجنسي، الإنحراف والتفكك الاسري، ويعتقد الكثير من الدراسات بأن الفقر يعتبر من محركات التغيير، ويرى المفكر" أرسطو" أن الفقر مولداً للثورات، والجريمة والسبب الرئيسي لهما. كما أن لمشكلة الفقر آثارها الإجتماعية الخطيرة على المجتمع والأفراد، والتي من أهمها تفشي المشكلات المختلفة وانتشارها. حيث يعد الفقر مدخلاً مباشراً لجميع المشكلات الإجتماعية ، ومن أكثر الآفات الإجتماعية، حدة من حيث تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، والإجتماعية، والصحية، والبيئية، وتمتد الآثار الحقيقية للفقر لتشمل مظاهر حياة الأفراد والجماعات، وسبباً للعديد من المشاكل الثانوية التي تتعرض لها الاسر والافراد، فالفقر يؤدي إلى الإنحراف، والتفكك الأسري، وعدم الإهتمام بالصحة ،وسوء التغذية..

أولت الحكومات والمؤسسات الدولية مشكلة الفقر جُل إهتمامها، حتى أصبح موضوع الحد من ظاهرة الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة خلال مؤتمر إعلان الأهداف الألفية التي نظمتها الأمم المتحدة في عام 2000، حيث إجتمع (189) من قادة العالم وتعهدوا قائلين: "لن ندخر جهداً لإخراج الرجال والنساء والأطفال من الظروف غير الإنسانية والفقر المدقع، والذين يقدر عددهم بأكثر من "مليار" فقير الأمر الذي يعكس اهتمام المجتمع الدولي العالمي بكافة قضايا الفقر ونتائجه وآثاره العامة على المجتمعات والأفراد. (العجلوني،2010) ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات،

والفقر: هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كماً ونوعا، وانخفاض مستوى الدخل الشهري، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (باقر،1996)، وهو أيضاً عدم الحصول على الغذاء الكافي، وانخفاض معدل الحياة، وقلة فرص التعليم، وعدم كفاية الرعاية الصحية، وسوء ظروف المسكن، والاوضاع المعيشية (الشحاتيت،2009).

الأسباب العامة للفقر في الأردن:

يرجع الفقر عادة إلى أسباب مباشرة، وغير مباشرة، إلا أن ترجمة هذا وذاك يمكن أن تتلخص بعدم توافر مصادر الدخل الكافية، وعليه فإن ظاهرة الفقر في الأردن يرجع سببها الى عدة عوامل أدت بمجملها إلى زيادة نسبة الفقر في الأردن وارتفاعها، كالسياسات الاقتصادية خاصة المتعلقة في برامج الإصلاح الاقتصادي الذي حصل منذ عقد الثمانينيات، وسوء توزيع الدخل، وسوء إدارة الموارد، والزيادة السكانية، وتهميش دور فئات مهمة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، بالإضافة للعديد من العوامل المحلية والإقليمية، والدولية المؤدية إلى وجود الفقر في الأردن، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. **الهجرة:**حيث تعمل على تحويل الأفراد من مكان إلى آخر،وهم يحملون معهم قِيَمهم وعاداتهم، وكذلك ظروفهم الصَّعبة التي قد تضطرهم لعدم التَّوافُق.(العجلوني،2010)
2. **الحروب لتي تشهدها المناطق المجاورة:** وما يتبعها من هجرات إلى الاراضي الاردنية، وبالتالي الضغط على الموارد بكافة أشكالها حيث تؤدي الهجرة إلى العديد منَ المشكلات الإجتماعية.
3. **الزيادة السكانية:** أشارت نتائج التعداد العام للسكان2015، إلى أن نسبة السكان في الأردن، قد تضاعفت بشكل كبير،حيث بلغ عددهم 9.5 مليون نسمة في عام2015، وجاء هذا التضاعف بسبب الهجرات المتكررة التي تعرض لها الأردن، وعملت في إحداث زيادة في النمو السكاني، وشكلت بالتالي ضغطاً على الموارد الاقتصادية بالدولة.وترتب على هذا الوضع آثاراً اقتصادية، وإجتماعية خطيرة في ظل الظروف الاقتصادية غير المواتية، والتي لا تسمح بزيادة التشغيل، وتحسين مستوى الدخل وبالتالي تدهور مستويات المعيشة، وزيادة جيوب الفقر وإلى زيادة الطلب على الخدمات وإرتفاع معدل الإعالة السكانية.
4. البطالة: يعاني الاقتصاد الأردني كغيره من الدول من مشكلة البطالة، والبطالة من أخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات دول العالم، ومنها الاردن، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الإجتماعية في المجتمع.(الاحصاءات العامة،2016)
5. انخفاض إنتاجية العامل الأردني: بسبب عدم قدرة الفقراء على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والحصول على القروض المناسبة، التي تعمل على التخفيف من فقرهم وإنخفاض الأجور وعدم الإستفادة بشكل كافي من الخدمات الإجتماعية،مع تدني الإنتاجية ونتيجة لذلك لا يتمكن الفقراء من المشاركة بشكل فعلي في العملية الإنتاجية لإنخفاض المستوى التعليمي للفقراء، بالإضافة لثقافة العيب.

6. توزيع الدخول والثروات في المجتمع: هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين الفئات المختلفة، وبالإضافة للإرتفاع المتكرر للاسعار وما يرافقه من إنخفاض في القوة الشرائية وتأثيرة على قوة الدينار الأردني(العجلوني، 2010).
7. انخفاض المساعدات العربية والدولية. بالاضافة لإرتفاع أسعار البترول وعدم إستقراره عالمياً مما يترتب على ارتفاع سعره في الأردن، وبالتالي تأثيرة على إرتفاع أسعار السلع جميعها. **ويصنف (العجلوني،2010) أسباب الفقر إلى ثلاث مجموعات وهي على النحو التالي:**

- **العوامل الداخليةوهي (المحلية):** وهذة تشمل سياسات التصحيح الاقتصادي، والسياسات المالية والنقدية، والاجراءات الضريبية وخاصة ضريبة المبيعات التي أدت إلى تعميق فجوة الفقر كونها تجبى من كافة فئات المجتمع الغنية والفقيرة على حد سواء، وبنفس النسبة والمقدار. بالإضافة إلى الأسباب الإدارية والتنظيمية المتمثلة في الفساد الإداري، والعمالة الوافدة بالاضافة إلى اللاجئين، وقلة التنظيم، وارتفاع أسعار المحروقات، والتوجه نحو تحرير الأسعار ورفع الدعم عن عدد من السلع الضرورية.
- **العوامل الإقليمية:** وتتمثل بالنزعات الإقليمية، والنزوح القسري، وانخفاض المعونات العربية، وتعثر التكتلات الاقتصادية العربية.
- **العوامل الدولية:** ومنها وضع الاقتصادي العالمي،وإرتفاع أسعار النفط والسلع المرتبطة بصناعاته،وإنخفاض حجم المعونات الدولية،والحروب المحيطة وآثار الربيع العربي، والعولمة وانعكاساتها الاقتصادية على الأسواق المحلية الصغيرة والمفتوحة.

☒ الأثار المترتبة على مشكلة الفقر:

تمتد الآثار الحقيقية للفقر، لتشمل مظاهر حياة الأفراد والجماعات، والتي بدأت تنعكس على المجتمع الاردني، والعالم بأكمله، من أهم هذة الآثار:

1- تفشي المشكلات الإجتماعية في المجتمعات، من هذة المشكلات الإجتماعية:

أ) **إنحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتداولها:** لا شك أن للفقر أثراً في إنحراف الأفراد وبخاصة لدى الأعمار الصغيرة والمتوسطة، وتزداد نسبة الإنحراف إذا ما ارتبطت بحجم أسرة كبيرة، وبمستوى تعليمي ودخل منخفضين.

ب)**التسول والتشرد:** وهذا نتيجة طبيعية للفقر، والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها إلى الخروج على إطار الأنماط الإجتماعية السائدة. ويتسبب الفقر في ازدياد

ظاهرة التسول، التي تدفع أفرادها إلى الخروج على إطار الأنماط الإجتماعية السليمة. (المصري،2002).

ج) **الجريمة**: وغالباً ما يصف علماء الاقتصاد الفقر، بأنه مدخل أساسي في تفسير الجريمة. وصلة الفقر بالجريمة ليست حديثة، فمنذ زمن بعيد أكد المصلحون الإجتماعيون أن الفقر يقوم بدور مهم في دفع الفرد إلى ممارسة الجريمة والإنحراف. وقد بين كثير من الدراسات أن الفقر من الأسباب الأساسية المؤدية إلى الإنحراف الإجتماعي، والدافع إلى ارتكاب الجريمة.

1-**انخفاض المستوى التعليمي والثقافي**: يشكل التعليم قناة فاعلة في الحصول على مهارات جديدة، وزيادة فرص إيجاد وظائف تدفع أجورا جيدة، كما ينظر الفقراء إلى أن تعلم أساسيات القراءة والكتابة ضرورة لهم؛ لقراءة المستندات، ومراجعة الأسعار وتجنب الاستغلال، وعدم التعرض للمخاطر.(الشحاتيت، 1992).

2- **انخفاض المستوى الصحي**: هناك علاقة واضحة بين الفقر والصحة، فالتغذية السليمة هي أساس الصحة لدى الفرد، وإن توافر الغذاء والتغذية الجيدة يعمل على تعويض التالف من الخلايا وتجديدها، وإمداد الجسم بالطاقة التي يحتاجها للقيام بأي نشاط أو عمل،غالباً لا يستطيع الفقراء توفير الأغذية الجيدة المتوازنة؛ لانخفاض دخلهم؛ مما يؤدي إلى ظهورالأمراض .

3- **ضعف المشاركة في الحياة العامة**: يمكن اعتبار ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام، والحياة السياسية بشكل خاص من المظاهر المرافقة للفقر، فالفقير الذي يسعى وراء الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية، قلما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني، ويتمثل ذلك في عدم المشاركة في صنع القرار، كالمشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية، لعدم تسجيل أسماء هؤلاء الأفراد في قوائم الناخبين؛ لعدم حيازة بعضهم على أوراق رسمية كالهوية الشخصية، ودفتر العائلة. وتكون المشاركة مقتصرة بنسبة كبيرة، وبشكل خاص على الرجال أكثر من النساء، وتتركز داخل المدن. وقد أبدى الفقراء خلال دراسة تقييم الفقر بالمشاركة في الأردن عام (2006) استياءهم من استغلالهم، والاهتمام بأصواتهم خلال فترة الانتخابات فقط. كما أن الفقر يحرم الناس من سبل الحصول على الموارد، والفرص، وإقامة صلات مع من هم أكثر نفوذاً، مما يزيد الاغتراب الإجتماعي لديهم.

4- **الانعكاسات السلبية على وضع المرأة والأطفال**: تنعكس الآثار المشار إليها أعلاه، وبخاصة ما يتعلق بتفشي الأمراض الإجتماعية، وانخفاض المستوى التعليمي، والثقافي والصحي بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسرالفقيرة، وما ينجم عن ذلك من هدر في الموارد البشرية في المجتمع (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2015). والجدير بالذكر انه كلما ازداد

عدد السكان ازداد معه عدد الأسر الفقيرة التي تعيش تحت خط الفقر، وزادت انعكاساته السيئة على الأبناء، والتي تظهر مع عمالة الأطفال وعدم حصولهم على التعليم، أو تأمين مستلزماتهم في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور، وهي أسر تزداد فيها المشكلات، وتنمو فيها كل أشكال الإضطرابات الأسرية التي تؤثر بشكل كبير على بنية المجتمع، وقد يكون اقل ما يعانونه، هو الأمية، والجهل (خداج، 2007).

تشير دراسة البنك الدولي الى أن نسبة الأمية هي الأعلى في المناطق الريفية 14.1% بالمقارنة مع المناطق الحضرية 7.9%، وتزيد لدى فقراء الريف على ضعفي ما عليه لدى فقراء المدن(20.4%)مقابل (9.6%)، ومن أثار مشكلة الفقر أيضاً بقاء الأسر الفقيرة تعج بالصراعات من أجل إستمرار الحياة، وهي بعيدة عن الثقافة، والفقر يعزز استمرار الشعور بالإحباط والعنف ضد النساء والابناء كوسيلة للتعبير الرجولي عند الأسر الفقيرة. وأشارت بيانات دراسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول إنعدام الأمن الغذائي في الاردن عام 2016، إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر(14.4%) منهم (16.8%) في المناطق الريفية و(13.9%) في المناطق الحضرية حيث يصنف الاردن من ضمن الدول العشر الأكثر فقراً، بالمياه في العالم،حيث تبلغ حصة الفرد من المياه 156 متراً مكعباً سنوياً، وهي من أقل النسب في منطقة الشرق الأوسط. ويترافق مع الفقر"على سبيل المثال" انتشار الفساد في المجتمع، كالرشوة عند الموظفين العاملين في الدولة، الذين لا يجدون ما يكفي لنفقلتهم الشهرية؛ فيلجؤون إلى الرشوة كوسيلة مبررها الفقر، ونتائجها كبيرة وسيئة على المجتمع، أو التهريب في القرى الحدودية التي لم تتم تنميتها زراعياً، أو محاولة ايجاد عمل بديل؛ ليكون وسيلة للعيش والاستمرار في الحياة، أو النصب والاحتيال، والتسول، والتعاطي بالممنوعات بشكلها العام (خداج، 2007).

أنواع الفقر وطرق قياسه:

ميزت الدراسات المختلفة التي تناولت الفقر بين نوعين من الفقر، الفقر المطلق وبين الفقر نسبي. حيث عبرت عن الفقر النسبي ببعض المؤشرات المشتقة من نسبة الفقراء إلى غيرهم.

أما الفقر المطلق: حيث عبر عنه بمؤشرات تهتم بوضع الفقراء دون إجراء أي مقارنة مع غيرهم. ويتواجد الفقر المطلق حينما نجد مجموعة من الأشخاص لديهم نقص في الوضع الاقتصادي أو الإجتماعي أو الصحي. يعتبر خط الفقر الحد الفاصل بين دخل، واستهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت الحد الأدنى من الحاجات الأساسية. حيث يعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط فقر الأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. (جبر، 2009).

ويعتبر خط الفقر المطلق وما يشتق منه من المؤشرات هو الأنسب بالنسبة للدول المنخفضة الدخل فتلك الدول تسعى إلى توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان.

وأما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فإن خط الفقر النسبي، وما يشتق منه من مؤشرات هو الأنسب لها لأن تلك الدول تمتلك عادة شبكات أمان مختلفة، تضمن حصول كافة السكان على الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية. ولهذا فإن مشكلة الفقر فيها هي مسألة عدالة توزيع أكثر منها من توفير الحد الادنى المذكور وعلى هذا فإن خط الفقر المطلق هو المعمول به عادة بالنسبة للدول النامية في حين يلقى الفقر النسبي اهتماما بالنسبة للدول المتطورة وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر أو من وقت إلى آخر داخل البلد نفسه.

8-2 الإتجاهات النظرية المفسرة للفقر:

تنوعت واختلفت الاتجاهات والمداخل والأطر النظرية المفسرة للفقر،ومن بين هذه الاتجاهات التفسيرية التالية:

أولاً: التفسير الفردي (الشخصي) Individual Explanation:

ويعتبر ذا التفسير من أقدم تفسيرات الفقر،حيث ينظر إلى الفقر كسلوك اختياري ووفق هذا التفسير هوشخص غبي، كسول، يفتقر إلى المهارة، يتميز باللامبالاة، ولا يسعى إلى تحسين وضعه. (العضايلة،2006) ويرى غالبية الأمريكيين الذين يتبعون ايدلوجيا النظرية الفردية أن "هناك فرص متكافئة في تعلم التجارة أو المهارات أو المهنة، فالمدارس متاحة للجميع، وكل راغب في العمل يستطيع ذلك إذا فتش جيداً، ولا بد أن يتقدم كل شخص يعمل بجد، بينما يتقهقر كل غبي وكسول، أو مفتقر إلى المتطلبات الأساسية للإنجاز" لذلك فالفشل الاقتصادي هو مسؤولية الفرد وخطأه وحده، وهو يكشف عن نقص في الجهد الذي يبذله وعن بعض العيوب الشخصية الأخرى، ولا يلام على الفقر غير الفقراء أنفسهم فهم المسؤولين عن فقرهم بالدرجة الأولى.

ثانياً: التفسير الثقافي Cultural Explanation:

ركز العالم أوسكار لويس Oskar Lewis على فكرة أساسية وهي "أن الفقر يخلق ثقافة خاصة أو فرعية Sub Culture متميزة وذات خصائص مشتركة، بغض النظر عن المجتمع الذي يوجد فيه الفقر، ومن سمات هذه الثقافة، أنها تخلق نفسها بنفسها وتنتقل من جيل إلى آخر، وتعيش في نطاق حامليه دون أن يشعروا بها لأنها جزء أساسي وضمني في حياتهم، وهي غير قابلة للتغيير أو التبديل أو التعديل بالرغم من مرور الزمان والأيام على أفرادها" (العضايلة،2006).

ثالثاً: التفسير البنائي Structural Explanation:

ويشير هذه الاتجاه ضمن إطار النظريات البنائية، حيث يستخدم مفهوم عدم المساواة في سياق تحليل التدرج الإجتماعي، وينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة، بصفته إحدى الحقائق الاساسية، في تاريخ المجتمع البشري، حتى في المراحل البنائية للفقر، و ويرجع مسؤولية الفقر بشكل أساسي إلى خلل في البناء الإجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بحيث ينتج عنه هذا التفاوت. ويذهب أنصار هذا الاتجاه في تفسيرهم للفقر، إلى أن غير الفقراء يتمتعون بفرص إجتماعية، وتعليمية ومهنية ليست متاحة للفقراء، وإذا ما تغيرت هذه الأبنية، تغير الفقراء أيضاً، فالعيب ليس في الفقراء أنفسهم وإنما في البناء الإجتماعي الذي يعجز عن توفير تلك الفرص.

رابعاً. نظرية الحلقة المفرغة:

يشير العالم نوركس في هذه النظرية، إلى وجود حلقتين، الحلقة الأولى تتعلق بالعرض، والأخرى بالطلب فمن ناحية العرض؛ فإن قلة الدخل والمقدرة المالية تؤدي إلى قلة القدرة على الادخار، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض الإنتاجية التي تؤدي إلى انخفاض الدخل وهنا تلتحم الحلقة.

تقوم الفكرة العامة لهذة النظرية إن هنالك مجموعة من العوامل التي ترتبط مع بعضها البعض،وتتفاعل بصورة دائرية بحيث تبقي الأفراد أو المتخلفين في حالة فقر أو تخلف مستمر، ومثال ذلك الحلقة الرئيسية للفقر إذ أن انخفاض مستوى الدخل للفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية واتخفاض المستوى الصحي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وتدني مستوى الدخل وهكذا تلتحم الحلقة. أشارت دراسة إجتماعية إلى الحلقة المفرغة، لونسلو عن الصحة العامة،(1920)، إلى أن الفقر والمرض يكونان حلقة مفرغة، فالفقر يؤدي إلى انتشار الأمراض بين الناس، وأن المرض يؤدي إلى الفقر وتآكل المدخول، وعدم القدرة على العمل. فهناك عوامل ومتغيرات تؤثر على هذه العلاقة فمثلاً انخفاض الادخار، لا يرجع فقط إلى انخفاض الدخل، وإنما يرجع أيضاً إلى سوء توزيع الدخل القومي والعادات والتقاليد والسلوك الاستهلاكي وأنماطه.(العجلوني،2010) وتوصل نوركس إلى أن البلد الفقير يبقى فقيراً، ولن يسير إلى التقدم، إلا إذا استعان برأس المال الاجنبي والمهارات والتقنيات الخارجية، وهنا يقصد دول العالم الثالث فهذه النظرية تعكس آراء الدول المستعمرة في رأيهم، بأن تبقى تحت سيطرتهم وتبقى في دائرة التخلف والفقر، فالدول النفطية مثلاً وهي من ذوي الدخول المرتفعة، لكنها تقع ضمن دول العالم الثالث فالدول المستعمرة تحاول استغلالها وإبقائها ضمن الدول الفقيرة.

خامساً: نظرية ثقافة الفقر

تأتي أهمية دراسة مشكلة الفقراء وسبب استمراريتها في المجتمع وذلك بالتركيز على سلوك الفقراء وسبل آليات مواجهة الفقير لفقره أو كيفية تفاعل الفقراء مع الفقر ومدى قدرتهم على التكيف أو التركيز على قيم وأخلاق الفقراء.

وتذهب النظرية إلى أن الفقراء فقراء لأنهم يحملون قيماً مختلفة ويعيشون بأسلوب مختلف عن بقية أفراد المجتمع فهم يعيشون في انعزالية عن بقية أفراد المجتمع ولهم ثقافتهم الخاصة بهم وهذه الثقافة تحول بينهم وبين تحقيق النجاح.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الإجتماعية في المجتمع: (العضايلة،2014)

لذلك قام الباحث الانثروبولوجي (أوسكار لويس) بدراسة في مناطق مختلفة في كاليفورنيا والمكسيك، وجد لويس إلى أن هناك صفات مشتركة يتميز بها الفقراء بغض النظر عن المجتمع الذي يوجد فيه الفقر. كما يشير إلى أن الفرد ينمو في ثقافة بإحساس كبير من العدمية واليأس والاعماد على الآخرين والشعور بأنه أدنى من غيرهويخلق الفقر ثقافة خاصة ذات عناصر مشتركة بين الفقراء من أبرز تلك الصفات هي:

1. أن هذه الثقافة تنتقل من جيل إلى جيل آخر وتخلق نفسها بنفسها من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، بحيث أنها تعمل على تكوين شخصية تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية والثقافة السائدة لديهم. ومنهم يعيشون في نفس المنطقة أو الحي فيشتركون بنفس الخصائص والميزات التي تميزهم عن الآخرين.

2. يشتركون في سلوك يتميز بالتحلل من الضوابط الإجتماعية وعدم الاندماج في المجتمع بحيث أنهم لا يشتركون في المؤسسات الإجتماعية كالنقابات والأحزاب، وتجري لديهم الحياة يوماً بيوم بدون تخطيط مستقبلي لأن دخلهم اليومي لقوتهم اليومي فقط.

3. أن الفقراء يتميزون بنائياً كمجتمع فرعي مما يميزهم عن الطبقات الأخرى، وترجع كل هذه المظاهر المرضية في حياة الفقراء إلى وضعهم البنائي من النسق الكلي للمجتمع وأن الطبقة العليا في النسق الإجتماعي هي التي أدت إلى وضع الفقراء في موقف إجتماعي سيىء، وذلك لأن سلوك أعضاء الطبقة العليا ينحصر في إشباع رغباتهم، ومنع إعادة توزيع المصادر على الفقراء مما يعكس النظرية الوظيفية التي ترى أن وجود الفقر ضرورة لوجود الأغنياء، كذلك عزل الفقراء إجتماعياً عن الطبقات الأخرى وعدم اتصالاتهم مع المجموعات الإنسانية خارج إطار الفقراء.وعادة ما يكونون معادين للمؤسسات وخاصة تلك التي تزيل عنهم الفقر، وسبب ذلك لأنهم ينظرون إلى هذه المؤسسات بأنها تأتي من الطبقات العليا المسيطرة والتي هي سبب فقرهم.

والملاحظ أن التفسير الماركسي للفقراء يؤكد على أن الفقر ينجم عن النظم والعلاقات الاقتصادية في المجتمع والتي تحدد توزيع الموارد والقوة المادية مما يبقي الفقر موجوداً بصفة دائمة خاصة في المجتمعات الرأسمالية التي تتسم بعدم المساواة.كذلك يفسر الفقر لديهم على أنه صورة للبنية المجتمعية التي تريد الفقراء أن يظهروا فهم يقولون أن القوة العاملة الفقيرة تستغل بدفع الأجور المنخفضة وذلك ليتمتع أصحاب العمل بنتائج أكبر والعيش في ثراء أكثر(شكري، 1993).

أما واكسمان فقد طرح منظوراً جديداً إلى الفقر أطلق عليه (المنظور الاقتراني) فيرى أن الدراسة الإجتماعية للفقر والفقراء لا ينبغي أن تقتصر على سلوك الفقراء وحدهم بل يجب أن تشمل طبيعة العلاقة بين الفقراء وغيرهم، ولا يمكن إرجاع الفقر واستمراره وسلوك الفقراء إلى عوامل داخلية كما تقول نظرية ثقافة الفقر بل كذلك إلى عوامل داخلية وخارجية.

ومن الذين إهتموا بدراسة الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية، توماس جلادوين الذي يرى أن الفقر ليس انخفاض الدخل فقط إنما يعني الإحساس باحتقار الإنسان وعجزه، وإحساسه بضعفه، ويرى أن الفقر ليس نتاجاً لثقافة محددة أو حتى فرعية تخلق نفسها بنفسها، فهي انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة، فالسياسات القائمة هي التي تخلق الفقراء لأنها سياسات فاشلة ولا تقدم الاحتياجات الضرورية بل تعكس تحيزاً واضحاً في توزيع الموارد والإمكانيات المادية.

ويضيف جلاودين والمشار إليه في كتاب صيام (1997) أن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم وقيمهم واتجاهاتهم عن أبناء الثقافة المهيمنة، بل أنهم يشعرون بالإحباط الذي يقف حائلاً أمام تحقيق أهدافهم، فهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة لا يحبذها أبناء الطبقة المهيمنة والمسيطرة في المجتمع

9-2 خصائص الفقر في الأردن:

تشير الدراسات إلى وجود خصائص مشتركة بين فقراء الحضر من هذه الخصائص:

يشير مفهوم فقراء الحضر: أنهم جماعة إجتماعية تحتل المواقع الدنيا في مجتمع المدينة وتسكن في مناطق متخلفة عشوائية غير منظمة من قبل الدولة، وتعمل بأعمال بسيطة، وتعمل على هوامش الاقتصاد الحضري، وتتعرض لشتى صور الحرمان والتهميش، ويرتبط هذا الوضع المتدني بعدد من المؤشرات كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمية وكثرة النسل والقدرية والاستسلام (قيرة، 1993).

وأغلب فقراء الحضر هم من الذين هاجروا بحثاً عن عمل وتركوا مواطنهم الأصلي كي يحسنوا مستواهم المعيشي لكن الظروف، لم تأت كما أرادوا لذلك، سكنوا على أطراف المدينة،

وأسسوا هذه المناطق لأنهم اضطروا إلى العمل، في أي شيء للحصول على دخل لتلبية الحاجات الأساسية فقط ونسوا ما أتوا من أجله وهو تحسين المستوى المعيشي. من هذة الخصائص:

1. **ارتفاع حجم الأسرة**،ووجود أسرة معيشية كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى الاكتظاظ، فإمكانية أن تعيش أسرة نووية، مكونة من اثني عشر فرداً في غرفة واحدة،وأسرة ممتدة مكونة من ثلاثة أجيال في الغرفة، ويلجأون إلى استخدام تلك الغرفة في كافة الأغراض بدءاً من المعيشة والنوم واعداد الطعام وطهيه والاستحمام، فكثرة الازدحام داخل المسكن وخارجه يدفع بعض أفراد الأسرة من الذكور إلى ترك مساكنهم والجلوس على المقاهي والانتشار على الطرقات للتخلص من ضيق المكان.

2. إن فقراء الحضر أكثر عرضة من غيرهم للمخاطر البيئية مسببات الأمراض(صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1996) فالسمة الرئيسية للحالة الصحية في الأسر الفقيرة، التدهور التي تعاني منها تلك الأسر بالمقارنة مع غيرها من الفئات، وربما يُعزى السبب الرئيسي إلى عدم قدرة الفقراء فعلياً على التمتع بالرعاية الصحية نظراً لارتفاع تكاليفها، ومن أكثر المتأثرين بذلك الأطفال الذين يعانون من شلل الأطفال والإعاقة المتعددة وغيرها من الأمراض التي تحتاج إلى تغذية. ولا يقتصر المرض على أن تتكبد الأسرة تكاليف إضافية من خلال دفع النفقات للعلاج الذي يضيف عبئاً على كاهل موارد الأسرة من خلال فقدان الدخل إذا كان أحد أفراد الأسرة مريضاً سواء كان الذي يعتمد عليه في الدخل أو ممن يحتاجون الرعاية من أفراد الأسرة.

3. كثيراً ما يرى الفقراء أن حالتهم المادية لا تسمح للمرض بأن يحول بينهم وبين كسب الرزق فهم يسعون للعمل حتى لو كان المرض يتمكن منهم، فيصل في نهاية المطاف إلى أن يقعده المرض بشكل نهائي ويصبح عاجزاً فتزداد الأسرة فقراً. (العضايلة،2014)

وترتبط الصحة لدى الأفراد بمدى النظافة سواء الشخصية أو البيئية، فأما تدني النظافة على المستوى العام من خلال عدم إتباع قواعد النظافة فيما يتعلق بالمسكن، وإلقاء القمامة وتكدسها في الشوارع في المناطق الحضرية، وهذا له علاقة بالإصابة بالأمراض المختلفة.وهنالك خصائص أخرى يشترك فيها فقراء الحضر منها

4. العيش في مساكن متشابهة، قد تكون بالإيجار وتتألف من غرفة أو غرفتين إلى جانب أنها مكتظة وتفتقر هذه المساكن إلى الخدمات الضرورية.

5. تركز الفقراء في المدن الأردنية الرئيسية حيث تبلغ النسبة نحو 76% من مجموع من هم تحت خط الفقر من الذين يعيشون في المدن. في حين أن (16.8%) في المناطق الريفيةو(13.9%) في المناطق الحضرية، حسب بيانات(وزارة التنمية الإجتماعية، 2016).

6. تشير دراسات الفقر في الأردن إلى أن نحو 80% من الفقراء إما موظفون في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص مما يشير إلى تدني الأجور بشكل عام في الأردن، ويعمل في الحكومة ما يقارب من 40% موظفي الدولة، مما يشير إلى أن ما يقارب من نصف نسبة80% توجد بين موظفي الدولة. بمعنى أن نصف الفقراء هم من العاملين في القطاع العام. وأن الاغلبية منهم واقعة بالفقر الحضري، وهي صفة طبيعية لطبيعة التمايز الإجتماعي في المدينة، فكما يوجد طبقات عليا متميزة هنالك أيضاً الطبقات الدنيا، ولكن المهم أن لكل من هذه الطبقات، نمطها المميز من حيث القيم والعادات والتقاليد حتى في طبيعة المسكن(صيام، 1997).

10-2 الجهود الحكومية في التصدي للفقر في الأردن:

لمواجهة ظاهرتي الفقر والبطالة، تبنت الحكومة العديد من البرامج والأنشطة الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للفئات الفقيرة، **وتركزت جهود الحكومة من خلال تنفيذ برنامجي حزمة الأمان الإجتماعي وتعزيز الإنتاجية والتصدي لمشكلة الفقر وكان من أهمها:-**

1. توفير المنح للمشاريع الإنتاجية والمنظمات الأهلية.
2. تحسين البنية التحتية التي تساعد على التنمية المحلية وإيجاد فرص عمل.
3. تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني ودعم نشاطاتها.

وقد شهدت الموارد المخصصة للمعونة الوطنية نموا متسارعاً خلال السنوات الماضية ولكن من المآخذ على تلك البرامج، فقد وجدت مسوحات الفقرأن قسم كبير من المعونات المقدمة من قبل صندوق المعونة الوطنية تسربت لغير الفقراء، كما لوحظ أن هناك تفاوتا بين حصص المحافظات من إجمالي المساعدات وبين مستويات الفقر فيها.(جبر،2009) كما أن بعض آليات الدعم والمعونة لم توفر حوافز لأبناء الأسر التي تتلقى معونة من الصندوق للالتحاق في سوق العمل أو برامج التدريب المهني، حيث أبقت على الدعم المخصص للأبناء الذين يلتحقون بالدراسة الجامعية بغض النظر عن التخصص.

وللتغلب على مشكلة الفقر في الاردن، فقد وجدت سلسلة من دراسات تقييم الفقر ذات المنهجية الواحدة كتلك التي اجريت في الفترة بين 2002 و2010، ولعل السلاح الوحيد القادر على مواجهه مشكلة الفقر هو التعليم، بالاضافة إلى حزمة من السياسات الإجتماعية أحدثها الإستراتيجية الوطنية الإردنية للقضاء على الفقر للسنوات 2013 -2020 التي أعدت في ظل المستجدات التي يشهدها الاردن من أزمة اللجوء السوري على المملكة، والتي كان أبرز نتائجها إقامة مليون و300 ألف سوري نصفهم مسجلين كلاجئين مقيمين على أراضي المملكة.

2-10-1 دور المشاريع الإنتاجية الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة:

تعتبر المشاريع الإنتاجية الصغيرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، لمساهمتها في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

خاصة في المناطق الريفية، بعد ان فشلت الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية في لعب دور مميز في معالجة مشكلة البطالة. حيث تشكل المشاريع الصغيرة مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الإجتماعية والاقتصادية، وخصوصاً للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً، بدأ الأردن بتشجيع المشاريع الصغيرة في بداية السبعينات، من خلال الشراكة مع مؤسسة الشرق الأدنى من خلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976-1980).

ويمكن بيان أهمية المشاريع الإنتاجية الصغيرة بما يلي:

1. انها تعتبر من أفضل الطرق للحد من مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص عمل، وبكلفة أقل من المشروعات المتوسطة أو الكبيرة.
2. للمشروعات الصغيرة قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير كغيرها من المشروعات، ولديها أيضا قدرة على إنتاج سلع وخدمات بديلة لتلك المستوردة، والمساهمة في توفير العملات الأجنبية ورفع موجودات الدولة منها.
3. تصلح أن تتكامل مع المشروعات الكبيرة وبكلفة منخفضة.
4. تشكل بيئة مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة.
5. تتميز بمحدودية منافستها من قبل الصناعة والخدمات المستوردة.
6. تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الرسمية.
7. تشكل إحدى أدوات توزيع الدخل في الدول النامية حيث التفاوت الكبير في توزيع الدخول.
8. تطور روح المشاركة والإبداع والمخاطرة.
9. توفر خياراً لمشاكل العمالة، المرأة والشباب، والخريجين الجدد.
10. الخصائص المتمثلة في استقلالية الإدارة، سهولة التأسيس، التكيف مع المتغيرات المستجدة وكأداة للتدريب الذاتي ومثال لجودة الإنتاج.

2-10-2 مشاريع الإسكان الخاصة بالفقراء:

تهدف مشاريع الاسكان الخاصة بالفقراء إلى إقامة وحدات سكنية للأسر الفقيرة، من خلال تأمين الأسر الفقيرة بالسكن الكريم، بالاضافة لمحور صيانة مساكن الأسر الفقيرة المتهالكة، وتمشيا مع برامج الأمان الإجتماعي، الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأقل حظاً في

المجتمع الأردني، تبين بأن هناك أسر تعيش في ظروف سكن هامشية إما في خيم أو صفيح أو أن سعة المنزل لا يكفي للأسرة. وأن المنازل لديها ليست ملحقة بالمرافق الأساسية من حمامات أو مطابخ.

وقد تم إعتماد ثلاث فئات من الفقراء لهذا المشروع:-(الهيئة التنسيقية،2012)

- **الفئة الأولى:** فئة الحالات الفردية التي تعيش في الأحياء السكنية القائمة والتي لا تفتقر للبنية التحتيةإنما تعاني من ظروف سكن سيئة.
- **الفئة الثانية:** هذه ضمن مجموعات في ظروف سكن سيئة وتفتقر إلى البنية التحتية.
- **الفئة الثالثة:** وهي الأسر التي تقيم في المجتمعات المزدحمة من الصفيح.

وتضمنت هذة البرنامج المشاريع **مشروع إنشاء وصيانة مساكن الأسر الفقيرة.**

المرحلة الأولى من المشروع تضمن جزئين:-

الجزء الاول: إقامة مساكن جديدة في مناطق يتم فيها توفير البنية التحتية وبشكل يتناسب مع حجم الأسرة، وتتراوح مساحات المباني بين 23م²، 45م²، 55م².

الجزء الثاني: أعمال صيانة وإضافة مرافق أساسية أكانت مطابخ أو حمامات، وقد تضاف غرفة إضافية إذا كانت الأسرة كبيرة العدد. وتم انجاز 18 مسكن. وكذلك تم إضافة بناء أو مرفق لحوالي 38 مسكن، وتمت صيانة 11 مسكنا.

أما المرحلة الثانية:

تم إنشاء مساكن لـ 300 أسرة، كما تمت صيانة منازل 164 أسرة. أما في المرحلة الثالثة: تم إنشاء مساكن لـ 350 أسرة.

- **مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسرالعفيفة:** وهو مشروع تم تنفيذه بناء على رغبة جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم، يقوم المشروع بإنشاء وصيانة مساكن للفقراء. يتم منح المسكن بناءاً على معايير لتحديد الأسر المستفيدة أهمها: دخل الأسرة وعدد أفرادها، وحالة السكن الذي تسكنه. وهناك مبادرة الملك عبداللة الثاني "سكن كريم لعيش كريم".
- **المشاريع الإسكانية:** وهي المشاريع الخاصة بالتجمعات الفقيرة في منطقة واحدة، والتي تعيش في مساكن غير ملائمة، إما في خيم أو براكيات وتفتقر كذلك للبنية التحتية، تم إنشاء حوالي 432 منزل.
- **مشروع تأهيل مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات:** يشمل المشروع حوالي 1000 أسرة في المخيمات والتي بلغ عددها 10 مخيمات، ويسكنها حوالي 400 ألف مواطن في 26 ألف وحدة سكنية. وقد تضمن المشروع إضافة غرفة أو ترميم أو توسعة للمسكن الذي تعيش فيه الأسر، حيث استفادت 567 أسرة في المرحلتين الأولى والثانية.

جدول (2-1)

مشروع ترميم مساكن الأسر الفقيرة في المخيمات

المرحلة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الإجمالي المراحل الخمسة لكل مخيم	الخطة المسقبلية للسنوات الثلاث القادمة		
سنة التنفيذ	-2005 2006	-2006 2007	-2007 2009	-2009 2010	-2011 2015	-2005 2015	2016	2017	2018
قيمة المشروع (مليون دينار)	1.5	1.5	3	3	3	12	1	1	1
اسم المخيم	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات المنفذة	عدد المداخلات لكل مخيم	عدد المداخلات	عدد المداخلات	عدد المداخلات
مخيم الشهيد	55	19	20	36	17	147	4	4	4
مخيم حطين	85	58	99	61	65	368	20	20	20
مخيم البقعة	116	101	148	264	253	882	60	60	60
مخيم سوف	37	16	19	22	50	144	10	10	10
مخيم اربد	37	11	15	16	22	101	5	5	5
مخيم الزرقاء	0	14	18	34	23	89	6	6	6
مخيم الطالبية	0	29	40	22	0	91	3	3	3
مخيم الحسين	0	0	0	13	0	13	3	3	3
مخيم مادبا	0	0	0	0	0	0	5	5	5
مخيم الوحدات	0	0	0	0	0	0	4	4	4
الإجمالي	330	248	359	468	430	1835	120	120	120

- **المصدر: مؤسسة الإسكان.2016**

11-2 دور قطاع الأسكان الأردني في التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى توسيع اختيارات الناس وقدراتهم، وتحسين نوعية حياتهم، من خلال تكوين رأس المال الإجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية دون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر(الامم المتحدة،2008) حيث

المحور الأول: مجالات التنمية الإسكانية المستدامة:

1. تتركز مجالات التنمية المستدامة في أربعة مجالات رئيسية هي:مجال التنمية الاقتصادية، والتنمية الإجتماعية، والمؤسسية، والتنمية البيئية، وتقاس بواسطة 134 مؤشراً، ويرتبط مؤشران بقضية الإسكان:

– التنمية الإجتماعية: والذي تقاس بواسطة، معدل نمو السكان، والهجرة، مؤشر الخصوبة.

– المؤشرات المؤسسية التشريعية:حيث يقاس بواسطة نسبة سكان الحضر من مجموع السكان، والسكن غير النظامي بالمناطق الحضرية، والمساحة المخصصة للسكن لكل شخص،ثمن المسكن ونسبته من الدخل.

وبالتالي فإن قطاع الإسكان يتداخل بشكل وثيق مع كافة مجالات التنمية المستدامة، والتي تهدف بالتالي إلى تحسين نوعية حياة الأفراد باعتباره الخطوة الأولى لتحسين نوعية الحياة في الدولة لما يوفره من استقرار لهم وبيئة صحية، آمنة مزودة بالخدمات الأساسية. وبالتالي لم يقتصر الاهتمام بقضايا الإسكان على المستوى الوطني للدول، فحسب، وإنما قامت الأمم المتحدة على ترسيخ الاهتمام بقضايا السياسات الإسكانية والتنمية وذلك بإقرار الاستراتيجية العالمية للمأوى في عام 1988.

وأدت جهود الأمم المتحدة في المجال الإسكاني إلى ظهور مفهوم " التنمية الحضرية المستدامة " والذي تبلورت مفاهيمه في عام 1990 بوضع برنامج لقياس "مؤشرات الإسكان" لربط سياسة قطاع الإسكان بعملية تخطيط الحكومات الشاملة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية.

أما في المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة(الموئل) في عام 1996 فقد تم تطوير مفهوم "مؤشرات قطاع الإسكان" إلى مفهوم أشمل وهو "المؤشرات الحضرية" لتضم بجانب مؤشرات قطاع الإسكان قطاع النقل، وقطاع البنية التحتية، وقطاع التنمية الاقتصادية والإجتماعية.وقد أقرت الحكومات وشركاؤها في الموئل الثاني" الأجندة العشرين للموئل " للوصول إلى مدن آمنة وصحية ومنصفة، ولقياس مدى التزام الدول بتطبيقها تم تطوير "المؤشرات الحضرية" لتعرف بـ " حزمة مؤشرات اسطنبول +5 "والتي وُزعت على ستة محاور رئيسية في أجندة الموئل وهي: المأوى، التنمية الإجتماعية، القضاء على الفقر، الحكم، التعاون الدولي.

وفي عام 2007 عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مؤتمره الواحد والعشرين لإقرار الخطة الاستراتيجية والمتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة للفترة (2008 – 2013) والتي تركز على خمسة مجالات عمل رئيسية هي: رصد الواقع الحضري، الشراكات الحكومية مع القطاع الخاص والقطاع المحلي، توفير الإسكان والأراضي بالتكاليف الميسورة، توفير الخدمات الأساسية المتوافقة مع البيئة، التمويل المبتكر للمستوطنات البشرية، والتخطيط والتنظيم والإدارة الحضرية.

المحور الثاني: دور البرامج الاسكانية في تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة:

1. واقع البرامج الاسكانية في تحقيق التنمية الإسكانية المستدامة في الأردن، وهذا يشمل العمل من خلال :

- **القطاع العام:** يشرف على هذا القطاع وينظمه المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وتعتبر اليد المنفذة للحماية الإجتماعية في مجال الاسكان، إضافة إلى جهود القطاع الخاص، وتساهم في إزدهاره العديد من الجهات مثل مؤسسة الإسكان العسكري، التي تأسست عام 1969، بالاضافة الى دور جمعيات الإسكان التعاونية المنتشرة، في مختلف محافظات المملكة، والصناديق الإسكانية للوزارات والمؤسسات الحكومية، أما القطاع الخاص فيسهم بتوفير السكن لبعض فئات المجتمع من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط، وتسعى مؤسسة الإسكان وذلك من خلال تنفيذ البرامج الإسكانية، إلى تأمين المسكن لأكبر عدد من المواطنين لذوي الدخول المحدود، والمتدني والفقراء،من خلال توفير قسائم أراضي مخدومة بالبنية التحتية ومن ثم بيعها للمواطنين.بالإضافة لمنح القروض من خلال برنامج دعم التمويل الإسكاني، ويتم تمويل القروض السكنية لموظفي القطاع العام بنسبة فائدة مدعومة تصل إلى(3,5%) وفق إتفاقيات مع البنوك المشاركه في البرنامج بمنح القروض لموظفين ألقطاع العام، وبلغ عدد الذين إستفادو من التمويل 6000 موظف منذ البدء بالبرنامج
- **القطاع الخاص:** ويشمل(المالك البناء، وشركات الاسكان بالسوق الاردني)، يتم ذلك من خلال شراكة القطاع العام مع القطاع الخاص بمنح الشركات الإسكانية في القطاع الخاص التسهيلات في سوق قطاع الإسكان الاردني، حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص للفترة (2008-2015) عدد الرخص السكنية المرخصة (71736) وحدة سكنية بمعدل بلغ (8967) رخصة. وعدد الوحدات السكنية المرخصة (291308) وحدة سكنية بمعدل بلغ (36414) وحدة سكنية.

ويمكن تقسيم مساهمة الجهات العاملة في قطاع الاسكان على النحو التالي:

1. نشاط البناء الفردي من قبل الأفراد العاديين لهم ولأفراد عائلاتهم، ويبلغ إنتاجهم من المجموع الكلي للمساكن المبنية نحو (85%).
2. القطاع الخاص المنظم من الشركات والمؤسسات الاستثمارية، التي تستثمر في قطاع الإسكان من خلال إنتاج المشاريع السكنية، وتبلغ نسبة إنتاجهم حوالي43 % من الإنتاج السكني المباع، ونحو6 % من مجمل الإنتاج.

3.**المستثمرون الأفراد** غيرالمسجلين في وزارة الصناعة والتجارة، ويقومون بالاستثمار في إنشاء وحدات سكنية وبيعها على نحوغير متكرر في الغالب،ويقدر إنتاجهم بحوالي54%من الإنتاج السكني ونحو 8% من مجمل الإنتاج.

4.جمعيات الإسكان التعاونية: حيث يبلغ إنتاجها حوالي اقل من1 % من الإنتاج السكني.

5.الجهات المانحة للقروض الإسكانية، وهذة يبلغ إنتاجها حوالي 2 % من الإنتاج السكني، ونحو 0,5% من مجمل الإنتاج.

12-2 السياسات الاسكانية الاردنية ودورها في الحماية الإجتماعية

يرتبط مفهوم الحق بالحماية الإجتماعية، بجوهر مبادئ العدالة الإجتماعية، والتي تساعد المواطنين على تأمين مستوى عيش لائق لهم؛ وبالتالي فإن الحق بالحماية الإجتماعية، يعتبر حقاً أساسياً في ضمان حصول الافراد على حقوقهم الاساسية في الصحة والتعليم، والعمل والسكن اللائق، والحياة الكريمة(العواملة،2011)، ويعرف معهد الأمم المتحدة: الحماية الإجتماعية كما ورد في مقال عوض،2014، هي التغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهية الشعب.

وتتكون الحماية الإجتماعية، من السياسات والبرامج االتي تهدف إلى الحد والتخفيف من الفقر والضعف، مما يجعلها تقلل من تعرض الناس للمخاطر والمشكلات، وبالتالي تعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والإجتماعية، مثل البطالة، والإقصاء، والمرض، والعجز والشيخوخة، والمشكلات الإجتماعية بانواعها.

وكشف التقرير العالمي للحماية الإجتماعية (2015) إلى أن أكثر من 70 % من سكان العالم، يفتقرون إلى حماية إجتماعية مناسبة، وهذا من شأنة يؤدي إلى تراجع مستويات الحياة لمئات ملايين البشر في مختلف أنحاء العالم. في حين أشارت بيانات البنك الدولي عام 2015، أن نسبة سكان العالم المحميين، في أي من الأوقات في إطار شبكات أمان حكومية، تقل عن ربع عدد سكان العالم، وأن نسبة المؤمنين تقل في بلدان العالم الثالث، بينما تزداد بثبات واستمرار تقدم برامج الحماية الإجتماعية في البلدان مرتفعة الدخل، منذ ولادة مفهوم دولة الرعاية الإجتماعية، ويعتبر العديد من البلدان النامية شبكات الأمان إجراءات تتخذ في آخر المطاف، تستخدم في أوقات الطوارئ.

تركزبرامج الحماية الإجتماعية والاقتصادية،على تعزيز الرابطة الإجتماعية، وحماية الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية، لأكثر شرائح المجتمع هشاشة ومنهم الفقراء، حيث تساعد في حل المشكلات الإجتماعية والاقتصادية لهم، كما تساعد على خلق آليات دائمة للتنمية المستدامة، وينظر إلى برامج الحماية الإجتماعية والاقتصادية، ومنها شبكات الأمان الإجتماعي،على أنها من أنجع الوسائل لتحسين مستوى معيشة المواطن، وأضمن الآليات لإيصال الدعم الحكومي إلى

مستحقيه، وهي من أهم المعايير التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاح الحكومات في أداء مهامها.(المهدي،2016).

عملت الحكومة الاردنية على مدار السنوات الماضية،على تعزيز منظومة الحماية الإجتماعية في قطاع الإسكان للإسر الاردنية، ومنها الأسر الفقيرة، بطرح برامج إسكان للفقراء تراعي فية محدودي الدخل والمتدني، ممن لا يستطيعون شراء وحدة سكنيه بأسعار السوق.

حيث تعمل الحكومة الاردنية على الحماية الإجتماعية لمواطنيها من خلال عدة محاور: منها توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع، تقديم سلسلة من برامج الإسكان، والتي لا تقتصر فقط على المواطنين بينما تتعدى اللاجئين أيضاً، حيث تُشرف الحكومة على هذه البرامج، إما بإشراف كامل بالبناء والتمليك، وتحديد الشروط الملائمة لمن يستحقون السكن، كما تساعد على إتاحة الفرصة أمام شركات ومقاولين ومستثمرين للقيام ببناء وحدات بشروط محددة، يمتلكها مواطنون من شرائح إجتماعية واقتصادية وديموغرافية محددة.

ألا أن تداعيات الازمة السورية قد أثرت على قطاع الاسكان الأردني، ووضعتة أمام تحديات حرجة لمواجهة أزمة السكن في المملكة، حيث أثر ذلك على قدرة القطاع، بتمكين الاسر الاردنية من الحصول على المسكن الملائم، نتيجة تزايد الطلب على المساكن علماً بانة يتم من قبل الموفوضية الخاصة بأوضاع اللاجئين السورين بتقديم دعم نقدي لهم عوضاً عن إيجار المسكن لأسر اللاجئين السوريين فقط دون الاردنيين.

2-12-1مراحل تطور نظام الحماية الإجتماعية:

تعدّ الحماية الإجتماعية جوهر التماسك والتضامن لأي مجتمع، وتُستخدم مؤشراتها لقياس مدى تمتع المجتمعات بحقوقها الإنسانية الأساسية، وتطوّر هذا المفهوم عبر العصور وصولاً إلى مبادرة الأمم المتحدة، التي تبلورت في مضامين توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 لعام 2012، المتعلقة بأرضيات الحماية الإجتماعية.جرى تطوير مفاهيم الرعاية الإجتماعية في إطار مفهوم الزكاة في الدولة الإسلامية، حيث كانت أموال الزكاة توجة لرعاية المحتاجين من الفقراء والأيتام والأرامل. وفي أوائل القرن العشرين، وضعت العديد من الدول أنظمة للرعاية الإجتماعية،(العواملة،2011) ومن أبرز الذين قدموا هذا النظام المستشار البريطاني بسمارك في عام 1883، وأستهدف الطبقة العاملة وكان الأول من نوعة.

وفي عام 1911 تم وضع أول نظام للتأمُينات الوطنية في بريطانيا، ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 إثر دخول البلاد فيما عرف بالكساد..

وفي عام 2009. قام المجلس التنفيذي للأمم المتحدة، يتبني مبادرة دولية لتحقيق الحماية الإجتماعية الشاملة لدى الدول الاعضاء في الامم المتحدة، حيث جاءت هذه المبادرة تحت عنوان

أرضية الحماية الإجتماعية ضمن المبادرات التسعة التي اطلقتها منظمة الامم المتحدة في سعيها للاستجابة لتداعيات الأزمة العالمية الاخيرة. وتم تبني هذه المبادرة في الوثائق والمبادرات الدولية والوطنية ومنها قرار منظمة الأمم المتحدة الاندماج الإجتماعي حيث هدفت الى تعزيز منظومة الحماية الإجتماعية في الدول وإتاحة الخدمات الإجتماعية الرئيسية والحوالات الإجتماعية للفقراء والمعرضين للفقر. (عوض، 2014). ومنذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تكرس مفهوم الحماية الإجتماعية بوصفة حق أساسي من حقوق الإنسان، حيث أصبحت تنص علية الدساتير في الدول، وأصبحت وسائل إلزامية تقوم بها الدولة لتحقيق الحماية الإجتماعية لمواطنيها من المخاطر الإجتماعية، ويغطي تأمين الحماية الإجتماعية عدد من المخاطر من أبرزها، حماية الفقراء للتخفيف من البؤس ومكافحة الفقر، وتأمين للفقراء منهم بالسكن الملائم، والشيخوخة، العجز،الوفاة ووفاة الزوج أو الزوجة، واليتم، والبطالة، وإصابات العمل، إعانات العجز، وإعانات الورثة. توسع المفهوم ليشمل شبكات الحماية الإجتماعية،التي تعتبر إحدى آليات الحماية الإجتماعية.ومن ثم تحول المفهوم العالمي للحماية الإجتماعية من خدمة إلى حق، بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، وتضمن على نصوص تكفل حق كل فرد من الأفراد في المجتمع في الحماية الإجتماعية، وأن لكل فرد الحق في أن يعيش في مستوى يكفل له ولأسرته العيش الكريم.(العواملة،2011).

وقد تطور المفهوم في سياق تداعيات الأزمة العالمية والاقتصادية، وأصبح يعكس مفهوماً جديداً للحماية الإجتماعية جاء في توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 لسنة2012، والمتعلقة بأرضيات الحماية الإجتماعية.

2-12-2 مكونات الحماية الإجتماعية:

إستندت أرضية الحماية الإجتماعية في الاردن على المرتكزات الدولية التالية:

1. **منظومة البرامج الإجتماعية التي اتسقت ومكونات الحماية الإجتماعية الدولية،** حيث إحتل مكون الإسكان مقدمة مكونات الحماية الإجتماعية، لما لة من أهمية في أستقرار الافراد،
2. **ثم جاء مكون الرعاية الصحية،ومن ثم التعليم ثم إعانات العاطلين عن العمل والفقراء،** وقطاع المياه والصرف الصحي،ومنافع الاطفال، الخدمات الإجتماعية،والرواتب التقاعدية.(مؤسسة الضمان الإجتماعي،2015)
3. **الحزمة الاساسية من الحقوق الإجتماعية:** والتي تهدف الى توفير الحد الادنى من الدخل، والمعيشة للجميع وتيسير الطلب على السلع والخدمات الإجتماعية الاساسية واتاحتها للجميع.

4. توفير المستوى الاساسي من الخدمات الإجتماعية: كالصحة،والمياة، والصرف الصحي، والتعليم، والغذاء، والمسكن، وغيرها من الخدمات الإجتماعية في ضوء الأولويات الوطنية.

شكل رقم (13): مكونات الحماية الإجتماعية حسب المعايير الدولية.



المصدر: مؤسسة الضمان الإجتماعي

3-12-2 إستراتيجيات الحماية الإجتماعية المتعلقة بقطاع الاسكان الأردني:

بدأ الأردن في إحداث تحولات في برامج الدعم وأنظمة حماية إجتماعية أفضل، والتي تعتبر الى حد كبير آداة أكثر كفاءة في مكافحة الفقر والبطالة، في حين عكس إستضافة الأردن للاجئين السوريين ظهور تحديات إجتماعية جديدة، إنعكست على إستراتيجيات الحماية الإجتماعية في دعم الأسر الفقيرة.

وأتسقت أرضية الحماية الإجتماعية في الأردن بقطاع الإسكان الاردني مع المبادرات الإستراتيجيات الوطنية الاردنية بالحماية الإجتماعية للفقراء من خلال التخطيط والامكانيات للمؤسسات والافراد، حيث تم إطلاق الأجندة الوطنية للفترة (2006- 2015)، لتوجيه دفة التخطيط الاستراتيجي، لإعداد البرامج التنموية على المدى القصير والمتوسط، لاتساق أرضية الحماية الإجتماعية الدولية مع المبادرات والاستراتيجيات الوطنية الاردنية، من خلال برامجها التنفيذية في مجال الحماية الإجتماعية، وإتباع سياسات إجتماعية وطنية شاملة معتمدة على مفهوم

التنمية المستدامة.(مؤسسة الإسكان،2016) وشمل التخطيط الاستراتيجي على الاستراتيجيات ذات الصلة بالحماية الإجتماعية. كالاستراتيجية الوطنية للإسكان والتي يتم تحديثها خلال عام 2017، ثم إعداد " البرنامج التنفيذي التنموي" كخطة عمل للحكومة لة علاقة بسياسات الحماية الإجتماعية لقطاع الاسكان.

يمكن تقسيم المحركات الأساسية للحماية الإجتماعية في الأردن الى مايلي:-

1. **الحماية الإجتماعية الحكومية:** وتشتمل على الضمان الإجتماعي والتقاعد المدني والتقاعد العسكري، بالإضافة إلى جانب المؤسسات والحملات والمبادرات التي تهدف إلى تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة،لمواجهة صعوبة الأوضاع المعيشية، كما وتشارك الحكومة ضمن أمكاناتها بقوة في توفير الحماية الإجتماعية، وفقًا لنموذج النظرية التنموية، والذي ينظر للحماية الإجتماعية من خلاله على أنها أداة لتعزيز النمو الاقتصادي أما.

2. **الحماية الإجتماعية غير الرسمية**: تتمثل بمنظمات المجتمع المدني، وصناديق الزكاة، التي تقدم المساعدات الإجتماعية بصورها المختلفة للفقراء والفئات المستضعفة. وهناك وسائل غير حكومية مثل الأقارب والمنظمات غير الحكومية والتبرعات الخيرية الفردية.

3. وهناك مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات والتسهيلات، والبنية التحتية الداعمة للحماية الإجتماعية تقوم على تلبية الحاجة السكنية للمواطنين.

4. **السياسات التي تطرقت لها رؤية 2025**، وثيقة البرنامج التنفيذي التنموي، وهذا شمل السياسات الإجتماعية الوطنية الشاملة، أعتمدت على مفهوم التنمية المستدامة من خلال تمكين شرائح المجتمع، ومنهم الفقراء من الحصول على مسكن ملائم، بالإضافة لإجراء الدراسات التقييمية لقطاع الإسكان في الأردن، وأنظمة التمويل، وتطوير قانون قطاع الإسكان والتعاون مع الشركاء، بما في ذلك تيسير آليات التمويل للمشاريع الاسكانية التي تتبناها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري. **حيث تم العمل على عدة محاور منها:**

- **المحورالأول:السياسات الاسكانية:** وهذه غطت جزءاً كبيراً من عناصر حق الحصول على السكن،من خلال حزمة من التشريعات،والمبادرات الملكية الداعمة للحماية الإجتماعية، مثل المبادرة الملكية" سكن كريم لعيش كريم"حيث إشتملت على جزئين: (مؤسسة الإسكان، 2016)

1. **الجزء الأول:** منح المواطنين حق الإنتفاع عن طريق دفع ثمن الأرض بشكل كامل مرة واحدة بدون فوائد، أو تقسيط ثمن الشقة عن طريق البنك، وبلغ عددها(1098) قطعة.

2. الجزء الثاني: يشمل منح أرض وقرض لشريحة الفقراء بقيمة القرض (5000) دينار بالإضافة لمشاريع إسكان الأسر العفيفة وهذة اشتملت على إنشاء وصيانة اسكانات للفقراء حيث تم إنشاء وصيانة(1516) مسكن في مختلف محافظات.المملكة.(وزارة التنمية الإجتماعية، 2015).

- **المحور الثاني: المشاريع الإسكانية المتكاملة والريادية للأسر الأشد فقراً في المناطق النائية مثل**: إسكان الأسر الفقيرة في الأزرق، والذي وفر(100) وحدة سكنية مع كامل خدمات البنية التحتية لمائة أسرة تعيش في بيوت الشعر، ومساكن هامشية. كما تم تأهيل مساكن الأسرالفقيرة في الشقيرا(محافظة الكرك) وشمل (38) أسرة، ايضاً إسكان الشامية في محافظة العقبة والذي شمل إنشاء (50) وحدة سكنية جديدة. ايضا إسكان قريقرة وفينان في قضاء وادي عربة في العقبة، وشمل (56) وحدة سكنية. وهناك إسكان غورفيفا / قضاء غورالصافي/ محافظة الكرك وشمل (65) وحدة سكنية. بالاضافة لإسكان الغويبة/قضاءغورالصافي/ محافظة الكرك، ويشمل (30) وحدة سكنية.(مؤسسة الإسكان،2016) **التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد من البنوك الإسلامية والتجارية لعام (2016)**،فقد بلغ عدد القروض السكنية الممنوحة للأفراد(602924) قرض سكني، بينما كانت قيمة القروض السكنية الممنوحة للأفراد (12850) مليون دنيار اردني.

4-12-2 أما السياسات الداعمة للمشاركة الاهلية والحماية الإجتماعية تتم من خلال إنشاء " جمعيات الاسكان التعاونية: وهذه تتم من خلال الاستفادة من نظام المؤسسة التعاونية لجمعيات الإسكان التعاونية، حيث يتيح هذا النظام للافراد الذين يرغبون بأنشاء مدن سكانية الاتفاق بين مجموعة من الأفراد سواء كانوا موظفين أو غيره أي كانت صفتهم بالإشتراك معاً وشراء قطع أرضي تتراوح مساحتها بين 10 دونمات تكون خارج حدود تنظيم المدينة، ومن ثم الحصول على الترخيص من دائرة الاراضي لتدخل بذلك التنظيم وبالتالي يتم تخصيص قطعة أرض لكل مشترك بالاتفاق فيما بينهم، ليتم فيما بعد إنشاء مشروع تعاوني بمشاركة أهلية مشكلاً بذلك مدينة سكانية متكاملة الخدمات من مسجد، حدائق، ملاعب،مدرسة ان أمكن، وبلغ عدد جمعيات الإسكان التعاونية لغاية عام2015، (192) جمعية بواقع (1385) شقة و(1901) فيلا.

5-12-2 محور التشريعات الداعمة حق الحماية الإجتماعية بالحصول المسكن:

حرصت الحكومة الأردنية على تحسين أداء قطاع الإسكان من خلال مواجهة المستجدات التي طرأت على سوق الإسكان وبشكل خاص تلك المتعلقة باللجوء السوري، بالاضافة لجذب الاستثمارات الخارجية حيث تم تقديم حزمة من التسهيلات المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالإعفاءات الحكومية على الشقق السكنية، وعلى الاراضي الخلاء. حيث تم إقرار قانون الاستملاك وإقرار قانون الاستثمار من أجل توجيه المستثمرين للاستثمار في المناطق الأقل كثافة سكانية، وكان أبرز هذة القرارات: (دائرة الأراضي،2016)

- تخفيض التكاليف بشكل مباشر على المواطن الأردني لتمكينه من امتلاك العقار المناسب من خلال رفع مساحات الشقق السكنية المعفاة من الرسوم (150) م ^{2}حتى نهاية العام 2017.
- إعفاء أول (15000) دينارمن قيمة الأرض من رسوم التسجيل للمشتري الأردني الذي يقوم بشراء الأرض لغايات السكن داخل التنظيم لمرة واحدة فقط.
- إلغاء الإعفاءات المقدمة للشركات الإسكانية من ضريبة بيع العقار في حال البيع لغير الأردنيين.
- إصدار قرار بتخصيص أراضي من خزينة الدولة لصالح مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري لغايات تطويرها وتهيئتها وتوفيرها للمواطنين لإقامة مساكن عليها وذلك ضمن إطار زمني.
- زيادة الدعم، الموجهة لمشاريع مساكن الأسر الفقيرة والعفيفة من إنشاء وشراء، ومشاريع صيانة مساكن الأسر المحتاجة وذلك بشكل تدريجي ضمن موازنة عام 2017.
- الموافقة على النظام المعدل لنظام تنظيم استثمارات لغير الاردنيين بشراء الأراضي، لعام 2014. وينص على تعديل المادة (3) من النظام الاصلي. والتي تنص على ان للمستثمر غير الاردني ان يتملك ما لا يتجاوز (50%) من رأسمال اي مشروع في الانشطة والقطاعات المحددة ضمن النظام، بإضافة إلى منح المستثمر غير الاردني حق " شراء الاراضي لإقامة الشقق السكنية عليها وبيعها وتأجيرها" وبشرط مشاركة اردني الجنسية بنسبة 50% من رأسمال المشروع.

- إقرار القانون المعدل لقانون الاستملاك بالبقاء على المادة التي تنص على انه "يستوفى من المالك الأصلي في حالة إعادة العقار اليه بناء على طلبه وفق أحكام هذه المادة مبلغ التعويض الذي دفع له مقابل الاستملاك بالإضافة الى فائدة سنوية حسب سعر الفائدة على اذونات الخزينة ووفقا لما ورد النص عليه في هذا القانون.

13-2 دور الاخصائي الإجتماعي في التدخل المهني بالاحياء الفقيرة:

تتعدد الأساليب والآليات في عملية التدخل المهني التي يستخدمها الأخصائي الإجتماعي في مواجهة حل المشكلات المختلفة سواء الإجتماعية، والاسرية، والزواجية، التي يعاني منها الافراد والأسر في الاحياء الفقيرة (عبد الفتاح، 2004) حيث تتمثل مسؤوليه الاخصائي على تقديم الإرشاد والتوجيه الإجتماعي للاسرلحل مشكلاتهم وحثهم على المشاركة الفاعلة في المجالات الإجتماعية. (الغرايبة، 2009)

ولتحقيق هذه الأهداف يستخدم الاخصائي الإجتماعي الدراسة الإجتماعية، في عملية المساعدة وتبدأ مع بداية الارتباط المهني بين المستفيدين والمتخصص والمؤسسة، وتستدعي الحصول على البيانات الشاملة عن المجتمع المحلي.

يختلف دور الأخصائي الإجتماعي وأسلوب عمله، وتدخله بحسب الحالات والفئات التي يعمل معها، فدور الأخصائي الإجتماعي في المجال التعليمي يختلف عن دوره في مجال حقوق المرأة وحقوق الطفل(عفيفي، 2007).

فيما يتعلق بالأبعاد التي تستند عليها عملية التدخل الإجتماعي لمواجهة المشكلات في الاحياء الفقيرة: لاشك أن حل المشكلات المختلفة التي يعاني منها الافراد والجماعات على حد سواء، هو الهدف الأساسي من عملية التدخل الإجتماعي، ويتم التدخل الإجتماعي من خلال الحل او التخفيف من حدة المشكلة للخروج من الأزمات،التي يعاني منها الافراد والاسر، من خلال تقديم الإرشاد والتوجيه للافراد، ويمثل ذلك جانبا مهما من عملية التدخل ويكون من خلال تقديم الدعم والمساندة.

أولاً: البعد الوقائي

يقوم الاخصائي الإجتماعي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحد من انتشار المشاكل والازمات المختلفة لمواجهة المشكلات الإجتماعية التي يعاني منها الأفراد، والجماعات في الاحياء الفقيرة، حيث يرتبط البعد الوقائي، بعمليات التكيف مع الوضع الموجود والسيطرة على عملية التنشئة الإجتماعية، للافراد في تلك المجتمعات وحمايتهم من المخاطر المحيطة، كما ويدخل في إطار الوقاية زيادة الوعي لدى الأفراد.

ثانياً: التدخل العلاجي:

يقوم الأخصائي الإجتماعي بالتدخل العلاجي والسلوكي للحالة التي يعمل معها من المشاكل الإجتماعية أوالنفسية التي يعاني منه الافراد، ومساعدتهم في آلية تقبلها وكيفية التعامل معها من خلال التركيز على تطوير القدرات والمهارات الفردية للفئات والتدريب على مهارات التواصل والتفاعل مع الاخرين والتي تتضمن معرفة كيفية حل الصراعات بالاضافة الى التدريب على مهارات حل المشكلات، والتدريب على الأساليب الايجابية وتنمية الاستجابات المثالية والأخلاقية (الغرايبة،2009).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة.

3-3 عينة الدراسة.

3-4 وصف خصائص عينة الدراسة.

3-5 أداة الدراسة .

3-6 صدق أداة وثباتها.

3-7 حدود الدراسة ومحدداتها.

3-8 التعريفات الإجرائية.

3-9 إجراءات الدراسة.

3-10 المعالجة الإحصائية.

3- 11 صعوبات الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل عرضاً للطرق والإجراءات التي استخدمت في الدراسة من حيث منهجية الدراسة ومجتمعها، العينة وكيفية اختيارها، أدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، توضيح الأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

3-1 منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، لذا فالمنهج المتبع فيها هو منهج المسح الإجتماعي بالعينة، وذلك لملائمة هذا المنهج مع طبيعة الدراسة، وهو الأكثر أستخداماً في الدراسات الإجتماعية، لقدرتة على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات في وقت قصير، كما لدية القدرة على تحليل وتفسير البيانات والتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها. كما انه يتيح المجال أمام الباحث لاستخدام أكثر من أداة قد يحتاجها البحث.

3-2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأسرالتي تقيم في الأحياء الفقيرة (منطقة سفح النزهة، ووادي الحدادة، ومنطقة الجوفة، وشرق الوحدات) والبالغ عددها **(13675)أسرة** حسب سجلات المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لعام (2015/2014) وهي أسر تسكن في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، وذات كثافة سكانية كبيرة مقارنة بنسبة الأسر التي تسكن في التجمعات الواقعة في الأقاليم الأخرى، بالإضافة إلى أن هذه التجمعات كانت قد شهدت تحولات ديمغرافية كثيرة أثرت على مختلف مناحي حياة الأسر،ومنها الهجرات القصرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني،مما استحقت الدراسة الميدانية.

يعتبرمجتمع الدراسة (وادي الحدادة،وسفح النزهة، ومنطقة الجوفة، وشرق الوحدات) أحدى تجمعات السكن العشوائي في مدينة عمان، وتتبع إدارياً كلاً من (سفح النزهة والحدادة) لمنطقة بسمان عمان الغربية، فيما تتبع كل من (شرق الوحدات، والجوفة) لمنطقة اليرموك التابعة لامانة عمان الشرقية، وتعود ملكيته بالكامل إلى القطاع الخاص. بدأ أشغال الموقع بعد عام 1948 نتيجة الهجرات القسرية للشعب الفلسطيني،حيث أقاموا مساكنهم بشكل مؤقت من مواد غير دائمة، تحولت مع الايام الى مساكن دائمة جدرانها من الطوب وغالبية أسقفها خرسانية مسلحة، الا إن ذلك تم من دون توفير الحد الادنى من الطرق، والممرات اللازمة لحركة السكان وتنقلهم. كما جرى خلال السنوات الماضية إيصال خدمات البنية التحتية،بصورة عشوائية دون الالتزام بالمعايير الفنية المعتمدة، ومعايير السلامة العامة.

هذا وقد تم إختيار مناطق الدراسة مجتمعاً للدراسة دون غيرها لأسباب عديدة أهمها:

1- أنها من ضمن أحياء مشاريع تحسين مواقع السكن العشوائي التي قامت بها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري،التي تم إجراء تحسينها قبل 30 عام ولم يتم دراسة للمشكلات الإجتماعية التي تعاني منها.

2- إنها مواقع تضم أكبر تجمع سكاني للفقراء في مناطق السكن العشوائي في المملكة من مشاريع التحسين والتطوير التي قامت بها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان قبل 30 عام.

وتشير بيانات الجدول رقم (3-1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن في الأحياء الفقيرة، في مدينة عمان، ن الأكثرية من أفراد عينة الدراسة كانوا من سكان منطقة الوحدات حيث بلغ عددهم (182) أسرة وبنسبة بلغت(33.3%) تلاها منطقة سفح النزهة بعدد بلغ (158) أسرة ونسبة (28.9%) وتلاها سكان منطقة الجوفة حيث بلغ عددهم(108) أسرة وبنسبة (19.7%). فيما بلغ عدد الأسر ممن يسكنون في منطقة وادي الحدادة (99) أسرة وبنسبة بلغت(18.1%) فقط.

جدول (3-1)

التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب الحي السكني

الرقم	الفئات	التكرار	النسبة%
1	سفح النزهة	158	28.9
2	الوحدات	182	33.3
3	وادي الحدادة	99	18.1
4	الجوفة	108	19.7
المجموع		547	100.0

3-3 عينة الدراسة:

تم إختيارعينة الدراسة بالطريقة العشوائية المنتظمة بنسبة (4%)من مجموع مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (547) من الأسر التي إستفادت من مشاريع تحسين مواقع السكن العشوائي لتي قامت بها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وقد تم إتباع الخطوات التالية:

الخطوة الاولى:

- تم حصر مجتمع الدراسة من خلال الإطلاع على سجلات مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري (2014-2015) لمشاريع التحسين التي قامت بها مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان في أحياء(سفح النزهة، والوحدات، والجوفة، ووادي الحدادة).
- تم إستخراج حجم العينة من خلال قسمة حجم مجتمع الدراسة الكلي والبالغ (13675) على حجم العينة حيث بلغ حجم العينة (547) أسرة.

الخطوة الثانية:

- تم إختيار من كل حي عينة من مجموع مفرداته، بالطريقة العشوائية المنتظمة، بوجود مسافة إنتظام ثابتة ومتساوية بين كل مفردة وأخرى. وقد تم أستخراج مسافة إنتظام على النحو التالي:
- مسافة الإنتظام = مجموع مجتمع الدراسة الكلي على حجم العينة 25=547/13675
- ومن ثم تم إختيار رقم عشوائي كنقطة بداية، وإضافتة الى مسافة الانتظام وهكذا الى أن تم الحصول على حجم العينة(547) ويبين الجدول رقم (3-2) خصائص العينة حسب ترتيبها في الإستبيان.

جدول (3-2)

توزيع أفراد الدراسة حسب الخصائص الإجتماعية والاقتصادية

الجنس	**العدد**	**النسبة %**
ذكر	89	16.3
أنثى	458	83.7
المجموع	547	100.0
الجنسية	**العدد**	**النسبة %**
أردنية	459	83.9
أخرى	88	16.1
المجموع	547	100.0
الحالة الزواجية	**العدد**	**النسبة %**
متزوج/ة	442	80.8
مطلق	16	2.9
أعزب	20	3.7
أرمل	68	12.4
اخرى حدد	1	02
المجموع	547	100.0
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة %**
أمي	47	8.6
يقرأ ويكتب	264	48.3
ثانوي	179	32.7
دبلوم متوسط	27	4.9
بكالوريوس	30	5.5
المجموع	547	100.0
عدد أفراد الاسرة	**العدد**	**النسبة %**
1-3	103	18.8
من 4 - 6 أفراد	198	36.2
من 7 - 9 أفراد	205	37.5
10أفراد وأكثر	41	7.5
المجموع	547	100.0

تشير بيانات الجدول رقم (3-2) إلى خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس إن أغلب أفراد عينة الدراسة الذين تم مقابلتهم هم من الاناث حيث بلغت نسبتهم (83.7%) فيما بلغت نسبة الذكور(16.3%) فقط من مجموع عينة الدراسة. وجاءت نسبة الإناث عالية بسبب تواجد أرباب الأسر الذكور في العمل وقت إجراء عملية المسح الإجتماعي وقت الصباح، وفيما يتعلق بجنسية أرباب عينة الدراسة: كشفت بيانات الجدول رقم (2) أن أغلبية عينة الدراسة من الأسر ممن يتمعتون بالجنسية الاردنية حيث بلغ عددهم (459) وبلغت نسبتهم (83.9%), فيما بلغت النسبة (16.1%) فقط من الأسر التي تسكن في الأحياء الفقيرة ممن يحملون الجنسيات الأخرى مثل السورية والمصرية والفلبينية، وعلى الأغلب هؤلاء مستأجرين في نفس أحياء الدراسة والسبب لرخص إيجارات المساكن في تلك المناطق الشعبية.

- وفيما يتعلق بالحالة الزواجية لعينة الدراسة: تشير بيانات الجدول رقم (2-3) أن نسبة المتزوجين من أرباب الأسر شكلو أكبر نسبة من عينة الدراسة حيث بلغت النسبة(80.8%) وبعدد بلغ (442). في حين بلغت نسبة الارامل(12.4%) من عينة الدراسة بعدد بلغ (16)، كما بلغ عدد العزاب(20) وبنسبة ((3.7%) تلاها فئة المطلقين حيث بلغت النسبة (2.9%) فقط.

- أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة: فأن بيانات الجدول رقم (2) تشير إلى أن أغلب عينة الدراسة من الأسر من الأباء كانوا غير حاصلين على مؤهل علمي ولكن قادرون على الكتابة والقراءة حيث بلغت النسبة (48.3 %)، ثم تبعهم فئة الثانوبة العامة حيث بلغت نسبتهم (32.7%) بينما كانت نسبة الأمية بين أفراد العينة(8.6%) وشكلت نسبة قليلة جدا من الأباء الحاصلين على دبلوم متوسط حيث كانت نسبتهم(4.9%).

-أما بالنسبة لمتغير عدد أفراد الأسرة: تشير بيانات الجدول رقم (2)أن الأكثرية من أفراد عينة الدراسة ينتمون الى أسرمتوسطة الحجم والتي تتراوح ما بين(7-9) أفراد وبنسبة بلغت(37.5%)، ثم تلاها أسر تراوح حجمها مابين (4-6)أفراد بنسبة بلغت(36.2%) في حين جاءت النسبة(18.8%) من أفراد عينة الدراسة ممن ينتمون لأسرحجمها تتراوح بين 1-3 أفراد،بينما شكلت الاسر المكونة من 10 أفراد فأكثرأقل فئة حيث بلغت النسبة(7.5%) وذلك يدل على أن الأسرة الأردنية مازالت تتميز بالحجم المتوسط إلى حد ما، وعدد افرادها يتراوح مابين (4-9)أفراد. حيث يشكل العدد الكبير للابناء في الإسرة عبئاً كبيراً عليها.

جدول (3-3)

توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري، ومصادر الدخل، ومهنة الأب، ومهنة الزوجة.

الفئات	العدد	النسبة %
الدخل الشهري للأسرة		
الفئة 399 فأقل دينارا	379	70.2
الفئة من 400 الى 799 دينارا	154	28.2
الفئة 800 دينارا فأكثر	14	2.6
المجموع	547	100.0
مصادر دخل الأسرة	**العدد**	**النسبة%**
راتب الزوج	306	55.9
راتب الزوجة	43	7.9
تقاعد عسكري	5	.9
تقاعد مدني	38	6.9
عمل الأبناء	88	16.1
أعمال خاصة	9	1.6
صندوق المعونة الوطنية	25	4.6
صندوق الزكاة	14	2.6
مساعدات أهل الخير(متفرقة)	19	3.5
المجموع	547	100
مهنة رب الاسرة	**العدد**	**النسبة%**
لا يعمل	164	30.0
يعمل بالقطاع العام	130	23.8
يعمل بالقطاع الخاص	152	27.8
متقاعد	67	12.2
عمل مهني	34	6.2
المجموع	547	100
مهنة الزوجة	**العدد**	**النسبة%**
مشروع منزلي	29	5.3
في مطعم خاص	8	1.5
قطاع خاص	30	5.5
قطاع عام	15	2.7
لا تعمل	465	15.0
المجموع	547	100

- وفيما يتعلق بالدخل الشهري للأسرة ؛ تشير البيانات في الجدول رقم (3-3) إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة يتراوح دخلهم الشهري ما بين (399 دينارا فأقل) كانت بنسبة(70.2%) وجاءت بالمرتبة الاولى وهذة النسبة تعتبر ضمن ذوي الدخول المتدنية،، مما يشير أن معظم أفراد العينة لا يتجاوز دخلهم 400 دينار.تلتها بالمرتبة الثانية فئة الدخل المتوسط والتي تتراوح ما بين(400 الى799) دينارا حيث بلغت بنسبة(28.2%) بينما جاءت فئة الدخل التى يتراوح ما بين(800 دينارا فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تزيد عن(2.6%)

-أما مصادر دخل الأسرة: أظهرت بيانات الدراسة كما في الجدول رقم (3)،إن مصادر الدخل الأسرة لأسر العينة أن (55.9%) من افراد عينة الدراسة كان مصدر دخل العائلة راتب الزوج فقط وتبدو هذه النتيجة منطقية؛ فمن المعروف أن الأب هو مصدر الدخل الأساسي للأسرة بينما كانت النسبة (16.1 %) من أفراد عينة الدراسة مصدر دخلهم من عمل الأبناء، في حين كانت نسبة الاسر التي مصدر دخلها من راتب الزوجة (7.9%)، ونسبة (6.9 %) من أفراد عينة الدراسة كان مصدر دخلهم من التقاعد المدني، بينما كانت النسبة (4.6%) من الاسر مصدر دخلها من صندوق المعونة الوطنية في حين كانت نسبة (2.6%) من العينة مصدر دخلهم من صندوق الزكاة. وكان نسبة الذي يتلقون مساعدات متفرقة من اهل الخير، (3.5%) وهذة المساعدات من اهل الخير،والجمعيات الخيرية. ونستنتج من ذلك أن الذكور في المجتمعات الفقيرة هم من تقع عليهم مسؤولية الإنفاق على الأسرة ورعايتها، وكانت دراسة الشلاقي (2009) في المجتمع السعودي قد بينت العديد من الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للاسر الفقيرة في المجتمع السعودي وخصائص سكنها وظروفها الصحية التي تبدو متشابه الى حد كبير مع خصائص الاسر الفقيرة في المجتمع الاردني مع وجود تفاوت في النسب المئوية لصالح الاسر الاردنية، وكذلك الحال وجود تشابه مع بعض ما توصلت اليه دراسة (الواقع المعيشي والتطلعات،2000) حول الأسرة المعيشية المصرية والإنفاق الإجتماعي.

-وفيما يخص متغير مهنة رب الأسر: آشارت بيانات نتائج الدراسة والموضحة في الجدول (3)أن أغلب ارباب الأسر لا يعملون حيث بلغت نسبتهم(30.0%) تلتها كان افراد يعملون بالقطاع الخاص حيث بلغت النسبة(27.8%)،في حين أن نسبة أفراد العينة ممن يعملون بالقطاع العام قد بلغت نسبتهم (23.8%)، بينما أشار ما نسبتهم(12.2%)من أفراد العينة بإنهم متقاعدين وأن نسبة (6.2%) ممن لديهم عمل مهني. أما فيما يتعلق بمهنة الزوجة: تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى أن مهنة الزوجة شكلت عند الأكثرية من أفراد عينة الدراسة ربات البيوت بمعنى أي ليس لديهم عمل سوا البيت، حيث بلغت النسبة (85.3 %) في حين جاءت الأقلية منهم بنسبة (15.7%) من اللواتي يعملن في مجالات مختلفة.

-وفيما يتعلق بمتغير نوع العمل لدى الأم: كشفت بيانات نتائج الدراسة أن نسبة ربات البيوت اللواتي لا يعملن وهن الأكثرية، قد بلغت (85.%) في حين بلغت النسبة من الأمهات ممن يعملن في القطاع الخاص فقط (5.5 %) بينما بلغت نسبة(5.3%) من الأمهات اللواتي يمارسن عملهم من خلال المشاريع منزلية، في حين توزعت بقية النسب للامهات بين من يعملن في المطاعم(8%) والقطاع العام(15%) (موظفة) وهي نسب ضئيلة.

-وفيما يتعلق بمتغير عدد الأبناء في المدرسة والجامعة: أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (3-4) أن(24.1%)من أسرعينة الدراسة عدد أبنائها في المدرسة طفلين. في حين كان النسبة (13.3%)من أسر العينة لديهم ثلاثة أبناء في المدرسة، وكانت فئة من تتراوح عدد أبنائهم في المدرسة وصل الى(4 أطفال) بنسبة (9.7%)في حين كانت نسبة الأسرالتي وصل عدد أبنائها في المدرسة 5 طلاب إلى(3.5%) والأقلية كان لديهم 6 من الأبناء في المدرسة وبنسبة لم تزيد عن(0.5%) فقط. وبلغ عدد من لايوجد لديهم ابناء في المدرسة (36,6 %) من افراد عينة الدراسة.في حين كشفت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى لا يوجد لها أبناء على مقاعد الدراسة الجامعية حيث بلغت النسبة (84.8%) بينما (15.2%) تبين لهم أبناء في الجامعات الأردنية منهم نسبة(9.5%) لديهم طالب واحد،في حين أن(4.0%) تبين أن لهم طالبان في الجامعات الأردنية، إضافة إلى من لديهم ثلاث طلاب نسبتهم (0.7%) ونسبة من لهم اربعة طلاب(0.4%) ونفس النسبة لمن لهم خمسة طلاب، وبلغت النسبة (0.2%) فقط لمن لهم ستة طلاب. وهو كما هو موضح في جدول (4) عدد الابناء بالمدرسة والجامعة وتختلف نتيجة هذة الدراسة مع نتيجة دراسة نوعية الحياة في الأردن 2011 من حيث مؤشر التعليم في الأردن، حيث أشارت نتائج الدراسة أن نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة في جميع المحافظات بمؤشر التعليم كانت أعلى من النسبة المئوية في المملكة باستثناء محافظات عمان، واربد، وعجلون، حيث كانت نسب الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة 30٪، 32.5٪ و 33٪ على التوالي، وهي أقل من مستوى المملكة وبالنسبة لمؤشر الالتحاق، أشارت النتائج إلى إنخفاض نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة في جميع المحافظات، في حين كانت هناك زيادة في نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة متوسط أوفوق المتوسط، مع وجود أعضاء يتلقون التعليم في كافة المحافظات.

جدول (3-4)

عدد الابناء بالمدرسة والجامعة

عدد الابناء على مقاعد الدراسة	الابناء في المدرسة		الابناء في الجامعة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
طالب واحد	67	12.2	52	9.5
طالبان	132	24.1	22	4.0
ثلاث طلاب	73	13.3	4	.7
اربع طلاب	53	9.7	2	.4
خمسة طلاب	19	3.5	2	.4
ستة طلاب	3	.5	1	.2
لا يوجد لديهم أبناء يدرسون	200	36.6	464	84.8
المجموع	547	100	547	100

- أما بخصوص وجود أفراد معوقين لدى أسر عينة الدراسة: كشفت بيانات الدراسة في الجدول رقم (3-5) أن الغالبية من أفراد عينة الدارسة ليس لديهم أفراد يعانون من إعاقات شتى بنسبة (91.8%)، بينما بلغت الأقلية منهم (8.2%) ممن لديهم في الأسرة أفراد يعانون من إعاقات متعددة.

- وبالنسبة لمتغير عدد المعوقين لدى الأسرعينة الدراسة: وحسب بيانات الجدول رقم (3-5) تشير البيانات أن نسبة الاسرممن يوجد لديهم إعاقة واحدة وصنفوا ضمن الفئة الأولى قد بلغت (7.1%) بينما الأقلية صنفوا ضمن الفئة الثالثة والرابعة فقد بلغت النسبة الى(0.2%)،حيت توزعت بقية النسبه على الفئة الثانية حيث بلغت النسبة (0.7%).

جدول (3-5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد المعاقين في أسر الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة %
إعاقة واحدة	39	7.1
إعاقتان	4	.7
ثلاث إعاقات	1	.2
أربع إعاقات	1	.2
لا يوجد اعاقات	502	91.8
المجموع	547	100.0

- بالنسبة لمتغير نوع الإعاقة حال وجدت في الأسرة، اظهرت بيانات الدراسة في الجدول رقم(3-6) حول نوع الاعاقة في الاسرة حيث بلغت نسبة الاسر ممن يعانون من إعاقة حركية (2.9%)، في حين كانت النسبة (2.0%)ممن لديهم اعاقة عقلية وشكلت النسبة (1.8%) تعدد

الإعاقات في الاسرة بينما بكانت نسبة وجود إعاقة سمعية (1.5%). كما هو موضح بالجدول رقم (6-3)

جدول (6-3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع الاعاقة في أسر الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة%
عقلية	11	2.0
حركية	16	2.9
سمعية	8	1.5
متعدد الاعاقات	10	1.8
لا يوجد إعاقات	502	91.8
المجموع	547	100.0

– بالنسبة لمتغير الأبناء غير العاملين في الأسرة عينة الدراسة: تشير بيانات نتائج الدراسة تبعاً لمتغير عدد الأبناء غير العاملين، فإن الأغلبية العظمى من أفراد عينة الدراسة ينتمون الى الفئة الأولى ممن لديهم ابن واحد لا يعمل حيث بلغت النسبة (13.9%) وفي حين شكل ما نسبتة (8.4%)ممن لديهم ولدان لا يعملون، ونسبة (1.8%) ممنلديهم ثلاثة ابناءلا يعملون، في حين بلغت نسبة الاسر التي لايوجد لديها ابناء غير عاملين (75.0%) بينما توزعت بقية النسب على الفئة الرابعة والفئة الخامسة ولكن بنسب محدودة جداً كما هو مبين بالجدول(7-3)

جدول (7-3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الأبناء غير العاملين (فوق 18 سنة)

الفئات	التكرار	النسبة%
ابن واحدغير عامل	76	13.9
ابنان غير عاملين	46	8.4
ثلاث أبناء غير عاملين	10	1.8
أربعة أبناء غير عاملين	1	.2
خمسة أبناء غير عاملين	4	.7
لا يوجد ابناء عاملين	410	75.0
المجموع	547	100.0

– بالنسبة لمتغير الأبناء المتزوجين: أشارت بيانات نتائج الدراسة في الجدول رقم (7-3) أن (60.7%) من أفراد عينة الأسرة ليس لديهم أبناء متزوجين في حين أن نسبة (32.5%) ممن كان لديهم أبناء متزوجين.

جدول (3-8)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الأبناء المتزوجين.

الفئات	التكرار	النسبة%
نعم	178	32.5
لا	369	67.5
المجموع	547	100.0

– بالنسبة لمتغير عمر الاناث وقت الزواج: يشير الجدول رقم (3-8) أن (70.0%) من أفراد عينة الدراسة لم يبدوا إجابتهم حول هاذا المتغير بينما جاوب (30.0%) من أفراد عينة الدراسة، وأن عمر آخر بنت تزوجت لدى أسر عينة الدراسة كانت في الفئة التى تتراوح مابين (18-24) بنسبة 17.6%، وجاءت بالمرتبة التانية فئة زواج القواصر (17 فأقل) وبنسبة بلغت (8.4%) وهي بنسبة عالية، وجاءت بالمرتبة الاخيرة الفئة 25 فأكثر وبنسبة (4.2%).

جدول (3-9)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عمر الاناث وقت الزواج

الفئات	التكرار	النسبة%
الفئة 17 فأقل	46	8.4
الفئة 18 إلى 24	96	17.6
الفئة 25 فأكثر	22	4.2
لا يوجد	383	70.0
المجموع	547	100.0

– أما المتغير الخاص بعدد أبناء أفراد الأسرة غير المتزوجين فوق 27 سنة: من خلال إستقراء معطيات الجدول رقم (3-8) حول عدد الأبناء غير متزوجين في الاسرة والذين تجاوزت أعمارهم عن (27) عاما وهذا يوضح بشكل تفصيلي في الجدول رقم (3-10)، حيث صنفت الى خمسة فئات والتى تتراوح بين الفئات (الأولى- الخامسة) حيث بلغت النسبة (5.5%) ممن ينتمون الى الفئة الأولى، وهي الغالبية العظمى، من أبناء أفراد عينة الدراسة بينما (0.2%) ينتمون الى الفئة الخامسة وهم الأقلية، في حين توزعت باقي النسب على باقي الفئات وبدرجات متفاوتة.

جدول (3-10)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الابناء غير متزوجين فوق(27)سنة

الفئات	التكرار	النسبة%
فرد واحد	30	5.5
فردان	23	4.2
ثلاث أفراد	7	1.3
أربعة أفراد	3	.5
خمسة أفراد	1	.2
لا يوجد	483	88.3
المجموع	547	100.0

– بالنسبة لمتغير الأبناء المطلقين لأفراد عينة الدراسة: تشير بيانات نتائج الدراسة أن الغالبية الساحقة من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم أبناء مطلقين حيث بلغت النسبة (89.4%) في حين بلغت نسبة الأسر ممن لديهم أبناء مطلقين 10.6%. أن تبين معطيات الجدول (3-11).

جدول (3-11)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الأبناء المطلقين

الفئات	التكرار	النسبة%
نعم	58	10.6
لا	489	89.4
المجموع	547	100.0

– وبالنسبة لعدد حالات الطلاق التى وقعت في أسر الدراسة: تشير بيانات نتائج الدراسة وحسب معطيات الجدول رقم (3-11) أن نسبة (9.7%) من أسر الدراسة يوجد فيها حالة طلاق واحدة بينما بلغت النسبة (0.9%)من الأسر التى وقعت فيها حالتان من الطلاق.

جدول (3-12)

توزيع أفراد العينة حسب متغير حالات الطلاق التي وقعت في الاسرة

الفئات	التكرار	النسبة%
حالة طلاق واحدة	53	9.7
حالتان طلاق	5	.9
لا يوجد	489	89.4
المجموع	547	100.0

– وفيما يتعلق بالاسر التي يوجد بها أفراد يعانون من الأمراض المزمنة: يشير معطيات الجدول رقم (3-12) الى أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة لايعانون من أي أمراض مزمنة وبنسبة بلغت (65.8%) في حين وصلت نسبة الذين يعانون من أمراض مزمنة وهي نسب عالية جداً (34.2%) من أفراد عينة الدراسة جدول وهو كما مبين في الجدول أدناه رقم (3-13)

جدول (3-13)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الأفراد اللذين لديهم أمراض مزمنة

الفئات	التكرار	النسبة%
نعم	187	34.2
لا	360	65.8
المجموع	547	100.0

– وحول نوع التأمين الصحي لأسر عينة االدراسة: أوضحت بيانات الدراسة في الجدول رقم (3-13) أن الاغلبيه من أسرعينة الدراسة يملكون تأمين الصحي تابع لوزارة الصحة بنسبة (23.9%) بينما (10.2%) منهم يمتلكون تأمين صحي تابع لوكالة الغوث، في حين أن (6.8%) يمتلكون تأمين صحي تابع لقطاع خاص بينما (1.8%) منهم يمتلكون تأمين صحي تابع للقوات المسلحة.

جدول (3-14)

توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع التامين الصحي لأسر الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة%
تأمين وزارة الصحة	131	23.9
قطاع خاص	37	6.8
القوات المسلحة	10	1.8
وكالة الغوث	56	10.2
لا يوجد	313	57.2
المجموع	547	100.0

– وبالنسبة لمتغير حيازة المسكن: إن لطبيعة السكن أثراً واضحاً على الافراد سواء كان السكن ملكاً أو مستأجر وهو يعتبر مؤشراً في رفاهية الاسرة، توضح معطيات الجدول رقم (3-14) أن (50.8%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون مساكنهم الخاصه بهم و (32.4%) ينتمون الى فئة المستأجرين، في حين أن (15.5%) يمتلكون مساكن ورثة و(0.9%) من أفراد العينة يمتلكون مساكن أصلها هبة. ونسبة من يقيمون بمساكن بدون ايجار فقد بلغت نسبتهم (0.4%). يعتبرتوع السكن سواء كان مستقلاً أو مشتركاً مع الأهل أو دوراً كبيرا حياة الأفراد ومؤشراً قوياً على المستوى المعيشي للإسرة

جدول (3-15)

توزيع أفراد العينة حسب متغير حيازة المسكن لأسر الدراسة

الفئات	التكرار	النسبة%
ملك	278	50.8
إيجار	177	32.4
هبة	5	.9
ورثة	85	15.5
بدون	2	.4
المجموع	547	100.0

– وفيما يتعلق بمتغير ملكية المسكن: يتضح من معطيات الجدول رقم (3-15) أن ملكية المسكن لمعظم لأسر الدراسة كانت بإسم الزوج حيث بلغت النسبة (36.7%) وأن (6.2%) من الاسر تعود ملكية المسكن بها للزوجة، في حين سجلت (24.5%) من أفراد عينة الدراسة حيازة ملكية السكن لهم بأسماء أخرى غير الزوج والزوجة.

وحول عدد الغرف في المسكن: يشير الجدول رقم (3-25) أن الأغلبية من أفراد العينة يمتلكون مساكن ذات حجم متوسط بنسبة (43.9%) التى تتراوح مساكنهم الى ثلاث غرف وبنسبة متقاربة وبعضهم ينتمون الى الفئة التى مساكنهم مكونه من غرفتين، في حين أن فئة قليلة منهم يمتلكون مساكن ذات حجم كبير حيث أنهم ينتمون الى الفئة التى مسكنهم مكون من أربع غرف فأكثر وبلغت نسبتهم (11.0%) والبقية غرفة واحدة نسبة (3.8%).

وبناء على ماسبق نستطيع القول أن السكن يلعب دوراً كبيراً في تماسك الأسرة أو تفككها من حيث ضيق المسكن أو إتساعه وتهويته.كما أن المسكن الضيق وغير الصحي يكون دافعاً لخروج أفراده إلى الشارع حيث أشارت النظرية الأيكولوجية أن هنالك علاقة بين السكن ونوعه وطبيعته وموقعه وبين سلوك الإنحراف وإرتكاب الجريمة في الأحياء الفقيرة، وتلتقي هذه النتيجة مع النظرية البيئية التي تشير أن البيئة الإجتماعية وما تتضمنة من تنشئة إجتماعية، ومكان الإقامة والعلاقات الأسرية تعتبر عاملاً مساعداً للتوجة نحو السلوك السوي أو السلوك الإنحرافي.

جدول (3-16)

توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الغرف في المسكن

الفئات	التكرار	النسبة%
غرفة	21	3.8
غرفتين	226	41.3
ثلاث غرف	240	43.9
اربع غرف فاكثر	60	11.0
المجموع	547	100.0

4-3 أداة الدراسة:

تم تصميم إستبيان يتفق مع أهداف الدراسة ويحقق الهدف العام منها، ولأجل بناء الأستبيان تم مراجعة الدراسات السابقة، وينبغي التنويه إلى أن عملية إعداد إستبانه الدراسة وتصميمها، كان نتيجة جهود الطالبة وجاء بعد الإطلاع والاستفادة من بعض الإستبيانات السابقة القريبة من محاور الدراسة الحالية.

إشتمل الأستبيان على مجموعة من الأسئلة ؛أسئلة مقفلة تحدد الإجابة للمبحوث ضمن خيارات متعددة،وأسئلة مفتوحة تتيح الفرصة للمبحوث للتعبير عن آرائه، حيال بعض القضايا ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وإشتمل الإستبيان على ستة محاور:

المحور الأول: يحتوي على عدة تساؤلات حول خصائص المبحوثين الإجتماعية،منها البيانات التعريفية للأسرة مثل: مكان الإقامة الحالي، والجنس، والجنسية، والحالة الزواجية، وعدد افراد الاسرة، والعمر، والمستوى التعليمي،ومصادر دخل الاسرة، وعلاقة رب الاسرة بالنشاط الاقتصادي(المهنة)، كما هدف التعرف على علاقة الزوجة بالنشاط الاقتصادي، والتعرف على عدد الابناء المسجلين بالمدرسة والجامعة،ايضاً تم التعرف على عدد الابناء غيرالعاملين وغير المتزوجين فوق 27سنة، كما تم السؤال عن حالات الطلاق في الاسرة كذلك التعرف على نوع الاعاقة أذا وجدت بالأرسرة، ونوع التأمين الصحي المتوفر لدى الأسرة. بالاضافة للبيانات الخاصة بالمسكن والحيازة بواقع(31) سؤال.

المحور الثاني: هدف الى التعرف على الخصائص المادية، والفيزيقية للمسكن، بواقع(13) فقرة.

المحور الثالث: يحتوي على بيانات متعلقة بالخدمات المتوفرة في موقع السكن بواقع(12) فقرة.

المحور الرابع: يحتوي على مجموعة من الفقرات المتنوعة منها ما يتعلق بالمشكلات الإجتماعية، ومنها ما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية، والأسرية والزواجية، والمشكلات الصحية والبيئية.بواقع (82) فقرة.

الجزء الخامس: أشتمل على إستطلاع لآراء المبحوثين حول الآليات التي يتبعونها في مواجهة مشكلة الفقر بواقع (9) فقرات وقد تم ترتيب الفقرات التي تقيس مجالات الدراسة وارقامها وحسب الجدول رقم(26).

جدول (3-17)

عدد الفقرات التي تقيس مجالات الدراسة وأرقامها

محاور الدراسة	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الاسرة في الاحياء الفقيرة		
المحور الأول: المشكلات الإجتماعية	23	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17،18، 19، 20، 21، 22، 23
المحور الثاني: المشكلات الاقتصادية	12	24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35
المحورالثالث: المشكلات الأسرية والزواجية	26	36، 37، 38، 39، 40، 41، 42،43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58،59، 60، 61
المحور الرابع: المشكلات الصحية والبيئية	8	62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70
المحور الخامس: الآليات التي تستخدمها الأسرة بحل المشكلات التي تتعرض لها.	9	1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9
الجزء الأول: محورخصائص المسكن	**11**	**1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11**
مجالات الدراسة ككل	**90**	

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة على الفقرات وهي كما يلي: حيث صممت الأجزاء التاني والرابع والخامس على غرار مقياس ليكرت الخماسي، كما تم إعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس(موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب التالي.

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الإيجابية	5	4	3	2	1
السلبية	1	2	3	4	5

وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

- مستوى اهمية منخفض وذلك للفقرات ذات المتوسط الحسابي من(1.00- 2.33)
- مستوى اهمية متوسط وذلك للفقرات ذات المتوسط الحسابي من (2.34-3.66)
- مستوى اهمية مرتفع وذلك للفقرات ذات المتوسط الحسابي من(3.68-5.00)

5-3 صدق الأداة وثباتها:

لاختبار صدق وثبات أداة الدراسة تم إجراء الخطوات التالية:

- **الصدق:** **تم عرض الإستبيان على عدد من المحكمين والبالغ عددهم(7)** من أساتذة من ذوي الخبرة والمختصين **في الجامعة الأردنية، وجامعة مؤتة، وبعد** مراجعة ملاحظاتهم تم تعديل الأستبيان،واعتمدت نسبة اتفاق (80%) للإبقاء على الفقرات أو تعديلها، وتم إجراء التعديلات حتى أصبحت بشكلها النهائي ملحق رقم (2).
- **الثبات:** أما فيما يتعلق بالتحقق من ثبات أداة الدراسة: تمت هذة بطريقة حساب معامل الإتساق الداخلي (كرونباخ الفا) وتم على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها(35) أسرة في مناطق الدراسة (سفح النزهة، وادي الحدادة، الجوفة،الوحدات) وحسب معادلة (كرونباخ ألفا) تم استخدام حساب معامل الثبات بطريقة "الإعادة" (Test-Re-test)، ثم حساب معامل ارتباط بيرسون(Pearson Correlation) بفاصل زمني بين التطبيقين مدته 3 أسابيع حيث بلغت القيمة(0.94) وهي من المعدلات المقبولة، لأغراض البحث العلمي والجدول ادناه رقم (3-18) يبين هذه المعاملات، وأعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.
- يبين الجدول رقم (3-18) أن مجالات الدراسة تتمتع بقيم إتساق داخلي بدرجة مناسبة، حيث بلغت لفقرات الإستبيان كلها(0.94) وبلغت (0.87) لمجال مشكلات الاسرة الإجتماعية و(0.81) لمجال مشكلات الاسرة الاقتصادية وبلغت(0.93) لمجال مشكلات الاسرية والزوجية، وبلغت (0.79) لمجال مشكلات الصحية والبيئية، وتشير هذة الدراسة إلى تتمتع بقيم ثبات مناسبة لأغراض إجراء مثل هذة الدراسة.

جدول (3-18)

نتائج معاملات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجالات	الفقرات	الاتساق الداخلي
مشكلات الاسرة الإجتماعية	16	0.87
مشكلات الاسرة الاقتصادية	15	0.81
مشكلات الاسرية والزواجية	30	0.93
مشكلات الصحية والبيئية	12	0.79
المشكلات التي تواجه الاسرة ككل	73	0.94

6-3 حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحدد نتائج الدراسة الحالية بعدد من الحدود،والمحددات المكانية، والبشرية،والزمانية، والموضوعية والإجرائية والمفاهمية على النحو الآتي:

- **المجال المكاني**: تم إجراء الدراسة علىالأحياء الفقيرة في كلاً من المواقع التالية: سفح النزهة، ووادي الحدادة، والجوفة، وشرق الوحدات.
- **المجال البشري**: تمت الدراسة على عينة من الأسر المقيمة في الأحياء الفقيرة، مشاريع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري،في سفح النزهة، وادي الحدادة، والجوفة، وشرق الوحدات. والبالغ عددهم(547) أسرة.
- **المجال الزماني:** تم تحديده استناداُ إلى بداية الفترة التي تم جمع البيانات بها من 2017/2/7 وحتى6/11/ 2017التي شملت الأسر بمجتمع الدراسة.
- **المحدد الموضوعي**:تم إجراء الدراسة للتعرف على المشكلات الإجتماعية في الإحياء الفقيرة للإسر المستفيدة من مشاريع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان.
- **المحدد الإجرائي**: تحددت تلك الدراسة بالمنهج والأدوات، من حيث صدقها وثباتها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية، وإختيار المجتمع والعينة ومدى إستجابتهاعلى الاستبانة بدقة وموضوعية.
- **المحدد المفاهيمي:** إقتصرت الدراسة على المفاهيم الإجرائية والمصطلحات الخاصة بها.

3- 7 التعريفات الإجرائيــــــة:

هناك مجموعة من المصطلحات التي تم تعريف إجرائياً لتخدم هذة الدارسة فقط، من تلك المصطلحات الآتي:

1-المشكلات الإجتماعية:

- ويقصد بالمشكلات: وجود عائق أمام الطريقة المألوفة والمقبولة والمرغوبة للوصول إلى الأشياء أو الأهداف الإجتماعية. والمشكلة هي كل ما يعبر عن الاعتداء على الخير والحق باعتبار أن المجتمع يضفي عليها صفات أخلاقية، كذلك تعبر المشكلة عن إحساس الناس بشتى الأنماط الإجتماعية التي يقبلها المجتمع ويسلم بها. ومن ثم فالمشكلة تعبر عن وضع أو موقف يؤدي إلى إزعاج المجتمع إلى الحد الذي يحاول فيه أن يفعل شيئاً للتخلص من هذا الوضع.

– أما مفهوم إجتماعي: أشار جون جيلين في معناة العام على المظهر الإجتماعي أو الجمعي، وعلى المجتمع في معناه الواسع. كما يعبر عن التفاعل المباشر. وعلى حياة المواجهة. والآخذ والعطاء. وقد يتفق هذا المصطلح مع مصطلح أخلاقي. كما أكد ذلك دوركيم في كتابه (التربية الأخلاقية للطفل) كذلك أشار كولي في كتابه الطبيعة الإنسانية والنظام الإجتماعي، إلى أننا عندما نتحدث عن الجريمة، فإننا نتحدث عنها باعتبارها فعلاً لا أخلاقياً ولا إجتماعيا في الوقت نفسه، ويرى نسبت أننا نصف فعلاً ما بأنه مشكلة إجتماعية عندنا يرتبط بالعلاقات الإجتماعية وبناء القيم الذي ينظم تفاعل الأشخاص ويحدد العلاقات الإجتماعية بينهم. والمشكلات الإجتماعية كثيرة ومتعددة، فثمة مشكلات اقتصادية تتمثل في مشكلات الفقر،والبطالة، وهناك مشكلات سياسية، وهناك مشكلة أزمات الحروب وما تتمخض عنه من أثار وهناك أيضاً مشكلات التنشئة الإجتماعية وتتمثل في التربية الاتكالية. وهناك مشكلات التعليم والتي تبدو في أوضح صورة في مشكلة الأمية.

– وتعرف الدراسة المشكلة الإجتماعية إجرائيا بأنها: مجمل السلوكيات غير المرغوب فيها وتعبر عن خلل منتشر في المجتمع الأسري في الأحياء الفقيرة موضوع الدراسة وتثير قلقهم وانزعاجهم وتوترهم، ويرتبط بها مشكلات أخرى وتلازمها كالمشكلات الاقتصادية والصحية والأسرية والبيئية والخدماتية، وتؤثر على حياة الأفراد في هذه الأسر تأثيرا سلبيا بشكل مباشر أو غير مباشر. وتلك الظواهر الإجتماعية التي تعرقل الحياة الطبيعية للافراد، وتؤثرعلى الأشخاص بشكل سلبي، ويتم علاجها بشكل جماعي وليس فردي.

2- الأحياء الفقيرة:

هي تلك الأحياء التي يطلق عليها ايضاً السكن العشوائي وهي المساكن التي تبنى بدون ترخيص قانوني وفي موضع غير ملائم للتعمير، ويطلق عليها مسميات مختلفة مثل احياء الصفيح،السكن الهامشي ومدن الاكواخ. الفقر: يختلف مفهوم الفقر وأسبابه وأساليب مواجهته حسب الأطر النظرية التي يتم دراستة بها من قبل توجه الباحث.

وجاء في معجم المصطلحات الإجتماعية ان الفقر هو الفاقة حتى العوز والحاجة. في حين يمكن تعريف الفقر إجتماعياً: عجز فئات من الناس عن تلبية احتياجاتهم وإشباع رغباتهم ومتطلباتهم، وإذا كان التعريف السابق قد ربط بين الفقر والعوز فإن التعريف التالي يربط بين الفقر والدخل حيث عرفت (الأمم المتحدة، 2004). الفقر أنه انخفاض الدخل الذي يصعب معه إشباع الحاجات المطلوبة لبقاء الإنسان ويترتب على ذلك الشعور بالحرمان والعزلة والضعف.

ويعرف(غيث، 1995) الفقر:أنة مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية، والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة

نسبية لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة، والتوقعات الإجتماعية.

كما يعرف (تقرير التنمية البشرية،2004) الفقر في هذا الإطار بأنه عدم كفاية الدخل وقصوره عن تلبية حاجات الأفراد الأساسية خاصة الحاجات الاقتصادية، بينما يعرفه البنك الدولي بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي، 2000).

وتم تعريف الفقر إجرائياً: على أنه عجز الأسر في المناطق الفقيرة موضوع الدراسة بمدينة عمان عن تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها من مأكل وملبس ومأوى وما يرتبط بها من حاجات معيشية أخرى.

3-الأسرة: هي جماعة لا تستطيع الحصول على المسكن المناسب، بإمكانياتها الذاتية وتقيم في مساكن ذات مواصفات متدنية.

ويعرف بيرجس ولوك (Locke&Bungess) الأسرة بأنها مجموعة من الأشخاص أرتبطوا بروابط الزواج، الدم، التبني، مكونين حياة معيشية مستقلة، ومتفاعلة، يتقاسمون الحياة الإجتماعية كل مع الآخر، ولعل من أفرادها، الزوج والزوجة، الأم، الأب، الابن والبنت دوراً إجتماعياً خاصاً به ولهم ثقافتهم المشتركة (الخولي،2011).

أما أوجبرن (Ogburn)فقد عرف الأسرة أنها عبارة عن رابطة إجتماعية تتكون من زوج وزوجة بأطفال– أو بدون أطفال – أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفاله.

كما أشار (Ogburn) إن للأسرة وظيفة قد تكون أكبر من ذلك بمعنى أنها تشمل بالإضافة إلى الأفراد السالف ذكرهم، أفراداً آخرين مثل الجدود والأحفاد، وبعض الأقارب من أعمام وعمات يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأبناء (الخطيب،2002).

والأسرة كمنظمة إجتماعية لها مكانتها في المجتمع، تختلف عن المنظمات الإجتماعية الأخرى، ببعض المميزات التي تدل دلالة قاطعة على وحدتها كنظام إجتماعي مستقل ذات سمات وخصائص إجتماعية فريدة.

لذا فمن التعاريف السالف ذكرها يمكن تحديد الخصائص التي تتميز بها الأسرة وهي: -

– تقوم على أساس علاقات زواجيه أصطلح المجتمع على مشروعيتها.

– تكوينها من أفراد ارتبطوا بروابط الزواج والدم أو التبني، طبقاً للعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع.

– أفرادها يعيشون جميعاً تحت سقف واحد، ويشتركون في استخدام نفس المأوى لممارسة حياتهم الأسرية، وتحقيق مصالحهم وحاجاتهم الحياتية.

– يتفاعل أفرادها كوحدة إجتماعية تفاعلاً متبادلاً، ويتفق مع أدوار كل منهم مع الظروف السائدة في الأسرة من جهة ومع نظم المجتمع من جهة أخرى، وبالصورة التي تتفق مع إشباع الحاجات الإجتماعية والنفسية والاقتصادية لكل أفرادها.

– انتساب أفرادها إلى اسم عائلي يحظى بإحترامهم الجميع، ويرتبطون به برباط القرابة الدموية، بمعنى أن يكون هو الجد الأكبر لأفراد الأسرة في حين.

تعرفها الدارسة إجرائيا على أنها: أي أسرة مكونة من فردين أو أكثر تقوم على رابطة الدم والعلاقات المنظمة إجتماعياً يسكنون تلك المناطق موضوع الدراسة وتشكل تلك الأسر عينة الدراسة أيضا.

4- النمو الحضري:

يشير مفهوم النمو الحضري إلى مجموعة من العوامل التي تسهم في تعقيد الحياة في المجتمع الحضري والى تطور المؤسسات الإجتماعية والتربوية وغيرها من النواحي الكمية والنوعية. وكما يشير النمو الحضري إلى معدل الزيادة في السكان سواء كانت ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية حيث يصاحب النمو الديموغرافي إتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران وذلك من اجل تلبية إحتياجات السكان الأساسية مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف إشكالها العلاجية والوقائية والتربوية (القحطاني، 2014، ص8).

ويرتبط مفهوم النمو الحضري عادةً بالتصنيع في البلاد الصناعية بحيث تتسم المدن بالإنتاج ويقوم على المنتجات الصناعية حيث يزداد النمو الحضري بازدياد المصانع والمنتجات الأدبية والفنية والأعمال الإدارية.

كما ويشير مصطلح النمو الحضري: إلى زيادة كمية في ظاهرة نمو الأماكن الحضرية. فقد يكون هذا النمو في عدد من محدود من الأماكن الحضرية وليس موزعاً بصورة متجانسة عليها جميعاً. فعملية النمو الحضري عادةً عملية عفوية غير مخططة.

ومن الخطأ الشائع اعتبار التحضر مجرد نمو المدن City Growth، حيث يمكن أن تنمو المدن دون أن ينتج عن ذلك أي ارتفاع في درجة التحضر، ويحدث ذلك عندما ينمو عدد سكان الريف بمعدل مساو أو أكبر من معدل نمو سكان الحضر في فترة ما.

فالنمو الحضري بمعناه الديموغرافي يمكن أن نعبر عنه بالنمو السكاني للقطاع الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني للقطاع الريفي، أو النمو العام للسكان.

أما النمو الحضري بمعناه العمراني:هو يعني التوسع والامتداد العمراني للقطاعات الحضرية بصفة عامة والمدن بصفة خاصة. ويمكن القول أنة إذا تساوى أو قل معدل نمو سكان الحضر عن معدل النمو لإجمالي سكان الدولة فإن هذه الدولة تعرف نمواًحضريا بالمعنى الديموغرافي أما إذا ارتفع نمو السكان الحضر عن المعدل الإجمالي لسكان الدولة فإن الدولة تشهد ارتفاعا في معدلات تحضرها.

5-الإسكان:Housing

يشير مصطلح الإسكان إلى ذلك النظام المتداخل الذي يتطلب تطبيق ودراسة كلاً من علم العمران والاجتماع والاقتصاد والعمارة والتصميم الداخلي، والسياسة وعلم النفس وعلم القانون.ويمكن تعريف الاسكان أنة البيئة السكنية الملائمة لسكن المواطنين وعيشهم حياة كريمة وذلك بغرض حل مشكلة السكن.(رشوان، 2005)

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرار إختيار الاسرة للمسكن، حيث تقوم دراسة مجالات الأسكان بدراسة كافة الجوانب التي يشتمل عليها قطاع الإسكان من حيث الحيازة السكنية التي يقيم فيها الناس، وسوق الإنتاج الإسكاني ورغبات ومتطلبات المواطنين المتعلقة بمساكنهم.

6-المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري:

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري هي الجهة الحكومية الوحيدة التي تعنى بقطاع الإسكان في المملكة الأردنية الهاشمية، وتعتبر اليد المنفذة لتطلعات الحكومة وللسياسات الإسكانية في المملكة، وبدأت المؤسسة نشاطها بالتزويد المباشر للإسكان، حلا للازمات وخدمة لذوي الدخول المتدنية وموظفي الحكومة بشكل خاص. ومع التغيرات الاقتصادية وازدياد النشاط الإنشائي ارتأت الحكومة من خلال الإستراتيجية الوطنية للإسكان أن تتم عملية إعادة هيكلة لهذا القطاع، حيث اتجه عمل المؤسسة في تمكين المواطن الأردني في الحصول على مسكن ملائم.

8-3 إجراءات الدراســـــة:

تمت الدراسة الحالية من خلال عدد من المراحل، تتمثل في:

- قيام الباحثة بالحصول على الموافقة اللازمة لإجراء الدراسة من المؤسسات ذات الصلة، هذا ويتبين من خلال الملاحق (1) كتب تسهيل مهمة الطالب فيما يخصّ إجراء الدراسة.
- بعد ذلك تم تحديد مجتمع الدراسة والمتمثلة في مواقع متفرقة بالعاصمة عمان(سفح النزهة، ووادي الحدادة، ومنطقة الجوفة، وشرق الوحدات).
- تم إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية، بهدف التعرف على المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة: دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان.وتم استخراج دلالات صدق أداة الدراسة حيث طُبقت الأداة على عينة أولية تكونت من (35) أسرة قامت بتعبئة الإستبانة وبعد ما يقارب 3 أسابيع تم إعادة تعبئة الإستبيان، وذلك للتأكد من ثبات الأداة في الدراسة.
- فيما بعد تم توزيع استبانات أداة الدراسة شخصياً على أفراد عينة الدراسة المتمثلة (بالمشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة، وهي دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان)، إذ تم التباحث معهم حول أسلوب تنفيذها من خلال توضيح التعليمات لهم شفوياً إضافة إلى التعليمات المكتوبة على الإستبانة، وذلك بأن يقوم المشارك في الاستبانة بوضع إشارة (√) في المكان المناسب.
- تم مراجعة وتدقيق البيانات وترميزها لتسهيل عملية التحليل وتفريغها على جهاز الحاسوب، وقد تم تحليل البيانات باستخدام نظام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences –SPSS).
- عرض النتائج وتحليلها
- مناقشة نتائج الدراسة
- تم تقديم بعض التوصيات والاقتراحات المتعلقة بنتائج الدراسة.

9-3 المعالجة الإحصائيــــــة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences – SPSS) في إجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية، ويُعتبر برنامج الحزمة الإحصائية عبارة عن حزم حاسوبية كاملة متكاملة لإدخال البيانات وتحليلها، ولغايات تحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics):حيث استخدم لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي:

- **النسبة المئوية**: تم استخدامها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة، وذلك من خلال استخدام (Frequency) لوصف الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- **الوسط الحسابي:** تم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة، ويمكن من خلالها تقدير أوزان الفقرات والحكم عليها (بمرتفع، متوسط، ضعيف).
- **الإنحراف المعياري:** تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الإنحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي من خلال استخدام (Descriptive**).**

ثانياً: الإحصاء التحليلي (Analytical statistics) من خلال الآتي:

- معامل ارتباط (بيرسون) (Pearson Correlation)**:** لحساب ثبات الاستقرار بين مجالات الدراسة.
- وأسلوب تحليل التباين الأحادي(**One-Way Anova)** حيث تم استخدامه لاختبار الفروق الإحصائية بين متوسطات فئات المتغيرات (Categorical variables**)** لأكثر من فئتين في الدراسة.

ثالثاً: مستوى الدلالة (α): (Significance level):

- تم اعتماد (α≥ 0.05) كحد أعلى لمستوى الدلالة المعنوية، وعليه إذا كان مستوى الدلالة (0.05) فأقل فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية، أمّا إذا بلغ مستوى الدلالة أكبر من (0.05) فإنّ ذلك يعني عدم وجد فروق ذات دلالة إحصائية.

10-3 صعوبات الدراســــــة:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهت إجراء تلك الدراسة، لعل من أهم تلك الصعوبات:

- لم يكن بالامكان مقابلة أرباب الاسر من الذكور بسبب أجراء الدراسة وقت الصباح وتواجدهم بالعمل وقت إجراء المسح الميداني في فصل الشتاء.
- استغراق وقت طويل بالوصول لمناطق الدراسة لصعوبة الوصول الى مساكن الأسر كون المنازل تقع على أدراج عالية ومتعرجة وطويلة وتلال مثل (وادي الحدادة، وسفح النزهة).
- صعوبة الدخول لبعض المنازل حيث يتم الخروج منها فور دخولها بسبب عدم توفر عامل الامان.
- صعوبة دخول كثير من الاحياء بسبب تحذيرات الأهالي لأنتشار الزعران في المنطقة (تناول الكحول، وتعاطي المخدرات).

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

1-4 عرض نتائج الدراسة:

من خلال هذا الفصل سيتم عرض النتائج التي توصل إليها نحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها من الإستبانة التي وجهت للأسر التي تسكن في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، تم الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale). إذ تضمنت الإستبانة درجة الموافقة على كل فقرة مقسمة إلى خمسة (5) فئات: وهي موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، ومعارض (2)، معارض بشدة (1).

وبناءاً على الرموز المعطاة للاستجابة تم حساب المتوسط الحسابي للأستحابات بغرض الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة وتم الحكم على قيم المتوسط الحسابي لغرض تحديد:(درجة الموافقة = الحد الأعلى للمقياس (5) تدرج ليكرت الخماسي - الحد الأدنى للمقياس1÷ فئات الموافقة)حسب ما هو موضح بالجدول (1-4)

جدول (1-4)

الوسط الحسابي ودرجة الموافقة

درجة الموافقة	المتوسط الحسابي
قليلة	(2.33-1)
متوسط	(3.67-2.34)
كبيرة	(5 -3.68)

2-4 السؤال الأول: ما الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والإجتماعية لأفراد عينة الدراسة؟

تشير بيانات الجدول رقم (3) أن الدخل الشهري للأسر إأن أغلب أفراد عينة الدراسة يتراوح دخلهم الشهري ما بين (399 دينارا فأقل)كانت بنسبة (70.2%)وجاءت بالمرتبة الاولى وهذة النسبة تعتبر ضمن ذوي الدخول المتدنية، مما يشير أن معظم أفراد العينة لا يتجاوز دخلهم 400 دينار.تلاها بالمرتبة الثانية فئة الدخل المتوسط والتي تتراوح ما بين(400 الى799) دينارا حيث بلغت بنسبة(28.2%) بينما جاءت فئة الدخل التى يتراوح ما بين(800 دينارا فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة لا تزيد عن(2.6%) . أما مصادر دخل الأسرة:فقد أظهرت بيانات الدراسة كما في الجدول رقم (3)،إن مصادر الدخل الأسرة لأسر العينة أن (55.9%) من افراد عينة الدراسة كان مصدر دخل العائلة راتب الزوج فقط وتبدو هذه النتيجة منطقية؛ فمن المعروف أن

الأب هو مصدر الدخل الأساسي للأسرة بينما كانت النسبة (16.1 %) من أفراد عينة الدراسة مصدر دخلهم من عمل الأبناء، في حين كانت نسبة الاسر التي مصدر دخلها من راتب الزوجة (7.9%)، ونسبة (6.9 %) من أفراد عينة الدراسة كان مصدر دخلهم من التقاعد المدني، بينما كانت النسبة (4.6%) من الاسر مصدر دخلها من صندوق المعونة الوطنية في حين كانت نسبة (2.6%) من العينة مصدر دخلهم من صندوق الزكاة. وكان نسبة الذي يتلقون مساعدات متفرقة من اهل الخير، (3.5%) وهذة المساعدات من اهل الخير،والجمعيات الخيرية. ونستنتج من ذلك أن الذكور في المجتمعات الفقيرة هم من تقع عليهم مسؤولية الإنفاق على الأسرة ورعايتها، وكانت دراسة الشلاقي (2009) في المجتمع السعودي قد بينت العديد من الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للاسر الفقيرة في المجتمع السعودي وخصائص سكنها وظروفها الصحية التي تبدو متشابه الى حد كبير مع خصائص الاسر الفقيرة في المجتمع الاردني مع وجود تفاوت في النسب المئوية لصالح الاسر الاردنية، وكذلك الحال وجود تشابه مع بعض ما توصلت اليه دراسة (الواقع المعيشي والتطلعات،2000) حول الأسرة المعيشية المصرية والإنفاق الإجتماعي.

أما متغير مهنة رب الأسر: آشارت نتائج الدراسة في الجدول (3)أن أغلب أرباب الأسر لا يعملون حيث بلغت النسبة(30.0%) تلتها كان افراد يعملون بالقطاع الخاص حيث بلغت النسبة(27.8%)،في حين أن نسبة أفراد العينة ممن يعملون بالقطاع العام قد بلغت نسبتهم (23.8%)، بينما أشار ما نسبتهم(12.2%)من أفراد العينة بإنهم متقاعدين وأن نسبة (6.2%) ممن لديهم عمل مهني. أما فيما يتعلق بمهنة الزوجة: تشير البيانات في الجدول رقم (3) إلى أن مهنة الزوجة شكلت عند الأكثرية من أفراد عينة الدراسة ربات البيوت بمعنى أي ليس لديهم عمل سوا البيت، حيث بلغت النسبة (85.3 %) في حين جاءت الأقلية منهم بنسبة (15.7%) من اللواتي يعملن في مجالات مختلفة.

وفيما يتعلق بمتغير نوع العمل لدى الأم: كشفت بيانات نتائج الدراسة أن نسبة ربات البيوت اللواتي لا يعملن وهن الأكثرية، قد بلغت (85.%) في حين بلغت النسبة من الأمهات ممن يعملن في القطاع الخاص فقط (5.5 %) بينما بلغت نسبة(5.3%) من الأمهات اللواتي يمارسن عملهم من خلال المشاريع منزلية، في حين توزعت بقية النسب للامهات بين من يعملن في المطاعم(8%) والقطاع العام(15%) (موظفة) وهي نسب ضئيلة. وفيما يتعلق بمتغير عدد الأبناء في المدرسة والجامعة: أظهرت نتائج الدراسة في الجدول رقم (3-4) أن(24.1%)من أسرعينة الدراسة عدد أبنائها في المدرسة طفلين. في حين كان النسبة (13.3%)من أسر العينة لديهم ثلاثة أبناء في المدرسة، وكانت فئة من تتراوح عدد أبنائهم في المدرسة وصل الى(4 أطفال) بنسبة (9.7%)في حين كانت نسبة الأسرالتي وصل عدد أبنائها في المدرسة 5 طلاب إلى(3.5%)

والأقلية كان لديهم 6 من الأبناء في المدرسة وبنسبة لم تزيد عن(0.5%) فقط. وبلغ عدد من لايوجد لديهم ابناء في المدرسة (36,6 %) من افراد عينة الدراسة.في حين كشفت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى لا يوجد لها أبناء على مقاعد الدراسة الجامعية حيث بلغت النسبة (84.8%) بينما (15.2%) تبين لهم أبناء في الجامعات الأردنية منهم نسبة(9.5%) لديهم طالب واحد،في حين أن(4.0%) تبين أن لهم طالبان في الجامعات الأردنية، إضافة إلى من لديهم ثلاث طلاب نسبتهم (0.7%) ونسبة من لهم اربعة طلاب(0.4%) ونفس النسبة لمن لهم خمسة طلاب، وبلغت النسبة (0.2%) فقط لمن لهم ستة طلاب. وهو كما هو موضح في جدول (4) عدد الابناء بالمدرسة والجامعة وتختلف نتيجة هذة الدراسة مع نتيجة دراسة نوعية الحياة في الأردن 2011 من حيث مؤشر التعليم في الأردن، حيث أشارت نتائج الدراسة أن نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة في جميع المحافظات بمؤشر التعليم كانت أعلى من النسبة المئوية في المملكة باستثناء محافظات عمان، وإربد، وعجلون، حيث كانت نسب الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة 30٪، 32.5٪ و 33٪ على التوالي، وهي أقل من مستوى المملكة وبالنسبة لمؤشر الالتحاق، أشارت النتائج إلى إنخفاض نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة في جميع المحافظات، في حين كانت هناك زيادة في نسبة الأسر التي تعيش بمستوى حياة متوسط أوفوق المتوسط، مع وجود أعضاء يتلقون التعليم في كافة المحافظات.

3-4 السؤال الثاني: ما المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

يبين بيانات الجدول رقم (4-3) إن من أهم المشكلات الأسرة الإجتماعية التى تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان وكانت في المرتبة الأولى هي في الفقرة رقم (4) والتي تنص على"انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منطقة السكن"وبمتوسط حسابي بلغ (4.32)، كأبرز المشكلات التى تعانية الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان. بينما جاءت المشكلة الثانية التى تواجها الأسر في الاحياء الفقيرة بمدينه عمان في المرتبة الثانية الفقرة رقم (5) والتى مفادها"عدم وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار" وبمتوسط حسابي بلغ (4.07)، ويعود ذلك: "يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلينعلى الطرقات" وبمتوسط حسابي بلغ (4.18).

في حين جاءت المشكلة الثالثة الفقرة رقم (2) والتى تنص على ارتفاع أسعار الأجارات في السنوات الأخيرة وعدم مقدرة أرباب الأسر الفقيرة اقتناء المسكن المناسب لأسرهم نتيجة تدني الأجور وعدم توفر رواتب جيدة. وجاءت الفقرة رقم (3) والتى تنص على "تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني" في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (4.03)، نتيجة التزايد

السكاني والضغوط الإقتصادية للبيئة المحيطة بالأسر مما يؤدي إلى تزايد مستوى العنف داخل الأحياء الفقيرة التى باتت تربة خصبة لنمو سلوكيات غير مألوفة وضعف القيم والمنظومة القيمية والأخلاقية وتراجع إشباع الحاجات والرغبات مما ينتج العنف ومع الأسف هذا ما تفتقده الأحياء الفقيرة ويدفع أفرادها الى ممارسة العنف.

ويبين الجدول رقم (4-2) أن المتوسطات الحسابية للمشكلات تراوحت مابين (2.48-3.78)، حيث جاءت مشكلات الاسرة الاقتصادية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.78)، بينما جاءت في المرتبة الثانية المشكلات الإجتماعية بمتوسط حسابي بلغ (3.52)، في حين جاءت المشكلات الأسرية والزوجية في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (2.87) وعلاوة على ذلك فإن الجدول يبين المتوسط الحسابي للمشكلات التي تواجه الاسرة ككل وبلغ (3.20). وفيما يلي نوضح بالتفصيل أبرز هذه المشكلات في الجدول رقم (4-2)

جدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمشكلات

التي تواجه الاسرة مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى
1	2	المشكلات الاقتصادية	3.78	.634	مرتفع
2	1	المشكلات الإجتماعية	3.52	.632	متوسط
3	3	المشكلات الاسرية والزوجية	2.87	.720	متوسط
4	4	المشكلات الصحية والبيئية	2.48	.819	متوسط
		المشكلات التي تواجه الاسرة ككل	3.20	.555	متوسط

ويشير الجدول (4-3) إلى المتوسطات والانحرفات المعيارية لفقرات المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الأسر في الاحياء الفقيرة مرتبة تنازلياً

جدول (4-3)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر بمدينة عمان مرتبة تنازلياً حسب الاهمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المستوى	الرتبة
4	انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منطقة السكن	4.32	.877	مرتقع	1
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	4.18	1.036	مرتقع	2
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار	4.07	.969	مرتقع	3
3	تزايد العنف المجتمعي في الحيالسكني	4.03	1.126	مرتقع	4
18	انتشار حالات الطلاق	3.97	1.179	مرتقع	5
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن	3.94	1.119	مرتقع	6
16	اعتبرجيراني في السكن سند لي في المواقف الصعبة.	3.86	1.148	مرتقع	7
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن	3.85	1.242	مرتفع	8
19	يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل) في منطقة السكن	3.80	1.226	مرتفع	9
23	كبر حجم الأسرة	3.78	1.065	مرتفع	10
9	وجود ظاهرة عمالة للاطفال في منطقة السكن	3.61	1.299	متوسط	11
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكرا	3.57	1.175	متوسط	12
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي	3.52	1.354	متوسط	13
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي	3.47	1.328	متوسط	14
20	اشعربأختلاف عاداتي وقيمي عن الاخرين	3.26	1.312	متوسط	15
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	3.23	1.330	متوسط	16
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكالة	3.18	1.455	متوسط	17
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني	3.01	1.274	متوسط	18
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	2.98	1.238	متوسط	19
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	2.97	1.344	متوسط	20
11	التحرش الجنسي بالاطفال في منطقة السكن	2.93	1.310	متوسط	21
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	2.84	1.277	متوسط	22
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني	2.68	1.189	متوسط	23
	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.52	.632	متوسط	

1- العلاقة بين الحي السكني ومشكلات الأسرة الإجتماعية:

يتبين من الجدول (4-3)وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$=0.05)تعزى لمكان السكن في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الإجتماعية ككل حيث بلغت الدالة الإحصائية (0.000) باستثناء الفقرة (10).

جدول (4-4)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي

(One- Way ANOVA) لعلاقة أثر مكان السكن على محور مشكلات الأسر الإجتماعية

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	النزهة		الوحدات		وادي الحدادة		الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني	2.97	1.134	3.24	1.365	2.51	1.101	3.14	1.336	7.891	.000
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار	3.99	.770	3.77	1.138	4.23	.867	4.53	.803	16.419	.000
3	تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني	3.75	1.070	3.90	1.166	4.24	1.060	4.49	1.028	12.008	.000
4	انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منطقة السكن	4.15	.697	4.14	1.055	4.46	.719	4.72	.759	13.949	.000
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	3.89	.994	4.07	1.098	4.25	1.003	4.73	.781	16.369	.000
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي	2.98	1.131	3.65	1.349	2.89	1.194	4.41	1.059	39.469	.000
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	2.95	1.087	3.19	1.325	2.54	1.043	3.10	1.360	6.521	.000
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	2.54	.969	3.21	1.383	2.34	.847	3.11	1.543	15.818	.000
9	عمالة أطفال في منطقة السكن	3.51	1.172	3.55	1.268	3.98	1.169	3.50	1.568	3.445	.017
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي السكني	3.52	1.219	3.62	1.307	3.61	1.284	3.28	1.640	1.592	.190
11	التحرش الجنسي بالاطفال في منطقة السكن	2.72	1.156	3.24	1.312	2.58	1.107	3.05	1.549	7.747	.000
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن	3.77	1.124	3.52	1.295	4.21	.961	4.20	1.372	10.912	.000
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكاله	2.72	1.210	3.36	1.487	3.27	1.463	3.45	1.585	7.876	.000

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	النزهة		الوحدات		وادي الحدادة		الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني	2.52	.901	2.99	1.266	2.39	.843	2.65	1.543	7.244	.000
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	2.59	1.095	3.10	1.277	2.57	1.099	3.67	1.646	19.110	.000
16	اعتبر جيراني في السكن سند لي في المواقف الصعبة.	3.80	.987	3.66	1.143	3.87	1.157	4.29	1.268	7.085	.000
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكني	3.72	1.040	3.87	1.093	4.14	1.030	4.18	1.281	4.996	.002
18	انتشار حالات الطلاق	3.63	1.202	4.05	1.094	4.23	1.048	4.08	1.298	6.923	.000
19	يضايقني تزايد الجريمة في منطقة السكن	3.47	1.219	4.01	1.110	3.96	1.133	3.78	1.403	6.309	.000
20	اشعربأختلاف عاداتي وقيمي عن الأخرين	3.14	1.114	3.39	1.373	3.02	1.229	3.45	1.500	2.960	.032
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	2.98	1.176	3.41	1.325	2.89	1.168	3.62	1.539	8.528	.000
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكراً	3.23	1.072	3.79	1.139	3.18	.993	4.06	1.281	17.555	.000
23	كبر حجم الأسرة	3.44	.981	3.98	1.016	3.44	.950	4.24	1.118	19.244	.000
24	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.30	.453	3.60	.731	3.43	.443	3.81	.690	16.906	.000

وبشكل تفصيلي يتضح من معطيات الجدول أعلاه الفروق الدالة احصائياً في مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية حيث كانت في غالب الفقرات ومنها الفقرة رقم (1) والقائلة: "أشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني" حيث كانت لصالح الاسر التي تعيش في منطقة الوحدات تليها منطقة الجوفة ثم تليها النزهة وأخيرا وادي الحدادة وذلك بناءا على المتوسطات الحسابية، وعلاوة على ذلك، توجد فروق حول الفقرة رقم (2) والقائلة "وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار" حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة يليها وادي الحدادة ثم يليها النزهة وأخيرا الوحدات بالنظر إلى للمتوسطات الحسابية.

في حين أن الفقرة رقم (3) والقائلة " تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني " تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في الجوفة تليها وادي

الحدادة ثم تليها الوحدات وأخيراً النزهة وفقا للمتوسطات الحسابية أعلاه، إضافة الى أن الفقره رقم (4) والقائلة: "انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منظقة السكن" تبين الفروق الدالة إحصائيا حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها النزهة وأخيراً الوحدات.

وكانت الفروق في الفقرة رقم (5) والقائلة "يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات" لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها الوحدات وأخيراً النزهة وذلك وفقا للمتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، والفقره رقم (6) والقائلة " أشعر إن ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي" تبين الفروق الدالة إحصائياً لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة.

بينما الفقرة رقم (7) والقائلة: "ضعف العلاقات الإجتماعية للأسرة " والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة وفقا للمتوسطات أعلاه، والفقرة رقم (8) والقائلة "غياب الدعم والتوجيه في الأسرة " والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الاسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة وفقاً للمتوسطات الحسابية. وجاءت الفقرة رقم (9) ونصها: "وجود ظاهرة عمالة للأطفال في منطقة السكن" وتبين الفروق الدالة إحصائياً كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة وادي الحدادة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيراً الجوفة تبعاً للمتوسطات الحسابية.

في حين أن الفقرة رقم (11) والقائلة " التحرش الجنسي بالأطفال في منطقة السكن" تبين الفروق الدالة إحصائياً، لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدايدة وفقاً للمتوسطات الحسابية، والفقرة رقم (12) والقائلة " إنتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن " والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة وادي الحدايدة تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراالوحدات. بينما جاءت الفروق في الفقرة رقم (13) والقائلة: "انتشار العنف الأسري بكافة أشكالة" لصالح الاسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها وادي الحدادة وأخيراً النزهة وفقاً للمتوسطات أعلاه.في حين جاءت الفقرة رقم (14) والقائلة " التطرف الديني لدى الأفراد في الحي السكني" والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة وفقاً للمتوسطات أعلاه، بينما جاءت الفروق حول الفقرة رقم (15) والقائلة "مكان سكني يسبب لي الخجل"، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم النزهة وأخيراً وادي الحدايدة وفقا للمتوسطات أعلاه.

بينما جاءت الفقرة رقم (16) والقائلة "اعتبر جيراني في السكن سند لي في المواقف الصعبة" الفروق الدالة إحصائياً، تعزى لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها النزهة وأخيراً الوحدات، وجاءت الفقرة رقم (17) والتى تنص على " يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن" والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الجوفة تليها وادي الحدايدة ثم تليها الوحدات وأخيراً النزهة وفقاً للمتوسطات.

في حين جاءت الفروق في الفقرة رقم (18) والتى تنص على "انتشار حالات الطلاق" لصالح وادي الحدادة تليها الجوفة ثم تليها الوحدات وأخيراً النزهة، بينما جاءت الفقرة رقم (19) والتى تنص على "يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل) في منطقة السكن" والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها وادي الحدايدة ثم تليها الجوفة وأخيراً النزهة وفقا للمتوسطات الحسابية.

بينما جاءت الفقرة رقم (20) والتى تنص على " أشعر بإختلاف عاداتي وقيمي عن الأخرين" والتى تبين الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة، وجاءت الفقرة رقم (21) والتى تنص على " أشعر أن مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي " والتى تبين الفروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات وثم لصالح منطقة النزهة ووادي الحدادة بنفس المتوسطات الحسابية.

في حين جاءت الفقرة رقم (22) التى تنص على " تسرب الأبناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكراً" والتى تبين فروق الدالة إحصائياً، حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدايدة وفقاً للمتوسطات اعلاه، وبينما جاءت الفقرة رقم (23) والتى تنص على " كبر حجم الأسرة " والتى تبين الفروق دات الدالة الأحصائية، حيث كانت لصالح الأسر التي تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها منطقة النزهة ووادي الحدادة في نفس المتوسطات الحسابية.

2- العلاقة بين الجنس والمشكلات الإجتماعية للأسرة:

وفيما يتعلق بمتغير الجنس وأثرة على مشكلات الأسرة الإجتماعية فقد تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي لإيجاد تلك العلاقة وسوف يتم عرضها بشكل تفصيلي في الجدول رقم (4-5).

جدول رقم (4-5)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي

(One-Way ANOVA) لعلاقة أثر الجنس على مشكلات الأسرة الإجتماعية.

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني	3.01	1.344	3.01	1.261	.002	.998
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار	4.01	1.028	4.08	.958	-.600	.549
3	تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني	4.16	.976	4.01	1.152	1.122	.262
4	انتشار مظاهر الفقر والبطالة فيمنطقة السكن	4.27	.902	4.33	.873	-.547	.584
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	3.97	1.210	4.22	.994	-2.163	.031
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقرأسرتي	3.40	1.320	3.48	1.330	-.507	.612
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	2.93	1.304	2.99	1.226	-.424	.672
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	3.06	1.457	2.80	1.236	1.756	.080
9	وجود ظاهرة عمالة للاطفال في منطقة السكن	3.75	1.199	3.58	1.316	1.173	.241
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي السكني	3.60	1.320	3.50	1.361	.581	.562
11	التحرش الجنسي بالاطفال في منطقةالسكن	3.15	1.310	2.89	1.307	1.685	.093
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن	3.89	1.265	3.84	1.238	.312	.756
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكالة	3.54	1.423	3.11	1.453	2.564	.011
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحيالسكني	2.96	1.251	2.62	1.170	2.412	.016
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	3.09	1.285	2.95	1.355	.914	.361
16	اعتبر جيراني في المسكن سند ليفي المواقف الصعبة.	3.76	1.148	3.88	1.149	-.904	.367
17	يضايقني كثرة المشاجرات في السكن	3.73	1.095	3.98	1.121	-1.916	.056
18	انتشارحالات الطلاق	4.09	1.114	3.94	1.191	1.074	.283
19	يضايقني تزايد الجريمة(حالات القتل) في منطقة السكن	3.92	1.160	3.77	1.238	1.045	.296
20	اشعربأختلاف عاداتي وقيمي عنالاخرين	3.26	1.336	3.26	1.309	-.038	.970
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	3.31	1.378	3.22	1.321	.639	.523
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهمسوق العمل مبكرا	3.70	1.152	3.55	1.179	1.108	.268
23	كبر حجم الأسرة	3.89	1.092	3.76	1.060	1.036	.301
	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.58	.634	3.51	.631	.983	.326

في حين كانت نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي عند مستويات الدلالة الإحصائية كالأتي:

يتبين من الجدول أعلاهب أن مستوى الدلالة الكلية قد بلغت (0.326) مما يعني عدم وجود علاقة أو أثر لمتغير الجنس ومشكلات الأسرة الإجتماعية باستثناء الفقرات (5، و13، و14) وجاءت الفروق لصالح الاناث في فقرة (5) والتى تنص على "يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات"، ولصالح الذكور في الفقرتين (13، 14) والتي تنص على "انتشار العنف الأسري بكافة أشكالة" والفقرة (14) ونصها "التطرف الديني لدى الأفراد في الحي السكني".

3-العلاقة بين عدد أفراد الأسرة لعينة الدراسة ومشكلات الأسرة الإجتماعية:

ولفحص العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وبين مشكلات الأسرة الإجتماعية، تم إجراء إختبار تحليل التباين الاحادي في الجدول رقم (4-6).

جدول رقم (4-6)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعلاقة أثر عدد أفراد الأسرة على المشكلات الإجتماعية.

	مظاهر المشكلات الإجتماعية	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني	3.11	1.290	2.85	1.174	3.10	1.335	2.540	.080
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار	3.98	.990	4.15	.883	4.04	1.024	1.286	.277
3	تزايد العنف المجتمعي في الحيالسكني	3.85	1.192	4.19	1.014	3.98	1.171	3.535	.030
4	انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منطقة السكن	4.19	.929	4.39	.758	4.30	.939	1.799	.166
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	4.17	1.001	4.17	1.011	4.20	1.073	.087	.917
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي	3.39	1.315	3.27	1.315	3.67	1.320	5.275	.005
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	2.98	1.237	2.83	1.140	3.11	1.303	2.855	.058
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	2.93	1.278	2.63	1.209	2.97	1.312	4.188	.016
9	وجود ظاهرة عمالة للاطفال في منطقة السكن	3.70	1.195	3.70	1.310	3.49	1.327	1.705	.183
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي	3.51	1.298	3.53	1.316	3.51	1.411	.011	.990

	مظاهر المشكلات الإجتماعية	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
11	التحرش الجنسي بالاطفال في منطقة السكن	3.04	1.244	2.86	1.267	2.95	1.371	.669	.512
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن	3.73	1.230	3.99	1.155	3.78	1.306	2.197	.112
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكالة	3.40	1.410	3.22	1.399	3.06	1.511	2.109	.122
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني	2.90	1.233	2.46	.949	2.76	1.315	5.660	.004
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	3.13	1.333	2.64	1.225	3.17	1.390	9.977	.000
16	اعتبر جيراني في المسكن سند لي في المواقف الصعبة.	3.96	1.038	3.85	1.130	3.84	1.208	.452	.637
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن	3.92	1.045	4.02	1.064	3.88	1.191	.787	.456
18	حالات الطلاقانتشار	3.83	1.156	3.94	1.212	4.04	1.161	1.235	.292
19	يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل) في منطقة السكن	3.83	1.141	3.75	1.244	3.82	1.249	.205	.815
20	اشعر بأختلاف عاداتي وقيمي عن الاخرين	3.22	1.244	3.16	1.259	3.37	1.378	1.457	.234
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	3.18	1.250	3.03	1.266	3.41	1.391	4.727	.009
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكرا	3.60	1.141	3.32	1.079	3.76	1.231	7.671	.001
23	كبر حجم الأسرة	3.71	1.054	3.45	1.030	4.08	1.017	20.731	.000
	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.53	.667	3.45	.533	3.58	.685	2.214	.110

يلاحظ على نتائج إختبار (ف) ومستويات الدلالة في الجدول رقم (4-7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى لعدد أفراد الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الإجتماعية ككل حيث بلغت النسبة للدلالة الإحصائية الكلية (0.110) باستثناء الفقرات (3، و6، و8، و14، 15، 21، 22، 23) وجاءت الفروق لصالح الأسر ذات الحجم المتوسط في الفقرة رقم (3) والتى تنص على "تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني"، ولصالح الأسر ذات الحجم الكبير في الفقرة رقم (23،22،21،15،8،6).

بينما جاءت الفروق لصالح الأسر ذات الحجم الصغير في الفقرة رقم (14) والتى تنص على " التطرف الديني لدى الأفراد في الحي السكني".

4- العلاقة بين مستوى تعليم الأب ومشكلات الأسرة الإجتماعية:

ولإيجاد العلاقة بين أثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على مشكلات الأسرة الإجتماعية، تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي وبينت النتائج في الجدول رقم (4-7).

جدول رقم (4-7)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعلاقة أثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على المشكلات الأسرة الإجتماعية.

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
1	اشعر بالعزلة في مكان سكني	3.17	1.372	2.93	1.242	3.12	1.278	3.19	1.241	2.70	1.368	1.352	.249
2	وجود مسكن منح أسرتي الإستقرار	3.57	1.193	4.13	.912	4.06	1.007	4.44	.506	4.03	.928	4.416	.002
3	تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني	3.79	1.267	4.10	1.043	3.99	1.199	4.04	1.126	4.10	1.155	.904	.461
4	انتشارمظاهرال فقروالبطالة في منطقة السكن	4.13	1.076	4.36	.805	4.33	.910	4.26	.859	4.23	.971	.783	.536
5	يضايقني نتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	3.89	1.238	4.19	.985	4.31	.996	3.93	1.174	4.00	1.145	2.299	.058
6	اشعر ان ثقافة العيب سبب فقر أسرتي	3.38	1.360	3.34	1.307	3.59	1.352	3.81	1.241	3.70	1.317	1.744	.139
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	3.00	1.234	2.92	1.228	3.06	1.262	3.04	1.055	3.00	1.390	.319	.866
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	2.89	1.371	2.76	1.196	2.88	1.364	2.89	1.188	3.17	1.367	.809	.520
9	وجود ظاهرة عمالة اطفال في منطقة السكن	3.49	1.231	3.72	1.272	3.51	1.342	3.74	1.163	3.27	1.437	1.409	.229
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي	3.21	1.197	3.54	1.319	3.57	1.414	3.70	1.382	3.37	1.497	.897	.465
11	التحرش الجنسيبالاطفال في منطقة السكن	2.81	1.209	2.91	1.281	2.99	1.326	2.89	1.396	3.00	1.576	.252	.908
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان	3.57	1.264	3.95	1.188	3.79	1.262	4.07	1.207	3.57	1.501	1.694	.150

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
	السكن												
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكالة	3.06	1.374	3.13	1.394	3.27	1.527	3.22	1.553	3.27	1.639	.364	.834
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني	2.79	1.215	2.63	1.096	2.69	1.259	3.22	1.340	2.40	1.276	2.079	.082
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	3.02	1.359	2.87	1.308	3.13	1.396	3.00	1.414	2.77	1.223	1.218	.302
16	اعتبر جيراني في المسكن سند لي في المواقف الصعبة.	3.68	1.287	3.96	1.097	3.82	1.176	3.96	1.126	3.50	1.167	1.617	.168
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن	3.81	1.191	4.00	1.061	3.97	1.136	3.67	1.301	3.67	1.213	1.228	.298
18	إ نتشار حالات الطلاق	3.81	1.279	3.99	1.155	3.93	1.202	4.11	1.121	4.10	1.185	.466	.761
19	يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل)في منطقة سكني	3.60	1.378	3.81	1.186	3.78	1.265	3.85	1.231	4.03	1.098	.633	.639
20	اشعربأختلاف عاداتي وقيمي عن الاخرين	3.21	1.284	3.17	1.301	3.42	1.311	2.93	1.299	3.50	1.408	1.723	.143
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	3.11	1.306	3.10	1.297	3.41	1.364	3.22	1.311	3.53	1.383	1.913	.107
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكرا	3.64	1.131	3.51	1.137	3.64	1.235	3.52	1.252	3.63	1.189	.382	.822
23	كبر حجم الأسرة	3.83	1.007	3.80	1.014	3.70	1.169	3.70	1.103	4.07	.907	.852	.493
	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.41	.830	3.51	.523	3.56	.706	3.58	.621	3.50	.705	.632	.640

يشير الجدول رقم (4-7) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الإجتماعية ككل باستثناء الفقرة (2) حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت(.002) وكانت لصالح الأسر التى يسودها ارتفاع في المستوى التعليمي للأباء امن حيث يقرؤن ويكتبون وفقا

للمتوسطات الحسابية في الفقرة رقم (2) والتى تنص على " وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار"

5 – العلاقة بين الدخل الشهري للأسرة ومشكلات الأسرة الإجتماعية:

لإيجاد العلاقة بين أثر الدخل الشهري لرب الأسرة على مشكلات الأسرة الإجتماعية، تم إجراء إختبار تحليل التباين الأحادي وبينت النتائج في الجدول رقم (4-8).

جدول رقم (4-8)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعلاقة أثر الدخل الشهري لرب الأسرة على المشكلات الأسرة الإجتماعية.

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني	3.04	1.250	2.94	1.334	2.86	1.292	.464	.629
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار	4.07	1.002	4.06	.902	4.21	.802	.167	.846
3	تزايد العنف المجتمعي في الحياة السكني	4.02	1.161	4.06	1.062	4.14	.864	.126	.882
4	انتشار مظاهر الفقر والبطالة في منطقة السكن	4.33	.888	4.27	.879	4.50	.519	.602	.548
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.	4.23	1.023	4.06	1.064	4.14	1.027	1.441	.238
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي	3.62	1.320	3.12	1.298	3.21	1.122	8.438	.000
7	ضعف العلاقات الإجتماعية للاسرة	3.01	1.219	2.95	1.287	2.79	1.251	.300	.741
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة	2.86	1.279	2.81	1.297	2.64	1.008	.240	.787
9	وجود ظاهرة عمالة للاطفال في منطقة السكن	3.61	1.318	3.60	1.276	3.64	1.082	.009	.991
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي	3.48	1.377	3.58	1.317	4.00	1.038	1.208	.300
11	التحرش الجنسي بالاطفال في منطقة السكن	2.91	1.311	2.99	1.321	2.93	1.207	.235	.791
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن	3.82	1.267	3.88	1.217	4.29	.611	.986	.374

	مظاهر مشكلات الأسرة الإجتماعية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
13	انتشار العنف الاسري بكافة أشكالة	3.15	1.471	3.24	1.424	3.36	1.447	.328	.721
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني	2.68	1.213	2.68	1.148	2.57	1.016	.060	.941
15	مكان سكني يسبب لي الخجل	3.01	1.387	2.94	1.243	2.29	1.069	2.009	.135
16	اعتبر جيراني في المسكن سند لي في المواقف الصعبة.	3.89	1.180	3.81	1.083	3.86	1.027	.232	.793
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن	3.96	1.129	3.86	1.117	4.14	.864	.731	.482
18	انتشارحالات الطلاق	3.93	1.202	4.05	1.134	4.07	1.072	.567	.567
19	يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل) في منطقة السكن	3.79	1.248	3.80	1.190	4.00	1.038	.200	.819
20	اشعربأختلاف عاداتي وقيمي عن الاخرين	3.27	1.304	3.22	1.349	3.50	1.160	.316	.729
21	أشعران مكان سكني يقلل فرص زواج بناتي	3.31	1.334	3.06	1.325	3.07	1.141	2.052	.129
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكرا	3.62	1.208	3.49	1.092	3.21	1.122	1.335	.264
23	كبر حجم الأسرة	3.83	1.074	3.68	1.021	3.57	1.284	1.316	.269
	مشكلات الاسرة الإجتماعية	3.54	.636	3.48	.638	3.52	.414	.438	.646

يتبين من الجدول رقم (4-8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للدخل الشهري للأسرة بالدينار في جميع الفقرات باستثناء الفقرة (6). وقد بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (.000) ونلاحظ من الجدول أعلاه أن الفروق لتلك الفقرة التى تنص على "أشعر أن ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي" وجاءت الفروق لصالح الأسر ذات الدخل الشهري المتدني(400 ديناراً فأقل).

4-4السؤال الثالث: ما المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان. بعد بيان المشكلات الإجتماعية التى تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، لابد من إستعراض أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تلك الأسر، نتيجة التغيرات المجتمعية بمظاهرها المختلفة التى باتت تفرض ذاتها على الأسرة المعاصرة بمزيد من المتطلبات الاقتصادية التى تعدت قدرات ميزانيتها والجدول أدناه يعرض هذه المشكلات على شكل فقرات مرتبة تنازليا بعد استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.

اذ يبين الجدول رقم (4-9) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (3.18-4.60)، حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (24) والتي تنص على" الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة" وبمتوسط حسابي بلغ (4.60). وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (27) ومفادها: "كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية" في وبمتوسط حسابي بلغ (4.45)، وذلك يعود إلى التغيرات المجتمعية بمظاهرها المختلفة التى باتت تفرض ذاتها على الأسرة المعاصرة بمزيد من المتطلبات الاقتصادية التى تعدت قدرات ميزانيتها.

في حين وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (25) ومفادها: "تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي" وبمتوسط حسابي بلغ (4.33)، وجاءت في المرتبة الرابعة الفقرة رقم (28) التى مفادها: " عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة " وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وذلك يعود الى ندرة وجود فرص عمل جيدة وتدني الأجور مقابل ارتفاع أسعار العلاج.

جدول (4-9)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر بمدينة عمان مرتبة تنازلياً حسب الاهمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
24	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.60	.790	1
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.45	.818	2
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.33	1.049	3
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة	3.95	1.171	4
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.77	1.224	5
26	تعطلرب الاسرة عن العمل.	3.74	1.153	6
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا	3.61	1.336	7
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض).	3.55	1.019	8
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء.	3.46	1.083	9
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.44	1.133	10
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	3.27	1.261	11
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	3.18	1.076	12
	مشكلات الاسرة الاقتصادية	3.78	.634	

وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (32) والتى مفادها: "زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة" في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (3.77)، حيث أن الحياة المعاصرة تتطلب من جميع أفراد الأسرة إقتناء الهواتف الخلوية للتواصل مع العالم الخارجي مما أدى الى زيادة المصاريف على كاهل أرباب الأسرة، حيث أنه بالرغم من تدني الأجور وعدم توافر فرص عمل جيدة فرضت هذه المتطلبات نفسها على الأسر مما زاد معاناتهم.

وفي المرتبة السادسة الفقرة رقم (26) التى متفادها: "تعطل رب الاسرة عن العمل" وبمتوسط حسابي بلغ (3.74)، وجاءت في المرتبة السابعة الفقرة رقم (31) والتى مفادها: "أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا" وبمتوسط حسابي بلغ (3.61). وفي المرتبة الثامنة الفقرة رقم (35) والتى مفادها: "فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض)" وبمتوسط حسابي بلغ (3.55)،

وجاءت في المرتبة التاسعة الفقرة رقم (33) والتى مفادها: " تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء" ويمتوسط حسابي بلغ (3.46)، وجاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (30) والتى تنص على "عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين" وبمتوسط حسابي بلغ (3.44)، وذلك قد يكون نتيجة ازدياد أعداد السكان وبالتالي عدم توافر المهن والوظائف للشباب حديثي التخرج، وكذلك قد تنتج البطالة نتيجة لغياب التطور المستمر لأفكار لإنشاء مشروعات حديثة والتى تساعد على تقديم العديد من الوظائف للأفراد العاطلين عن العمل، وكذلك قد تنتج البطالة نتيجة انتشار الواسطة والمحسوبية في المجتمع.

وفي المرتبة الحادية عشر كانت الفقرة رقم (29) والتى تنص على "عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة" وبمتوسط حسابي بلغ (3.27)، وذلك قد يكون بسبب تبادل الأدوار في الحياة المعاصرة بين الزوجين، وذلك نتيجة السماح للمرأه بالعمل خارج المنزل مما دفع الزوج أن يتوقع من زوجتة الإنفاق على البيت، ولم يتوقف على الأمر على ذلك فحسب بل وصل الأمر الى درجة دفع زوجاتهم وإجبراهن على أخذ قروض بنكية ومن جمعيات لسد الحاجات المتزايدة، بينما جاءت الفقرة رقم (34) ونصها: "عدم القدرة على دفع ايجار المسكن" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.18)، ويعود ذلك الى ارتفاع الأجور السكنية نتيجة الغلاء الذي شهدته المملكه مؤخرا ومن المؤسف أنه مقابل هذا الغلاء لاتتوفر زيادة في الرواتب والدخول المتدني، وأخيرا يوضح الجدول أعلاه بأن المتوسط الحسابي لمشكلات الاسرة الاقتصادية ككل (3.78).

ولبيان العلاقة بين متغير مكان السكن والجنس وعدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة والدخل الشهري لأرباب الأسر وأثرها على المشكلات الإقتصادية تم إجراء تحليل التباين الأحادي، ونستعرض تلك العلاقات الإرتباطية وبشكل تفصيلي أدناه.

1-العلاقة بين مكان السكن ومشكلات الأسرة الإقتصادية:

يتبين من الجدول رقم (4-10) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى لمكان السكن في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الاقتصادية ككل باستثناء الفقرتان (34 و35).حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة الكلية (0.000) لمجمل المشكلات الأسرة الإقتصادية.

جدول (4-10)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي

لعلاقة أثر مكان السكن بالمشكلات الاقتصادية للأسرة

	مظاهر المشكلات الإقتصادية.	سفح النزهة		شرق الوحدات		وادي الحدادة		منطقة الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
24	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.60	.667	4.30	1.046	4.87	.368	4.88	.506	18.962	.000
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.16	.974	4.16	1.195	4.58	.927	4.65	.879	8.470	.000
26	تعطل رب الاسرة عن العمل.	3.27	1.153	3.86	1.023	3.23	1.038	4.71	.724	53.641	.000
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.32	.784	4.23	.980	4.57	.625	4.92	.435	20.138	.000
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة	3.42	1.207	3.91	1.065	3.98	1.237	4.74	.702	31.741	.000
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	2.57	.953	3.59	1.142	2.64	.994	4.35	1.105	78.434	.000
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.12	.980	3.48	1.202	3.12	.689	4.12	1.243	22.176	.000
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا	3.18	1.183	3.70	1.346	3.51	1.328	4.16	1.334	12.673	.000
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.31	1.156	3.80	1.187	4.00	1.169	4.19	1.226	13.890	.000
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء.	3.27	.870	3.58	1.204	3.27	.818	3.72	1.274	5.642	.001
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	3.04	.933	3.17	1.230	3.22	.852	3.38	1.158	2.142	.094
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض).	3.51	.872	3.48	1.065	3.71	.773	3.57	1.298	1.159	.325
	مشكلات الاسرة الاقتصادية	3.48	.492	3.77	.707	3.72	.443	4.28	.528	42.601	.000

ويتبين من معطيات الجدول أعلاه الفروق الدالة احصائيا في مظاهر مشكلات الأسرة الإقتصادية حيث كانت في أغلب الفقرات منها الفقرة رقم (24) والتى تنص على "الإرتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الأسرة" وكانت الفروق لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها النزهة وأخيراً الوحدات وفقا للمتوسطات الحسابية، وجاءت الفقرة رقم (25) والتى تنص على " تدني دخل الأسرة سبب مشكلتي مع أسرتي" حيث جاءت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها منطقة النزهة والوحدات وفقا للمتوسطات أعلاه، في حين جاءت الفقرة رقم (26) التى تنص على "تعطل رب الأسرة عن العمل" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة.

بينما جاءت الفقرة رقم (27) والتى تنص على "كثرة الأعباء المادية ومتطلبات الحياة الأسرية" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها النزهة وأخيراً الوحدات، وفي الفقرة رقم (28) والتى تنص على" عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الأسرة" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها وادي الحدادة ثم تليها الوحدات وأخيراً منطقة النزهة. وكذلك في الفقرة رقم (29) والتى تنص على " عدم تحمل الزوج مسؤولية الإنفاق على الأسرة (البخل)" حيث كانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها منطقة الوحدات ثم تلتها منطقة وادي الحدادة وأخيراً منطقة النزهة.

بينما جاءت الفقرة رقم (30) والتى تنص على "عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تليها الوحدات وأخيراً تلتها وادي الحدادة والنزهة، وفي الفقرة رقم (31) والتى تنص على "أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التى تتطلب تقديم الهدايا" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات ثم تلتها وادي الحدادة وأخيراً تلتها النزهة، وكذلكفي الفقرة رقم (32) والتى تنص على "زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها وادي الحدادة ثم تلتها الوحدات وأخيراً تلتها النزهة، وجاءت الفقرة رقم (33) والتى تنص على "تدني الإجور والرواتب لعمل الأبناء" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات وأخيراً تلتها النزهة ووادي الحدادة.

2- العلاقة بين الجنس ومشكلات الأسرة الإقتصادية:

جدول رقم (4-11)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي لأثر الجنس على مشكلات الأسرة الإقتصادية (إختبار ت)

	مظاهر مشكلات الأسرة الإقتصادية	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
24	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.53	.841	4.62	.780	-.981	.327
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.30	1.102	4.34	1.040	-.270	.787
26	تعطل رب الاسرة عن العمل.	3.93	1.085	3.71	1.164	1.688	.092
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.42	.877	4.46	.807	-.451	.652
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة	3.90	1.178	3.95	1.170	-.407	.684
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	3.42	1.295	3.25	1.254	1.157	.248
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.43	1.176	3.44	1.125	-.091	.928
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا	3.55	1.374	3.62	1.330	-.435	.664
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.98	1.187	3.73	1.228	1.723	.085
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء.	3.42	1.204	3.47	1.059	-.428	.669
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	2.89	1.049	3.24	1.073	-2.864	.004
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ(وفاة المعيل،المرض).	3.37	.946	3.58	1.031	-1.800	.072
	المشكلات الاقتصادية للاسرة	3.76	.639	3.78	.634	-.320	.749

ولفحص العلاقة بين مظاهر المشكلات الأسرة الإقتصادية في ضوء متغير الجنس، تبين من نتائج إختبار تحليل التباين الأحادي ومستويات الدلالة في الجدول رقم (4-11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للجنس في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الاقتصادية ككل باستثناء الفقرة (34)، وجاءت الفروق لصالح الاناث حول عدم القدرة على دفع إيجار المسكن وبوجة عام، تشير معطيات الجدول الكلية لمشكلات الأسرة الإقتصادية عدم وجود فروق حولها تعزى لمتغير الجنس حيث بلغت قيمة مستوى الدالة الإحصائية (0.749).

3- العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الإقتصادية:

جدول رقم (4-12)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وإختبار تحليل التباين الأحادي لأثر عدد أفراد الأسرة على المشكلات الإقتصادية للأسرة(إختبار ف)

	مظاهر المشكلات الإقتصادية للأسرة	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
24	ال الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.54	.849	4.70	.681	4.55	.840	2.437	.088
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.18	1.100	4.46	.938	4.29	1.104	2.709	.067
26	تعطل رب الاسرة عن العمل.	3.75	1.178	3.56	1.181	3.89	1.103	4.540	.011
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.47	.790	4.51	.745	4.40	.883	1.043	.353
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة	3.95	1.141	3.97	1.207	3.92	1.158	.127	.881
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	3.47	1.251	3.05	1.193	3.38	1.297	5.364	.005
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.50	1.074	3.29	1.000	3.52	1.244	2.533	.080
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا	3.51	1.349	3.50	1.317	3.73	1.341	1.960	.142
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.71	1.185	3.72	1.251	3.85	1.219	.779	.459
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء.	3.50	1.047	3.35	.926	3.53	1.204	1.695	.185
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	3.31	1.039	3.19	.940	3.13	1.188	1.023	.360
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض).	3.49	.979	3.60	.900	3.53	1.123	.489	.613
	المشكلات الاقتصادية للاسرة	3.78	.668	3.74	.558	3.81	.676	.638	.529

كما تبين نتائج إختبارات (ف) التى أجريت في الجدول أعلاه رقم (4-12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى لعدد أفراد الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الاقتصادية ككل باستثناء الفقرات (26، 29). حيث أن الفرق الاول جاء في الفقرة رقم (26) والقائلة: "تعطل رب الأسرة عن العمل" وجاءت لصالح الأسر ذات الحجم الكبير في حين جاء الفرق حول الفقرة رقم (29) والقائلة: "عدم تحمل الزوج مسؤولية الإنفاق على الأسرة (البخل)"، وكانت الفروق لصالح الأسر ذات الحجم الصغير والتى يبلغ عدد أفرادها من (1-3) افراد وتلتها (6 أفرد فأكثر) وأخيرا (4-6) أفراد. وبوجه عام لاتوجد فروق

دالة إحصائياً في المجموع الكلي حول مشكلات الأسرة الإقتصادية والتى تعزى الى حجم الأسرة وقد بلغت قيمة مستوى الدالة الإحصائية الكلية (0.529).

4- العلاقة بين مستوى تعليم الأب ومشكلات الأسرة الإقتصادية:

يتبين من الجدول (4-13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الإقتصادية للاسرة ككل باستثناء الفقرة (35).

جدول رقم (4-13)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على المشكلات الإقتصادية للأسرة أختبار(ف)

	مظاهر مشكلات الأسرة الاقتصادية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
24	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.40	1.097	4.67	.731	4.54	.816	4.81	.396	4.57	.774	2.006	.092
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.17	1.274	4.37	1.046	4.34	.972	4.19	1.145	4.30	1.088	.512	.727
26	تعطل رب الاسرة عن العمل.	3.62	1.095	3.68	1.126	3.82	1.197	3.78	1.281	4.07	1.081	1.125	.344
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.28	.994	4.50	.775	4.42	.833	4.70	.465	4.30	.988	1.712	.146
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الأسرة	3.94	1.071	4.03	1.128	3.83	1.234	3.85	1.262	4.00	1.232	.793	.530
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	3.11	1.184	3.19	1.221	3.38	1.286	3.30	1.463	3.67	1.348	1.582	.178
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.17	1.148	3.35	1.032	3.60	1.201	3.70	1.235	3.37	1.326	2.414	.048
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا	3.53	1.396	3.63	1.305	3.66	1.345	3.59	1.421	3.20	1.400	.834	.504
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.34	1.256	3.79	1.186	3.79	1.281	4.00	1.144	4.03	1.129	2.072	.083
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء	3.19	1.191	3.42	1.014	3.53	1.118	3.59	1.118	3.77	1.194	1.702	.148
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	3.09	1.316	3.19	1.019	3.27	1.075	2.96	1.224	2.93	1.015	1.108	.352
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض).	3.74	1.151	3.52	.951	3.66	1.039	3.26	1.095	3.13	1.074	2.859	.023
	المشكلات الاقتصادية للاسرة	3.63	.640	3.78	.564	3.82	.718	3.81	.722	3.78	.592	.842	.499

وبشكل مفصل نلاحظ في الجدول أعلاه رقم (4-13) أن الفروق الدالة إحصائيا لمشكلات الأسرة الإقتصادية جاءت في الفقرة رقم (35) والقائلة: "فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض)" وكانت لصالح الأسر الأمية تلتها الثانوي ثم تلتها أرباب الأسر القادرون على الكتابة والقراءة وتلتها الدبلوم المتوسط وأخيراً البكالوريوس. وبوجه عام قيمة مستوى الدالة بلغت (0.499) وهي دالة على عدم وجود فروق حول مشكلات الأسرة الإقتصادية تعزى الى مستوى التعليمي لرب الأسر لأفراد العينة.

5- العلاقة بين الدخل الشهري ومشكلات الأسرة الإقتصادية:

جدول رقم (4-14)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر الدخل الشهري لرب الأسرة على المشكلات الأسرة الإقتصادية لإختبار(ف)

	مظاهر مشكلات الأسرة الإقتصادية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
24	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرها على رفاهية الاسرة.	4.59	.829	4.65	.672	4.57	.938	.366	.694
25	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.	4.36	1.033	4.23	1.095	4.57	.938	1.190	.305
26	تعطلرب الاسرة عن العمل.	3.84	1.136	3.49	1.167	3.79	1.122	5.153	.006
27	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.	4.47	.808	4.40	.844	4.36	.842	.523	.593
28	عدم القدرة على دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة	4.05	1.101	3.71	1.293	3.71	1.267	5.034	.007
29	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة (البخل)	3.39	1.254	3.00	1.252	3.07	1.141	5.596	.004
30	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.	3.46	1.148	3.38	1.098	3.29	1.139	.409	.665
31	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديمالهدايا	3.72	1.317	3.38	1.349	2.93	1.269	5.484	.004
32	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.	3.76	1.256	3.79	1.181	3.86	.770	.066	.936
33	تدني الإجور والرواتب لعمل الابناء.	3.44	1.090	3.50	1.086	3.57	.852	.239	.787
34	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن	3.30	1.092	2.94	1.014	2.93	.829	6.685	.001
35	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل، المرض).	3.58	1.067	3.53	.909	3.00	.679	2.185	.113
	المشكلات الاقتصادية للاسرة	3.83	.649	3.67	.594	3.64	.469	4.039	.018

يتبين من الجدول رقم (4-14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للدخل الشهري للأسرة بالدينار وجاءت الفروق الجوهريه في الفقرات (26،

و28، و29، و31، و34). ونلاحظ من الجدول أعلاه رقم (4-14) أن فروق الدالة الإحصائية للفقرات –المذكورة- جاءت لصالح الأسر ذات الدخل الشهري الذي يتراوح أقل من 400 ديناراً شهريا. وبوجه عام تشير قيمة مستوى الدلالة إحصائياً للمجموع الكلي الى وجود فروق داله إحصائياً تعزى إلى الدخل الشهري حول مشكلات الأسرة الإقتصادية إذ بلغت قيمة مستوى الدالة (0.018) وهي دالة إحصائياً على وجود فروق.

4-5 السؤال الرابع: ما المشكلات الأسرية والزواجية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

يقصد بالمشكلات الأسرية كل خلل أوخلافات تصيب العلاقات الزواجية أو تؤثر عليها وتهدد استقرارها وتنذر بالخطر وكذلك المشكلات الزواجية الناتجة عن تضارب وجهات نظر الزوجين حيال بعض الأمور التى تخص أيا منهما مما يستثير انفعال الغضب. وبشكل عام إن المنزل هو المؤسسة الإجتماعية التى تخرج أجيال وأفراد بل تنتج المجتمع برمتهوعلى عاتق الأم والأب تقوم الأسر والمجتمع معاً.

وتزايد في الأونة الأخيرة المشاكل الزواجية نتيجة غلاء المعيشة للظروف المعيشة التى باتت عائقاً أمام تلبية احتاجاتهم وهنا نستعرض المشكلات الأسرية والزوجية التي يعاني منها بعض الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، وبشكل تفصيلي أكثر فإنة ثم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لهذه المشكلات فكانت حسب **الأهمية كما في الجدول التالي:**

يبين الجدول رقم (4-14) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.47-3.74)، حيث جاءت الفقرة رقم (61) والتي تنص على "معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.74) فإن الفقر قد يؤدي الى التفكك الإجتماعي وبالتالي يولد لدي الأبناء شعور بعدم الأمان الإجتماعي والقلق والتوتر، مما يدفعهم الى اللجوء لبيع المخدرات وشرب الخمر ومسلكيات السلوك غير السوي.

بينما جاءت المشكلة الثانية في الفقرة رقم (38) والتى مفادها: "خروج الزوجة للعمل وتأثيرعلى الأبناء والزوج" وهي بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.12)، مما ينتج عنه بعض الضغوطات التى تواجها الزوجة العاملة أو إضافة الى ضغوطات دورها الطبيعي وكذلك التقليدي معاً وهو الأمر الذي قد أثر سلبا على استقرار العلاقة الزوجية بين الأزواج من ناحية وقد تصل الحياة بين الازواج إلى حد الطلاق، ومن ناحية أخرى قد يقل اهتمام المرأة برعاية الأبناء فينتج التفكك الأسري.

جدول (4-15)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المشكلات الأسرية والزواجية التي تعاني منها الأسر بمدينة عمان مرتبة تنازلياً حسب الاهمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
61	معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء	3.74	1.352	1
38	خروج الزوجة للعمل وتأثير ذلك على الأبناء والزوج.	3.12	1.147	2
39	سوء الاختيار الزواجي	3.07	1.278	3
56	زواج الاقارب	3.07	1.265	3
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	3.05	1.121	4
60	استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة	3.05	1.140	4
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناءوغيابة فترة طويلةعن المنزل	3.04	1.275	5
36	ضعف العلاقات الأسرية.	2.98	1.316	6
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	2.87	1.281	7
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	2.86	1.189	8
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	2.85	1.160	9
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة الإجتماعية	2.84	1.282	10
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن	2.84	1.193	10
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.83	1.024	11
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.	2.82	1.182	12
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	2.81	1.111	13
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	2.80	1.153	14
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	2.78	1.226	15
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	2.77	1.159	16
52	ضعف الوازع الديني لدى الزوج	2.76	1.149	17
44	حرمان الاناث من الميراث	2.73	1.149	18
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.70	1.170	19
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.69	1.188	20
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة	2.63	1.088	21
59	تعاطي احد الابناء المخدرات،شم المواد الطيارة	2.48	1.057	22
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات	2.47	1.093	23
	المشكلات الاسرية والزواجية	2.87	.720	

في حين جاءت الفقرة رقم (39) والتى مفادها: "سوء الاختيار الزواجي"، وكذلك الفقرة رقم (56) والتى مفادها:"زواج الاقارب" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.07) لكل منهما، أي أن الأختيار لم يتم بشكل جيد من قبل الطرفين حيث أنه من الشروط الأساسية لإستقرار الحياة الزوجية والأسرية والتقبل بين الطرفين، حيث مازالت بعض العوائل في هذه التجمعات

ثأتيرها الكبير على زواج الأبناء لدرجة التوجية نحو المحافظة على زواج الأقارب والعشيرة ونتيجة لسوء الإختيار يتم الطلاق أو عدم تحقيق السعادة الأسرية، وبالتالي يحدث التفكك الأسري وحتى لو إستمر ولايستطيعان تحقيق المودة والمحبة والطمأنينة، ومن المؤسف يدفع ثمنه الأبناء وهنا تأتي الامراض النفسية والإكتئاب والإحباط وعدم الشعور بالأمان.

بينما جاءت الفقرة رقم (43) والتى مفادها: "تأخر سن الزواج لدى الابناء" وكذلك الفقرة رقم (60) والتى تنص على "استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة" في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.05) لكلاهما. قضية تأخر الزواج أصبحت شائعة وهي ترجع إلى عدة أسباب منها الأسباب الإقتصادية وانتشار البطالة تدني مداخيل الأفراد مقارنة مع متطلبات العصر الحديث، إضافة الى متطلبات الزواج وتكاليفه وغلاء المهور، وقد يكون تأخر الزواج لأسباب إجتماعية كرفض بعض الأسر السماح بزواج البنت الصغيرة قبل الكبيرة، وكذلك المبالغة بالشروط والمواصفات من قبل بعض الشباب أو الفتيات.

وجاءت في المرتبة الخامسة الفقرة رقم (48) والتى تنص على"عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناء وغياب الزوج لفترة طويلة عن المنزل" وبمتوسط حسابي بلغ (3.04)، وغالباً مايكون غياب الأباء في العمل وجمع المال لتلبية متطلبات الأبناء وتوفير السعادة والأمان، وهذا الإنشغال على حساب التربية السليمة.

وجاءت الفقرة رقم (36) بالمرتبة السادسة والتى تنص على "ضعف العلاقات الأسرية" في المرتبة السادسة وبمتوسط حسابي بلغ (2.98)، وذلك قد ينجم نتيجة عدم التوافق بين أفراد الاسرة والتفكك الاسري وكذلك قد تنتج نتيجة الخلافات الإقتصادية والتى تتعلق بمسائل ميزانية الأسرة.

كما كانت في المرتبة السابعة الفقرة رقم (55) والتى تنص على" تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة " في المرتبة السابعة وبمتوسط حسابي بلغ (2.87)، ويعود ذلك إالى ضعف الإدارة عند الزوجين أو أحدهما وعدم القدرة على معالجة الأمور الخاصة دون تدخل الأهل سواء الزوج أو الزوجة، وهذا أخطر مايهدد الحياة الزوجية ويؤثر على استقرار الأسرة وكيانها انتقال المشكلات الداخلية بين الزوجين الى الأهل، فكل طرف ينحاز لمصلحته وتتحول الحياة الزوجية الى خلاف وصراع بين الأزواج ويتحول الأمر الى صراع عائلي ليس بالإمكان السيطرة عليه، وبالأخير نتيجة هذا التدخل ينتج عنه الشقاق والنزاع الذي بطبعه يقود إلى الطلاق وقد ينتج عنه بالطبع تفكك الأبناء وتنقلب الأمور بدلا من التدخل لحل المشكلة إلى نزاع وخراب أسري وتعكر صفوها.

وجاءت في المرتبة الثامنة الفقرة رقم (42) والتى تنص على "منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي" وبمتوسط حسابي بلغ (2.86)، حيث أن هذه الوسائل قد تنشر سمومها على تلك الفئة مستغلة وضعهم، من الممكن أن تؤدي إلى الإنحراف والإنجراف بالإنضمام الى جماعات متطرفة سياسيا واستغلالهم من أجل لقمة العيش وهذا مايغشاه أبائهم لذلك يحاولون منعهم من استخدام تلك الوسائل.

بينما جاءت الفقرة رقم (57) ونصها " تعاطي الزوج الكحول والمخدرات " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.47)، وهي الأقل أهمية بالنسبة لأبرز مشكلات الأسرة الأسرية والزوجية، فتلجأ بعض الأزواج إلى الإدمان على شرب الخمر وقد يلجأ البعض إلى تعاطي المخدرات، وهذا يسبب بالطبع مشكلات أسرية وزوجية حيث تعاني أبناء هؤلاء الأزواج المدمنين من إضطرابات نفسية والشعور بعدم الأمان، وذلك بسبب أن هؤلاء الأزواج المدمنين متقلبون مزاجيا ويمكن وصف سلوكهم بالعدوانية والعنف والقسوة مع الزوجة والأبناء، ونتيجة لذلك يحدث التفكك الأسري فيؤثر سلباً على الزوجة وقد تؤدي الى حدوث النزاع بينهم على أقل الأسباب مما يؤدي الى الطلاق، ويؤثر كذلك على الأبناء حيث تفقد لديهم العلاقات الإجتماعية وقد يدفع بعض هؤلاء الأبناء للجوء الى الإلتفات بأصدقاء السوء. وفي النهايةبلغ المتوسط الحسابي للمشكلات الاسرية والزوجية ككل (2.87) وتالياً عرضة:

1- العلاقة بين الحي السكني والمشكلات الاسرية والزواجية:

لإيجاد العلاقة بين متغير مكان السكن والجنس وعدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة والدخل الشهري لأرباب الأسر وأثرها على المشكلات الأسرية والزوجية لذلك تم إجراء تحليل التباين الأحادي وسوف ننقوم بإستعراض تلك العلاقات في عدة جداول وبشكل تفصيلي أدناه.

يتبين من الجدول رقم (4-16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$=0.05) تعزى لمكان السكن في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرية والزوجية ككل وقد بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للمجموع الكلي (0.000) وهي تعبر عن وجود فروق جوهرية. ونلاحظ من معطيات الجدول أن الفرق جاء حول الفقرة رقم (36) والتى تنص على "ضعف العلاقات الأسرية" وكانت لصالح الجوفة تلتها الوحدات ثم تلتها النزهة وأخيراً وادي الحدادة، أما الفرق الثاني جاء حول الفقرة رقم (37) والتى تنص على "ضعف دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية" فكانت لصالح الجوفة تلتها الوحدات ثم تلتها النزهة وأخيراً وادي الحدادة، وأما الفرق الثالث جاءحول الفقرة رقم (38) والتى تنص على "خروج الزوجة للعمل وتأثير على الأبناء والزوج" وكانت لصالح الجوفة تلتها الوحدات تم تلتها وادي الحداده وأخيراً النزهة.

جدول (4-16)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر مكان السكن على المشكلات الأسرية والزواجية.

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	النزهة		الوحدات		وادي الحدادة		الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
36	ضعف العلاقات الأسرية.	2.62	1.109	3.25	1.335	2.29	.982	3.69	1.372	29.987	.000
37	ضعف دور الاسرة في التنشئة الإجتماعية	2.46	1.001	3.18	1.336	2.21	.860	3.43	1.448	28.095	.000
38	خروج الزوجة للعمل وتأثيرعلى الأبناء والزوج.	2.81	.883	3.32	1.235	2.88	.643	3.43	1.499	10.291	.000
39	سوء الاختيار الزواجي	2.95	1.215	3.35	1.246	2.83	1.278	3.01	1.357	4.653	.003
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.49	.827	3.02	1.233	2.20	.728	2.95	1.549	14.893	.000
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	2.26	.578	3.01	1.290	2.19	.738	3.69	1.488	49.666	.000
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	2.48	.788	3.08	1.285	2.58	.882	3.31	1.489	15.706	.000
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	2.65	.805	3.25	1.288	2.94	.697	3.40	1.332	13.247	.000
44	حرمان الاناث من الميراث	2.32	.706	3.13	1.298	2.21	.576	3.16	1.375	30.079	.000
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	2.48	.820	3.20	1.327	2.54	.962	3.07	1.228	15.721	.000
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي	2.53	.915	3.12	1.282	2.53	.861	3.01	1.431	10.719	.000
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.35	.805	3.08	1.319	2.31	.791	2.90	1.459	16.525	.000
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناءوغيابة فترة طويلةعن المنزل	2.72	1.082	3.26	1.303	2.87	1.103	3.30	1.505	7.456	.000
49	نظرة الزوج الدونية	2.35	.766	3.09	1.238	2.15	.612	2.67	1.246	23.366	.000
50	حرمان الاناث من التعليم بعد مرحلة الاعدادية وتزويجهن	2.45	.885	3.15	1.295	2.59	.958	3.12	1.379	14.304	.000

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	النزهة		الوحدات		وادي الحدادة		الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	2.43	.832	3.28	1.263	2.32	.831	2.97	1.264	25.403	.000
52	ضعف الوازع الديني لدى	2.32	.831	3.27	1.234	2.54	1.023	2.72	1.191	23.392	.000
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	2.49	.858	3.18	1.192	2.38	.752	3.02	1.304	18.867	.000
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.59	.732	3.09	1.245	2.90	.544	2.69	1.205	7.772	.000
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	2.57	.940	3.18	1.411	2.56	1.062	3.07	1.502	9.691	.000
56	زواج الاقارب	3.05	1.058	3.08	1.422	2.97	1.138	3.18	1.380	.476	.699
57	تعاطي الزوج الكحول	2.23	.647	2.85	1.360	2.27	.793	2.36	1.180	12.111	.000
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	2.50	.812	3.10	1.338	2.42	.730	2.92	1.395	11.931	.000
59	تعاطي احد الابناء المخدرات، شم المواد الطيارة	2.34	.762	2.81	1.284	2.18	.595	2.39	1.198	10.189	.000
60	استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة	2.77	.883	3.09	1.202	2.94	.550	3.49	1.562	9.472	.000
61	معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء	3.09	1.281	3.82	1.181	4.17	1.088	4.13	1.589	20.575	.000
	المشكلات الاسرية والزواجية	2.55	.434	3.16	.887	2.58	.410	3.12	.668	36.034	.000

وأما الفرق الرابع جاء حول الفقرة رقم (39) التى تنص على "سوء الإختيار الزواجي" كان لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة ثم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة والفرق الخامس جاء حول الفقرة رقم (40) والتى تنص على "التفكك الأسري (زواج الأب، غياب الأم)" وكان لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها الجوفة تم تليها النزهة وأخيراً وادي الحدادة وأما الفرق السادس جاء حول الفقرة رقم (41) والتى تنص على "سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالأخرين" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات تم تلتها النزهة وأخيراً منطقة وادي الحدادة وأما الفرق السابع جاء حول الفقرة رقم (42) والتى تنص على "منع رب الأسرة أبناءة إستخدام شبكات التواصل الإجتماعي" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات تلتها وادي الحدادة وأخيراً النزهة، وأما

الفرق الثامن جاء حول الفقرة رقم (43) والتى تنص على " تأخر سن الزواج لدى الأبناء" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات تم تلتها وادي الحدادة وأخيراً النزهة، وأما الفرق التاسع فجاء حول الفقرة رقم (44) والتى تنص على "حرمان الإناث من الميراث" فكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الجوفة تلتها الوحدات تم تلتها النزهة وأخيراً وادي الحدادة، وأما الفرق العاشر جاء حول الفقرة رقم (45) والتى تنص على "تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تلتها الجوفة تم تلتها وادي الحدادة وأخيراً النزهة، وأما الفرق الحادي عشر فجاء حول الفقرة رقم (46) والتى تنص على "إدمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي" فكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تلتها الجوفة تم تلتها النزهة ووادي الحدادة، وأما الفرق الثاني عشر فجاء حول الفقرة رقم (47) والتى تنص على " التميز بين الأبناء (الذكور والإناث) لصالح الذكور "فكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تلتها الجوفة تم تلتها النزهة وأخيراً وادي الحدادة، وأما بقية الفروق الدالة إحصائياً للفقرات فجاءت لصالح الأسر في مناطق مختلف.

2- العلاقة بين الجنس والمشكلات الأسرية والزواجية:

جدول رقم (4-17)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر الجنس على المشكلات الأسرية والزواجية

	مظاهر المشكلات الأسرية والزوجية	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
36	ضعف العلاقات الأسرية.	3.10	1.382	2.96	1.303	.935	.350
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة الإجتماعية	3.02	1.398	2.81	1.257	1.431	.153
38	خروج الزوجة للعمل وتأثيرعلى الأبناء والزوج.	3.09	1.193	3.12	1.139	-.227	.820
39	سوء الاختيار الزواجي	3.33	1.166	3.02	1.294	2.059	.040
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.84	1.107	2.68	1.182	1.224	.222
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	3.04	1.147	2.73	1.235	2.247	.025
42	منع رب الاسرة ألبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	2.91	1.212	2.85	1.185	.425	.671
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	3.22	1.105	3.02	1.123	1.598	.111
44	حرمان الاناث من الميراث	2.98	1.148	2.69	1.144	2.185	.029
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	3.00	1.187	2.82	1.154	1.366	.173
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.	2.93	1.166	2.80	1.185	.990	.322
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.93	1.313	2.65	1.158	2.087	.037
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناءوغيابة فترة طويلةعن المنزل	3.15	1.284	3.02	1.274	.841	.401

	مظاهر المشكلات الأسرية والزوجية	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة	2.71	1.120	2.61	1.082	.783	.434
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن	3.12	1.269	2.79	1.171	2.454	.014
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	3.08	1.227	2.75	1.131	2.498	.013
52	ضعف الوازع الديني لدى الزوج	2.94	1.200	2.72	1.137	1.697	.090
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	3.01	1.133	2.77	1.103	1.908	.057
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.83	1.141	2.83	1.001	-.004	.997
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	3.12	1.347	2.82	1.264	2.060	.040
56	زواج الاقارب	3.26	1.293	3.03	1.258	1.527	.127
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات	2.63	1.238	2.44	1.061	1.505	.133
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	2.93	1.241	2.74	1.141	1.467	.143
59	تعاطي احد الابناء المخدرات،شم المواد الطيارة	2.55	1.128	2.46	1.044	.733	.464
60	استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة	3.02	1.148	3.05	1.140	-.243	.808
61	معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء	3.54	1.366	3.78	1.348	- 1.507	.132
	المشكلات الاسرية والزواجية	3.01	.658	2.84	.730	2.021	.044

ولفحص العلاقة بين المشكلات الأسرية والإجتماعية في ضوء متغير الجنس، يلاحظ على نتائج إختبار التباين الأحادي ومستويات الدلالة في الجدول رقم (4-17)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للجنس في جميع الفقرات التالية (39، و41، و44، و47، و50، و51، 53، 55) فقط وفي المشكلات الاسرية والإجتماعية ككل وجاءت الفروق لصالح الذكور.

وتشير معطيات الجدول رقم (4-16) أن معظم الفروقات كانت في المشكلات الأسرية والزواجية التى تتمحور حول سوء الإختيار الزواجي، والتحرش الجنسي، والسلوكيات المنحرفة للزوج، وكذلك حرمان الإناث من الميراث وحرمان الإناث من مواصلة التعليم، والتمييز بين الذكور والإناث لصالح الأول، وكذلك مشكلة العنف ضد المرأة من قبل الزوج، ومشكلة تدخل الأهل في شؤون الأسرة، فقد كانت الفروقات حول تلك المشكلات جميعها لصالح الذكور الأكثر إقرار بوجود هذه المشكلات في المجتمعات المدروسة مقارنة بالإناث، وهذا ماوصفتة المتوسطات الإحصائية في حين لم يختلف الذكور والإناث في نظرتهم إلى بقية الفقرات التى تجسر أبرز المشكلات الأسرية والزواجية في مجتماعت الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الدالة إحصائية الكلية للمجموع الكلي يؤكد وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنس والمشكلات الأسرية والزواجية فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية الكلية (0.04).

3- العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الأسرية والزواجية:

جدول رقم (4-18)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر عدد أفراد الأسرة على المشكلات الأسرية والزواجية

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
36	ضعف العلاقات الأسرية.	3.08	1.289	2.84	1.244	3.06	1.378	1.855	.157
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة الإجتماعية	2.98	1.229	2.58	1.109	3.00	1.398	6.983	.001
38	خروج الزوجة للعمل وتأثيرة على الأبناء والزوج.	3.34	1.151	2.96	.989	3.14	1.245	3.790	.023
39	سوء الاختيار الزواجي	3.04	1.179	3.07	1.267	3.09	1.331	.060	.942
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.85	1.167	2.50	1.011	2.80	1.269	4.838	.008
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	3.01	1.317	2.49	.981	2.91	1.322	8.804	.000
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	3.02	1.252	2.71	1.045	2.92	1.259	2.885	.057
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	3.20	1.097	2.95	.999	3.07	1.217	1.713	.181
44	حرمان الاناث من الميراث	2.93	1.215	2.55	1.000	2.80	1.214	4.530	.011
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	3.02	1.171	2.64	1.006	2.94	1.249	5.094	.006
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.	2.92	1.152	2.67	1.061	2.89	1.277	2.442	.088
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.80	1.079	2.55	1.106	2.77	1.284	2.422	.090
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناءوغيابة فترة طويلةعن المنزل	2.98	1.111	2.91	1.225	3.17	1.368	2.380	.094
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة	2.81	1.048	2.40	.877	2.73	1.223	7.031	.001
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن	2.95	1.175	2.65	1.049	2.95	1.291	3.955	.020
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	2.82	1.082	2.69	1.086	2.88	1.228	1.507	.223
52	ضعف الوازع الديني لدى الزوج	2.73	1.122	2.67	1.108	2.83	1.192	1.120	.327
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	2.83	1.086	2.59	.956	2.97	1.207	6.799	.001
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.83	1.115	2.68	.731	2.96	1.163	4.229	.015
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	2.86	1.276	2.83	1.218	2.90	1.337	.184	.832

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
56	زواج الاقارب	3.13	1.266	3.09	1.161	3.04	1.347	.202	.817
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات	2.69	1.172	2.27	.752	2.54	1.257	5.858	.003
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	3.02	1.180	2.59	.992	2.80	1.253	4.929	.008
59	تعاطي احد الابناء المخدرات،شم المواد الطيارة	2.59	1.080	2.32	.816	2.55	1.200	3.299	.038
60	استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة	3.04	1.111	3.12	1.083	3.00	1.197	.667	.514
61	معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء	3.69	1.260	3.83	1.322	3.68	1.413	.711	.491
	المشكلات الاسرية والزواجية	2.97	.731	2.74	.555	2.94	.815	5.536	.004

ولفحص العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وأثره على المشكلات الأسرية الإجتماعية، تم إجراء إختبار (ف) ويلاحظ من الجدول (4-18) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى لعدد أفراد الأسرة في جميع الفقرات التالية (37، و38، و40، و41، و44، 49، و50، و53، و54، و57، 58، و59) والمشكلات الاسرية والإجتماعية ككل.

وتبين معطيات الجدول (4-18) أن تأثير حجم الأسرة كان كبيراً على معظم المشكلات الأسرية والزواجية، من بينها الفقرة الثانية المتعلقة بضعف دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية، والفروق لصالح الأسر كبيرة الحجم، وكذلك حول خروج المرأة للعمل وتأثيرة على الأبناء وجاءت الفروق لصالح الأسر صغيرة الحجم ثم الكبيرة. كما وجدت فروق حول مظاهر التفكك الأسرية بالطلاق أو الغياب وكذلك سلوكيات الزوج المنحرفة، ومنع رب الأسر من إستخدام الأبناء لوسائل التواصل الإجتماعي الحديثة، وحرمان الإناث من الميراث، وتهديد الزوج لزوجتة بالطلاق، إضافة إلى النظرة الدونية للمرأة، هذه جملة من المشكلات الزواجية والأسرية حولها فروق تعزى إلى حجم الأسرة وكانت لصالح الأسر صغيرة الحجم ثم يليها الكبيرة الحجم، وكذلك الامر الفروق حول ممارسة العنف ضد المرأة من قبل الزوج، فقد كانت المتوسطات لصاحل ذوي حجم الأسرة الصغير وكذلك الكبيرة معاً بنفس الدرجة.

في حين كانت الفروق في الفقر رقم (53) حول مشكلة: إدمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي، لصالح ذوي الأسر الكبيرة يليها الصغيرة الحجم وكذلك الامر الفروق كانت حول عزوف الابناء عن الزواج. أما تعاطي الزوج او احد الابناء للكحول والمواد المخدرة، وقد كانت الفروق لصالح الاسر الصغيرة الحجم يليها الكبيرة الحجم. وعن عدم قناعة الزوج بوسائل تنظيم الإسرة، فقد كانت الفروق لصالح الاسر الصغيرة الحجم يليها الكبيرة ثم المتوسطة.

وتشير نتائج مستوى الدلالة الاحصائية الكليلة للمشكلات الاسرية والزواجية البالغة (0.004) وجود علاقة وفروق دالة إحصائياً حول تلك المشكلات تعزى متغير حجم الاسرة.

4- العلاقة بين تعليم الأب والمشكلات الأسرية والزواجية:

جدول رقم (4-19)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على المشكلات الأسرية والزواجية.

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
36	ضعف العلاقات الأسرية	3.21	1.382	2.95	1.254	3.07	1.389	2.33	1.271	3.00	1.232	2.256	.062
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة الإجتماعية	2.87	1.329	2.70	1.197	3.06	1.391	2.56	1.188	3.00	1.203	2.554	.038
38	خروج الزوجة للعمل وتأثير ذلك على الأبناء والزوج	3.02	1.327	3.06	1.013	3.19	1.271	3.22	1.188	3.23	1.165	.577	.680
39	سوء الاختيار الزواجي	3.11	1.289	3.11	1.286	2.99	1.279	3.04	1.372	3.20	1.157	.299	.879
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.72	1.280	2.69	1.097	2.73	1.258	2.74	1.163	2.63	1.159	.063	.993
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	2.70	1.301	2.69	1.141	2.96	1.348	2.67	1.074	2.70	1.149	1.388	.237
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	2.87	1.329	2.72	1.070	3.04	1.310	2.74	1.130	3.10	1.125	2.399	.049
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	3.19	1.279	2.99	1.008	3.16	1.237	3.07	1.035	2.70	1.119	1.571	.180
44	حرمان الاناث من الميراث	2.77	1.306	2.64	1.033	2.91	1.284	2.63	1.079	2.60	1.003	1.606	.171
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	2.66	1.203	2.77	1.070	3.01	1.263	2.85	1.231	2.83	1.117	1.508	.198
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.	2.64	1.131	2.67	1.100	3.07	1.268	2.96	1.372	2.73	1.048	3.527	.007
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.77	1.165	2.58	1.114	2.83	1.280	2.70	1.203	2.73	1.258	1.186	.316
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناء وغيابة فترة طويلةعن المنزل	3.04	1.301	2.98	1.230	3.08	1.336	2.85	1.322	3.47	1.196	1.164	.326

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة	2.60	1.116	2.60	1.020	2.66	1.171	2.59	.971	2.73	1.258	.171	.953
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن	3.15	1.179	2.84	1.184	2.85	1.229	2.48	1.156	2.60	1.037	1.713	.146
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	2.81	1.154	2.72	1.101	2.89	1.217	2.85	1.262	2.90	1.125	.622	.647
52	ضعف الوازع الديني لدى الزوج	2.87	1.172	2.63	1.082	2.92	1.217	2.78	1.219	2.73	1.143	1.864	.115
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	3.00	1.142	2.64	1.037	2.96	1.141	3.00	1.301	2.90	1.185	2.940	.020
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.98	1.011	2.83	.961	2.85	1.109	3.19	1.039	2.17	.791	4.326	.002
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	2.83	1.185	2.68	1.182	3.12	1.383	2.81	1.272	3.17	1.416	3.643	.006
56	زواج الاقارب	3.17	1.274	3.06	1.230	3.07	1.322	3.15	1.231	2.93	1.311	.187	.945
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات	2.64	1.131	2.48	1.035	2.44	1.171	2.44	1.013	2.33	1.155	.448	.774
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	2.68	1.125	2.76	1.064	2.83	1.310	2.96	1.192	2.43	1.006	1.000	.407
59	تعاطي احد الابناء المخدرات، شم المواد الطيارة	2.60	1.210	2.50	.990	2.48	1.148	2.37	.967	2.13	.860	1.041	.385
60	استغلال الزوج اقتصادياً لزوجتة العاملة	3.02	1.093	3.05	1.040	3.04	1.282	3.07	1.141	3.13	1.224	.054	.995
61	معاملة الاب القاسية للابناء من (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق السوء	3.34	1.387	3.70	1.353	3.85	1.343	3.78	1.368	3.97	1.273	1.596	.174
	المشكلات الاسرية والزواجية	2.89	.824	2.81	.628	2.96	.826	2.84	.740	2.85	.595	1.236	.295

يتبين من الجدول رقم (4-19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=∝) تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرية والزواجية ككل باستثناء الفقرات (37 و42، و46، و53، و54، و55).وحسب معطيات الجدول

(4-18) تبين أن تأثير المستوى التعليمي لرب الأسرة كان واضح في بعض الفقرات من بينها الفقرة التى تنص على ضعف دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية، وجاءت الفروق لصالح ذوي المستوى التعليمي الثانوي لرب الأسر،في حين أن الفروق جاءت لصالح المستوى التعليمي البكالوريوس لرب الأسر ثم الثانوي، في الفقرة رقم (42). بينما جاءت الفروق في الفقرة رقم (46) لصالح المستوى التعليمي الثانوي لرب الأسر يليها الدبلوم المتوسط حول ادمان الزوج على وسائل التواصل الإجتماعي. في حين جاءت الفروق لصالح المستوى التعليمي الدبلوم لرب الأسر والأميون معاً في الفقرة رقم (53) المتعلقة بادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي. وجاءت الفروق في الفقرة رقم (54) المتعلقة بعزوف الابناء عن الزواج، لصالح ذوي المستوى التعليمي الدبلوم لرب الأسرة. في حين كانت الفروق في الفقرة رقم (55) القائلة: "تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة" لصالح ذوي المستوى التعليمي البكالوريوس لرب الأسر يليها ذوي الثانوية.

وتجدر الإشارة إلى ان مستوى الدالة الإحصائية الكلية للمجموع الكلي يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والمشكلات الأسرية والزواجية فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.295).

5- العلاقة بين الدخل الشهري لرب الأسرة والمشكلات الأسرية والزواجية:

جدول رقم (4-20)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر الدخل الشهري لرب الأسرة على المشكلات الأسرية والزواجية.

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
36	ضعف العلاقات الأسرية.	3.05	1.327	2.82	1.289	2.86	1.231	1.675	.188
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة	2.91	1.308	2.69	1.202	2.93	1.385	1.598	.203
38	خروج الزوجة للعمل وتأثيرعلى	3.17	1.176	2.99	1.088	2.86	.864	1.727	.179
39	سوء الاختيار الزواجي	3.11	1.325	2.95	1.148	3.36	1.336	1.248	.288
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)	2.81	1.229	2.48	.998	2.36	.929	4.972	.007
41	سلوكيات الزوج المنحرفة (التحرش الجنسي) بالاخرين.	2.87	1.285	2.59	1.070	2.50	.941	3.143	.044
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي	2.93	1.244	2.73	1.029	2.43	1.158	2.437	.088
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء	3.11	1.152	2.95	1.053	2.57	.852	2.482	.085

	مظاهر المشكلات الأسرية والزواجية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
44	حرمان الاناث من الميراث	2.82	1.210	2.57	.996	2.36	.745	3.271	.039
45	تهديد الزوج لزوجتة بالطلاق	2.89	1.178	2.75	1.129	2.86	1.027	.795	.452
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.	2.89	1.213	2.68	1.113	2.50	.941	2.174	.115
47	التميز بين الأبناء (الذكور والاناث) لصالح الذكور	2.69	1.181	2.69	1.213	2.79	1.188	.044	.957
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناء وغيابة فترة طويلة عن المنزل	3.08	1.272	2.95	1.277	3.07	1.385	.582	.559
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة	2.63	1.084	2.64	1.113	2.29	.914	.699	.497
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن	2.87	1.208	2.79	1.182	2.57	.852	.661	.517
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي، الجسدي، النفسي)	2.81	1.158	2.81	1.155	2.57	1.016	.284	.753
52	ضعف الوازع الديني لدى الزوج	2.74	1.127	2.81	1.200	2.50	1.225	.508	.602
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي	2.83	1.120	2.77	1.095	2.50	1.019	.748	.474
54	عزوف الابناء عن الزواج	2.88	1.022	2.75	1.051	2.57	.646	1.338	.263
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة	2.90	1.284	2.78	1.295	2.93	1.072	.521	.594
56	زواج الاقارب	3.10	1.284	3.02	1.229	2.79	1.188	.603	.548
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات	2.48	1.092	2.43	1.102	2.57	1.089	.197	.822
58	عدم قناعة الزوج باستخدام وسائل تنظيم الأسرة	2.85	1.161	2.60	1.163	2.29	.726	3.795	.023
59	تعاطي احد الابناء المخدرات، شم المواد الطيارة	2.46	1.062	2.53	1.086	2.21	.426	.682	.506
60	استغلال الزوج اقتصادياً لزوجتة العاملة	3.09	1.159	2.92	1.112	3.29	.825	1.533	.217
61	معاملة الاب القاسية للابناء (حرمان واهمال) تؤدي بهم الالتفاف برفاق	3.80	1.364	3.56	1.343	3.86	.949	1.880	.154
	المشكلات الاسرية والزواجية	2.91	.738	2.78	.695	2.71	.335	2.348	.097

يتبين من الجدول رقم (4-20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تعزى للدخل الشهري للأسرة بالدينار في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة الاسرية والزواجية ككل باستثناء الفقرات (40، و41، و44، و58). حيث جاءت فروق الدالة

إحصائياً في الفقرة رقم (40) والفقرة رقم (41) والفقرة رقم (44) والفقرة رقم (58) لصالح الأسر ذات الدخل المتدني الأقل من 400 ديناراً شهرياً. ونتيجة مستوى الدلالة الاحصائية الكلية للمشكلات الاسرية والزواجية بلغت (.097) مما يعني عم وجود علاقة وفروق حول تلك المشكلات يعزى لدخل الشهري للاسرة.

4-6 السؤال الخامس:ما المشكلات الصحية البيئية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

يوجد هناك علاقة متبادلة بين الفقر والبيئة حيث أن الفقر هو إحدى السبل المسببة للتدهور البيئي، إذ ثبت ان الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان تعاني من مشكلات صحية وبيئية متنوعة، لذلك نستعرض بعض المشكلات الواقعة في هذا المجال بشكل مفصل بالجدول أدناه، وذلك بعد استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لتلك المشكلات.

يبين الجدول رقم (4-21) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.12-3.53)، حيث جاءت الفقرة رقم (67) والتي تنص على"انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.53)، وذلك قد يعود لعدم اهتمام سكان الاحياء الفقيرة بالنظافة العامة وكذلك تراجع دور المؤسسات المسؤولة القيان بواجباتها، ونتيجة ذلك تكدس القمامة وإلقاء االنفايات في الشوارع وبالتالي يؤدي الى انتشار الحشرات والقوارض وغيرها من الملوثات.

وجاءت الفقرة رقم (62) والتى تنص على "وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري، الضغط، الكلى.) " في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.07). وجاءت الفقرة رقم (66) والتى تنص على "معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (2.27).

جدول(4-21)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لفقرات المشكلات الصحية البيئية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
67	انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.53	1.483	1
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (السكري، الضغط والكلى)	3.07	1.552	2
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.27	1.261	3
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.23	1.246	4
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.23	1.192	4
68	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.22	1.172	6
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.13	1.146	7
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.12	1.125	8
	مشكلات الأسرة الصحية والبيئية	2.48	.819	

وجاءت الفقرة رقم (63) والتى تنص على: "المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء " في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (2.23)، وجاءت الفقرة رقم (69) التى تنص على "انجاب الاسرة أطفال معوقين" في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (2.23)، وذلك قد يعود لما تسببة التلوث حيث يمكن أن يحدث تشوه للأجنة.

وجاءت في المرتبة السادسة الفقرة رقم (68) والتى تنص على "العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر" وبمتوسط حسابي بلغ (2.22)،وجاءت الفقرة رقم (65) في المرتبة السابعة والتى مفادها: "معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية" وبمتوسط حسابي بلغ (2.13)، قد يكون نتيجة سوء النظافة البيئة ومحدوددية الحصول على الغداء مما يؤدي الى سوء التغدية في تلك المناطق.

بينما جاءت الفقرة رقم (64) ونصها: "مشاكل العقم عند الزوجين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.12). وذلك قد يعود نتيجة للأضار التى تنتج نتيجة التلوث، حيث قد يؤثر التلوث على تشوية الأجنة وقد تسمم العقم. وأخيرا وليس أخرا يتبين من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للمشكلات الصحية والبيئية ككل بلغ (2.48).

1- العلاقة بين الحي السكني والمشكلات الصحية والبيئية:

لإيجاد العلاقة بين متغير مكان السكن والجنس وعدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة والدخل الشهري لأرباب الأسر وأثرها على المشكلات الصحية والبيئية تم إجراء تحليل التباين الأحادي وسوف ننقوم بإستعراض تلك العلاقات في عدة جداول وبشكل تفصيلي أدناه.

يتبين من الجدول (4-22) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$=0.05) تعزى لمكان السكن في جميع الفقرات وفي المشكلات الصحية والبيئية ككل.وتجدرالإشارة إلى أن مستوى الدالة الإحصائية الكلية للمجموع الكلي يؤكد وجود فروق دالة

إحصائياً بين الحي السكني والمشكلات الصحية والبيئة فقد بلغت قمية الدلالة الإحصائية (0.000).

ويتبين من معطيات الجدول أدناه رقم (4-22) أن الفروق الدالة إحصائياً في مظاهر المشكلات الصحية والبيئية توضح في عدة فقرات منها الفقرة رقم (62) والتى تنص على "وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري، الضغط، الكلى)" وكانت لصالح الاسر التى تعيش في منطقة وادي الحدادة تليها الوحدات ثم تليها النزهة وأخيرا الجوفة، بينما جاءت الفقرة التى تنص على "المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها النزهة ثم تليها وادي الحدادة وأخيرا الجوفة.

جدول (4-22)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي لأثر مكان السكن على المشكلات الصحية والبيئية

	مظاهر المشكلات الصحية والبيئية	النزهة		الوحدات		وادي الحدادة		الجوفة		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري، الضغط، الكلى...)	3.22	1.279	3.28	1.469	3.33	1.623	2.28	1.739	12.667	.000
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.26	.807	2.85	1.393	1.69	.804	1.65	1.349	34.668	.000
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.28	.669	2.69	1.340	1.64	.706	1.38	.974	48.135	.000
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.30	.780	2.69	1.344	1.63	.679	1.38	.974	47.175	.000
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.35	.789	2.76	1.393	1.78	.975	1.80	1.477	21.595	.000
67	انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.55	1.203	3.16	1.495	4.14	1.143	3.57	1.881	9.908	.000
68	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.41	.814	2.84	1.326	1.78	.790	1.31	.882	58.551	.000
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.39	.746	2.69	1.340	1.93	1.033	1.52	1.196	28.747	.000
	المشكلات الصحية والبيئية	2.59	.484	2.87	1.038	2.24	.536	1.86	.529	48.038	.000

في حين جاءت الفقرة رقم (64) والتى تنص على " مشاكل العقم عند الزوجين " وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها النزهة ثم تليها وادي الحدادة وأخيرا الجوفة، بينما جاءت الفقرة رقم (65) والتى تنص على " معاناة أحد أفراد أسرتي من سوء التغدية " وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها النزهة تم تليها الجوفة وأخيرا وادي الحدادة.

في حين جاءت الفقرة رقم (66) والتى تنص على "معاناة أحد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها النزهة وتم تليها الجوفة وأخيرا وادي الحدادة، بينما جاءت الفقرة رقم (67) والتى تنص على "انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة وادي الحدادة تليها الجوفة تم تليها النزهة وأخيرا الوحدات.

بينما جاءت الفقرة رقم (68) والتى تنص على "العنف الصحي ضد الزوجة بإجبارها على الحمل لإنجاب الذكور" وكانت لصالح الأسر التى تعيش في منطقة الوحدات تليها النزهة تم تليها وادي الحدادة وأخيرا الجوفة.

2- العلاقة بين الجنس والمشكلات الصحية والبيئية:

جدول رقم (4-23)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر الجنس على المشكلات الصحية والبيئية

	مظاهر المشكلات الصحية والبيئية	ذكر		انثى		قيمة ت	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري، الضغط، الكلى.)	3.28	1.567	3.03	1.548	1.381	.168
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.43	1.296	2.19	1.234	1.614	.107
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.37	1.200	2.07	1.104	2.285	.023
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.38	1.211	2.08	1.128	2.295	.022
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.65	1.391	2.20	1.222	3.126	.002
67	انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.51	1.560	3.54	1.469	-.183	.855
68	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.61	1.311	2.15	1.130	3.424	.001
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.55	1.261	2.17	1.170	2.754	.006
	المشكلات الصحية والبيئية	2.72	.847	2.43	.806	3.107	.002

ولفحص العلاقة بين مشكلات الصحية البيئية في ضوء متغير الجنس، يلاحظ على نتائج إختبار (ت) ومستويات الدلالة في الجدول رقم (4-23)وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى للجنس في الفقرات التالية (64، 65، 66، 68، 69) وفي

المشكلات الأسرة الصحية والبيئية ككل وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية للمشكلات الصحية والبيئية ككل (0.002) وجاءت الفروق لصالح الذكور في تلك الخمس الفقرات.

3- العلاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الأسرة الصحية والبيئية:

ولفحص العلاقة بين عدد أفراد الأسرة على المشكلات الصحية والبيئية تم إجراء إختبار (ف)، يتبين من الجدول (4-24) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (∝=0.05) تعزى لعدد أفراد الأسرة في الفقرات التالية (63، 64، 66، 68) والمشكلات الصحية والبيئية ككل. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الدالة الإحصائية الكلية للمجموع الكلي يؤكد وجود فروق داله إحصائياً بين حجم الأسر ومشكلات الأسرة الصحية والبيئية فقد بلغت قيمة الدالة الإحصائية (0.01).

جدول رقم (4-24)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر عدد أفراد الأسرة على المشكلات الأسرة الصحية والبيئية.

	مظاهر مشكلات الأسرة الصحية والبيئية	1-3		من 4 - 6 أفراد		اكثر من 6		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة(كالسكري، الضغط، الكلى...)	3.37	1.428	2.96	1.559	3.04	1.587	2.436	.089
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.47	1.327	2.05	1.063	2.28	1.328	4.307	.014
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.41	1.302	1.91	.848	2.17	1.210	7.090	.001
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.29	1.202	1.98	.964	2.17	1.245	2.814	.061
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.54	1.334	2.13	1.137	2.27	1.310	3.657	.026
67	انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.31	1.475	3.71	1.444	3.48	1.506	2.780	.063
68	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.34	1.176	2.02	.990	2.34	1.283	4.863	.008
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.44	1.234	2.19	1.099	2.19	1.241	1.843	.159
	المشكلات الصحية والبيئية	2.65	.819	2.37	.680	2.49	.908	3.980	.019

وبشكل تفصيلي فإن الفرق الأول جاء حول الفقرة رقم (63) والتى تنص على "المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء" وكانت لصالح الأسر التى يتراوح عدد أفراد أسرتها من 1-3، وكذلك الامر الفرق التاني جاء في الفقرة رقم (64) والتى تنص على "مشاكل العقم عند الزوجين" وكانت لصالح الأسر التى تتتراوح عدد أفراد أسرتها مابين (1-3)، وبنفس الوقت الفرق الثالث

جاء حول الفقرة رقم (66) والتى تنص على "معاناة أحد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية" وكانت لصالح الأسر التى تتراوح عدد أفرادها مابين 1-3، وأخيرا الفرق الرابع جاء في الفقرة التى تنص على "العنف الصحي ضد الزوجة بإجبارها على الحمل لإنجاب ذك" وكانت لصالح الأسر التى تتراوح عدد أفرادها مابين (1-3) والأسر دات الحجم الكبير والتى يتراوح عددها 6 افراد فأكثر. ومستوى الدلالة الاحصائية الكلية يؤكد لنا وجود فروق وعلاقة بين المشكلات الصحية تعزى لمتغير حجم الاسرة.

4- العلاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والمشكلات الصحية والبيئية:

جدول رقم (4-25)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر المستوى التعليمي لرب الأسرة على المشكلات الصحية والبيئية.

	مظاهر مشكلات الصحية والبيئية	أمي		يقرأ ويكتب		ثانوي		دبلوم متوسط		بكالوريوس		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (السكري، و الضغط، الكلى)	3.43	1.456	3.20	1.561	2.83	1.534	3.37	1.597	2.53	1.432	3.368	.010
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.49	1.300	2.19	1.220	2.22	1.283	2.52	1.397	1.97	.964	1.267	.282
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.36	1.241	2.11	1.090	2.10	1.186	2.15	1.027	1.93	.944	.767	.547
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.36	1.276	2.09	1.091	2.14	1.226	2.22	1.050	1.97	.999	.770	.545
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.53	1.300	2.27	1.245	2.25	1.305	2.30	1.203	2.03	1.129	.789	.533
67	انتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.36	1.405	3.72	1.438	3.36	1.539	3.59	1.448	3.13	1.548	2.327	.055
68	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.26	1.224	2.28	1.178	2.07	1.102	2.48	1.282	2.30	1.317	1.266	.282
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.40	1.245	2.30	1.169	2.11	1.231	2.19	1.039	2.17	1.206	.943	.439
	مشكلات الصحية والبيئية	2.65	.881	2.52	.777	2.39	.829	2.60	.877	2.25	.922	1.977	.097

يتبين من الجدول (4-25) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=∝) تعزى للمستوى التعليمي لرب الأسرة في جميع الفقرات وفي المشكلات الاسرة

الصحية والبيئية ككل باستثناء الفقرة (62) التي مفادها: وجود امراض مزمنة في الاسرة كالسكري او الضغط او الكلى. وجاءت الفروق لصالح فئة الأمية تلتها فئة الدبلوم المتوسط ثم تلتها الفئة الذين يقرأون ويكتبون ثم فئة الثانوية وأخيراً فئة البكالوريوس.

وتجدر الإشارة أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغت للمشكلات الصحية والبيئية ككل (0.097).

5- العلاقة بين الدخل الشهري لرب الأسرة والمشكلات الصحية والبيئية:

جدول رقم (4-26)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لأثر الدخل الشهري لرب الأسرة على المشكلات الصحية والبيئية.

	مظاهر المشكلات الصحية والبيئية	اقل من 400		من 400-799		من 800 فأكثر		قيمة ف	الدلالة الاحصائية
		متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف	متوسط	إنحراف		
62	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري، الضغط، الكلى.)	3.12	1.573	2.97	1.527	3.07	1.269	.501	.606
63	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.	2.19	1.259	2.31	1.229	2.43	1.089	.678	.508
64	مشاكل العقم عند الزوجين	2.07	1.147	2.24	1.085	2.36	.842	1.631	.197
65	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية	2.08	1.183	2.23	1.071	2.36	.842	1.320	.268
66	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.	2.20	1.278	2.43	1.236	2.43	.938	1.865	.156
67	انتشارالحشرات والقوارض، وتربية الطيور.	3.55	1.520	3.52	1.415	3.14	1.167	.519	.595
68	العنف الصحي الموجة للزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب ذكر	2.16	1.173	2.34	1.162	2.57	1.158	2.025	.133
69	انجاب الاسرة أطفال معوقين	2.15	1.199	2.44	1.182	2.21	.893	3.090	.046
	المشكلات الصحية والبيئية	2.44	.824	2.56	.821	2.57	.654	1.279	.279

يتبين من الجدول رقم (4-26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto$=0.05)تعزى للدخل الشهري للأسرة بالدينار في جميع الفقرات وفي مشكلات الاسرة الصحية والبيئية ككل باستثناء الفقرة (69). وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية الكلية يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الدخل الشهري الأسرة بالدينار والمشكلات الصحية والبيئية فقد بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.279).

ونلاحظ من الجدول أعلاه رقم (4-26) فروق الدالة إحصائياً في الفقرة رقم (69) والقائلة: "إنجاب الأسرة أطفال معوقين" وكانت لصالح الأسر ذات الدخل الشهري المتوسط الذي يتراوح مابين (400-799) تلتها الأسر ذات الدخل الشهري العالي التي يتراوح دخلها الشهري من 800 فأكثر وأخيراً الأسر التى تتراوح دخلها 400 دينار فأقل.

4-7 السؤال السادس: ما الآليات التي تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات الإجتماعية (الأسرية والزواجية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية) في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

أن من ضمن أهداف هذه الدراسة هي التوصل لأليات مقترحة والتى من الممكن أن تعتبر من أنجح السبل لمواجهة المشكلات التى تعاني منها الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والإنحرافات للآليات التي تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات (الإجتماعية، والأسرية، والاقتصادية، والصحية والبيئية) في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (4-27)

الآليات التي تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات التي تعانيها في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان مرتبة تنازلياً حسب الاهمية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	2	اختصار النفقات حسب الأولوية	4.39	.993
2	6	تحصين الابناء من الأفكار المتطرفة من خلال توعيتهم	4.29	.869
3	8	استشارة دكتورالصيدلة عند وجود حالة مرضية أو التداوي بالاعشاب لارتفاع اسعار الادوية توفيراً لكشفية الطبيب	3.77	1.212
4	1	العمل في اكثر من وظيفة	3.48	1.289
5	3	الاشترك بجمعيات (مالية)	3.45	1.306
6	5	الاستعانة بذوي الخبرة لحل المشكلات التي تتعرض لها الأسرة	3.31	1.307
7	4	مزاولة الزوجة مشاريع من المنزللزيادة الدخل	2.99	1.270
8	7	الاستفادة من برامج الحماية الإجتماعية (الاعفاءات، صناديق المعونة الوطنية، والزكاة)	2.87	1.278
9	9	إجبار الابناءعلى العمل في سن مبكر (ذكور/ إناث).	2.66	1.220

يبين الجدول رقم (4-27) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (2.66-4.39)، وكان أبرز الأليات التى تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات ككل جاءت في الفقرة رقم (2) والتي تنص على"اختصار النفقات حسب الأولوية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.39)، وبشكل عام عند تحديد أوليات كل طرف وماذا يحتاجه واختصار النفقات حسب احتياجاته قد يحقق شعور الرضى الأسري وعند ذلك تستطيع الأسرة إشباع ذاتها، حيث أن المشاكل المادية هي من تشكل القلق والخوف، العديد يعتقد أن تدني الأجور هو السبب في الفقر ولكن قد يكون عدم تحديد المصروفات هو السبب، حيث أن تحديد الميزانية يتم في تحديد صرف أقل مايمكن من الراتب وذلك بتحديد الأولويات واختصار النفقات الغير مهمه.

في حين جاءت ثاني ألية تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات في الفقرة رقم (6) والتى تنص على" تحصين الابناء من الأفكار المتطرفة عن طريق التوعية" في المرتبة الثانية وبمتوسط

حسابي بلغ (4.29)، إن فئة الشباب هي أكثر فئة مستهدفة في دينهم لذلك يجب على أولياء الامور تحصين أولادهم من الأفكار السلبية التى تحملها تلك الجماعات الضالة، حيث أن فترة المراهقة هي من أصعب المراحل العمرية لذا يجب على أولياء الأمور التركيز على تلك الفئة وتحصنيهم الذاتي من خلال التربية الحسنة ثم على الدين الإسلامي والتعاليم السمحة ومن ثم التركيز على المدرسة ودورها الثقيفي والوعي، وإشغال وقت فراغ الشباب العاطلين لكي يحموا أبنائهم من تلك الإنحرافات الهدامة.

وجاءت ثالث ألية تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات في الفقرة رقم (8) والتى تنص على "استشارة دكتور الصيدلة عند وجود حالة مرضية (لتوفير كشفية الطبيب) والتداوي بالاعشاب لارتفاع اسعار الادوية" في المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.77)، حيث ازدادت كشفية الأطباء في الأونة الأخيرة وما تزال في ظل الارتفاعات المستمرة التي تشهدها القطاع الطبي بعد القرارات الحكومية التي تنص بزيادة الضريبة على القطاع الطبي وهذا من شأنة سوف ينعكس على أجرة الطباء وبالتالي تحميل هذة الزيادة علة الكشفية الطبية للمرضى، بالإضافة لما لما تقوم به شركات الأدوية من رفع سعر جميع أصناف الادوية لذلك يقوم الأفراد استشارة الصيدلي بدلا من الكشفية الطبيب في حالة المرض وبدلا من الدواء يقدمون على استخدام الاعشاب والطب البديل لعلاج أنفسهم أو ابنائهم ممن يعانون من أمراض.

وجاءت رابع ألية تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات في الفقرة رقم (1) والتى تنص على "العمل في اكثر من وظيفة" في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.48)، حيث أن أرباب الأسر بهذه الطريقة تستطيع أن تكفي ذاتها وتستطيع أن تلبي حاجات أسرتها ويقل استخدام الاليات الأخرى عند الأسر لمواجهة المشكلات ككل كما في الفقرة رقم (9) والتى مفادها: "اجبار الابناء للعمل في سن مبكر (ذكور/ إناث)" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.66)

ما الخدمات الإجتماعية المتوفرة في مجتمع الدراسة؟

يبين الجدول رقم (4-28) إلى الخدمات الأساسية المتوفرة في منطقة السكن التى تعيش فية الأسرة. وتشير البيانات أن الأغلبية من أفراد عينة الدراسة يؤكدون توافر خدمات البنية التحتية (شبكة الصرف الصحي، المياة، الكهرباء) في الحي السكني بنسبة وصلت (97.4%)، يليها نسبة (97.3%) يؤكدون توافر المساجد والخدمات البيئية في تلك الأحياء، وبنسبة (96.7%) يؤكدون توافر خدمات النقل العام بينما أكد (93.2%) من أفراد عينة الدراسة توافر الخدمات الصحية (مراكز أمومة وطفولة، مراكز صحية)، يليها بنسبة (91.6%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون توافر الخدمات التعليمية (مدارس حكومية، المدارس خاصة، رياض أطفال)، في حين بلغت (88.1%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون توافر المراكز الامنية في تلك المناطق الفقيرة.

جدول (4-28)

التكرارات والنسب المئوية لفقرات لخدمات الأساسية المتوفرة في منطقة السكن.

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة%
1	مسجد	532	97.3
2	خدمات البنية التحتية (شبكة الصرف الصحي، المياة، الكهرباء).	533	97.4
3	الخدمات الصحية (مراكز أمومة وطفولة، مراكز صحية)	510	93.2
4	الخدمات التعليمية (مدارس حكومية، المدارس خاصة، رياض اطفال)	501	91.6
5	مركز تدريب مهني	140	25.6
6	الخدمات التجارية	466	85.2
7	خدمات النقل العام	529	96.7
8	مركز أمني	482	88.1
9	مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات)	313	57.2
10	ساحات للتنزة والحدائق	194	35.5
11	ملاعب	122	22.3
12	النظافة العامة في الحي السكني	315	57.6

وبنسبة (85.2%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون توافر الخدمات التجارية، في حين (57.6%) المدني وتقل النسب عند الخدمات التالية فيها، (35.5%) فقط من أفراد عينة الدراسة يرون وجود ساحات للتنزة وحدائق، وكذلك بنسبة (25.6%) فقط من أفراد عينة الدراسة أكدوا وجود مراكز تدريب مهني، في حين (22.3%) من أفراد عينة الدراسة أكدوا وجود ملاعب ومايخص الشؤون الرياضية.توافر النظافة العامة في الحي السكني بينما بلغت (57.2%) من أفراد العينة التى أكدت على وجود مؤسسات المجتمع المدني.

4-8 السؤال السابع: هل هناك فروق تبعاً لخصائص المسكن للأسر المقيمة في مناطق الدراسة:

ضمن أبرز القضايا التى تتداولها هذه الدراسة هي استعرض خصائص المسكن للأسر المقيمة في مناطق الدراسة، ويشير الجدول رقم (4-28) أن المتوسطات الحسابية قد تراوجت مابين (3.02-4.26)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للخاصية المتوفرة بالسكن في الفقرة التى تنص على انتشار الأطفال في الشوارع وبمتسوط حسابي بلغ (4.26)، ووجاءت بالمرتبة الثانية الخاصية المتوفرة بالسكن في الفقرة التى تنص على قرب السكن من لخدمات وبمتوسط حسابي بلغ (4.14)، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة الخاصية المتوفر بالسكن في الفقرتين التى تنص على تقارب المساكن من بعضها وضيق الشوارع وتكدس القمامة المكدسة في الشوارع المؤدية للسكن وبمتوسط حسابي بلغ (4.02%).

جدول (4-28)

يمثل المتوسطات الحسابية والمتوسطات المعيارية لفقرات خصائص المسكن للأسر المقيمة في مناطق الدراسة.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	مكان السكن لايشكل لي مشكلة	3.61	1.309
2	تقارب المساكن من بعضها وضيق الشوارع	4.02	1.0.66
3	المسكن غير ملائم لاستخدام كبار السن	3.76	1.231
4	قرب السكن من الخدمات	4.14	.933
5	تكدس القمامة في الشوارع المؤدية للمسكن	4.02	1.091
6	عدم كفاية الإنارة في الطرقات المؤدية للمنزل	3.82	1.200
7	انتشار الاطفال في الشوارع	4.26	.884
8	لا يوجد خصوصية للفرد في المسكن	3.67	1.278
9	يضايقني فيضان مياة الامطار لمنزلي بفصل الشتاء	3.02	1.365
10	صعوبة حركة دخول سيارات الاسعاف بين ممرات الحي السكني	3.66	1.215
11	ضيق مساحة المكان والازدحام داخل المنزل	3.79	1.138

إضافة على ذلك يشير الجدول أعلاه، أن الخاصية المتوفرة في السكن في تلك الأحياء في الفقرة التى تنص على عدم كفاية الإنارة في الطرقات المؤدية للمنزل في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.82)، والخاصيةالتى تنص على ضيق مساحة المكان والإزدحام داخل المنزل في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (3.79)، في حين جاءت الخاصية في الفقرة التى تنص إلى السكن غير ملائم لاستخدام كبار السن في المرتبة السادسة وبمتوسط حسابي بلغ (3.76)، وجاءت الخاصية في الفقرة التى تنص على أنه لاتوجد خصوصية للفرد في السكن في المرتبة السابعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.67)، في حين جاءت الخاصية المتوفرة في السكن بالفقرة التى تنص على صعوبة حركة دخول سيارات الإسعاف الطوارئ بين ممرات الحي السكني المرتبة الثامنة وبمتوسط حسابي بلغ (3.66)، بينما جاءت الخاصية في الفقرة التى تنص على يضايقني فيضان مياة الأمطار لمنزلي بفصل الشتاء في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.02).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائـــــــــــج.

5-2 التوصيات والمقترحات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 مناقشة النتائج

هدفت هذة الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة للأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان، وفي فيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إلبها الدراسة وفقاً للأهداف والتسأؤلات التي أنطلقت منها، وهي على النحو الآتي:

2-5 تحليل النتائــــج:

الإجابة على السؤال الأول: ما المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

فيما يتعلق بالمشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة في مدينة عمان، توصلت الدراسة إلى وجود عدة مشكلات إجتماعية عكست معاناة الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان،كان أبرزها من وجهة نظر الأسر ويعتبرونها مشكلة المشكلات التي تؤرق حياتهم، وتسبب لهم القلق والأحباط وهي مشكلة الفقر والبطالة التي يعاني منها افراد الأسرة في الأحياء المشمولة بالدراسة،ويفسر ذلك وجود علاقة متبادلة بين نمو المشكلات والاوضاع الأقتصادية، وهذا يؤكد أن الفقر والبطالة متلازمان وهما ذات تأثير مباشر في جميع المشكلات ومنها التفكك الأسري والنزاعات الأسرية والجريمة إذ لا زلت تلك المشكلتين تتصدر جميع المشكلات وتعدان مصدر لإنتاج كثير من المشاكل، وتشكلان مشكلة المشكلات ليس فقط في المجتمع المدروس وإنما مشكلات السواد الأعظم للأردنيين؛ فالفقر مشكلة ليست فقط عدم توفير الدخل لهم ولأسرهم فقط وإنما هي ظاهرة لتهميشهم في المجتمع وترسيخ إغترابهم الإجتماعي والثقافي. فمنذ زمن طويل والمجتمع الأردني برمته يعاني منها، بشكل غير معقول رغم الإجراءات والاستراتيجيات الحكومية لمواجهتهما، إلا أن الواقع الأسري والمجتمعي يقر بفشل جميع الجهود والبرامج، وان كتب النجاح لبعضها فهو دون المستوى المطلوب. وهذة المشكلة تتفق مع دراسة الشديفات (2015) التي أشارت الى ان كثير من الأسرالأردنية يقعون ضمن خطوط الفقر بأشكالة المختلفة الفقر المدقع،حيث بلغ نسبتهم (45.5 %) ونسبة من يقعون ضمن خط الفقرالمطلق (15.4%) ولا يخفى على أحد الأثار المترتبة على الفقر على الافراد من إنحرافات، والجرائم، والعنف الأسري بكافة أشكاله لدى الأسر.

أيضاً من خلال إجراء عمليات التحليل الإحصائي تبين أن من المشكلات الإجتماعية التي تعانيها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينه عمان،هي تفشي الإنحرافات السلوكية خاصة لدى الشباب المتعطلين عن العمل داخل تلك الأحياء، فترات طويلة وهذا يفسر بفشل الدولة في تأمين فرص العمل اللازمة لإستقطاب الشباب والاستفادة من الطاقات النشطة المعطلة، بدلاً من دفع الشباب إلى اللجوء للتطرف والإنحراف وإرتكاب الجرائم والمتاجرة في الممنوعات كبيع الحبوب والمخدرات والفساد بألوانه. وهي نتائج أكدتها دراسة المعهد العربي لإنماء المدن (2009) من جهة أخرى يلمس أن الأسر ليست على ما يرام في شعورها بالارتياح في المساكن التي يعيشون فيها ويعود ذلك إلى مكان المسكن والاكتظاظ داخل المسكن وفي البيئة المحيطة، وصغر مساحته وعدم ملائمته لحجم الأسر الذي يزداد عدد أعضائها مع عدم تمكن الأسر من تغيير المسكن أو تطويره وتحديث حجمه، ناهيكم وجود إشكاليات تتعلق بارتفاع أسعار ايجار الشقق السكنية خاصة خلال السنوات الأخيرة وعدم مقدرة أرباب الأسر الفقيرة اقتناء السكن المناسب لأسرتهم نتيجة تدني الأجور وعدم توفر رواتب جيدة، وزيادة الطلب على الشقق خاصة بعد تزايد أعداد اللاجئين الى داخل الأردن وانعكاس تلك الأحداث على معاناة الأسرة الأردنية لتزداد فقراً وفي تلك الأحياء المدروسة بشكل غير مسبوق. وهذه نتيجة تؤكدها دراسة الحربي (2007)، التي ركزت على نتائج الفقر الإجتماعية كالعزلة الإجتماعية للأسر في الأحياء الفقير وصعوبة اندماجهم في المجتمع العام علماً بان هذه النتيجة كانت على الأسر في اسكان الفقيرة المعزولة في المجتمع السعودي. وهذاما أكدتة نظرية البناء الثقافي.

ومن جملة المشكلات الواقعة في المجال الإجتماعي والتي جاءت حسب نتائج الدراسة معاناة الأسر من تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني، وهذا يفسر نتيجة للضغوط الاقتصادية للأسرة ومعاناة من الحرمان الاقتصادي لتامين العيش الكريم وتحقيق الحاجات والمتطلبات الضرورية، مع تفشي البطالة والفقر من الطبيعي يزداد حدوث العنف داخل تلك الأحياء الفقيرة، وانتشار السلوك العدواني فيضعف الشعور بالأمن ومع الأسف هذا ما تفتقده الأحياء الفقيرة.

وهذا ما أكدته بعض النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحي السكني وعلاقته بالمشكلات الإجتماعية، وهذة تتفق مع دراسة المصري (2003) والتي أظهرت أن هناك تأثيراً واضحاً للاكتظاظ السكاني على المشكلات الإجتماعية وخاصة الاسرية والجيرة.

كما تتفق مع طرح نظرية التفكك الإجتماعي في حين أن نتائج الدراسة أثبتت عدم وجود علاقة بين الجنس والمشكلات الإجتماعية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى انتشار العنف الأسري بكافة أشكاله، والشعور بوجود فرص لنمو ظواهر خطرة وسط تلك الأحياء كالتطرف الديني لدى الأفراد في الحي السكني، رغم

الفروق التي جاءت لصالح الذكور مقارنة بالإناث، الا إن ظاهرة العنف الأسري بكافة أشكاله، تعود نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمر بها الأردن، والتزايد السكاني الكبير والمتسارع والضغوط الاقتصادية للبيئة المحيطة بالأسر مما مهدت إلى تزايد مستوى العنف داخل الأحياء الفقيرة التي باتت تربة خصبة لنمو العنف الأسري والمجتمعي معاً.

وبالنسبة للعلاقة بين المشكلات الإجتماعية وبين بعض المتغيرات تؤكد النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين الأسر حول تلك المشكلات الإجتماعية تعزى إلى متغير الحي السكني، والفروق جوهرية لصالح الأسر في حي الجوفه الأكثر معاناة يليه الأسر في شرق الوحدات ثم يليها الأسر في وادي الحدادة، وأخيراً الأسر في سفح النزهة. في حين لا توجد فروق تعزى لمتغيرات الجنس، وحجم الأسرة، ومستوى تعليم الأب، والدخل الشهري للأسرة.

وهذه النتائج لا تتفق مع دراسة دائرة الإحصاءات العامة في الأردن (2006) والتي كشفت عن "الاتجاهات الإجتماعية للأسرة الفقيرة، عن وجود علاقة وثيقة بين حجم الأسرة والمشكلات الإجتماعية في الوقت نفسه لا يوجد في نتائج الدراسات السابقة ما يشير إلى تناولها لأنماط المشكلات الإجتماعية كما هو حال الدراسة الحالية، علماً بان البعض من تلك الدراسات انصب اهتمامها على تناول مشكله معينه بعينها كدراسة شتيوي (1997)، التي تناولت سياسات تقليص الفقر كظاهرة متفشية عند فئات كبيرة بالمجتمع الأردني، وهي تعد من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني برمته. ومنها من تناول الفقر كمشكلة إجتماعية تعاني منها المرأة التي ترأس أسرة كدراسة (كوثاري، 2002)، و(العضايلة، 2006)، ورغم عدم بيان طبيعة المشكلات الإجتماعية الناتجة عن الاكتظاظ السكاني في مدينة نابلس المصري (2003) سواء من خلال بعض الخصائص حيث تنسجم هذة مع ما جاء في خصائص الأسر المدروسة بدرستنا الحالية؛ الفقر، انخفاض مستوى الخدمات، وانتشار الأمية، والبطالة، وتدني الدخل وهذا يتفق مع نتائج الدراسة.

وفي المرتبة الثانية جاءت المشكلات التي تعاني منها الأسر في مجتمعات الدراسة، المشكلات الإجتماعية، ويفسر ذلك بوجود علاقة جدلية متبادلة التأثير بين الأوضاع الاقتصادية السيئة ونمو ظواهر ومشكلات إجتماعية حتمية تنعكس على العلاقات والتفاعلات والسلوك الإجتماعي للأفراد، والأسر كإنتشار السرقة وبيع المخدرات، وارتكاب الجرائم بألوانها المختلفة، وتفاقم ظاهرة الفقر وما يرتب عليها من السلبيات على أوضاع الأسر، منها على سبيل المثال ما ينعكس على تعليم الأبناء، وتحطيم أهداف الفرد وطموحاته، فالفقر ظاهرة ليست فقط عدم توفير الدخل لهم ولأسرهم فقط وإنما هي ظاهرة لتهميشهم في المجتمع وترسيخ اغترابهم الإجتماعي

والثقافي. وهذه النتيجة تتفق مع بعض ما توصلت اليه دراسة العضايلة (2014) والتي أشارت فيها الى المشكلات الإجتماعية والنفسية التي تواجه المرأه في البيئات الفقيرة.

في حين جاءت المشكلات الأسرية والزواجية في المرتبة الثالثة، رغم أنها جزء لا يتجزأ من المشكلات الإجتماعية لكن وجدنا من الأفضل الحديث عنها بشكل مفصل على حدا لما لها من أهمية بالغة في علم الاجتماع الأسري، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة بالتغييرات التي طرأت على الحياة المعاصرة من مختلف الصعد الاقتصادية المذكورة أنفاً والتغيرات المجتمعية والثقافية والإجتماعية وتحولاتها المختلفة والتي كان لها دوراً في التأثير العلاقات الزوجية والأسرية معاً، فازداد التفكك الأسري والعنف والإنحراف، وأصبحت الأسر في مهب رياح عاتية من كل صوب تضرب بكيان الأسرة ومقوماتها.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة المشكلات الصحية والبيئية،التي تعاني منها الأسرة في مجتمع الدراسة، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى طبيعة الظروف الصعبة السابقة سواء الأقتصادية، والسياسية ومنها الهجرة من فلسطين والتي أجبرت الكثير من الأسر النزوح وبالتالي السكن والأقامة في هذة الأحياء بعد نكبة فلسطين 1948، حيث أستقروا في هذه الأحياء منذ ذلك الوقت ومن ثم ورثوها لابناءهم، وإلى طبيعة البيئة الجغرافية، وتصميمها وعدم توافقها مع متطلبات الحجم السكاني الذي وصل حالة التيقن بوجود إنفجار سكاني وتضخم ديمجرافي يسود مناطق التجمعات السكانية في المجتمعات المدروسة، في الوقت الذي إنعكس على تدني جودة توافر البنية التحتية اللائقة بكرامة الإنسان وحاجة الأسر الفعلية لها وهذا ما كان له انعكاسات واضحة على معانات تلك الأسر من مشكلات ليست بيئية بل وصحية تسببت في تدني مستوى الصحة البدنية والنفسية لأعضاء الأسر التي تعيش وسط هذه التجمعات التي باتت من أفقر مناطق المجتمع الأردني.

حيث تتميز تلك المناطق بانخفاض المستويات الصحية، وبعدم حرص سكانها على المحافظة على مستوى النظافة العامة، مما ينتج عن ذلك انتشار كثير من الأوبة والأمراض المعدية التي تهدد حياة الأسر وصحتهم البدنية في تلك الأحياء الفقيرة. وهذه النتائج لا تتفق مع نتائج دراسة الصلاحات(2011) لكنها تتفق مع نتائج دراسة المعهد العربي لإنماء المدن (2009) التي ربطت بين النمو الحضري للمدن العربية وظهور مناطق عشوائية، تفتقر لخدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة الفقر والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات لدرجة أنها أصبحت معوقاً للتنمية، وبؤرة للمشكلات الإجتماعية والصحية والأمنية معاً. وهذه جملة النتائج لتي توصلنا لها ولا زالت تتعايش في الأحياء المدروسة بالعاصمة الأردنية عمان ، وله إنعكاسات سيئة على صحة الأفراد والأسر .

وبوجه عام حول مجالات نتائج المشكلات التي تواجه الأسر المدروسة في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، فهي نتائج أيضا تتفق –رغم التباين حول نوعية المجالات- مع نتائج الدراسات التي بحثت وكشف نتائج تتعلق بالمشكلات الإجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية والأسرية وما جاء في نتائج دراسة البنك الدولي (2004)، وكذلك ما كشفته أيضا دراسة البنك الدولي (2001)، ونتائج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997).

الإجابة على التساؤل الثاني: ما المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

وقد توصلت نتائج الدراسة،إلى حقيقة هامة أن الأسر الأردنية التي تعيش في التجمعات السكانية المشمولة بالدراسة تعيش في أوضاعا إقتصادية لاتطاق إذ تصدرت المشكلات الاقتصادية جميع مجالات المعاناة وبالمرتبة الأولى، وبخصوص أبرز هذه المشكلات الواقعة في هذا المجال وتلمس أثرها الأسرة الأردنية وتعاني قلقها وتأثيرها السيئ على حياتها ما تواجهه من إرتفاع متزايد في أسعار السلع وغلاء المعيشة المضطرد. وهذا مدرك لجميع الجهات المختلفة، إن الأردن بوجه عام شهد خلال السنوات التي مرت إرتفاعات غير مبررة لرفع أسعار السلع والخدمات بشكل غير مسبوق تحت مبررات حكومية تتعلق بالديون المتراكمة على ميزانية الدولة لصالح البنوك الربوية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اكبر المؤسسات الدولية الرأسمالية التي تقودها القوى الاستعمارية،مما انعكس سلباً على كاهل المواطن والأسرة الأردنية لتشارك في دفع فواتير الفساد المالي والاداري، فكانت ردود فعل غليان الشارع العام في الأردن قبل سنوات ردا على سياسات التقشف الحكومي وهذة من شانها تعمل على تحفيز المواطنين على المشاركة في احتجاجات واسعة عمت كثير من عواصم المملكة مراراً وتكراراً خلال السنوات ولغاية تاريخه لم يسلم المواطن الأردني من سياسات رفع الأسعار وفرض الضرائب لتزداد فئات الفقر فقراً مقابل زيادة فئات الثراء ثراءً.وتتفق هذة النتيجة مع دراسة الأمم المتحدة(2007).

من جهة أخرى، تزداد معاناة الأسر الأردنية نتيجة كثرة الأعباء المادية ومتطلبات الحياة الأسرية والعامة، ويفسر ذلك بوجود سلسلة من التحولات والتغيرات المجتمعية والتكنولوجية والاقتصادية بمظاهرها المختلفة فرضت ذاتها بخلق واقعاً جديداً على الأسرة المعاصرة ولا مناص منه للاندماج بمستجدات العصر ومواكبتها، وفرض مزيد من المتطلبات الإقتصادية التي تعدت قدرات ميزانية الأسرة ومداخيلها المادية، خاصة مع ظهور التقنيات الحديثة المتعددة الأغراض واقتنائها بات جزء من حيات ومتطلبات الأسرة رغم استهلاكيتها وبعدها عن الضروريات، وظهور شركات الاتصالات المنافسة وتقنيات التواصل الإجتماعي المتجددة في الشكل والخدمة والاسم والنوع والجودة ليسهل تدويره تدريجيا في الأسواق الشرائية العامة، مع

المساهمة في خلق العادات والقيم والأذواق البشرية، ووضع معايير تحدد درجات الأفضلية، بين الناس لخلق المنافسة على الاقتناء والتجديد، المستمر لمثل تلك المخترعات التكنولوجية أجهزة الخلوي نموذجاً رأسمالياً قد رتب عبئاً مادياً لم يكن مألوف ومحسوب الكلفة على الأسرة أن تتحمله إضافة إلى المتطلبات الأخرى العديدة.

في الوقت الذي تعانيه الأسرة من مشكلة تدني دخل الأسرة حيث إن النسبة الغالبة لا يتجاوز حصيلة دخلها الشهري 400 ديناراً أردنياً معتبريها احد منابع المشكلات التي تحدث داخل الأسر، لدرجة إن نسبة من الأسر لا تستطيع دفع أثمان الأدوية عند مرض أحد أفرادها، مقابل المعاناة من ندرة وجود فرص عمل جيدة وبأجور تناسب ارتفاع أسعار متطلبات الحياة وغلائها على سبيل المثال أسعار الأغذية وإيجار المسكن والأدوية والتعليم والنقل والماء والكهرباء وزيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة وغيرها الكثير من متطلبات الإنفاق المالي.

والجدير ذكره،علاوة على ما ذكر معاناة البعض من البطالة وندرة فرص العمل والفقر وتدني الأجور والرواتب والضرائب المتصاعدة وغيرها جعلت الأسرة الأردنية في مهب رياح الصراع والشقاق والتفكك وعرضه لنمو مشاكل أخرى لم تحمد عقباها على الصعيد الزواجي والأسري والإجتماعي. وهذه الظروف وغيرها قد ساهمت في تغيير النظرة المحافظة لسلطة العادات والقيم والمنظومة الأخلاقية في المجتمع الأردني لصالح نمو القيم المادية فأصبح الزوج أو الأب ليس لديه أي مشكلة في عمل ابنته أو ابنه أو زوجته خارج البيت بغض النظر عن أتعاب العمل ومترتباته غير المنظورة بل توجيه الزوجات إلى الاستدانة واخذ قروض بنكية ومن جمعيات متنوعة ربحية وربوية لأجل سد الحاجات المتزايدة من فواتير وأجور المسكن ومتطلبات أعباء حياتية أخرى تواجه الأسرة وباتت لا تطاق.

وخير مثال إرتفاع عدد النساء الأردنيات الغارمات والمتواجدات حالياً في السجون في عام 2017 (اللواتي قمن بالإقتراض من من صندوق دعم المرأة للقروض الصغيرة، حيث أصبحت هذة الصناديق مصيدة للنساء الأردنيات للزج بهن بالسجون بسبب عدم مقدرة أسرهم على سداد قيمة القسط الشهري للقرض، والذي لا يتعدى قيمتة الشهرية ال 50 دينار على أكثر حال، ومن خلال مشاهداتي الشخصية لهذة الحالات تلجأ المرأة للإقتراض بهدف سد إحتياجات الأسرة الأساسية من المواد التموينية والسلع. علماً أن قيمة القرض الكلية لا تتعدى(1000) دينار أردني مع العلم، القاعدة الذي تستند عليها هذة الصناديق بعملها في هذة المشاريع هو تحسين المستوى المعيشي للمرأة وأسرتها، ممن لايستطيعون الحصول على فرص عمل لإعالة أسرهم، وبطبيعة الحال فأن هذة القروض تسهيلات تمويلية للمستفيدين منها تكون على شكل أقساط ميسرة،الا أن ما يجري يختلف عن الواقع، علماً أن نسبة الفائدة على القرض عالية، وغالباً يتم طلب كفيل ليس

بالضرورة موظف، بل تكتفي المؤسسة المقرضة،توقيع المقترض على كمبيالات ضمان للمشروع ومن ثم تبدأ رحلة معاناة السيدة المقترضة وصولا في نهاية المطاف لمواجهة أحكام قضائية معروفة وهي السجن.

وبخصوص العلاقة بين المشكلات الاقتصادية وبين بعض المتغيرات تؤكد النتائج وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأسر حول تلك المشكلات الاقتصادية تعزى إلى متغير الحي السكني والفروق جوهرية لصالح الأسر التي تعيش في حي الجوفه الأكثر معاناة يليه أسر الوحدات ثم يليها أسر وادي الحدادة وأخيراً أسر سفح النزهة. كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أسر العينة حول المشكلات الاقتصادية، تعزى إلى مستوى الدخل الشهري للأسرة، وكانت الفروق لصالح ذوي الدخول المحدودة المتدنية فئة من لا يتجاوز 400 ديناراً أردنياً، يليها فئة الدخل المتوسط وأخيراً ذوي الدخل المرتفع 800 دينار فأكثر.كما أن خصائص الفقراء المختلفة والمشكلات التي يعانون منها والتي تتفق في معظمها مع الخصائص الواردة في الدراسات السابقة، يقود للاستنتاج بأن تدني الأجور هو سبب رئيس للفقر وليس البطالة، كما في دراسة (World Bank, 1994) أيضاً أنّ للعوامل الاقتصادية دورًا هامًّا في حدوث المشكلات الإجتماعية والاسرية والزواجية، التي يعاني الأسر عينة الدراسة، مما جعل الأسر تنشغل في أمورها الاقتصادية، من أجل تحسين وضعه الاقتصادي،الذي له الأثر الكبير في عدم قدرة الشباب على الزواج، بالتحديد إرتفاع المهور،حيث يتضح من النتيجة السابقة بأنّ ارتفاع المهور وإنشغال الأسرة في تحسين وضعها الاقتصادي، له تأثير على تلبية الجوانب العاطفية لإفراد الأسرة، مثل الحب والاهتمام، وأن وإبتعادهم عن أبنائهم تحديداً في مراحلهم العمرية الأولى، التي يحتاجون خلالها وجود الوالدين من أجل التنشئة الصحيحة للابناء والتي بدورها تحميهم بسبب انشغال الوالدان من التعرض للمشكلات المختلفة، تتفق هذة النتيجة مع دراسة (حسن وشكري، 2008) والتي بينت أنّ من أسباب ازدياد المشكلات المختلفة نتيجة سوء الحالة الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة، كما اشارت دراسة (بركات، 2012) حيث توصلت إلى أن البطالة من أهم االعوامل المؤدية إلى المشكلات المختلفة. وهذة النتيجة تتعارض وتتفق مع دراسة المهدي (2016) من دور الدولة ومسؤولية التدخل بحل المشكلات الإجتماعية.

في حين لا توجد فروق تعزى لمتغيرات الجنس، وحجم الأسرة، ومستوى تعليم الأب. وتجدر الإشارة لا يوجد نتائج مشابهه في الدراسات السابقة يمكن الربط معها في هذا المجال تحديداً. وعند المقارنة مع نتائج الدراسات السابقة نجد بعض منها قد توصلت إلى ما ينسجم مع بعض هذه النتائج كدراسة الكفاوين (2015)، وبعض من نتائج دراسة الحلاق والعثامنة والشيخ

والخزاعلة (2008) التي درست أحوال الأسر ومن معاناتهم من مشكلة الفقر وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ومستوى المعيشة لهم، كما انعكست على أسلوب حياتهم حياتهم. في حين هذة الدراسة اتفقت مع نتائج دراسة المعهد العربي لإنماء المدن (2009) والتي كشفت أن النمو الحضري في معظم الدول العربية، أدى لظهور العديد من المناطق العشوائية، ولم يقتصر وجود المناطق العشوائية على الدول العربية التي تعاني من المشكلات الإقتصادية، أضافه إلى أنها أحياء تعاني بالأصل من البطالة.وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز المشكلات الواقعة في المجال الاقتصادي جاءت في المرتبة الأولى، عند الأسر المشمولة بالدراسة، وذلك يعود إلى أسباب عدة محيطة بها كان تأثيرها المباشر وغير المباشر كالأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدولة الأردنية والكساد وتفشي الفساد وتزايد المديونية الخارجية والبطالة والفقر وتدني الأجور، فانعكست تلك الأوضاع وغيرها على عدم مقدرة الأسر والأفراد على تلبية متطلبات الحياة المعاصرة، ناهيك عن تزايد الضغوط الناتجة عن زيادة عدد اللاجئين الى الأردن. وتنتج المشكلات الاقتصادية بسبب غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع إلى حد غير معقول مع بقاء الرواتب على حالها، بالإضافة لغياب الخطط الإقتصادية من قبل الحكومات لدعم الأسر والأفراد بتأمين ظروف معيشية جيدة تجعلهم قادرون على تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم وبالتالي التكيف مع التطورات الاقتصادية والحياتية ومستجداتها، من جانب أخر تجسد هذه المعاناة الاقتصادية للأسر المدروسة عجز الحكومات الأردنية المتعاقبة عن حلحلة الصعوبات باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، لكن الأمر مختلف فكل السياسات المتعبة تعلم على تعزيز الفقر والمعاناة الاقتصادية للأسر الأردنية والمجتمع بعمومه هذا ما لا يمكن إنجازة عند فهم واستقراء الخطوات والتحركات الحكومية في الأردن تجاه المجتمع خاصة منذ بدايات الربيع العربي. وتجدر الإشارة بخصوص تصدر المشكلات الاقتصادية قائمة أنماط المشكلات كافة بالمرتبة الأولى عند الأسر التي تعيش في الأحياء المدروسة بمدينة عمان، فأن الفقر يبقى من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجة الأسر والدولة بشكل عام وهذة النتيجة تتفق مع نتائج كثير من الدراسات السابقة كدراسة الكفاوين التي جرت عام (2015)، كما تلتقي مع نتيجة دراسة سمحة (2011) عندما توصل لنتيجة وجود علاقة بين سرعة النمو السكاني في المدن الأردنية، والمعاناة الاقتصادية بفعل الضغط المتزايد على الحاجات والخدمات وما يقابله من ندرة فرص العمل وارتفاع نسب البطالة. وكذلك دراسة ابو فراش (2010) التي توصلت إلى وجود ضغوط اقتصادية تعاني منها الأسر الأردنية خاصة التي ترأسها امرآة.

الإجابة على التساؤل الثالث: ما المشكلات الأسرية والزواجية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

بالرغم من أهمية الأسرة وهو سر إهتمام الباحثين الإجتماعيين وكافة المؤسسات التي تتمحور أهدافها رعاية الأسرة، ورغم الجهود المبذولة في الأردن الهادفة للاعتناء بالأسرة الأردنية، إلا أن الأسر في مجتمعات الدراسة ،حسب النتائج التي توصلت اليها الدراسة تعاني من مشكلات داخلية أسرية وزواجية مما يستدعي التركيز عليها أكثر رغم عدم انفصال هذا النوع من المشكلات الاخرى التي تعاني منها الأسر الفقيرة عن المشكلات الأخرى التي سبق ذكرها خاصة الاقتصادية، وكذلك عن المشكلات المنتشرة في المجتمع العام.

وقد أثبتت النتائج تفشي جملة من المشكلات الأسرية والزوجية التي تؤرق حيات أعضائها وتستهدف وحدتها وكينونتها وتؤثر سلباً على مسيرتها وعطائها وعلى النسق العلائقي لمكوناتها ولأدوارها المتنوعة. ومن أبرز مظاهر الخلل المؤثرة شيوع المعاملة القاسية من جهة الآباء تجاه الأبناء من حيث الحرمان والإهمال وعدم اللامبالاه مما يجعلهم عرضه لاستقطاب رفقاء السوء والإنحراف. وبالرغم من تدني نسبة العمالة أو مشاركة المرأة في قوة العمل حسب ما جاء في بعض النتائج لدراسة، إلا أن أسر العينة المدروسة أعتبروا خروج الزوجة للعمل وتأثير على الأبناء والزوج والأسرة بشكل عام أحد المشكلات الأسرية البارزة، خاصة وأن عمل المرأة في المجتمعات المدروسة بات مشكلة مزدوجة الوجوه عوضا عما ذكر فهو يشكل مشكلة لها أيضاً بما يسببه العمل لساعات طويلة من توتر وضغط وتعدد للأدوار المطلوبة من المرأة للقيام بها داخل الأسرة وفي مكان العمل معاً؛ فالمراة وفق النتائج تعاني من صراع الدور الذي ينعكس على صحتها ونفسيتها في ضل المعاناة القاسية والقاهرة من المشكلات الأخرى التي تتعايش معها وهذا من شانه التأثير على استقرار العلاقات الزوجية والأسرية.

ومن أبرزالمشكلات الزوجية والأسرية أيضا الأكثر معاناة الإقرار بسوء الاختيار الزواجي،وهذا يعود بطبيعة الحال لتأثير الضغوط الإجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة مما يجعلها غير قادرة على تحديد الاختيار الصحيح عند الزواج الذي يبدو بأنه يتم وفق ما يسمى بعشوائية الانتقاء ولا تسمح ظروف الأسر التأني عند زواج الأبناء او البنات خوفاً من قطار العنوسة للبنات وضعف الضبط الأسري للأبناء عند الاختيار الذي مكنته تحولات المجتمع المعاصر ومستجدات العصر وتقناياته وانفتاح فضائه بشكل غير مسبوق، قد سمح لنمو هامش كبير من الحرية للأبناء عند الاختيار الزواجي، وهذا على حساب تدخل الأسر والأهل في تريب الزواج منذ فترة الاختيار. والغريب النتيجة المتوازنة من حيث درجة الأهمية، ان المجتمعات المدروسة لا يزال فيها شيوع نمط الزواج القرابي، وهذا عائد إلى طبيعة معيشة هذه التجمعات

السكانية التي منها ما يقوم على الوحدات وشبكة العلاقات القرابية وتأثيرها يبرز على الزواج الداخلي. من جهة أخرى، كان لظاهرة تأخر سن الزواج لدى الأبناء وجوداً في محيط حياة الأسر المدروسة في بعض مناطق عمان واعتبار ذلك احد المشكلات الأسرية والزواجية، فهنالك الكثير من الأسر لديها من بنات عازبات زاد اعمارهن عن سن الزواج الثقافي السائد ودون زواج والأمر المثير للقلق لهن ولأسرهن، ولا شك تعد قضية تأخر الزواج خاصة العنوسة من الظواهر وغير المدركة ليس فقط في التجمعات المدروسة .

وإنما في المجتمع الأردني بعامة وفي مجتمع مدينة عمان على وجه الخصوص بوجود أرقام عالية، فقد أصبحت شائعة أكثر من أي وقت مضى، وهذة ترجع إلى عدة أسباب منها الأسباب الاقتصادية والفقر وإنتشار البطالة وتدني مداخيل الأفراد والمبالغات في متطلبات الزواج وتكاليفه وطقوسة التي جميعها تترتب على كاهل الرجل في ضل غلاء المهور وإرتفاع الأسعار المذهل، وقد يكون تأخر الزواج لأسباب إجتماعية كرفض بعض الأسر السماح بزواج البنت الصغيرة قبل الكبيرة، وكذلك المبالغة بالشروط والمواصفات من قبل بعض الشباب أو الفتيات، او عدم اكتمال مقومات الزواج والقدرة على فتح بيت، ناهيكم الخبرات السابقة لتجارب الزواج التي ثبت فشلها في ضل ارتفاع نسب الطلاق وانحلال الرباط الزواجي والأسري بشكل غير متوقع في الأردن، وظروف الانفتاح والاختلاط وتعدد فرص العلاقات التي زادت في ضل الانفتاح على العالم الخارجي، ومفاهيم الحرية، وتقنيان التواصل الإجتماعي ووسائل الاتصال وغيرها قد ساهمت في بروز الأفكار الداعية لتأخير الزواج والارتباط وتعزيز النظرة التشاؤمية من الزواج وأتعابه ومتطلباته خاصة عند الشباب المعاصر ناهيكم أن العيش فيه مثل هذه البيئات الفقيرة بات من ابرز عوامل العنوسة وتأخير الزواج.

وكما وتبرز مشكلة اخرى تعاني منها الأسر المدروسة وهي، العنف الاقتصادي الموجة للمرأة العاملة هو الإستغلال الإقتصادي من قبل الزوج لزوجتة العاملة، في حين تعاني المرأة من مشكلات أخرى أكثر من الرجل، كإجبارها على العمل وجرمانها من راتبها، أو ترك المسؤولية للزوجة وعدم مشاركة الزوج في تربية الأبناء وغياب الزوج لفترة طويلة عن المنزل، جميع ذلك من الهموم التي تعانيها الأسر في المجتمعات المدروسة، والمرأة على ما تؤكده النتائج أكثر ألماً ومعاناة مقارنة بالرجل، وهذا عائد بطبيعة الحال لمجمل ما ذكر من مشكلات باتت مستعصية وخاصة الظروف الاقتصادية الصعبة، وتدني وضعف آليات الضبط الإجتماعية وتحرر المجتمع من سلطة العادات والتقاليد والقيم والأعراف التي لم تعد محط الاعتبار المجتمعي. وهذه نفسها العوامل نفسها أيضا تفسر وجود مشكلة أسرية أخرى تتعلق بضعف العلاقات الأسرية، التي لم تعد

تقوم على مظاهر التماسك واللحمة والتعاون والود والاحترام والتماسك، بسبب تفشي مفسدات العصر التي تمكنت من اختراق الأسرة في الصميم.

وبمجرد حدوث أي صراعات زواجية وأسريه أصبحت خصوصية الأسرة في مهب الريح تحت وطأة تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤونها مما يزيد من تعسر معيشتها واستمراريتها. ويعود ذلك إلى ضعف الإدارة عند الزوجين أو أحدهما وعدم القدرة على معالجة الأمور الخاصة دون تدخل الأهل سواء الزوج أو الزوجة، وهذا أخطر ما يهدد الحياة الزوجية ويؤثر على استقرار الأسرة وكيانها وانتقال المشكلات الداخلية بين الزوجين إلى الأهل، فكل طرف ينحاز لمصلحته وتتحول الحياة الزوجية إلى خلاف وصراع بين الأزواج ويتحول الأمر الى صراع عائلي ليس بالإمكان السيطرة عليه، وبنهاية المطافونتيجة هذا التدخل ينتج عنه الشقاق والنزاع الذي بطبعه يقود إلى الطلاق وانحلال الرابطة الأسرية برمتها.

وبخصوص العلاقة بين المشكلات الاقتصادية وبين بعض المتغيرات تؤكد النتائج وجود فروق جوهرية دالة إحصائياً بين الأسر حول تلك المشكلات الأسرية والزوجية تعزى إلى متغير الحي السكني والفروق جوهرية في الغالب لصالح الأسر التي تعيش في حي الوحدات الأكثر معاناة يليه اسر الجوفة ثم يليها أسر وادي الحدادة وأخيراً أسر سفح النزهة. كما توجد فروق دالة إحصائياً بين أسر العينة حول المشكلات الزوجية والأسرية تعزى إلى الجنس وكانت معظم الفروق لصالح الذكور مقارنة بالإناث. كما توجد وجود علاقة وفروق دالة إحصائياً حول تلك المشكلات تعزى لمتغير حجم الأسرة والمتوسطات الحسابية الكلية تشير إحصائيا أن الفروق لصالح الأسر صغيرة الحجم أولا يليها الكبيرة الحجم ثم الأسر المتوسطة الحجم.

في حين لا توجد فروق في المشكلات الأسرية والزوجية، تعزى لمتغير مستوى تعليم الأب، أو لمستوى الدخل الشهري للأسرة. وبالنسبة مجال المشكلات الإجتماعية لم تشر كثير من الدراسات السابقة لنوعية المشكلات الإجتماعية وأنماطها لكن اكتفت بالإشارة لوجود مشكلات إجتماعية في الأحياء الفقيرة لكنها لم تكشف نوعيتها. وهذا ما نجده على سبيل المثال في دراسة المعهد العربي لإنماء المدن (2009) التي أشارت أن الأحياء الفقيرة تشكل بؤرة للمشكلات الإجتماعية والصحية والأمنية

الإجابة على التساؤل الرابع: ما المشكلات الصحية والبيئية التي تعاني منها الأسر في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

بما انه يوجد علاقة متبادلة بين الفقر والبيئة في حين تبين من الدراسة أن (3.07%) من السكان مصابون بامراض مزمنة مثل (أمراض القلب،ضغط الدم،السكري) كما أنه يوجد ما نسبته (2.23%) ممن ينجبون افراد يعانون من إعاقات مختلفة.أما بخصوص الاستفادة من التأمين

الصحي، فقد تبين أن حوالي (42.8%) من الأسر في مؤمنة صحياً،وقد توصلت الدراسة الحالية إلى عدة مشكلات سواء الصحية والبيئيةواقعة في هذا المجال من أبرزها معاناة الأسر المدروسة من مشكلة إنتشار الحشرات والقوارض والبيئة غير الصحية في هذه الأحياء السكنية، ومن أثار سلبية لظاهرة تربية الطيور بنفس المرتبة الأولى عند الأسر، وذلك قد يعود نتيجة عدم اهتمام سكان المناطق الفقيرة بالنظافة علما ان مشكلة تؤرق الجران وعدة مرات قامو بخبار الامانة لكن بدون جدوى أيضاً فأن مشكلة تربية الحمام قد أدت الى تصادم الجيران فيما بينما بسبب طير حيث أدى الى قتل انسان والاخرتم الحكم علية الاشغال الشاقة. ايضاً فإن نتيجة تكدس وإلقاء القمامات في الشوارع العامة وعدم التقيد في قواعد الصحة والنظافة العام مع وجود اكتظاظ سكاني ضخم أصبح الوضع المعيشي في هذه الأحياء مزعج ولا يطاق، فمن الطبيعي تؤدي ظروف البيئة السيئة إلى انتشار الحشرات والقوارض الضارة. وهي نتائج اكدتها دراسة الهيئة التنسيقية (2010) حول خصائص الأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر مقارنة بغيرها؛ فتوصلت لجملة نتائج ما يتطابق منها مع ما ذكر وجود تدني المستوى الصحي بالإضافة للتلوث البيئي.

وجاءت مشكلة وجود أمراض مزمنة في الأسرة في المرتبة الثانية ضمن مجال المشكلات الصحية والبيئية، وقد يعود ذلك نتيجة لتلوث الهوائي وملوثات البيئة العامة المكتظة بالأسواق العامة وضغط العمالة وعوادم مخلفات المصانع وأصحاب الورش التي تكثر بكثرة في الأحياء المدروسة.كذلك من ضمن المشكلات التي توصلت إليها الدراسة وجود أفراد معاقين في بعض الأسر وذلك قد يعود بعضها لعوامل وراثية قد تكون ناتجة عن الزواج القرابي، أو اخطاء طبية،أو بسبب الملوثات التي من شانها تحدث تشوه للأجنة،

وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكله صحية وبيئية مفادها معاناة أحد أفراد بعض الاسر من سوء التغذية، وقد يكون نتيجة سوء النظافة البيئة ومحدودية الحصول على الغداء المناسب وضعف القدرات الشرائية للأسر وعدم تمكنها من شراء الأغذية ذات الجودة خاصة وان الفئات الفقيرة غالباً ما تكون عرضة لتناول الأغذية الفاسدة التي تسبب معظم الأمراض. والمشكلة الصحية الأخرى تنص على وجود مشاكل تتعلق بالعقم عند بعض الأزواج، وهذا النوع صعب تحديد عوامله ويستوجب دراسات طبية متخصصة لذلك.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين مكان السكن والمشكلات الصحية والبيئية، إذ إن الفروق كانت لصالح سكان أحياء منطقة الوحدات بالدرجة الأولى يليها سكان منطقة سفح النزهة ثم يليها سكان منطقة وادي الحدادة وأخير سكان منطقة الجوفة. كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة بين الجنسوالمشكلات الصحية والبيئية،حيث جاءت الفروق لصالح الذكور مقارنة بالإناث.وكذلك وجود علاقة بين حجم الأسرة والمشكلات الصحية والبيئية، وكانت الفروق لصالح

الأسر صغيرة الحجم يليها الأسر الكبيرة الحجم وأخيرا الأسر المتوسطة الحجم. بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لرب الأسرة والدخل الشهري للأسرة وبين المشكلات الصحية والبيئية للأسر المدروسة.

الإجابة على التساؤل :ما هي الخدمات الأساسية (للبنية التحتية) المتوفرة في مجتمع الدراسة؟

لقد توصلت نتائج الدراسة بتوافر الخدمات البنية التحتية في تلك الأحياء الفقيرة بمدينة عمان، ولكن بمستويات متفاوتة، حيث يتوفر شبكات للصرف الصحي وشبكة المياه والكهرباء في الأحياء السكنية المدروسة، وتوضح النتائج وجود تلك الخدمات بنسبة وصلت إلى 97.4%، ويمكن تفسير ذلك كون هذةالأحياء موجودة بالمدن بمدينة عمان العاصمة حيث تشير نتائج التعداد العام للسكان عام 2015 من توفر خدمات البنى التحتية إلى ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي إلى 61,1% في عام 2015 وبنسبة بلغت 6,6%.مقارنة بنسبة التعداد السابق حيث كانت النسبة 57,3%، في عام 2004. أيضاً تتوفر المساجد في تلك الأحياء، وكذلك توافر خدمات النقل العام وتوافر الخدمات الصحية في تلك الأحياء السكنية وعلى سبيل المثال توافر مراكز أمومة وطفولة وتوافر المراكز الصحية. وهذا يرجع لكون مناطق الدراسة ضمن العاصمة عمان،

كما وتوصلت الدراسة إلى توافر الخدمات التعليمية كالمدارس الحكومية والمدارس الخاصة ورياض الأطفال، وتوافر المراكز الامنية والشرطة، إضافة إلى الخدامات المتعلقة بالأسواق التجارية وما يترتب عليه من توفر كافة السلع والحاجات التي تتطلبها الأسر في تلك الأحياء الفقيرة بمدينة عمان. وكذلك أثبت النتائج توافر قسطا من النظافة العامة بنظر 57.6% من أفراد عينة الدراسة، وبنفس النسبة قد أجابوا وجود مؤسسات المجتمع المدني في تلك الأحياء السكنية الفقيرة.في حين أن النتائج أثبت قلة توافر وجود ساحات للتنزه والحدائق وقلة توافر مراكز تدريب مهني وعدم وجود ملاعب وما يخص الشؤون الرياضية والشبابية في تلك الأحياء الفقيرة حيث أن النسب تقل عند هذه الخدمات. وبخصوص هذه النسب والأرقام الواردة فان وضع الأسر الأردنية في الأحياء المدروسة من حيث ما ذكر من نتائج تتعلق بالخدمات المتوفرة أفضل من وضع الأسر السعودية التي تعيش في الأحياء الفقيرة بمدينة الرياض كما جاء بنتيجة الشلاقي (2009) حيث انقطاع الماء والكهرباء ورداءة المسكن وغيرها.

ومن واقع خدمات البنية التحتية تبلغ نسبة المساكن المتصلة بالشبكة الرئيسية للمياه والكهرباء (97.4%) بالاضافة إلى أن البعض منها تشترك في عداد واحد مع أسرة أخرى، وهذا يعني ان جميع المساكن متصلة بشبكة المياة الرئيسة. في حين تبلغ نسبة الأسر المخدومة بشبكة الصرف الصحي (97.4%)، في حين ان الفئة المتبقية غير متصلة بالشبكة لاسباب مختلفة، قد

تستخدم الحفر الامتصاصية في موقع مثل الوحدات عوضاًعن ذلك. كما تستفيد مواقع الدراسة من خدمات جمع النفايات التي تتولى إدارتها أمانة عمان كبقية أحياء العاصمة الأخرى حيث افاد (57.6%) من الأسر توفر حاويات للنفايات لكنها بأماكن بعيدة عن المنازل، وأوضحت الأسر بان عامل النظافة موجود بالمنطقة يقوم بجمع النفايات من الشارع العام بصورة منتظمة الاسر وليس من الممرات فهناك صعوبة في جمع النفايات داخل المواقع بسبب تضاريس المنطقة حيث الممرات الضيقة والمتعرجة،الامر الذي يشكل عائقا في وصول عمال النظافة الى أنحاء الموقع. فعلى الرغم من تأكيد الاسر على أن موقع الحاويات قريب من مساكنهم الا أن هناك مجموعة من الافراد يلجأون الى طرح النفايات في أماكن غير مخصصة لذلك. وبعض من الاسر يقوم ونبايص النفايات بواسطة احد افراد الأسرة الى أماكن الحاويات. من ناحية أخرى، ولتحسين طرق جمع النفايات إقترح السكان زيادة عدد الحاويات النظافة في مواقع الدراسة. وإن الأسر المقيمة في مواقع الدراسة تساهم فعلياً في تنظيف أجزاء الطرق والممرات المحاذية لمساكنها.

أيضاً يتضح من نتائج الدراسة وجود عمالة للاطفال في مواقع الدراسة (النزهة،والجوفة، والوحدات)وهذة تدل على سوء الاوضاع الإقتصادية للأسرة من إنخفاض الدخل وكثرة عدد المعالين وهذا يجعل الاسرة تجبر الأبناء من الاطفال العمل بسن صغيرة وبالتالي ترك المدرسة،

وأبرز تلك الخصائص حسب الوقائع كما يثبته أفراد عينة الدراسة انتشار الأطفال في الشوارع وهي مشكلة تتعلق بالأحداث وإنحرافهم عن الوضع السوي والطبيعي، ما يؤشر على التفكك الأسري السائد لدى بعض الأسر في تلك الأحياء.

وكذلك تشير نتائج الدراسة بعض النتائج المتعلقة بخصائص المسكن للأسر المقيمة في مناطق الدراسة ولا يوجد إشكالية عند الأسر المدروسة من حيث قرب سكنها من الخدمات العامة.

وان كافة المساكن أقيمت خلال فترة الخمسينات اعتداء على ارض الغير بطريقة عشوائية ومعظمها مقام من مواد دائمة. الا ان اكثر من ثلثي الاسر تمكن من شراء الارض من مالكها الاصلي على شكل (ملكية مشتركة) وهي يشترك اكثر من أسرة واحدة في سند تسجيل واحد على شكل حصص خلال السنوات الخمسة الماضية. وتقع جميع مساكن مجتمع الدراسة ضمن قسائم، وفيما ومن خصائصها. حيث تعتبر معدلات الاكتظاظ من المؤشرات الاسكانية الهامة في قياس نوعية الاسكان وبالتالي مستوى الرفاه الإجتماعي للاسرة. حيث ان للحيز المتوفر للفرد ضمن البيئة التي يعيش فيها اهمية كبيرة في ممارسة حياته الإجتماعية والتمتع بمحيط صحي وبيئي مناسبين.وقد اظهرت دراسة لمواقع السكن العشوائي قام بها البنك الدولي ان معدل عدد غرف المسكن تبلغ (2.56) غرف في حين ان معدل عدد غرف مساكن العاصمة بلغ (3.4) وفقاً لتعداد 1994.وقت إجراء دراسة قام البنك الدولي لمناطق السكن العشوائي، وهذا يعكس بوضوح

ارتفاع معدل الازدحام في موقع الدراسة بالمقارنة مع الأحياء الاخرى في المناطق الحضرية. وان الكثافة العامة في الوحدات تبلغ 80 شخص / دونم ويعتبر هذا المعدل اعلى بكثير من معدل الكثافة العامة في العديد من الاحياء الواقعة ضمن مناطق تنظيم (د) في امانة عمان الكبرى والتي بلغت 48 شخص / دونم وفقا لدراسات امانة عمان الكبرى. ولعل ذلك ناتج عن زيادة كبيرة في اكتظاظ الابنية المقامة في مواقع الدراسة دون توفر الارتدادات الكافية وعدم توفر الحد الادنى من شبكة الطرق والممرات.

ولكن الاشكاليات التي تؤرق الأسر في الأحياء المدروسة،ومن ضمن خصائص المسكن خاصية تقارب المساكن من بعضها وضيق الشوارع وتكدس القمامة المكدسة في الشوارع المؤدية للسكن، كما يوجد مشكلة في الأحياء الفقيرة تتعلق بعدم كفاية الإنارة في الطرقات المؤدية للمنزل وعلاوة على ذلك، كثير من الأسر توصف مساكنها بضيق مساحة المكان والحيز الجغرافي، ومعاناتها من الازدحام داخل المنزل لصغر المساحة، مما يقلل من خصوصية الفرد في السكن، وكذلك صعوبة الحركة. فيما يعاني البعض من تأثير فيضان منسوب مياه الأمطار على منازلهم خلال فصل الشتاء.

ومما سبق ومن واقع (ملاحظة الباحث االمباشرة) فإن للمشاركة السكانية دور هام وأساسي في تنمية المجتمع المحلي، وإدامة خدمات البنية التحتية فيه. وتختلف مستويات وحجم المشاركة تبعا لعوامل إجتماعية وثقافية واقتصادية ومكانية، وتزداد مستويات المشاركة كلما كان هناك تجانس اكبر بين السكان في النواحي الإجتماعية والثقافية. إلا أنها في المناطق الحضرية تبقى بشكل عام اقل من المناطق الريفية والبادية.

كما تم ومن خلال ملاحظة الباحث االمباشرة لأهم إحتياجات السكان والواقع الموجود ان هناك تطابق كبير بين إحتياجات السكان ومشاكلهم مع الخدمات، خاصة في مجال خدمات البنية التحتية، في حين ان كثيراً من الأسر لها مساهمات سابقة في أعمال مختلفة ذات صلة بتحسين خدمات الأحياء التي يقطنون فيها، وتمثلت هذه المساهمة في أشكال مختلفة تنظيف الممرات المؤدية للمنازل. وغيرها. أما بخصوص المرافق الإجتماعية (المدارس والمراكز الصحية) فالمرافق المجاورة لا تبعد عن الموقع كثيرا إذ ان الوصول اليها مشيا على الاقدام لا يزيد عن 20 دقيقة. ومن ناحية أخرى فان عدم توفر وكفاية إنارة الطرق تعتبر من المشاكل التي تواجه نسبة كبيرة من السكان ويترتب على عدم توفرها صعوبات ومشاكل عديدة لهم، مما يتطلب من المعنيين متابعة الموضوع مع الجهات المختصة للاهتمام بهذا المطلب السكاني وتلبيته.

الإجابة على التساؤل الخامس: ما الآليات التي تتبعها الأسر لمواجهة المشكلات (الإجتماعية، والأسرية، والاقتصادية، والصحية والبيئية) في الأحياء الفقيرة بمدينة عمان؟

وبخصوص الأليات التي تتبعها الأسر في المجتمعات المدروسة لمواجهة المشكلات التي تعاني منها للتخفيف من حدة الفقر لدى الاسرة فقد تم الطلب من الأسر – أثناء المقابلة- ترتيب قائمة آليات البنود التي تتبعها في التخفيف من حدة الفقر حسب أولويات إنفاقها الفعلية، ويبين الجدول رقم (59) وجود تفاوت واختلاف ملحوظ في اتجاهات الأسر نحو بنود تحديد أولويات الاسر المقيمة في مواقع الدراسة:

توصلت الدراسة إن اختصار النفقات حسب الأولوية، جاءت في ترتيب الأسرة الأول لمواجهة المشكلات الاقتصادية من خلال التوفير والبحث عن البدائل والتسليك وحصر الحاجات قدر الإمكان والبعد عن الكماليات ومظاهر الاستهلاك هو النمط السائد مما يجعل عجلة الحياة مستمرة عند هذه الأسر حيث جاءت بنسبة (4.39%) وهذة النتيجة تتفق مع جزء من دراسة الهبارنة (2012) حيث أشارت دراسة الهبارنة أن الفقراء يتبعون أليات تكيف مع فقرهم من خلال اليات اخرى. ألا انها تختلف مع دراسة الهبارنة في الجزء المتعلق أن الفقراء لدة الدراسة لا يفضلون العمل بأكثر من وظيفة وهذا ما لا ينطبق مع نتائج الدراسة الحالية والتي أشارت اليها عينة الدراسة لا تشجع أفراد الأسرة على التسول وهذا ما أكدتة دراسة الهبارنة حول الاليات تتبعها أسر الفقراء للتحايل على فقرهم وتحسين دخل الاسرة من خلال التسول أفراد الاسرة أمام المساجد.

أما الآلية الثانية التي تحاول الأسر استخدامها بخصوص الشباب ومفادها ضرورة تحصين الأبناء من الأفكار المتطرفة عن طريق التوعية، في ظل انتشار ظواهر التطرف الفكري والديني والإرهاب بأشكاله المختلفة عالمياً حيث بلغت النسبة (4.29%) وتعد الفئات الشبابية الطاقات المحركة ومصدر استقطاب الجماعات المتطرفة والمعادية للمجتمع المعاصر.

من الطرق الأخرى التي تتبعها الأسر للتحايل على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها لتتجاوز اكبر قدر ممكن من الأعباء والتكاليف وجاءت بالمرتية الثالثة هي إستشارة دكتور الصيدلة عند وجود حالة مرضية في الأسرة بدل الذهاب إلى المستشفى أو الطبيب الخاص تلاشياً لدفع تكاليف الاستشارة والفحوصات التي قد تكون مكلفة مادياً حيث بلغت النسبة (3.77%) بالإضافة لإتباع طرق التداوي بالأعشاب والاعتماد على الطب البديل وذلك نظراً لارتفاع أسعار الأدوية بالنسبة لهذه الأسر حالها وحال باقي الاسر الاردنية المتوسطة الحال. وجاءت آلية العمل في أكثر من وظيفة في المرتبة الرابعة كما وتبين النتائج وجود آليات أخرى تستخدمها الأسر

المدروسة في مواجهة المشكلات التي تعانيها بإتباع ألية العمل في أكثر من وظيفة حيث بلغت النسبة (3.48%).

من ناحية أخرى أوضح قرابة (3.45%) من الأسر أنها تواجه صعوبة في تغطية نفقاتها الشهرية والتخفيف من الفقر، وتلجأ الى اتباع أساليب آليات مختلفة للتغل بعلى مواجهة المشكلات التي تعاني منها وهي تفضلها بدلاً من الاستدانة من البنوك أو الاستدانة من الآخرين أبرزها قيام الأسرة في الاشتراك بجمعيات (مالية) حيث بلغت النسبة (3.45%). وجاءت بالمرتبة الخامسة.

وجاء في المرتبة السادسة الاستعانة بذوي الخبرة تقوم بها الاسرة للتخفيف من فقرها وهي الاستعانة بذوي الخبرة لحل المشكلات التي تتعرض لها الأسرة، حيث بلغت النسبة(3.31%) من خلال الاستعانة بها لحل المشكلات الاسرية مثل النزاعات بين الأزواج والازمات التي تتعرض لها الاسرة.

كما جاءت في المرتبة السابعة آلية قيام الزوجة بمزاولة مشاريع من المنزل لزيادة الدخل لأجل الحصول على المال حيث بلغت النسبة (2.99%) وان هذة النتيجة متدنية وقد يكون ذلك بسبب تشدد المؤسسات المانحة للقروض الصغيرة في طلب الضمانات عند منح القروض.

ومن ناحية أخرى جاءت في المرتبة الثامنة الحماية الإجتماعية حيث أوضح قرابة (2.82%) من الأسر أنها تستفيد من برامج الحماية الإجتماعية التي تقدمها مؤسسات الدولة لمساعدة الفقراء والمحتاجين مثل الاعفاءات، صناديق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة، لحل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها من خلال برامج تقدمها مؤسسات الدولة،مثل برنامج المعونة للفقراء ويتضمن هذا البرنامج المعونات والمساعدات النقدية الشهرية والعينية حيث تشترك في هذا البرامج المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن بين هذه المؤسساتصندوق المعونة الوطنية والذي يعتبر من أنجح الوسائل التي لجأت إليها الحكومة لمحاربة جيوب الفقر، وصندوق الزكاة والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، إضافة إلى جمعيات ومؤسسات أخرى لجان الزكاة. (شخاترة،2000).

وأخيراً جاءت في المرتبة التاسعة آلية إجبار الأبناء على العمل في سن مبكر سواء كانوا إناثاً أو ذكوراً حيث تؤدي إلى التسرب من المدرسة، وفي الجهة المقابلة هذا يجعلهم يستطيعون تحمل المسؤولية في سن مبكرمما يؤدي إلى ملأ وقتهم بدلاً من الانجرار نحو أصدقاء السوء خاصة وهو ما يساهم في رفع ميزانية الأسرة وتلبية حاجاتها حيث بلغت النسبة (2.66%).

وهذا لا يعني إن جملة الأساليب والطرق المذكورة مقبولة ومنطقية الاستخدام في مجتمعات الدراسة، ولكنها تعكس بساطة ثقافة المجتمع المدروس التي قد لا تتناسب ومتطلبات المجتمع المعاصر وما تفرضه الحياة بمستجداتها غير المسبوقة وبالتالي تصبح الطرق المتبعة لمواجهة تلك

المشكلات مشكلة بحد ذاته لعدم جدواها في الوقتالحالي.مما يتطلب الأمر التفكر والتدبر من قبل مؤسسات الدولة المسؤولة عن مكافحة ومواجهة مشكلات جسم سكاني كبير يعاني الحرمان بوجوه متعددة ويعيش تحت ضغط حياتي لا يطاق. ونستنتج فيما سبق ان نتائج الدراسة الحالية بكل ما فيها تتفق مع دراسة دائرة الأحصاءات العامة 2011 ودارسة وزارة التخطيط حول مؤشرات نوعية الحياة في الأردن أوضحت مؤشرات قطاع الإسكان أن قطاع الاسكان يتمتع بأهمية كبيرة، ويحظى بالإهتمام الحكومي من خلال سن القوانين والأنظمة، والتسهيلات التي تقدمها الحكومة بين فترة وأخرى لتوفير المسكن اللائق والآمن لمواطنيها، من حيث المواصفات وكودات البناء التي يتم وضع معايير السلامة العامة في الاعتبار عند عملية البناء وهذة النتيجة تتعارض مع نتيجة الدراسة الحالية من حيث تلبية الحالة السكنية، أشارت النتائج أن غالبية الأسر في المملكة تعيش بمستوى حياة دون الحياة الكريمة ، أما بالنسبة لمؤشر الخدمات والبيئة المحيطة بالمنزل ومدى رضا الأسرة عن شبكة المياه، وحالة وإضاءة الطرق، ورضا الأسر عن وسائط النقل المتاحة، والمسافة من المنزل إلى الخدمات، كشفت نتائج نوعيةالحياة أن الأسر التي تعيش مستوى حياة دون الحياة الكريمة حوالي(12٪) وتتركز في محافظتي المفرق والكرك وعجلون، أما الأسر التي تعيش مستوى حياة دون الحياة الكريمة والتي تتمتع بتوفر الخدمات بالقرب منها فهي تقع في محافظات العقبة وعمان والزرقاء، الأمر الذي يعكس تركيز الحكومة على هذه المحافظات الثلاث. وأشارت الدراسة إلى لم يتم توصيل ما نسبة (40٪) من الأسر في المملكة إلى شبكة الصرف الصحي، وهي أسر تعيش بمستوى حياة أقل من الحياة الكريمة، 4٪ من الأسر التي أسر تعيش بمستوى حياة أقل من الحياة الكريمة تعاني من انقطاع المياه شهرياً أو كل نصف شهر مع في حين أعربت نسبة كبيرة من الأسر في البلد عدم الرضا عن نوعية المياه الواردة من خلال شبكة المياه العامة. وحوالي نسبة (24٪) من الأسر تضطر إلى اللجوء إلى مصادر أخرى مثل، شراء المياه بواسطة الصهاريج، ومياه الينابيع للتعويض عن نقص المياه في الشبكة العامة.

3-5 توصيات الدراســــــــة:

بناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية:

- توصي الدراسة إستمرار التدخلات الحكومية في برامج الحماية الإجتماعية وشبكات الامان الإجتماعي لدعم الفقراء في الاحياء الفقيرة بالمدن الحضرية، وتوسيع قاعدة الحماية الإجتماعية للأسر الأردنية .
- التوسع في تجربة بناء المدن السكنية المتكاملة وتوسيع النطاق الجغرافي لمدينة عمان لحضرية من أجل الابتعاد عن السكن العشوائي والتخفيف عن الضغط عن المدن.
- وضع السياسات التي تعمل على تنفيذ برامج تحسين وتطوير للمناطق القديمة والأحياء العشوائية، بحيث تكون هذة السياسات ضمن بديلين من الحلول: الأول يقضي بتحسين كافة الأوضاع السكنية والخدمية، والثاني بتبني قيام برامج إسكانية عامة وإزالة المناطق العشوائية بشكل كامل أو جزئي بعد نقل ساكنيها.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الإجتماعية للأسر الاردنية بشكل عام والاسر الفقيرة بشكل خاص من أجل عكس برامجها بمساعدة الفقراء من خلال البناء البديل لساكني الاحياء الفقيرة. بالحصول على المسكن الملائم بكافة جوانبة.
- العمل على إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة المتكاملة إجتماعياً واقتصادياً وبيئياً في الاحياء الفقيرةوعدم فصل التعامل مع المناطق العشوائية عن جوانب التنمية الإجتماعية.
- إقامة المحاضرات والندوات التوعوية والتثقيفية بكيفية مواجهة الأسر للمشكلات المختلفة للاسرة والعمل على رفع مستوى وعي المواطنين حول تبعات السكن في الاحياء الفقيرة على الابناء.
- إجراء المزيد من الدراسات حول المشكلات النفسية للمرأة المطلقة في الاحياء الفقيرة وبالإضافة لإجراء دراسة حول الزواج المبكر في الأحياء الفقيرة، وإجراء دراسة حول تأثيرمكان السكن في الأحياء الفقيرة على التحصيل العلمي للأبناء.

قائمة المراجـــــــع

القرأن الكريم

أولاً: باللغة العربيـــة:

أبو الهيجاء، أحمد (2001)، نحو إستراتيجية شمولية لمعالجة السكن العشوائي الأردن، حالة دراسية، كلية الهندسة، الجامعة الإسلامية، غزة، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد التاسع، العدد الأول.

أبو فراش، حسين (2010)، **الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والاقتصادية للأسر الأردنية الفقيرة التي ترأسها امرأة**، عمان: المجلس الأعلى للمعوقين.

أبوجادو،صالح (2014)، **سيكولوجية التنشئة الإجتماعية**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشروالتوزيع.

إسماعيل، إسماعيل عبد القادر (2007). **أطفال الشوارع**، ط1، القاهرة: دار الفكر المصري للنشر.

الأمم المتحدة (1997)، **مكافحة وإزالة الفقر**، الجزء الثاني، نيويورك.

الأمم المتحدة (2003)، **السياسة الإسكانية والحيازة السكنية والعقارية في منطقة الاسكوا**، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا.

الأمم المتحدة (2004)، **السياسة الإسكانية والحيازة السكنية والعقارية في منطقة الاسكوا**، اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا.

الأمم المتحدة (2005)، **تقرير التنمية البشرية لمكافحة الفقر**، عمان.

الامم المتحدة الاسكوا (2008)، التحضر وتحدي الاحياء الفقيرة، التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، **اوراق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**.

الأمم المتحدة (2003)، **تقريرالتنمية البشرية مكافحة وإزالة الفقر**، عمان.

باقر، محمد (1996)، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر(3)، نيويورك: الأمم المتحدة.

بحري، منى (2011م)، **العنف الأسري**، ط1، عمان: دار الصفا للنشر

بدر، رنا (2004).**ديناميكية الملاءمة بين الساكن والمسكن: دراسة تحليلية لظاهرة الملاءمة في مستويات الإسكان، مدينة اللاذقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

بدرانة، عادل (2014)، **واقع العنواسة في الأردن**، عمان: جمعية العفاف.

بركات، حليم (2009)، **المجتمع العربي المعاصر:بحث في تغير الأحوال والعلاقات**،بيروت: مركز دراسات الوحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997)، **مكافحة وإزالة الفقر**، الجزء الثاني، نيويورك.

برنامج الامم المتحدة الموئل (2010-2011)، **حالة مدن العالم الفجوة الحضرية**، الهابيتات.

البنك الدولي (2000)، **دراسة الفقر في الأردن**، عمان.

البنك الدولي (2007)، **دراسة مستوى خط الفقر في الأردن**، البنك الدولي للتنمية البشرية.

البوابيجي، رجاء (2007)، **التحرّش بالمرأة: دراسة إجتماعية وحلول قانونية**، ط1، عمان: دار عمار للنشر.

بوعناقة،علي (2001)، **الشباب ومشكلاته الإجتماعية في المدن الحضرية**، مركز دراسات الوحدة العربية

بيومي، محمد، ناصر،عفاف (2002)، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، الأزايطة: دار المعرفة الجامعية

تركية، بهاء الدين (2015)، **علم الإجتماع العائلي**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

تركية، بهاء الدين (2015)، **مشكلات إجتماعية معاصرة**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

تقرير البنك الدولي للتنمية البشرية (2004)، الامم المتحدة.

التويجري، محمد (2000)،**الأسرة والتنشئة الإجتماعية في المجتمع العربي السعودي**، الرياض: مكتبة العبيكان.

جبارة، جبارة (1986)، **المشكلات الإجتماعية والتربوية**، ط 1 الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جبر، رانيا (2009)، **دور شبكة الأمان الإجتماعي في حماية المرأة الأردنية الفقيرة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

الجبرين، جبرين علي (2005)، **العنف الأسري خلال مراحل الحياة**، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.

الجلبي، سوسن (2005)، **مشكلات الأطفال النفسية وأساليب المساعدة فيها**، الجزء الأول، دمشق: مؤسسة رسلان علاء الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

الجلبي، سوسن (2006)، **مشكلات الأطفال النفسية وأساليب المساعدة فيها**، الجزء الثاني، دمشق: مؤسسة رسلان علاء الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

جلبي،عبد الرزاق (1998)، **نظرية علم إجتماع الاتجاهات الحديثة المعاصرة**، الإسكندرية: دار المعرفة.

جلبي،عبد الرزاق (2005)، **إتجاهات علم الإجتماع المعاصر**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جمعية العفاف (2014)، **العنوسة في الاردن**.عمان.

الجوهري، محمد السمري، عدلي (2011)، **المشكلات الإجتماعية**، ط1،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الحربي، محمد (2007)، تجمعات اسكان الفقراء بين الاندماج والعزلة الآثار النفسية والاقتصادية لإسكان الفقراء، **صحيفة عكاظ السعودية**، العدد 72181، الرياض.

الحسن، احمد (1990)، **محددات ملكية المساكن في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حسن، محمود (1981)، **الأسرة ومشكلاتها**، القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع.

الحلاق سعيد، والطعامنة محمد، والشيخ نجيب، والخزاعلة عبد العزيز (2008)، **ظاهرة الفقر في محافظة إربد: الواقع وإمكانية الحل**، عمان: وزارة التنمية الإجتماعية.

الحنيطي، دوخي (2007)، العلاقة بين مستوى الفقر والرضا عن التجمع السكني والمساكن في ريف جنوب الاردن، **المجلة الاردنية الزراعية**، المجلد 3، العدد3.

الخالدي، عطا، والعلمي، دلال (2009)، **الإرشاد الأسري والزواجي**، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الخرابشة، احمد (2005)، **محددات سوق الإسكان في الأردن (1990-2003م)، مدينة السلط كحالة دراسية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخرسة،هدى (2012)، **ظاهرة التحرّش الجنسي بالأطفال: الأسباب، المظاهر، العلاج والعقوبة في الشرائع والقوانين**، بيروت: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

الخشاب، سامية (2008)، **النظرية الاجتماع ودراسة الأسرة**، ط 1،القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات.

الخشاب، مصطفى (1981)، **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، بيروت: دار النهضة العربية.

الخطيب، وفاء (2015)، **أنماط التنشئة الإجتماعية وعلاقتها بالتحرش الجنسي في الضفة الغربية**، إطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

الخطيب، سلوى عبد المجيد (2002)، **نظرة معاصرة في علم الإجتماع المعاصر**، القاهرة: النيل للنشر.

خمش، مجد الدين (2016)، **الفقر والبطالة والسياسات العلاجية**، ط1: عمان: مجدلاوي للنشر.

الخولي،سناء (2011)، **الأسرة والحياة العائلية**،ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

دائرة الاحصاءات العامة (2017)، **نتائج التعداد العام للسكان (الأحوال السكنية)**، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2016)، **الأردن بالإرقام**،عمان.

دائرة الاحصاءات العامة (2017)، **نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام2015**، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2006)، **الاتجاهات الإجتماعية للأسرة الفقيرة**، عمان.

دائرة الأراضي (2016)، **التقرير السنوي**، عمان، الأردن

الدقس، محمد (2013)، **التخطيط التنموي ونظريات التنمية**، عمان.

الديب، بثينة (2011)، **دراسة طرق وأساليب القضاء على التحرّش الجنسي في مصر**، القاهرة: منظمة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة ومعهد التخطيط القومي.

ذيبان، ندى (2009)، **الطلاق ومشكلات الزواج**،ط 1، دمشق: دار رسلان للنشر والتوزيع.

رجاح، فريدة بوروبي (2010)، نواع السكن وعلاقتة بالضغوط الأسرية، **مجلة العلوم الانسانية**،عدد(34)، جامعة قسنطينة،الجزائر.

رشوان،حسين (2005)، **الأسرة والمجتمع**، ط2، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامع.

رشوان، حسين (2003)، **علم الاجتماع الحضري في المدينة، دراسة مشكلات**، ط1،المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

رشوان، حسين (2002)، **الأسرة وعلم اجتماع العائلة**، ط1: الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.

الزامل الجوهرة، وحجازي هدى، والشرقاوي نجوى، والمشعل مضاوي (2013)، **الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة للأسر** محدودة الدخل،جامعة الملك سعود، الرياض.

الزمر، فاطمة (2010)، **برنامج الأسر المنتجة وفعاليته في تحسين واقع الاسر الفقيرة في محافظات الوسط في الأردن المنفذ من قبل وزارة التنمية الإجتماعية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.

الزيود، إسماعيل (2012)**. العنف المجتمعي**، ط1،عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

ساري، سالم (2009)، **نظريات في علم الاجتماع**،ط1:عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

سالم، سماح وعلي، بهاء وسالم، محمد (2015)، **الخدمة الإجتماعية في مجال الجريمة والإنحراف**، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

سكرية، منى (2008)، **دراسة حول ظاهرة التحرّش الجنسي بالأطفال في لبنان**، بيروت: المجلس الأعلى للطفولة.

السيد، إيمان (2005)، **الاعتداء على الأطفال**، بيروت: دار القلم للنشر والتوزيع والطباعة.

شتيوي، موسى (1997)، **مراجعة نقدية لساسات تقليص الفقر حالة الاردن**، عمان: المركز الأردني للبحوث الإجتماعية..

شتيوي، موسى (2003)،**السياسات الإجتماعية في الأردن**، عمان: المركز الأردني للبحوث الإجتماعية.

الشحاتيت، محمد (2009)، **دراسة محددات الحرمان في الاردن**، عمان.

الشخاترة، حسين (2000 -2009)، **قراءة في واقع البطالة في الأردن، البطالة والفقر واقع وتحديات**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

الشديفات، أمين (2015)، **مشكلة الفقروعلاقتها في ارتفاع معدلات الجريمة في الأردن**،إطروحة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

الشديفات،أمين (2007**)، البطالة في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشرايعة، محمد (2006)، **التنشئة الإجتماعية**، ط1، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

الشلاقي، تركي بن ليلي (2009**)، الخصائص الإجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لسكان الأحياء الفقيرة بالرياض**، الرياض: جامعة الملك سعود،

الصلاحات، خولة (2011)، **إتجاهات المستفيدين نحو سكنهم الجديد مشروع الملك عبدالله الثاني لإسكان الأسر العفيفة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

الصقور، صالح (2010)، **موسوعة الخدمة الإجتماعية معجم المصطلحات**،عمان: دار زهران للنشر.

الصقور، صالح (2012)، **الإعلام والتنشئة الإجتماعية**، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الصقور، محمد (1989)، **دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية**، ط1، عمان:منشورات وزارة التنمية الإجتماعية.

الصقور، محمد (1993)، **تقرير دراسة الفقر الواقع والخصائص**، عمان:وزارة التنمية الإجتماعية.

صندوق المعونة الوطنية (2015- 2016)، **بيانات صندوق المعونة**، عمان.

الطيار، مساعد (2012**)، عوامل التحرّش الجنسي بين الطلاب في المرحلة الإبتدائية من وجهة نظر المرشد الطلابي: دراسة إستطلاعية على مرشدي المرحلة الإبتدائية في مدينة الرياض**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

العامري، أروى(1988)، **العنف العائلي في الأردن**،عمان: مؤسسة شومان .

عبابسة، مريم (2015)، **استراتيجيات السكن العشوائي:التجربة الاردنية**، عمان.

عبادة، مديحة وأبو دوح، خالد (2007)، **الأبعاد الإجتماعية للتحرّش الجنسي في الحياة اليومية: درسة ميدانية بمحافظة سوهاج**، ط1، مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات.

العبادي، إبراهيم (2003)، **دور النمو السكاني في البطالة والعملية التنموية، مجلة العمل**، العدد 103،

عبد الحميد، خليل (2002)،**الخدمة الإجتماعية وحقوق الإنسان**، ط1، مصر: دار القاهرة للنشر.

عبد الحميد، صلاح (2011)، **ثقافة العنف**، ط1، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع.

عبد العاطي، السيد (1999)، **علم اجتماع الأسرة**، الأزايطة: دار المعرفة الجامعية.

عبد المعطي،عبد الباسط (1980)، **العوامل الإجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التخطيط للاسكان في البلاد العربية**، الكويت: المدن العربية للتخطيط.

العجلوني، محمد محمود (2010)، **ظاهرة الفقر- الأسباب والحلول**، عمان:جامعة اليرموك.

العضايلة، لبنى (2014)، مشكلات المجتمعات العشوائية، **مجلة العلوم الانسانية**،المجلّد 7، العدد 1.

العضايلة، لبنى (2006)، **مشكلات الأسر الفقيرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عفيفي،عبد الخالق (2007)، **الممارسة المهنية لطريق تنظيم المجتمع**،مصر:المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

عمر، محمد ابراهيم محمد (2015)، **مشكلة السكن العشوائي بمحلية أمبدة منطقة الحلة الجديدة (نموزج)** السودان: جامعة النيلين.

عمر، معن خليل (1998)، **علم المشكلات الإجتماعية**، عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع.

عمر، معن خليل (2009)، **علم اجتماع الأسرة**، بيروت: دار الشروق.

العواملة، نادية (2011)، **مبادرة أرضية الحماية الدولية**، عمان:مؤسسة الضمان الإجتماعي.

العواوده، أمل (2002)، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، ط1،عمان: مكتبة الفجر.

العواوده، أمل (2013)، النزاعات الاسرية من وجهة الابناء، المجلة **الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد الحادي والعشرون،العدد 1

الغرايبة، فيصل (2009)، **مهارات العمل الإجتماعي**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الفاضل، أحمد، (1996)، **هندسة البيئة والمساكن**، ليبيا: جامعة عمر المختار.

الفاضلي، محمود (1987)، **السكن الحضري في العالم الثالث المشكلات والحلول**، الإسكندرية: منشأة المعارف.

فرج،هشام (2005)، **الجريمة لأعضاء القضاء والنيابة والمحاماة والشرطة والطب الشرعي**، ط1، القاهرة: مطابع الولاء الحديثة للنشر والتوزيع.

القحطاني، سعيد (2011)، **دور جماعة الرفاق في توجيه الفرد نحو السلوك الإجرامي: دراسة ميدانية على نزلاء سجن مدينة تبوك في المملكة السعودية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤته، الكرك، الأردن.

القريشي،غني ناصر(2011)، **الضبط الإجتماعي**، ط1،عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

قيرة،إسماعيل (2007)، **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية:التصورات الإجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا**، الجزائر: دار الهدى عين مليلة مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة.

كتاني، منذر (2006)، **الأسرة والحياة العائلية**،ط 1، عمان: المطبعة الوطنية.

الكفاوين، محمود (2015)، **المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسراً فقيرة، وزارة التنمية الإجتماعية**، عمان.

الكندري، أحمد مبارك (2005)، **علم النفس الأسري**،ط3،العين: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع

كوثاري، ميلون (2004)، **دراسة السكن اللائق:** لجنة حقوق الانسان، المجلس الاقتصادي والإجتماعي،، الدورة الستون، الأمم المتحدة.

المجلس الوطني للاسرة (2015)، **الخطة الأستراتيجية**، عمان.

محمد المعاني وصلاح اللوزي (2009)، **التنشئة الإجتماعية الأسرية في عالم متغير**، مجلة **إتحاد الجامعات العربية**، المجلد 6، العدد 1

محمد،عبد الفتاح (2004)، **ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة والمنظمات الإجتماعية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المصري، فداء (2003)، **علاقة الاكتظاظ السكاني بالمشكلات الإجتماعية للاسرة**، نابلس: جامعة النجاح،

المطري، السيد خالد (1989)، **دراسات في مدن العالم الإسلامي**، بيروت: دار النهضة العربية،

معهد التخطيط القومي (2000)، **الأسرالمعيشية والإنفاق الإجتماعي الواقع**، القاهرة: برنامج الأمم المتحدة،

المغذوي، عادل بن عائض (1436هـ)، **قضايا مجتمعية**، الرياض.

منصور،عبد المجيد (1987)، **دورالأسرة كأداة للضبط الإجتماعي في الوطن العربي**،الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية

المهدي، دغمان (2016)، الدولة والمشكلات الإجتماعية حدود المسؤولية وسائل التدخل، **المجلة الجامعة**، المجلد 3، العدد الثامن عشر.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (2016-2017)، **تقرير الانجازات**، عمان.

المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (2015)، **التقرير السنوي**، عمان.

موسى، رشاد (2009)، **تساؤلات حول التحرّش الجنسي والإغتصاب الجنسي والعطر والجاذبية الجنسية**، ط1، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

الميزر،هند، (1439 هـ) **المشكلات الإجتماعية**، الرياض: جامعة الملك سعود.

الهبارنة، نجاح (2012)، **آليات الفقراء في التكيف مع الفقر**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

هشام، هاجر (2016)، **برامج السكن الإجتماعي**، صحيفة المدينة، العدد (20155)

الهيئة التنسيقية للتكافل الإجتماعي (2010)، **الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للاسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر مقارنة بالاسر غير الفقيرة في الاردن**، عمان.

الوحيشي،أحمد (1998)، **الأسرة والزواج مقدمة في علم الاجتماع العائلي**، طرابلس:الجامعة المفتوحة.

الوريكات،عايد (2014)، **علم النفس الجنائي**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة.

الوريكات، عايد (2013)، **نظريات علم الجريمة**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة

وزارة التنمية الإجتماعية (2000)، **دراسة قياس الفقر في الاردن**، عمان.

وزارة التنمية الإجتماعية (2016 -2017)، **برامج مكافحة الفقر**، عمان.

وزارة التنمية الإجتماعية (2009)، **الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر**، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبيـــــــة:

Brinkerhoff, D.; White, L. (1988). **Sociology Second Edition**. West Publishing Company, New York

Departmen Of Statistics (2006). **Social Trends In Jordan**, Amman,October Issue No.1

Galambos And Mcmaster (2004), The Poverty And Housing Scale: Report On A Pilot Study, **Journal Of Health & Social Policy**, Vol. 19 Issue 3, P51-66.

Geremk, B. (1994). **Poverty A History.** Blackwell Oxford Uk, Cambridge Usa.

Joyce, A., Thompson, A. (1990). Rural Poverty Among Racial And Ethin Minorities, **American Journal Of Agricultural Economic**, Vol. 72. Issue5 , P. 2

Lipton, M. (1977). **Why Poor Poeople Stay Poor "A Study Of Urban Bias In World Development"**, London: Temple Smith..

O, Brin, David, Patsiokovski, Valeri, Wegren Stephen (2004). Poverty And Asaptation In Rural Russia. **The Journal Of Peasant Study**, (3/4), 457 – 488.

Ononugbo, Victoria;And Akpan Akpan;And Osho, Solomon. (2010). Empirical Analysis And Assessment Of Housing Needs For The Low-Income People Of Enugu Metropolitan Areas Of Nigeria: Evidence From Statistical Housing Model Approach, **European Journal Of Social Sciences,** 13(2),243-271.

Sawati Bass, Charles Sturt (2002), In**come Generation Program And Empowerment Of Women**. **Case Study In Inda**. University Bathurst.Austrlia.

United Nations Center For Human Settemnts Habitat, (1991) , **Evaluation Of Relocation Experience In Central Lagos**, Case Study.

ثالثاً: المواقع الإلكترونيـــــــــة:

- خداج،هوازن (2007)،**الأسرة والصراعات**، مقال منشور على موقع: **www.ahewar.org/debat/show.art**

- موقع المهندس. كوم (2016): **www.almohandes.com**

- الشيخ، غادة، (2016) موقع صحيفة الرأي: **www, alrai.com**

- www, aljazeerh.net.

-www.ahewar.org/debat/show.art

-www.majlesalommah.net

-http://nounou1982.maktoobblog.com

www.women.jo/documents/

-http://www.maktoobblog.com

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة بأسماء محكمي الإستبانة.

الملحق رقم (2): الاستبانة بصيغتها النهائية.

الملحق رقم (3): كتب تسهيل مهمة الطالب.

الملحق رقم (4): صور المسح الميداني في مواقع الدراسة " الاحياء الفقيرة".

الملحق رقم (1)

قائمة بأسماء محكمي الإستبانة

اسم المحكم	الرتبة	التخصص	الجامعة
الدكتور عايد الوريكات	أستاذ	علم إجتماع	الجامعة الأردنية
الدكتور محمد العربي	أستاذ مشارك	علم إجتماع	الجامعة الأردنية
الدكتور خالد طميم	أستاذ	علم إجتماع	الجامعة الأردنية
الدكتور محمد الطراونة	أستاذ	علم إجتماع	الجامعة الأردنية
الدكتورة فريال أبوعواد	أستاذ	كلية التربية / قياس وتقويم	الجامعة الأردنية
الدكتور حسام الدين داوود	أستاذ مشارك	قياس وتقويم اقتصاد	جامعة مؤتة
الدكتور محمد الجريبيع	خبيرقضايا إجتماعية	علم اجتماع	مركز الثريا للدراسات
الاستاذ غالب العزة	خبيرقضايا إسكانية	ماجستير ديموغرافيا	المجلس الاعلى للسكان

الملحق رقم (2)

الإستبانة بصيغتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

التخصص: علم الاجتماع

أخي الفاضل أختي الفاضلة:.....................................

تقوم الباحثة بدراسة حول **المشكلات الإجتماعية في الأحياء الفقيرة وهي دراسة ميدانية بالتطبيق على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان.** من حيث التعرف على الاسباب الإجتماعية والاقتصادية والأسرية والصحية والبيئية للمشكلات التي تعاني منها الأسر في تلك الأحياء، بالاضافة الى طبيعة السكن والخدمات الإجتماعية والعلاقات والتحديات والصعوبات التي تواجههم في أماكن سكنهم، وهي استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع من الجامعه الأردنية، علماً بان المعلومات التي ستدلي بها ستعامل بسرية تامة، لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

لذا نأمل منكم التعاون معنا للحصول على المعلومات اللازمة، راجين التكرم بتعبئتها بمصداقية وموضوعية.

شاكرة لكم حسن تعاونكم،،،،،

الباحثة: خولة الصلاحات

استبانة الدراسة

أولا: الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والإجتماعية للأسرة:

اسم المنطقة:......

1- الجنس: 1- ذكر 2- أنثى

2- الجنسية: 1) اردنية 2) اخرى حدد.......

3- الحالة الزواجية: 1) متزوج/ة 2) مطلق 3) أعزب 4)أرمل 5) أخرى حدد......

4- عدد أفراد الأسرة 1) 1-3 2) من 4 - 6 أفراد

3) من 7 – 9 أفراد 4)10 أفراد وأكثر.

5- العمر بالسنوات الكاملة لرب الاسرة: (..............................).

6- المستوى التعليمي لرب الأسرة: 1) أمي 2) يقرأ ويكتب 3) ثانوي 4) دبلوم متوسط 5)بكالوريوس 6) ماجستير فأعلى

7- الدخل الشهري للاسرة بالدينار الاردني: (...........).

8- مصادر دخل الأسرة:(يمكن اختيار أكثر من مصدر)

1) راتب الزوج 2) راتب الزوجة 3) تقاعد عسكري 4) تقاعد مدني

5) عمل الأبناء 6) أعمال خاصة 7) صندوق المعونة الوطنية

8) ايجارا ت 9) صندوق الزكاة 10) اخرى حدد....

9 – مهنة رب الاسرة (علاقة الاب بقوة العمل):

1) لا يعمل 2)يعمل بالقطاع العام 3) القطاع الخاص 4) عمل مهني 5) اخرى حدد.....

10- مهنة الزوجة:1) لا تعمل 2) تعمل 3) أخرى حدد.....

11- نوع عمل االزوجة:(..............................).

12-هل يوجد لدى الاسرة أ بناء في المدرسة ما عددهم: (.........) الجامعات والكلية ماعددهم:(.......)

13- هل يوجد أبناء غير عاملين (فوق 18 سنة) ما عددهم (.................)

14- هل لدى الاسرة أبناء متزوجين: 1) نعم2) لا

(اذا كانت الاجابة ب نعم انتقل للسؤال(16))

15- ما عمر اخر بنت تزوجت عند الزواج (.............)

16-هل يوجد لدى الاسرة أبناء غير متزوجين (فوق 27سنة): 1)نعم2) لا

(اذا كانت الاجابة ب نعم ما عددهم (.......))

17- سبب عدم الزواج للذكور: (..)

والاناث: (...)

18- هل يوجد لدى الأسرة أبناء مطلقين:1)- نعم2- لا أذا كانت الاجابة:ب نعم

19- ما عدد حالات الطلاق التي وقعت:(..........).

20- ما هو سبب الطلاق لدى ذكور(...).

والإناث(..).

21- كم كان عمر الذكورعند الزواج:(..............) و الإناث (..................).

22- هل يوجد في الأسرة أفراد لديهم أمراض مزمنة: 1) نعم2) لا

(اذا كانت الاجابة بنعم ما عددهم (.....))

23- هل يوجد في الأسرة أفراد معاقين: 1) نعم 2) لا

(اذا كانت الاجابة (بنعم) ما عددهم: (..........))

24- ما نوع الاعاقة: 1)عقلية 2)حركية 3)سمعية 4) متعدد الإعاقات

25 - هل لدى الاسرة تأمين صحي:1) نعم 2) لا

26- ما نوع التامين الصحي: 1) وزارة الصحة 2) قطاع خاص 3) القوات المسلحة 4) وكالة الغوث 5) أكثر من تأمين

بيانات المسكن:

27– حيازة المسكن: 1) ملك 2) إيجار 3)هبة 4)ورثة 5) أخرى حدد....

28- ملكية المسكن بأسم: 1) الزوج 2)الزوجة 3) أخرى حدد......

29- عدد الغرف في المسكن: 1)غرفة 2) غرفتين 3) ثلاث غرف 4) 4 غرف فأكثر

ثانيا: محور خصائص المسكن:

30- ما مدى موافقتك على أن خصائص المسكن الذي تقطن فيه تعد مشكلة بالنسبة لك ولأسرتك؟

الرقم	خصائص المسكن	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	مكان السكن لا يشكل لي مشكلة					
2	تقارب المساكن من بعضها وضيق الشوارع، وإزدحام الحي سكانياً					
3	المسكن غير ملائم لاستخدام كبار السن					
4	قرب السكن من الخدمات					
5	تكدس القمامة في الشوارع المؤدية للمسكن					
6	عدم كفاية الإنارة في الطرقات المؤدية للمنزل					
7	انتشار الاطفال في الشوارع					
8	لا يوجد خصوصية للفرد في المسكن					
9	يضايقني فيضان مياة الامطار لمنزلي بفصل الشتاء					
10	صعوبة دخول وحركة سيارة الاسعاف بين المنازل في منطقة لسكن					
11	ضيق مساحة المكان والازدحام داخل المنزل.					

ثالثا: محور الخدمات والبنية التحتية في الحي السكني.

31- إلى أي مدى أنت راض عن توفر الخدمات التالية في السكن أو ترى أنها ناقصة؟

الرقم	الخدمات الأساسية في منطقة السكن	متوفرة	غير متوفرة
1	مسجد		
2	خدمات البنية التحتية (شبكة الصرف الصحي،المياة،الكهرباء).		
3	الخدمات الصحية (مراكز أمومة وطفولة، مراكز صحية)		
4	الخدمات التعليمية (مدارس حكومية،المدارس خاصة، رياض اطفال،)		
5	مركز تدريب مهني		
6	الخدمات التجارية		
7	خدمات النقل العام		
8	مركز أمني		
9	مؤسسات المجتمع المدني (جمعيات)		
10	حدائق ومتنزهات		
11	ملاعب		
12	النظافة العامة في الحي السكني		

رابعا: محور المشكلات التي تواجه الأسرة:

32- إلى أي درجة تعاني من المشكلات التالية في حياتك الأسرية والعامة:(وضع إشارة في العمود المناسب وتحت الإجابة الصحيحة التي تنطبق عليك)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
محور مشكلات الأسرة الإجتماعية						
1	اشعر بالعزلة الإجتماعية في مكان سكني					
2	وجود مسكن لي منح أسرتي الإستقرار					
3	تزايد العنف المجتمعي في الحي السكني					
4	انتشار مظاهرالفقر والبطالة في منطقة السكن.					
5	يضايقني انتشار الشباب العاطلين والمتعطلين على الطرقات.					
6	اشعر ان ثقافة العيب سبباً في فقر أسرتي					
7	ضعف العلاقات الإجتماعية مع الجيران					
8	غياب الدعم والتوجيه في الأسرة.					
9	وجود ظاهرة عمالة الاطفال في منطقة السكن.					
10	أنتشار المخدرات بين الشباب في الحي السكني					
11	وجود التحرش الجنسي بالاطفال في منطقة السكن.					
12	انتشار ظاهرة الزواج المبكر في مكان السكن.					
13	تفشي العنف الاسري بأشكالة المختلفة(اللفظي،النفسي،الجسدي...).					
14	التطرف الديني لدى الافراد في الحي السكني					
15	مكان سكني يسبب لي الخجل.					
16	أعتبر جيراني في المسكن سند لي في المواقف الصعبة.					
17	يضايقني كثرة المشاجرات في الحي السكن.					
18	. حالات الطلاق انتشار					
19	يضايقني تزايد الجريمة (حالات القتل) في منطقة السكن.					
20	أختلاف عاداتي وقيمي عن الاخرين.					
21	أشعران مكان سكني الفقير قلل من فرص زواج الأناث في الأسرة.					
22	تسرب الابناء من المدرسة ودخولهم سوق العمل مبكراً.					
محور مشكلات الأسرة الأقتصادية						
23	الارتفاع المتزايد في أسعار السلع وأثرهاعلى رفاهية الاسرة.					
24	تدني دخل الاسرة سبب مشكلتي مع أسرتي.					
25	تعطل رب الاسرة عن العمل.					
26	كثرة الاعباء المادية ومتطلبات الحياة الاسرية.					
27	عدم القدرةعلى دفع ثمن الأدوية عند مرض أحد أفراد الاسرة					
28	عدم تحمل الزوج مسؤولية الانفاق على الاسرة.					
29	عدم توفر فرص عمل لابنائي المتعلمين.					
30	أتجنب حضور المناسبات الإجتماعية التي تتطلب تقديم الهدايا					
31	زيادة مصاريف الهواتف الخلوية لأفراد الأسرة.					
32	تدني الإجور لعمل الابناء.					
33	عدم القدرة على دفع ايجار المسكن.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
34	فقدان دخل الاسرة بشكل مفاجئ (وفاة المعيل أوالمرض).					
35	كبر حجم الاسرة.					
محور المشكلات الأسرية والزوجية						
36	ضعف التواصل والعلاقات الأسرية.					
37	ضعف دورالاسرة في التنشئة الإجتماعية.					
38	خروج الزوجة للعمل وتأثيرعلى الأبناء والزوج.					
39	سوء الاختيار الزواجي وضعف العلاقة بين الزوجين					
40	التفكك الاسري(زواج الأب، غياب الام)					
41	سلوكيات الزوج المنحرفة(التحرش الجنسي) بالاخرين.					
42	منع رب الاسرة أبناءة أستخدام شبكات التواصل الإجتماعي.					
43	تأخر سن الزواج لدى الابناء.					
44	حرمان الاناث من الميراث.					
45	تهديد الزوج زوجتة بالطلاق.					
46	ادمان الزوج على استخدام وسائل التواصل الإجتماعي.					
47	التميز بين الأبناء(الذكور والاناث) لصالح الذكور.					
48	عدم مشاركة الزوج في تربية الأبناء.					
49	نظرة الزوج الدونية للمرأة.					
50	حرمان الاناث من مواصلة التعليم بعد المرحلة الاعدادية وتزويجهن.					
51	ممارسة الزوج العنف ضد الزوجة (اللفظي،النفسي،الجسدي....).					
52	ضعف الوازع الديني لأفراد الأسرة.					
53	ادمان الزوجة على شبكات التواصل الإجتماعي.					
54	عزوف الإبناء عن الزواج.					
55	تدخل أهل الزوج/ الزوجة في شؤون الأسرة.					
56	زواج الاقارب.					
57	تعاطي الزوج الكحول والمخدرات.					
58	عدم قناعة الزوج أستخدام وسائل تنظيم الأسرة انعكس بزيادة حجم أسرتي					
59	تعاطي احد الابناء المخدرات، شم المواد الطيارة.					
60	استغلال الزوج اقتصادياً للزوجة العاملة.					
محور المشكلات الصحية والبيئية						
61	وجود أمراض مزمنة في الأسرة (كالسكري الربو الضغط، الكلى...)					
62	المعاناة من السمنة المفرطة لأحد الأبناء.					
63	مشاكل العقم عند الزوجين.					
64	معاناة أحد أفراد اسرتي من سوء التغذية.					
65	معاناة احد أفراد أسرتي من الإضطرابات النفسية.					
66	أنتشار الحشرات والقوارض، وتربية الطيور.					
67	العنف الصحي ضد الزوجة بأجبارها على الحمل لانجاب الذكور.					
68	انجاب الاسرة أطفال معوقين.					

خامسا: محور مواجهة المشكلات لدى الأسرة: (الطرق)

33. معلومات تتعلق بالآليات التي تتبعها الأسرة في مواجهة المشكلات التي تعانيها:

الرقم	الآليات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	العمل في اكثر من وظيفة					
2	اختصار نفقات الأسرة حسب الأولوية					
3	الاشترك بجمعيات (مالية)					
4	مزاولة الزوجة مشاريع إنتاجية من المنزل					
5	الاستعانة بذوي الخبرة لحل المشكلات التي تتعرض لها الأسرة					
6	تحصين الابناء من الأفكار المتطرفة، ومخاطر الإنترنت.					
7	الاستفادة من برامج الحماية الإجتماعية (الاعفاءات، صناديق المعونة الوطنية، والزكاة)					
8	استشارة دكتورالصيدلة عند وجود حالة مرضية (لتوفيركشفية الطبيب) والتداوي بالاعشاب لارتفاع اسعار الادوية.					
9	اجبار الابناء للعمل في سن مبكر (ذكور/ إناث).					

34- هل لديكِ أي مقترحات لحل المشكلات التي تعانيها الأسرة في السكن؟ 1) نعم 2) لا اذا كانت الاجابة ب نعم ما هي هذة الاقتراحات:-

1 ....

2..

انتهت الأسئلة

الملحق رقم (3)

كتب تسهيل مهمة الطالب



كليـة الآداب
Faculty of Arts
قسم علم الاجتمـاع
Department of Sociology

الى من يهمه الامر

تحية طيبة، وبعد ،،،

تقوم الطالبة خولة بدر الصلاحات من كلية الآداب / الجامعة الاردنية /بدراسة بعض النواحي التطبيقية في إطار إعداد دراسة بعنوان " **المشكلات الاجتماعية في الاحياء الفقيرة دراسة ميدانية على الأسر المستفيدة من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في مدينة عمان** . وذلك استكمالاً لرسالة الدكتوراه في قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وحيث أننا نعهد بكم الاستعداد الكامل لمؤازرة الجامعة وكلياتها وطلبتها في كل ما يعود بالنفع والخير على الوطن والمجتمع .

نرجو التفضل بتقديم التسهيلات الممكنة للطالبة المذكورة علما بأن أية معلومات تحصل عليها ستكون موضع ثقة وكتمان بحيث لن تناقش إلا بشكل عام مجرد وفي المحيط الأكاديمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس قسم علم الاجتماع

الأستاذ الدكتور عايد وريكات



هاتف – ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي – ٢٤٨٨٨ فاكس – ٥٣٠٠٢٣٢ (٦-٩٦٢) عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel: (962-6) 5355000 Ext.: 24888 - Fax: (962-6) 5300232 Amman 11942 Jordan
E-mail: admin@ju.edu.jo

الملحق رقم (4)

صور في مواقع الدراسة " الاحياء الفقيرة"

وادي الحدادة





وادي الحدادة





سفح النزهة





سفح النزهة





سفح النزهة





الوحدات





الوحدات



وادي الحدادة



وادي الحدادة





الوحدات





الوحدات



SOCIAL PROBLEMS IN POOR NEIGHBORHOODS : A FIELD STUDY ON THE BENEFICIARY FAMILIES OF THE GENERAL ORGANIZATION FOR HOUSING AND URBAN DEVELOPMENT PROJECTS IN THE CITY OF AMMAN

By

Khalwah Bader Al Salahat

Supervisor

Dr. Ayed Awad AL-Wreikat.Prof

ABSTRACT

The study aimed to identify the social problems faced by families in poor neighborhoods of Amman city. The study also aimed to identify the mechanisms used by poor families to cope with the problems they face, in addition to know the basic services available in the study society. In order to achieve the objectives of the study, the social survey method was used.

The study population consisted from all households living in poor neighborhoods in Amman (Sfah al-Nozha, Wadi al-Haddada, (13675) families according to the records of the General Organization for Housing and Urban Development (2014-2015).

Random organized sample was of (547) households who benefited from the improvement projects carried out by the General Establishment for Housing and Urban Development. The questionnaire was used as a tool for collecting information and analyzing the data. The descriptive and analytical statistics were used.

The study found that the economic problems are the most prominent facing the sample of the study. It came first in terms of unemployment, poverty, rampant corruption, low wages, high cost of living, high prices and unstable income. And increased external indebtedness.

As for the social problems, the second place was the spread of thefts and drugs, the commission of crimes, the aggravation of the phenomenon of poverty, and the phenomenon of marginalization and alienation, both social and cultural.

The family and marriage problems came in The third place, and included most of the changes in modern life at different levels, in addition to social and cultural changes, including delayed marriage age, early marriage, banning children from using social networks. And the environment was ranked fourth in terms of lack of hygiene and the spread of dirt and diseases, the absence of services and the spread of epidemics and chronic diseases in the family

Based on the results of the study, a number of recommendations were formulated:

• The necessity of continuing Governmental interventions in social protection programs to support the poor and not to separate the slums from aspects of social and economic development. Increase research and studies on slums and expand the experience of building integrated residential cities.

• The need to conduct an evaluation study of the improvement projects carried out by the General Organization for Housing and Urban Development in the areas of informal housing, the need to develop policies that seek to develop programs for the improvement and development of old and new housing areas.